وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة :العلوم السياسية

التخصص :دراسات الأورو- متوسطية

العنوان

إنعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري

من إعداد

ياسين بوضياف

المناقشة بتاريخ 2017/12/17 من طرف اللجنة المكونة من:

أ-د/ محمد غربي	أستاذ	المركز الجامعي تيسمسيلت	رئيس
أ-د/ منير نوري	أستاذ	جامعة الشلف	مقرر
أ-د/ أحمد رباحي	أستاذ	جامعة الشلف	ممتحن
د/ عبد القادر شاقوري	أستاذ محاضر -أ	جامعة الشلف	ممتحن
د/ مرسي مشري	أستاذ محاضر -أ	المركز الجامعي تيسمسيلت	ممتحن
د/ محمد لخيرة	أستاذ محاضر أ	جامعة الشلف	ممتحن

الإهـــــــداء

إلى من علمني بأن الحياة علم وأخلاق، ومن حرص على أن أكون طالباً ذو آفاق.

والدي العزيز.

إلى من وهبتني الحنان من أجل العيش في آمان و نورت عقلي بدروب النجاح.

والدتي الحبيبة.

إلى كل إخوتي وأخواتي الأعزاء وأخص بالذكر أختي "مليكة" التي تحملت معي عناء هذه الأطروحة.

إلى كل زملائي في الدراسة خاصة طلبة الدكتوراه تخصص دراسات أورومتوسطية دفعة 2013، و إلى كل أساتذتي من طور الابتدائي إلى الجامعة.

الطالب: بوضياف ياسين.

.

شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم:" مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ"

أشكر الله عز وجل الذي أعانني ووفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين المشرفين:الأستاذ الدكتور "نوري منير" و الأستاذ الدكتور "رياحي أحمد" ، على تحملهما أعباء الإشراف على هذا العمل وما قدماه لي من توجيهات وإرشادات في سبيل إنجاز هذه الدراسة.

كما أتوجه بالشكر الخاص إلى الأستاذ الدكتور "غربي محمد" الذي هيأ لنا الظروف للعمل في جو علمي مريح، وإلى كل طاقم لجنة التكوين. وكافة أساتذة قسم العلوم السياسية بالشلف.

كما أتوجه بالشكر الخاص إلى الدكتورة "مليكة بوضياف" على توجيهاتها القيمة، والشكر موصول أيضاً إلى الدكتورة "حفاف سعاد".

المستخلص:

لقد حظيت منطقة المتوسط منذ زمن بعيد باهتمام دولي كبير بحكم قدم تاريخها و أنها مهد للحضارات العالمية العريقة، و العلاقة التي تربطها بين دول المتوسط جعلها تقوم بتكتلات إقتصادية إقليمية لمواجهة الخطر الخارجي فباشرت بعقد عدة إتفاقيات وكان أهمها مؤتمر برشلونة لعام 1995 بإسبانيا، كرد فعل على السياسة الأمريكية ومحاولة الهيمنة على المنطقة في ظل بروز الأحادية القطبية، هذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يعيد النظر في ترتيب بيته الداخلي من جهة بالعودة إلى السيطرة على حوض المتوسط بسياسات مختلفة من جهة أخرى و القصد من الشراكة هو إعادة الهيمنة بطريقة غير مباشرة على المتوسط وجنوبه من خلال إبرام عقد شراكة مع دول جنوب المتوسط ومنها الجزائر التي تعتبر أحد البلدان التي وقعت على إتفاقية الشراكة وبعض الإتفاقيات اللاحقة التي جاءت لتقييم مسار برشلونة و إعادة صياغة نمط جديد للشراكة بمبادرة فرنسية -الاتحاد من أجل المتوسط- جاءت هذه المبادرة كرد فعل لسياسة الاتحاد الأوروبي و إنتهاجه لسياسة المكيالين وهذا ما ورد في برامج الدعم المقدمة في ميدا 1 وميدا 2 لأوروبا الشرقية ودول جنوب المتوسط والتي أثبتت الفرق البارز في سياسة الدعم والنية الخفية للاتحاد الأوروبي في زيادة جغرافية الاتحاد ومصلحته الخاصة دون مراعاة للأطراف الأخرى الشريكة.

فكان لإتفاق الشراكة الاقتصادية التي صادقت عليها الجزائر والتي دخلت حيز النفاذ عام 2005 بعد عقد من الزمن، يوحي إلى أن الجزائر تقدمت خطوة للأمام وخطوتين للخلف بدراسة جدوى المشروع من جهة ودراسة المصالح والمنافع المحققة من ورائه من جهة أخرى.

في المقابل كان لإنعكاسات الشراكة الاقتصادية الأوروبية – الجزائرية على الاقتصاد الوطني إيجابيات تمثلت في تعزيز نظام الجودة وتحسين مناخ الأعمال ومواجهة التحديات الأمنية في فضاء مشترك بشكل جماعي ...إلخ، أما ما يؤخذ على هذه الشراكة التي أفرزت عدم التوازن بين الكفتين من خلال المبادلات التجارية خاصة مما إستوجب على الجزائر إعادة صياغة سياسة عامة اقتصادية وتجارية متكاملة لمواجهة الاقتصاديات الغربية عامة والأوروبية خاصة وذلك بتنمية اقتصادياتها وتطوير مؤسساتها ومنح الميزة التفضيلية للمنتوج المحلي على المنتوج الأجنبي وتشجيع الإستثمار خارج الريع البترولي.

Abstract:

A long time ago, The Mediterranean region has received a great international attention due to its history and as being a cradle of the ancient world civilizations, and due to the relationship between the Mediterranean countries that push them to make regional economic blocs to meet the external threat. These countries has initiated a several agreements, the most important of which was the Barcelona Conference of 1995 in Spain, in reaction to American policy and its attempt to dominate the region in the context of a unipolar world, system. All this has made the EU reconsider its internal home arrangement on the one hand and its return to control over the Mediterranean with different policies on the other. The purpose of this partnership is to re-dominate indirectly through contracting a partnership with the countries of the South Mediterranean, including Algeria, which is one of the countries that signed the Association Agreement and some of the subsequent agreements that came to evaluate the Barcelona process and reformulate a new pattern presented by France-Union for the Mediterranean. This initiative is a response to the European Union's policy and its double standard in regard to programs such MEDA I and MEDA 2 for Eastern Europe and the Mediterranean countries, which have proved the outstanding difference in the policy of support and the hidden intention of the European Union to increase the Union's geography and interests without taking into consideration the other Partners.

The Economic Partnership Agreement approved by Algeria and entered into force in 2005 after a decade, suggesting that Algeria has made a step forward and two steps back by studying the feasibility of the project on the one hand and the interests and benefits achieved from the other.

On the other hand, the repercussions of the Euro-Algerian economic partnership on the national economy have had positive effects in terms of strengthening the quality system, improving the business climate, facing security challenges in a common space collectively, etc. but the negative side of this partnership appears in the imbalance resulting between two scales: through trade exchanges, which necessitated Algeria's reformulation of an integrated economic and trade policy to confront the Western economies in general and the European

countries in particular by developing its economies and institutions, granting the preferential advantage of local products to foreign products and encouraging investment outside oil revenues.

Résumé :

Depuis longtemps, la région de la méditerranée, a été le centre d'intérêt mondiale, Elle a reçue une attention considérable, car elle est caractérisé par son historique , et représente aussi le berceau des civilisations anciennes , et sa relation avec les pays méditerranée a poussé à bâtir les blocs économiques régionaux pour faire face au danger externe , et cela en faisant plusieurs conventions notamment le congrès de Barcelone de l'année 1995 , en Espagne , en réaction de la politique américaine , qui tente dominer la région

Cette situation , a donc poussé L U E a revoir sa politique ainsi de reprendre le contrôle du bassin méditerranéen, par de nouvelles politiques différentes , l'intérêt de toutes ses conventions est de reprendre sa domination d'une façon indirecte , sur les pays du sud de la méditerranée , comme l'Algérie qui est l'un des pays qui a signé un contrat de partenariat et d'autres conventions destinées a évaluer le processus de Barcelone par une initiative française ; « l'union pour la méditerranée »

Cette initiative est une réaction contre la politique de l'union européenne , mentionné dans le programme de soutien, présenté a Mida 1 et Mida 2 de l'Europe de l'est et les pays du sud méditerranéen , qui a prouvé la grande différence dans la politique du soutien et l'intention dissimulée dans l'augmentation de la géographie de l'union et ses propres intérêts sans tenir compte des autres partenaires .

L'accord de partenariat économique que l'Algérie a signé , et qui a été exécuté en 2005 montre que L'Algérie a avancé d'un pas en avant mais entre temps , a reculé de deux pas en arrière , en étudiant la sincérité de l'affaire d'un coté et de l'étude des avantages et des profits réalisés de d'autre coté .

Le partenariat économique Euro Algérien avait des conséquences positives pour l'économie , elles se résument dans la valorisation du système de la qualité et l'amélioration du milieu du travail , ainsi l'affrontement des dangers collectifs qui menace leur sécurité …. etc.

Ce partenariat a causé un certain déséquilibre dans les rapports commerciales , ce qui a poussé l'Algérie a refaire une politique générale économique commerciale complémentaire , pour se lever contre les politiques occidentales et en particulier la politique européenne , et cela en développant leur économies et leurs entreprises par l' octroi d'un avantage préférentiel au produit local et en encourageant l'investissement loin du pétrole.

العنـــــــــــوان	الصفحة
الإهداء.	I.
الشكر والتقدير.	II.
الملخص باللغة العربية واللغة الأجنبية.	III.
فهرس المحتويات.	IV.
فهرس الجداول.	V.
فهرس الأشكال البيانية.	VI.
مقدمة عامة.	أ- ن
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.	15
المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في ظل العولمة.	16
أولا: مفهوم البحر الأبيض المتوسط.	16
ثانيا: الخصائص الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط.	21
ثالثا: الخصائص الإقتصادية للبحر المتوسط.	22
رابعا: الأهمية الحضارية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.	22
خامسا: العولمة الإقتصادية كمدخل للتكتلات الإقتصادية.	23
المبحث الثاني: التكامل الإقتصادي كآلية للشراكة.	42
أولا: نظرية التكامل في العلاقات الدولية.	42
ثانيا: التكامل الإقتصادي.	44

ثالثا: أهم التكتلات في العالم المتقدم.	58
المبحث الثالث: ماهية الشراكة الأورو–متوسطية.	65
أولا: تعريف الشراكة.	65
ثانيا: مسار العلاقات الأوروبية –المتوسطية.	68
ثالثا: بدايات مشروع الشراكة الأورو–متوسطية.	71
رابعا: إعلان مؤتمر برشلونة.	73
خامسا: الأهداف الحقيقية من وراء الشراكة الأورو– متوسطية.	80
سادسا: العوامل التي ساعدت على إخفاق مشروع برشلونة للشراكة.	83
خلاصة الفصل.	85
الفصل الثاني: تطور سياسات الإتحاد الأوروبي في ظل مشروع الشركة الأورو–متوسطية.	88
المبحث الأول: نموذج التكامل الأوروبي : دراسة في المقومات والمسار.	89
أولا: الموقع الجيوبوليتيكي للاتحاد الأوروبي.	89
ثانيا: فكرة الوحدة الأوروبية.	90
ثالثا: تطور عملية التكامل للإتحاد الأوروبي.	93
رابعا: تفعيل الاقتصاد الأوروبي والابتعاد عن التبعية.	100
خامسا: تطور سياسة الطاقة المشتركة للاتحاد الأوروبي تفاديا للهيمنة الخارجية.	104
سادسا: الأهمية الجيواستراتيجية للطاقة في علاقة الاتحاد الأوروبي بجنوب المتوسط– الجزائر نموذجا–	106

المبحث الثاني: أبعاد السياسات الاوروبية المتوسطية بعد مشروع برشلونة.	111
أولا: سياسة أوروبا الجوارية.	111
ثانيا: الاتحاد من أجل المتوسط.	120
المبحث الثالث: تجارب الشراكة في جنوب المتوسط.	133
أولا: التجربة التونسية.	133
ثانيا: التجربة المغربية.	143
ثالثا: التجربة المصرية.	150
خلاصة الفصل.	157
الفصل الثالث: الإقتصاد الجزائري في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي	159
المبحث الأول: الإقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات.	159
أولا: إصلاحات التكيف الاقتصادي في الجزائر.	160
ثانيا: السياسات الإصلاحية للاقتصاد الجزائري في ظل الألفية الثالثة.	171
المبحث الثاني: إتفاق الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.	184
أولا: دوافع عقد شراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.	184
ثانيا: محتوى الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.	187
ثالثا: واقع سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية للجزائر في ظل الشراكة مع التركيز على بعض السياسات.	197
المبحث الثالث: تقييم السياسات الأوروبية وأثرها على الإقتصاد الوطني.	209
أولا: إيجابيات الشراكة الأورو–جزائرية.	209

ثانيا: الآثار السلبية لإتفاق الشراكة بين أوروبا والجزائر على الإقتصاد الوطني. 213

ثالثا: تقييم الشراكة الأورو–متوسطية وأثرها على دول جنوب المتوسط. 217

خلاصة الفصل. 221

الفصل الرابع: نحو تفعيل الشراكة الأورو–جزائرية. 223

المبحث الأول: التحديات الخارجية التي تواجه منطقة المتوسط. 224

أولا: التنافس والنظرة الامريكية لجنوب وشرق المتوسط. 224

ثانيا: التنافس الصيني والروسي على مناطق النفوذ في المتوسط. 232

ثالثا: التحديات البيئية التي تواجه المنطقة المتوسطية 235

رابعا: تحديات الثورات العربية وأثرها على منطقة المتوسط. 238

المبحث الثاني: التحديات الداخلية التي تواجه منطقة المتوسط. 240

أولا: من طرف الإتحاد الأوروبي 024

ثانيا: التحديات التي تواجه الجزائر في ظل الشراكة الأورو متوسطية 254

المبحث الثالث: مستقبل الشراكة الأورو– جزائرية وآليات تفعيلها. 262

أولا: إعادة تفعيل المغرب العربي. 263

ثانيا: مستقبل العلاقات الأوروبية المغاربية. 271

ثالثا: السيناريوهات المحتملة للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي– الجزائر بالخصوص– 273

خلاصة الفصل. 281

الخاتمة. 283

المصادر والمراجع. 291

الملاحق. 322

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	استثمارات في مجال الطاقة في ظل الشراكة الأورومتوسطية بين 2007-2013.	107
02	الأغلفة المالية الأولية للمشاريع الإتحاد من أجل المتوسط للفترتين ما بين 2009-2010.	124
03	قوائم السلع والمنتوجات التونسية التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي.	138
04	التفكيك الجمركي للمملكة المغربية مع الاتحاد الأوروبي	144
05	تطور احتياطي الصرف للجزائر من 1993-2000 باستثناء الذهب.	169
06	تطور اللجوء إلى الدين الخارجي 1990-1999 .	170
07	عدد مناصب العمل ونسبة البطالة للفترة ما بين 1996-2000.	171
08	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الانعاش الإقتصادي.	173
09	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حسب كل قطاع.	176
10	نتائج برنامج دعم الانعاش الإقتصادي ما بين 2000-2004.	178
11	تفاصيل إزالة الرسوم الجمركية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر.	195
12	الفرق بين الاستثمارات المحلية و الإستثمارات الأوروبية	199
13	المبادلات التجارية بين الطرفين الجزائري والأوروبي ما بين	215

.2010-2001

14 التبادل السلعي بين الولايات المتحدة و إفريقيا لعام 2013 227

15 دول المغرب العربي والفوارق بينها في حجم الاحتياطات النفطية والديون الخارجية لسنة 2013. 231

16 تطور تدفق الهجرة المغربية نحو أوروبا مابين 2000-2008. 251

17 المهاجرون الموقوفون لدي وصولهم إلى إسبانيا على الحدود الجنوبية البحرية ما بين 2001-2009. 252

18 إجمالي المساحات ونسبة الأرض الصالحة للزراعة ونسبة الرعوية منها في دول الاتحاد المغاربي. 266

19 إنتاج الثروة المعدنية و الطاقوية لسنة 2013. 267

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	أهم مراحل التكامل الاقتصادي.	57
02	يوضح الفرق بين المبلغ المخصص والمبلغ المستهلك من قبل ميدا 1 لدول جنوب المتوسط.	79
03	الفرق بين المبلغ المخصص والمبلغ المستهلك من قبل ميدا 2 لدول جنوب المتوسط.	80
04	شكل يوضح إجمالي استهلاك الإتحاد الأوروبي من الطاقة وفق مصدرها.	105
05	يوضح أهم الشركاء الموردين الأساسين التي تعتمد عليهم الجزائر لعام 2015.	129
06	ارتفاع مجموع البطالة لبعض بلدان جنوب المتوسط بين الشباب خلال العام 2013.	137
07	قوة الروابط التجارية العربية مع أوروبا لعام 2013.	141
08	هيكل الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي مابين 2010- 2014.	191
09	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين 1990-2014.	200
10	أهم معيقات الاستثمار في الجزائر بحسب تقرير التنافسية لعام	203

.2012–2011

11 صادرات الدول العربية من التجارة البينية في العالم ما بين 2012–2014. 268

12 واردات الدول العربية ما بين 2012–2014. 269

مقدمـــة

مقدمـــة:

إن التغيرات التي أدخلها التحول الواقع في طبيعة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة كان لها أثراً مباشراً على منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت إحدى ساحات الصراع والانقسام بالغة الأهمية أثناء الحرب الباردة، حيث عرف المجال المتوسطي مرحلة جديدة من المقاربة السياسية و الإقتصادية و الإستراتيجية إثر الإنفراد الأوروبي والأمريكي بالمتوسط وتراجع الهيمنة الروسية وبروز ضغوطات أمنية واضحة في المنطقة بالإضافة إلى طموحات إقتصادية وتجارية تبناها الإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط والتي برز على إثرها أول توجه إقليمي أورومتوسطي ، سعى لوضع شراكة إقليمية بين دول ضفتي المتوسط، و شكل التحول في المنطقة مستجداً جيو سياسياً وجيو اقتصادياً مباشراً، مما دفع بالفاعلين في المتوسط إلى إظهار نزعة أكبر نحو التواصل الإقليمي ،فكان الاتحاد الأوروبي طرفا مهما في مواكبة التحولات بنزعة منفتحة وسعى لتطوير سلوكه الدبلوماسي والتعاوني بالشكل الذي لا يتضرر من هذه التحولات.

شكلت هذه التحولات الإقليمية والدولية التي تعرض لها العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص في تسعينيات القرن العشرين ، وما نتج عنها من إنعكاسات على المنطقة المتوسطية، منعرجاً مهماً في ضرورة عقد اتفاقيات شراكة وتعاون بين كل أطراف المنطقة سواء مع الاتحاد الأوروبي أو إعادة تفعيل العلاقات بين البلدان العربية كتنشيط إتحاد المغرب العربي و تفعيل السوق العربية المشتركة لمواجهة التحديات فوق إقليمية، فكان لدول الاتحاد الأوروبي المبادرة بعقد إتفاق الشراكة وتعاون مع كل أطراف دول المتوسط من أجل الخروج من الهيمنة الأمريكية بحكم أن المنطقة شهدت صراعات سواء الحربين العالميتين أو الحرب الباردة التي كانت أوروبا الخاسر الأكبر فيها وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم و قيادته ، مما استوجب على أوروبا صياغة علاقات جديدة مع محيطها الإقليمي وهو ما تم صياغته سنة 1995 ببرشلونة والذي ضم جميع الدول المتوسطة وشمل جميع المجالات السياسية و الإقتصادية و الأمنية، وهذا ما كانت تطمح إليه دول شمال المتوسط.

أما بالنسبة لدول الضفة الجنوبية ونخص بالذكر دول الإتحاد المغرب العربي الذي عمل على عقد شراكات عديدة مع الاتحاد الأوروبي ، فكان للجزائر نصيب من هذه الشراكة بإعتبارها وسيلة من الوسائل الحديثة، نظراً لندرة وشح الموارد المالية الداخلية خاصة باعتمادها في الغالب على الريع البترولي، و ترى الجزائر من خلال هذه الشراكة أنها آلية من آليات النهوض بالاقتصاد الجزائري وبالتالي التوجه نحو التنافسية.

في المقابل، إن إهتمام الاتحاد الأوروبي بالجزائر لما تتوفر عليه من إمكانات بشرية ومصادر إقتصادية جعل منها مصدر إهتمام أوروبي تتنافس عليه كل دولة أوروبية على حدى مع الجزائر قصد كسب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات فيها ، ومع ذلك عرف هذا الإهتمام الأوروبي نوعاً من عدم الإستقرار في الفترة التي شهدت فيها الجزائر اللإستقرار في العشرية السوداء (العقد الأخير من القرن العشرين الماضي) وهذا ما إنعكس سلباً على العلاقات الجزائرية الأوروبية وأدخل الجزائر في عزلة دولية.

أولا: إشكالية الدراسة:

إن الشراكة الأوروبية – الجزائرية فعل جوهري في علاقات الشعوب مع بعضها، شريطة أن تكون شراكة فعلية مبنية على التعاون والتبادل التجاري والصناعي و غيرها، لذا ينبغي لهذه الشراكة أن تكون في خدمة الطرفين دون آخر، مع أخذ خصوصية كل طرف في التعامل مع هذه الشراكة، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعدة إصلاحات من أجل مسايرة التطورات الحاصلة في منطقة المتوسط بهدف تحقيق منافع لكلا الطرفين، لأن الشراكة قائمة على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول.

إذا كانت الشراكة فعل جوهري في علاقات شمال – جنوب و شريطة عليها أن تكون فعلية ومبنية على أسس موضوعية وقائمة على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول ، بمعنى آخر تكون هذه الشراكة في خدمة جميع أطراف الشراكة دون إقصاء مع ضرورة الأخذ بخصوصية كل طرف في التطورات الحاصلة بهدف تحقيق منافع كل الأطراف. وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى ساهمة الشراكة الأورو- جزائرية في ترقية الإقتصاد الجزائري، ومدى إنعكاسات ذلك على السوق المحلي في ظل التغيرات الراهنة؟ وهل الشراكة إختيار إستراتيجي في سبيل تحقيق التكامل بين الطرفين؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- فيما تتمثل أهمية المتوسط بالنسبة لضفتي الشمال والجنوب؟
2- ما مفهوم التكامل الإقتصادي ؟ و ما هي أهم التكتلات الإقتصادية داخل حوض المتوسط ؟
3- كيف نجح الاتحاد الأوروبي في إعادة ترتيب بيته داخليا و وإعادة صياغة سياسة خارجية متوسطية ناجعة؟
4- فيما تتمثل إستراتيجيات وآليات التعاون للشراكة الأورو-جزائرية؟
5- ما هي مجالات التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدولة الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية؟
6- فيما تتمثل سيناريوهات وآفاق الشراكة الأورو-جزائرية وكيف يمكن تفعيلها ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

1- تعد منطقة المتوسط ذو أهمية كبيرة في تفعيل العلاقات الاقتصادية بين دول ضفتى المتوسط لما لها من مصلحة على جميع دول ضفتي المتوسط.

2- التكامل الاقتصادي هو عملية إرتباط دولتين أو أكثر في شكل إتحاد إقتصادي تكون فيه العلاقات بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم.

3- تعتبر الشراكة الدولية حتمية أملتها البيئة المحيطة في العلاقات ما بين الدول، إذ لا يمكن للجزائر أن تبقى بمعزل عن هذه البيئة الدولية وما شهدته من تغيرات فرضتها العولمة الاقتصادية.

4- تعد السياسات الاقتصادية النابعة من البيئة المحلية تساهم بشكل كبير في ترقية الاقتصاد والاستثمار المحلي الجزائري.

5- إن للشراكة الأورو-جزائرية آثار إيجابية على أوروبا وسلبية على الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: مبررات إختيار الموضوع: هناك عدة مبررات لإختيار هذا الموضوع منها:

- توجه الدول الغربية إلى السيطرة و الإستيلاء على ثروات الدول العربية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- إن تناول هذه الدراسة من زاوية التحليل هو تحديد أهمية ملامح وخلفيات كل طرف داخل الحوض المتوسط، و رؤية كل طرف لهذه الشراكة بما يخدم مصالح دولته.
- حاجة الدولة الجزائرية بالأخص إلى فتح مجال الشراكة من خلال تحرير التجارة وغيرها.
- توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية وكذا أهمية الموضوع للاقتصاد الوطني.
- إمكانية البحث في هذا الموضوع نظراً لتوفر المادة العلمية و المراجع، وتم الخوض فيه من قبل العديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين وأصحاب القرار من زوايا مختلفة إما على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.
- رغبتي في الدراسة والتعمق في موضوع الشراكة المتوسطية و في مختلف المجالات خاصة الجانب الإقتصادي منها، ومحاولة إيجاد آليات و ميكانيزمات تجعل طرفي الشراكة في مستوى واحد و دون فرض أي شروط أو قيود من قبل دولة على دولة أخرى.

رابعا: أهداف الدراسة: تهدف دراستنا إلى:

1- إبراز دور وجهود دول ضفتي المتوسط الأوروبي والجزائري على حد سواء، في عقد اتفاقيات شراكة في مختلف المجالات الإقتصادية و الأمنية والسياسية قصد إعادة إرجاع مكانة المتوسط بين الأمم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتراجع مكانة أوروبا من جهة وجعل البحر المتوسط مسرحا لتنافس الدول الكبرى من جهة أخرى.

2- دراسة الآثار الاقتصادية وانعكاسات الشراكة الأوروبية الجزائرية على واقع الاقتصاد الوطني الجزائري.

3- إبراز أهم إتفاقيات الشراكة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية وتبيان آثارها وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

4- محاولة التنبؤ بمستقبل العلاقات الأورو- جزائرية من خلال القوانين التي تحدد العمل في ظل الشراكة من جهة، وكذا في ظل التحديات العولمة الاقتصادية من جهة أخرى التي تجعل من الشراكة الأورو-جزائرية تأخذ عدة مسارات، مما يستدعي إعادة تقييم الشراكة الأورو- جزائرية.

كما تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تقييم مدى نجاح سياسة الشراكة الأوروبية الجزائرية في تحسين واقع الاقتصاد الجزائري، والوقوف على مواطن القوة والضعف في السياسات المطبقة بين الطرفين.

خامسا: أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

من خلال حديث عن علاقة الإقتصاد الجزائر بالاقتصاد للاتحاد الأوروبي وما نتج عنها من إنعكاسات على الإقتصاد الوطني بحيث عرفت الجزائر في العقد الأخير من القرن العشرين الماضي تغيرات جذرية في جميع المجالات خاصة في المجال الإقتصادي نتيجة التغيرات في معادلة القوة في العالم التي فرضت نظاماً جديداً وهي العولمة ، والذي تحمل في طياتها إقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية، هذا حتمًا سينجر عنه إنفتاح الجزائر نحو إقتصاد السوق مما يؤثر بشكل أو بآخر على الاقتصاد الجزائري ومؤسساته، و لذلك اعتمدت الدولة الجزائرية الشراكة كخيار إستراتيجي لمواجهة هذه التغيرات و الإرتقاء بالمؤسسات الجزائرية نحو الأفضل.

كما أن موضوع الشراكة الأورو - جزائرية له أهمية واسعة من قبل المهتمين بالشأن الاقتصادي لما يحمله من وزن على العلاقات بين الطرفين -الأوروبي و الجزائري-.

لذا ستحاول الدراسة تقديم أطر نظرية حول مفهوم الشراكة والتعاون على حد سواء وإعطاء كيفية الممارسة الاقتصادية بين الطرفين من خلال النظريات الإقتصادية التي تبرز نمط الاقتصادي المتبع وكيفية التعامل معه من خلال النظرية الكنزية وغيرها، كما حاولت الدراسة فهم أهم السياسات الأوروبية المتبعة تجاه منطقة المتوسط و كيف تعاملت معها دول الضفة الجنوبية كلٌ على حدى وعلى رأسها الجزائر.

ب- **الأهمية العملية:** تبرز من خلال مايلي:

عرفت الجزائر أزمة مالية و إقتصادية حادة في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين مما دفعها إلى إعادة جدولة ديونها من جهة وفُرض عليها إعادة هيكلة اقتصادها تماشيا مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من جهة أخرى، مما جعلها تبحث عن حلول للخروج من الأزمة.

إن هذه الدراسة تعكس واقع و إهتمام دولي ، خاصة الأوروبي منها بدول جنوب المتوسط وذلك ما تم التركيز عليه في ثنايا البحث ، إذ ركزت جهود الإتحاد الأوروبي بمختلف الإتجاهات والقضايا سواء الأمنية والاقتصادية والثقافية مما جعلها تسيطر بطريقة حضارية على حوض المتوسط وإبعاد الخطر القادم من الشرق أو من الغرب، كما تم دراسة أهمية الجانب الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي باعتباره أحد أهم القضايا التي تشغل الطرفين و الذي خرج بعدة إتفاقيات وكان أبرزها التوقيع على إتفاق برشلونة ودخول حيز النفاذ بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عام 2005.

سادسا: حدود الدراسة:

لكل دراسة علمية أكاديمية حدود نظرية و زمانية ومكانية نبرزها فيما يلي:

الحدود النظرية: فتتجلى في دراسة واقع الشراكة الأورو-جزائرية وما مدى إنعكاساتها على واقع الإقتصاد الجزائري وحدود العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في تنمية الإقتصاد المحلي في إطار الحدود الزمانية والمكانية المبينة لاحقا.

أما الحدود الزمانية فسأتناول في هذه الدراسة– إنعكاسات الشراكة الأورو–جزائرية على الإقتصاد الجزائر– بدأً من خروج الجزائر من النظام الاقتصاد الموجه وإتباع النظام الإقتصادي الرأسمالي الذي فرضته عليها العولمة، أي بعد تعديل الدستور سنة 1989 وما بعدها، والتحولات السياسية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال تلك الفترة من اللاستقرار السياسي والأزمة الإقتصادية بعد تراجع أسعار النفط هذا من جهة الطرف الجنوبي، ومن جهة أخرى سأتناول الاتحاد الأوروبي وما شهده من تحولات بعد إقرار الأحادية القطبية ونهاية الحرب الباردة عام 1990، والأزمات السياسية التي عاشتها المنطقة ، هذا كله يوحي بضرورة إعادة النظر في العلاقات بين أطراف منطقة المتوسط وتفعيلها وهذا ما تم من خلال مؤتمر برشلونة لسنة 1995.

أما عن الحدود المكانية: فتنحصر حدود الدراسة على منطقة البحر الأبيض المتوسط بين طرفين هما الاتحاد الأوروبي المتقدم والجزائر كدولة من دول الجنوب النامية.

سابعا: منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج والأدوات التي تمكننا من التقرب من تحليل الظاهرة المدروسة وتمكننا من التحقق من الفرضيات المقدمة، سواء كانت هذه المناهج رئيسية أو مكملة فكلها تساعد على فهم الموضوع محل الدراسة بشكل علمي ومنطقي و موضوعي، وهذا باستخدام منهجية متكاملة، من خلال توظيف عدة مناهج أهمها:

أ– المنهج التاريخي:

لقد استدعت دراستنا الاستعانة بالمنهج التاريخي بدليل أننا لابد من دراسة الاتحاد الأوروبي تاريخيا وكيف نشأ وتطور وأهم المبادرات التي ساعدت على قيام تكامل أوروبي من جهة و التطرق على الاقتصاد الجزائري وسياساته من خلال تبيان النهج الاقتصادي المتبع منذ الاستقلال وتطوراته وأهم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر من أجل تنمية إقتصادها، وكيف كان التعاون بين الطرفين(الأوروبي والجزائري) في القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين.

ب- **المنهج الوصفي:**

كما استعنا بالمنهج الوصفي مع التحليل الذي من خلاله يمكن التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الظاهرة موضوع البحث ووصف وتحليل سياسات دول الاتحاد الأوروبي من جهة و الجزائر من جهة أخرى، من أجل فهم الظاهرة المدروسة وسهولة تحليلها.

ج- المنهج الاستدلالي الإحصائي:

هذا بالإعتماد على لغة الأرقام والبيانات الإحصائية من خلال الجمع والتبويب ثم التحليل والتفسير للمعطيات الكمية من أجل الاستدلال بها في العلاقات بين المتغيرات، ومن ثمة إستخلاص النتائج بحيث يمكن التعبير كمياً عن سلوك الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر من خلال المبادلات التجارية والسياسات الاقتصادية بين الطرفين وتحليل هذه الإحصاءات لمعرفة العلاقة التي تربط الطرفين إقتصادياً وتجارياً في حوض المتوسط وكذا معرفة مؤشرات مساعدة لفهم العلاقة بين الطرفين(الجزائر و أوروبا).

د- المنهج المقارن:

- تبرز أهمية المنهج المقارن من خلال هذه الدراسة كمقارنة بين السياسات الأوروبية في توحيد الدول الأوروبية إقتصادياً و كذا السياسة الإقتصادية للجزائر التي تعتمد على المحروقات بشكل عام والتي خاضت عدة إصلاحات متتالية بسبب إنعدام الرؤية المستقبلية لها هذا من جهة ومن جهة أخرى مقارنة بعض البلدان العربية فيما بينها وكيف كان تأثير الشراكة الأورو متوسطية عليها وإبراز أهم النتائج التي تأخذ بها الدولة الجزائرية.

هـ- إقتراب الاقتصاد السياسي:

يعد هذا الاقتراب من بين أقدم الإقترابات المستخدمة في تحليل النظم والظواهر السياسية، ففي القرن التاسع عشر تناول "كارل ماكس" السياسة وظواهرها من مدخل الاقتصاد على أساس أن الظواهر السياسية تشكل بفعل حقائق الاقتصادية وقد تم إستخدام

هذا الإقتراب بحكم الظاهرة المدروسة في دراستنا من خلال دراسة النظام السياسي الجزائري وكيف يحقق التنمية الإقتصادية.

ثامنا: الدراسات السابقة:

حظي موضوع دراسة الشراكة الأورو– متوسطية وخاصة الشراكة الأورو–جزائرية بإهتمام كبير من قبل الباحثين في مختلف المجالات والتخصصات منها: (السياسية، الأمنية، الثقافية والاقتصادية) والتي نبرز أهم الكتابات والدراسات فيما يلي:

- **كتاب لعلي الحاج** : بعنوان :" سياسات دول الاتحاد الأوروبي في منطقة العربية بعد الحرب الباردة"، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية بلبنان سنة 2005، حيث تناول هذا الكتاب السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي ومدى تأثير التحولات الإقليمية والدولية على هذه السياسات في تسعينيات القرن الماضي، حيث استهل الباحث دراسته بعرض مفاهيم عن النظام الدولي وهياكله وإلى التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، ثم انتقل إلى الأبعاد الاستراتيجية الأوروبية في المنطقة العربية التي جسدت الشراكة الأورومتوسطية وما تمخض عنها من أبعاد اقتصادية وأمنية وثقافية واجتماعية.
- **كتاب لرشيد بوعافية وجليدي نور الدين:** بعنوان: " الاقتصاد الجزائري 50 سنة من الاستقلال" ، الصادر عن منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر سنة 2012، والذي تم فيه دراسة الجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية الجزائرية وتطوراتها منذ الاستقلال وما انجر عنها من إيجابيات وسلبيات وإعطاء الإحصاءات والبيانات لتحليل الوضع الاقتصادي في الجزائر، لكن دون ربطها بالمتغيرات الخارجية التي لها تأثير في السياسة الاقتصادية الوطنية. إذ قسم الباحثان دراستهما إلى خمسة فصول بدأ بتاريخ تأسيس الدولة الجزائرية ثم فترة الاستعمار تليها فترة الاستقلال وما نتج عنها من إصلاحات شملت جميع المجالات ليصل في الأخير بعرض جوهر الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة وما يجب أن تقوم به الجزائر لفرض وجودها في الساحة السياسة والاقتصادية ، بالتركيز على أهم السياسات الاصلاحية التي عاشتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

- **كتاب لكريم مصلوح** حول: "التعاون والتنافس في المتوسط"، عن مركز الجزيرة للدراسات بقطر سنة 2013، حيث تم تقسيم دراسته إلى أربع فصول بحيث استهل دراسته عن المتوسط وجذوره التاريخية، وركز في الفصلين الثاني والثالث على التنافس في المتوسط بين أطراف داخلية وأخرى خارجية ودعا إلى ضرورة التعاون من خلال بناء شراكة مع كل أطراف حوض المتوسط لمواجهة الخطر الخارجي، وإنتهى في الأخير إلى ضرورة إعادة رسم المتوسط من خلال تقييم المشاريع والسياسات التي قامت بها أوروبا تجاه جنوب المتوسط، بحيث تم التركيز في دراسته على الجانب الأمني وذلك من خلال علاقة الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط بحيث قدم تفسيراً نظرياً لعلاقات الأورو–متوسطية وخاصة المركب الأمني. وكذا بين التنافس بين أوروبا و أمريكا على قيادة المتوسط مما جعل المخاوف الأوربية من الهيمنة الأمريكية في حوض المتوسط باعتبارها قائداً لحلف الناتو، لكنه أهمل الجانب الاقتصادي والثقافي في معادلة الشراكة واعتبر أن المحدد الأمني في العلاقات بين دول ضفتي المتوسط هو المحدد الجوهري والأساسي في بناء علاقات التعاون.
- **كتاب لهايدي عصمت كارس:** بعنوان :" المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية" ،نُشر عن المكتب العربي للمعارف في القاهرة سنة 2016، والذي تم التناول فيه محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط سواء الداخلية أو الخارجية، و تم التركيز على الاعتبارات الأمنية والإستراتيجية كمحدد لسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في مسعاه إلى نشر الديمقراطية والحكم الراشد فيما بعد الثورات العربية التي شهدتها منطقة جنوب المتوسط، كما تم التأكيد على ضرورة استمرار التعاون الأمني بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط لمواجهة التهديدات الأمنية النابعة من جنوب المتوسط المؤثرة على الأمن الأوروبي كالهجرة غير الشرعية وأمن الطاقة و الإرهاب.
- **كتاب لبوزيد أعمر:** بعنوان :" شركاء أم متنافسون؟ سياسة الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية –الأوربية إتجاه منطقة غرب المتوسط (النفط و الارهاب نموذجا)، الصادر عن دار قرطبة بالجزائر سنة 2014، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى

الاطار النظري للدراسة بحيث استعرض فيه الأسس النظرية للبحث، إلى جانب محاولته إعطاء دلالات للمعاني و المفاهيم كالتعاون والتنافس والشراكة والتكامل للتقريب الباحث فهم العلاقات بينها ، و تم التطرق في الفصل الثاني إلى معالجة الأهمية الاستراتيجية (الجيو –استراتيجية و الجيو –إقتصادية) لمنطقة المتوسط بحيث تم التركيز على التهديدات التي قد تلحق المتوسط كالإرهاب والهجرة السرية، وقد تم تناول في الفصل الثالث مظاهر ودوافع التنافس الأوروبي – الأمريكي حول منطقة غرب المتوسط وذلك من خلال عرض كل منافس أهم المشاريع التي تجعل منه يفوز بغرب المتوسط والإستيلاء على الثروات، أما في الفصل الرابع والأخير إهتم بمعالجة وتحليل مظاهر التبعية الأمنية الأوروبية للولايات المتحدة، وهذا من خلال إعتماد مكافحة الإرهاب والسيطرة على مناطق النفوذ من خلال شركات أمريكية في غرب المتوسط.

- **كتاب لبشار خضر** : بعنوان:" أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995– 2008)" عن مركز الدراسات الوحدة العربية ببيروت لسنة 2010 ، تم فيه معالجة السياق التاريخي لعملية برشلونة والتحولات السياسية و الإقتصادية التي مست منطقة المتوسط ، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة السيطرة على المنطقة وكذا إعطاء تفسير جوهري للشراكة الأوروبية المتوسطية وتأثر أوروبا إيجابيا من الشراكة العربية وإعطاء شراكة بديلة منها: السياسة الجوارية الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط.
- **كتاب ليحي صافي** : بعنوان: " Le développement de l'économie algérienne" لسنة 2011، وهو عبارة عن مجموعة من المقالات حول الوضع الاقتصادي في الجزائر وتطوره عبر فترة إقتصاد السوق ، وطرح أهم العراقيل التي تواجه الاقتصاد الجزائري مع تقديم بعض الإقتراحات والحلول للخروج من الاعتماد على الاقتصاد الريعي.
- **أطروحة الدكتوراه لعمورة جمال: بعنوان**" دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاق الشراكة العربية الأور– متوسطية" والمقدمة في جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير لسنة 2006، بحيث قسم دراسته إلى ستة فصول فتم تناول في الفصل الأول

إلى العولمة وإنعكاساتها على الدول النامية و تناول في الفصل الثاني واقع اقتصاديات الدول العربية المتوسطية، أما في الفصل الثالث تناول الشراكة العربية المتوسطية، وفي الفصل الرابع تطرق إلى آثار الشراكة العربية الأورو–متوسطية وفي الفصل الخامس عالج التكامل العربي كآلية لتفعيل الشراكة أمَّا الفصل الأخير فتناول واقع الشراكة الأورو–جزائرية ، كيفية تأثير العولمة الاقتصادية على إقتصاديات الدول الضعيفة بإبراز فوارق الاقتصاديات العربية الهشة، و ضرورة الدخول الى شراكة حقيقية بين أوروبا والعالم العربي فيما يسمى بالشراكة الأورو– متوسطية حتى تضمن البقاء على الساحة الإقليمية ، كل هذا من أجل جعل الاتحاد الأوروبي القوي في المعادلة وهو الذي يفرض شروطه على الدول العربية خاصة في مجال الإستثمار الأجنبي.

- **أطروحة دكتوراه لــ: شريط عابد** "دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورو –متوسطية حالة دول المغرب العربي" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، قام الباحث بتحليل الوضع الإقتصادي العالمي والوضع الإقتصادي لدول المغرب العربي وما نتج عن عقد إتفاق الشراكة بين المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي للشراكة الأورو–متوسطية مع إعطاء تصور لمستقبل الشراكة بين الطرفين.

تاسعا: خطة وهيكلة الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع إرتأينا وضع خطة مكونة من أربع فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة وقد تناولنا في المقدمة أهمية الدراسة وأهدافها وأدبياتها وكذا الإشكالية والفرضيات التي تم عرضها وأهم مناهج و الإقترابات في الدراسة بالإضافة الى خطة الدراسة.

خصصنا **الفصل الأول:** بعنوان :" الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة" بحيث تم تركيز على المتوسط والشراكة بين البلدان المتوسطية، حيث تناولنا في المبحث الأول الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط من خلال التعريف به والتطورات التي شهدتها المنطقة المتوسطية ، أما في المبحث الثاني فتم دراسة التكامل الاقتصادي باعتباره آلية أساسية لعقد شراكة قوية بحكم أن الدول حاليا تعيش مرحلة التكتل والتحالفات لذا وجب على دول ضفتي المتوسط عقد مثل هذه الشراكة التي تعد آلية قوية للحد من الأطماع خارج المتوسط، أما في

المبحث الثالث تناولنا ماهية الشراكة الأورمتوسطية وما نتج عنها من إتفاقيات ثنائية بين دول الضفتين والمتمثل خاصة في مؤتمر برشلونة لعام 1995، وخلصنا إلى خلاصة وإستنتاجات.

وفي **الفصل الثاني:** المعنون بـ: " تطور سياسات الاتحاد الأوروبي في ظل مشروع الشراكة الأورومتوسطية"، والتي تم عقدها بين بلدان المتوسط كافة، وذلك من خلال ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول نموذج التكامل الأوروبي دراسة في المقومات والمسار حيث تطرقنا فيه تطور الاتحاد الأوربي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء مجموعة الحديد والصلب كبادرة أولى لإعادة تفعيل الوحدة الأوروبية، أمَّا المبحث الثاني تناول تطور السياسات الاتحاد الأوروبي بعد مشروع الشراكة، إذ أبرزنا فيه أهم السياسات التي تم الاتفاق عليها من قبل الاتحاد الأوروبي وفي المبحث الثالث سلطنا الضوء على بعض تجارب للشراكة المنعقد بين الاتحاد الأوروبي من جهة و بعض دول جنوب المتوسط ومنها تونس والمغرب و مصر من جهة أخرى، كما خلصنا إلى خلاصة وإستنتاجات.

وفي **الفصل الثالث:** المعنون بـ: " الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، حيث ركزنا في المبحث الأول على الاقتصاد الجزائر في ظل الإصلاحات. وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ، وفي المبحث الثالث تم الإشارة إلى تقييم سياسات الشراكة الأوروبية–الجزائرية وأثرها على الاقتصاد الوطني وما هي الآثار التي نجمت عن هذه الشراكة، ثم خلصنا إلى خلاصة واستنتاجات.

وفي الفصل الرابع: المعنون بـ: " نحو تفعيل الشراكة الأورو جزائرية"، عالجنا في المبحث الأول التحديات الخارجية التي تواجه منطقة المتوسط وسبل معالجتها وفي المبحث الثاني أشرنا إلى التحديات الداخلية التي تواجه المنطقة وخلصنا في المبحث الثالث الى ضرورة تفعيل الشراكة الأورو–جزائرية من خلال تفعيل إتحاد المغرب العربي، بالإضافة إلى خلاصة وإستنتاجات.

و في الأخير أوردنا الخاتمة والتي تتضمن أهم نتائج الدراسة والتوصيات التي وصلت إليها الدراسة في معالجة الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى ملخص للدراسة زائد الفهرس.

عاشراً: صعوبات الدراسة: من خلال قيامنا بالبحث صادفنا مجموعة من الصعوبات والتي نوجزها فيما يلي:

- قلة الدراسات التي تناولت تقييم فعلي لمسار الشراكة الأوروبية –الجزائرية خاصة من طرف جنوب المتوسط مما يوحي إلى صعوبة تقييم آثار الشراكة بين الطرفين.
- تضارب في الأرقام والإحصاءات وأحيانا عدم حداثة هذه الأرقام مما يصعب علينا التحليل الدقيق والذي بدوره يصعب علينا الرؤية الإستشرافية.
- قلة الكتابات التي تتضمن التحليل العلمي المبني على الإحصاء من قبل الباحثين في الجزائر على عكس دراسات الإتحاد الأوروبي الذي له إحصاءات دورية لكل ما تعلق بالإقتصاد وهذا هو جوهر الفرق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

لقد أصبحت منطقة المتوسط في العقد الأخير من القرن العشرين الماضي فظاءاً للإستقطاب بين قوى عالمية وساحة للرهانات فيما بينها، وهذا نتيجة منطقية لما أفرزته الحرب الباردة ، وبروز قطبيه أحادية تنفرد بقيادة العالم والنفوذ.

كما لم يغب حوض البحر المتوسط يوما عن الاهتمام الدولي العالمي، فكان ولا يزال ذا أهمية إستراتيجية باعتباره مَعبراً حيوياً بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، لذا كان دائما محل الصراع والنزاعات الدولية، خاصة بين الدول الكبرى منها ، واشتد الصراع خاصة في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا – بالرغم من كونهما بلدين غير متوسطيين – ، إلا أن سياسة الاستقطاب التي كانت سائدة أدت إلى بروز هذه الحقيقة الاستراتيجية.

في حين تعتبر منطقة المتوسط و لتموقعها الجيو– إستراتيجي و الجيو–سياسي، ساحة لتداعيات الكثير من القضايا و الأحداث التي تحتضنها بيئتها الخارجية القريبة منها و البعيدة، هذا ما دفع بالاتحاد الأوروبي النظر في مستقبل المنطقة المتوسطية من خلال سعيه لعقد شراكة في مختلف الميادين و إعادة تفعيل التعاون بين دول ضفتي المتوسط وهذا ما عجل بعقد اتفاقيات تعاون وشراكة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الجنوبيين مما أزعج الشركاء الأمريكين والصينين وخوفهم من خسارة السوق الإفريقية والشرق أوسطية، وهذا ما سنحاول التركيز عليه من خلال هذا الفصل ومعالجته من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي كآلية للشراكة.

المبحث الثالث: ماهية الشراكة الأورو متوسطية.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في ظل العولمة.

حظيت منطقة المتوسط قديما بأهمية إستراتيجية كبيرة عند الفينيقيين القدامى ، كما عند البيزنطيين والرومان و المسلمين، و قد كانت السيطرة فيها سجالا بينهم الأمر الذي جعل منها فضاء للاحتكاك وتعاقب العديد من الحضارات عليها وكذا مسرحا للعديد من الصراعات والحروب.

أولا: مفهوم البحر الأبيض المتوسط:

حين نتحدث عن البحر الأبيض المتوسط لابد أن نشير أنه في البداية إلى "**فرناند برودل Frenald Brodel** "[*] وهو مؤرخ فرنسي الذي اعتبره العديد من الباحثين أبرز مؤرخ في القرن العشرين، إذْ ارتبطت حياة "برودل" بالبحر الأبيض المتوسط منذ شبابه حين استعد لإعداد رسالة دكتوراه حول البحر المتوسط عام 1938، ولم يتح له أن يكتبها إلا في المعتقل حين اعتقله الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان موضوع دراسة الدكتوراه التي نشرت ككتاب عام 1946 وهو " البحر الأبيض المتوسط في عصر فليب الثاني"، والذي يعتبر نظرة موسوعية نادرة، حيث جعلته يعالج السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة من خلال منهج مترابط.[1] هذا المؤرخ الفرنسي الذي كان له دور كبير في تشخيص البحر الأبيض المتوسط من خلال أبعاده الحضارية و الإنسانية والثقافية و الاجتماعية ، و بحكم البيئة التي عاش وتعايش معها، مما جعله يكتب ويفصل في مفهوم المتوسط من الناحية التاريخية والحضارية والمستقبلية.

---

[*] **فرنالد بروديل:** (1902-1985) مؤرخ فرنسي ومن رواد مدرسة أنال في التاريخ حيث تم التركيز في كتاباته على ثلاث مشاريع أساسية وتتمثل في الدراسة المكثفة والعميقة على شخصية البحر الأبيض المتوسط وله مؤلفات عديدة عن المتوسط والتطور التاريخي الذي حصل فيه وكما تم التركيز على الحضارة الأوروبية والنظام الرأسمالي، وثالثا تم البحث عن الهوية الفرنسية غير المكتملة من خلال عدة أبحاث نشرها في عدة مؤلفات.

[1] ياسين السيد، **البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية**، الإسكندرية: مركز البحوث البحر الأبيض المتوسط، ديسمبر 2006، ص.04.

وإن منطقة بحر المتوسط استقرت من حواليه أمم وشعوب تتكلم بلغات مختلفة ولكنها جميعها تشعر بواجباتها وهي تلتفت حول هذه المائدة التي نسميها البحر المتوسط وتشعر بضرورة العمل على توفير المزيد من الاطمئنان والسلام لهذا الموقع الذي قَلَّ ما يوجد له نظير في العالم كله ،من حيث إستعابه وإستقطابه لشتى الحضارات ومختلف التيارات ولقد كان فعلا مركز العالم القديم والحديث حسب تعبير " **هالفورد ماكيندر** Halford McKinder "[1](*).

إشتق إسم البحر المتوسط من كلمتين لاتينيتين هما: "**Medius**" أي المتوسط و "**Terra**" أي الأرض[2]، وهو البحر الأبيض المتوسط(**La Méditerranée**) وهو البحر الذي يتوسط القارات الثلاث: إفريقيا ، وأوروبا و آسيا ،من خلال ثلاث حلقات وصل بين القارات وهي مذيق جبل طارق في المغرب وقناة السويس في مصر، أما الثالثة فتقع في تركيا وهي مضيق البوسفور ،ومن هنا جاء اسم المتوسط أو البحر الذي يتوسط الأرض[3]. كما أطلق عليه الرومان قديما "**ماري نوستروم**" **Mare Nostrum** " ويعني بَحرُنَا، وهو مهد للحروب والحضارات والديانات التوحيدية الثلاث، وقد نشأت على أراضيه الحياة البشرية وتطورت عبر القرون.

عرف البحر الأبيض المتوسط في النصوص المصرية القديمة بأسماء عدة منها الاسم الشهير" **الأخضر العظيم**"، إلا أن المؤرخين أرجعوا التسمية إلا كلى من البحرين المتوسط والبحر الأحمر لمكانة البحر في التجارة المصرية، وكذا لحيويته وانتعاش المنطقة بالتجارة.[4]

---

[1] عبد الهادي التازي، **محطات مضيئة من تاريخ البحر المتوسط**، الرباط: مطبوعات أكاديمية، سلسلة دوريات، 1995، ص83.

[*] **هالفورد ماكيندر: 1861-1947**، جغرافي بريطاني مختص في الجغرافية السياسية (الجيوبوليتيكا) حيث كتب كتابه الشهير المحيط الجغرافي للتاريخ عام 1904، وله نظرية سماها نظرية ماكندر والذي يفسر فيها بأن العلاقات الدولية تقوم على أساس الموقع الجغرافي لمختلف البلدان

[2] نازلي معوض أحمد، "السياسة المتوسطية للجماعات الاقتصادية الأوروبية"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، 1983، ص. 32.

[3] بكرة مصباح تنيرة، " الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي: التحديات والطموح " **مجلة شؤون عربية**، القاهرة: عدد 110 ، جوان 2002، ص 174.

[4] مهاب درويش، **البحر الأبيض والأحمر في تاريخ المصري القديم**، مصر: مكتبة الإسكندرية، ب س ن، ص.04.

بحر الأبيض المتوسط ، بموقعه المركزي يعتبر نقطة إلتقاء الشرق مع الغرب في السابق والشمال مع الجنوب في الوقت الحالي ، لذا يطلق عليه علماء الجيو– سياسة من الأوروبيين بإسم "**قلب العالم**" ومن يسيطر على هذه الجزيرة يحكم العالم ، وهذا بحكم الأحدث التاريخية من حروب صليبية وفتوحات إسلامية قديما وحديثا.[1] بدأً بالحملة الصليبية الأولى 1095م–1099م بعد خطبة البابا "**أوربان الثاني**"[*] سنة 1095 في " كليرمونت" جنوب فرنسا من أجل تخليص القدس من المسلمين و إعادة السيطرة على البحر المتوسط بعد ما كان العرب المسلمين يتحكمون فيه وتفرض إتاوات على السفن التجارية مما أدى إلى قلق الحكام الأوروبيين بالضرورة على السيطرة على هذا الحوض الاستراتيجي التي له منافع كبرى مستقبلا.[2]

حسب المعادلة الشهيرة " **لماكيندر**" : "من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم". ومستقبل العالم حسب "ماكيندر" يتوقف على حفظ التوازن بين الأقاليم الساحلية، وكما يشير الباحث العربي المختص في الجغرافية السياسية "**جمال الدين حمدان**" إلى أن منطقة "**الهلال الداخلي**" أو المسماة كذلك منطقة الارتطام استطاعت أن تؤكد وجودها وتفرض نفسها على التوازن العالمي بين قوى البحر و البر، وأن تخضع أحدهما أو كلاهما لسيطرتها، إلا أن هذا الدور لا يمكن أن يكتمل تماما إلا بنوع من الوحدة بين أجزائها سواءً كانت هذه الوحدة منبثقة من الداخل (كما هو الحال لدول شمال المتوسط) أو مفروضة من الخارج كحال دول جنوب المتوسط.[3]

---

[1] بكرة مصباح تنيرة، **إلمرجع السابق الذكر**، ص 175.

[*] **أوربان الثاني** 1042–1099: ولد باسم أوتو اللاجيري، كان البابا من عام 1088 إلى 1099 وهو معروف بإطلاقه الحملة الصليبية الأولى (1095–1099) وهو الذي تولى الكرسي البابوي في إحدى عشرة سنة، وذلك من سنة 1088 إلى سنة 1099 ، وكان هو الآخذ لقرار الحروب الصليبية على المشرق الإسلامي وكان **أوربان** رجلاً ذكيًا سياسيًا ، وكان خطيبًا مفوَّهًا، وكان أيضًا جريئًا حاسمًا، وكان مطلعًا على أحوال العالم المعاصر له ، ذكره **مايكل هارت** في كتابه الخالدون المئة و جعله في المركز الخمسين في قائمة الأشخاص الأكثر تأثيرا، وتعتبر دعوة البابا أوربانوس الثاني للحروب الصليبية هي بداية الانطلاق للدولة الدينية في أعتى صورها كما أنها كانت البداية لظهور ما يسمى بصكوك الغفران.

[2] محمد العروسي المطوي، **الحروب الصليبية في المشرق والمغرب** ، تونس: دار الغرب الإسلامي، 1980، ص.28.

[3] جمال الدين حمدان، **استراتيجية الاستعمار و التحرر**، القاهرة: دار الهلال، 1967، ص. 240.

بحر الأبيض المتوسط **بمنظور "المنهج الحضاري"** هو ساحة وصل بين أرجاء البر يحيط به، مصداقا لقوله عز وجل في كتابه: " **اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** " سورة الجاثية الآية 12 ،حيث أن في هذه الآية الكريمة بين الله عز وجعل مكانة البحر في حياة الانسان وفي تطور حضارته وازدهار تجارة الانسان، وحوض المتوسط بهذا المنظور هو مجال تفاعل حضاري يجري في أقطاره حضارتين عريقتين هما الحضارة الأوروبية في شماله وغربه والحضارة العربية الاسلامية في جنوبه وشرقه وهما –البحر وحوضه– يحتلان موقعا متميزا في عالمنا ويقومان من ثمة بدور خاص في حوار الحضارات و ازدهارها العمراني.[1]

في هذا السياق تجلت حقيقة المتوسط في كتابات تاريخية وجغرافية وأدبية توارثناها عبر مختلف العصور جميعها تعاملت مع المتوسط –بحرا و حوضا– باعتباره منطقة واحدة، وقد ذكره **أغناطيوس كراتشكوفسكي**[*] في "تاريخ الادب الجغرافي العربي" عن " الزياني والغزالي" ومن أبناء القرن الثامن عشر ميلادي هذان المؤرخين والجغرافيين العرب اهتموا بالكتابة عن المتوسط بحكم السفر في أرجائه والاحتكاك بملوك وأمراء المنطقة ، لذا كل اقليم في حوض المتوسط له اسهاماته الخاصة به لصالح المتوسط وهذا ما جعل النظر للمتوسط بعيون مختلفة.[2]

إن تبني مفهوم صحيح " **للمتوسط** " هو مدخل لصنع مستقبل زاهر له ولشعوبه أساسه تعزيز التعارف بينهم وتحقيق تعاونهم على ما فيه خيراً للإنسانية، وهذا ما سنبرزه فيما يلي:

---

(1) أحمد صديق الدجاني، **أيَ مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟ رؤية لمستقبل العلاقات الثقافية والتعاون بين ارجاء** المتوسط، الرباط : مطبوعات أكاديمية، سلسلة دوريات، 1995، ص 97.

(*) **أغناطيوس كراتشكوفسكي:** ولد أغناطيوس كراتشكوفسكي في (فيلينوس) عاصمة ليتوانيا وعاش في طشقند وتعلم فيها، ثم أكمل تعليمه الجامعي في بطرسبرغ سنة 1905 في قسم اللغة العربية كلية الدراسات الشرقية. وصل بيروت خلال إعداده للماجستير في رحلة للشرق التقى فيها بالعديد من العلماء والمفكرين العرب والأجانب. عمل أمينا لمكتبة اللغات الشرقية في جامعة (بطرسبرغ) وأستاذًا للغة العربية، أُنتخب عضوًا في الأكاديمية العلوم السوفيتية وتم انتخابه عضوًا في المجتمع العلمي بدمشق 1923 م. وقف آثاره جميعًا على الأدب العربي موليا جل اهتمامه للمخطوطات العربية وتحقيقها، يسجل له الريادة في اكتشاف مخطوط (المنازل والديار) لأسامة بن منقذ و(رسالة الملائكة) للمعري كما نشر كتاب (البديع) لابن المعتز.

(2) **نفس المرجع**، ص 98.

1-**المتوسط بمنظور الجغرافية السياسية:** إذ يتوسط المتوسط العالم القديم بحسب تعريف "**جمال الدين حمدان**" أو ما سماها "**ماكيندر**" بالجزيرة العالمية وهي تضم سبعة أثمان سكان العالم.

2-**المتوسط بمنظور علم الإنسان:** حيث تعيش على سواحل المتوسط أقوام وملل تواصلت فيما بينها وقد أشار شيخ " الربوة الأنصاري الدمشقي" في كتابه" **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**" إلى المسلمين والنصارى و الفرنج وبني الأصفر وهو يتحدث عن المتوسط في القرن الرابع عشر ميلادي في فصل كامل سماه :" **في ذكر بحر الروم المسمى باليونانية مانيطس**" وهو يسميه أحيانا بحر طنجة وسبتة، شأن الجغرافيين و المؤرخين المسلمين الذين أطلقوا عليه أيضا بحر مصر وبحر الشام والبحر الكبير، ونستلهم من هذا كله ومن تعدد الأسماء ومعنى هذا أن المتوسط هو لجميع الشعوب التي تعمره.

3-**المتوسط بالمنظور الاقتصاد:** باعتباره حافلاً بالثروات في بحره وبره ومن أهم الطرق التجارة الدولية، سوقه حيوية وفيه أكبر الشركات العالمية في شماله وأكبر مستهلك في جنوبه، مما جعله محل إهتمام دولي كبير.

4- **المتوسط بالمنظور الأدب والفن:** إن الولع بالمتوسط من قبل الأدباء والفنانين والكتاب، والذي شمل الكثير من خارج حوضه لأسباب كثيرة ولسحر المتوسط حيث تحدث "**توماس مان** Thomas Mann "[*] في رواية قصيرة بعنوان: "الموت في البندقية" عن الفنان " **أشنباخ**" القادم من ألمانيا إلى المتوسط ناشدا الراحة على الشاطئ كان يثير اهتمامه مشهد الشاطئ ويسلب لبه أكثر من أي وقت مضى. كما أحب " كافافيس" شاعر الاسكندرية اليوناني (1863-1933) الشاطئ في الاسكندرية هو الآخر مدحه في العديد من مؤلفاته ،كما

---

[*] **توماس مان:** و أديب ألماني ولد في سنة 1875 وتوفي في 1955 في زيورخ ، تحصل على جائزة نوبل في الأدب لسنة 1929. كتب **لمان** العديد من الروايات الشهيرة، مثل موت في البندقية، والتي قام لوتشانو فيسكونتي سنة 1971 بتحويلها لفيلم حمل نفس الاسم وكتب كذلك على المتوسط وسحره. بالإضافة الى الرواية القصيرة التي أخذت شخصية أشنباخ. وهو ما أبرزناه في الموضوع.

ساهم " **نجيب محفوظ** " في روايتة خاصة " **السمان و الخريف**" في الاشادة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.[1]

كل نظرة للمتوسط من وجهة نظر الباحثين والكتاب والاقتصاديين وغيرها تبرز مدى اهتمامهم بهذا البحر وعشقهم لما يحتوي من حضارة وثروة اقتصادية وأدبية وغيرها ، وهنا يبرز الاهتمام منذ زمن بعيد بحكم التراث الحضاري الذي يملكه البحر الأبيض المتوسط.[2]

ثانيا: الخصائص الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط.

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط حوالى 3 ملايين كلم^2 ومتوسط عمقه حوالى 1500 متر، ويقدر علماء الإيكولوجيا (البيئة) أن مياهه تتجدد كل 80 سنة تقريبا،[1] و يؤكد علماء الجغرافية الطبيعية والبشرية أن حوض البحر المتوسط يمثل وحدة حقيقية وأن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، في حين يبلغ طول البحر من الشرق إلى الغرب بـ: 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم من مذيق جبل طارق إلى بيروت ،أما عرضه فهو متفاوت يتراوح مابين مضيق الدردنيل التركي و مناء بور سعيد المصري ، و410 ميل بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية بالجزائر.[2]

إن طول هذه المسافات الساحلية مع سواحل جزيرتي قبرص ومالطة مجتمعة تبلغ 10011 ميلا، وهذا يعني أن البحر المتوسط لشساعته وتنوع مناطقه زاد من حيويته ، إذ° ينقسم البحر الأبيض المتوسط بواسطة سلسلة جبلية تحت الماء تمتد بين صقلية و تونس إلى حوضين، غير أن

---

[1] أحمد صدقي الدجاني، **مرجع سابق ذكره**، ص 102 .

[2] **نفس المرجع**، ص 103.

[1] عصام الحناوي، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستديمة**، المجلد الثاني: البعد البيئي، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006، ص 94.

(2) محمد سليم سمارة، " التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو– متوسطية" ، **رسالة ماجيستير**، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر: 2002، ص139.

الحوض الشرقي أعمق من الحوض الغربي ، وأقصي عمق له بـ: 5093م وذلك في المنخفضين الهلييني الواقع بين اليونان وإيطاليا.[3]

من خلال ما سبق نستنتج أن الخصائص الجغرافية جعلت من الدول المحاذية له تتخذ سياسات عبر مختلف العصور من أجل السيطرة والهيمنة على ممراته من أجل زيادة مداخيل خزينة الدول القوية عبر فترات من التاريخ ، وهو في الألفية الجديدة (القرن21) يشهد نوعاً جديداً من بسط النفوذ على خيراته وعلى منافذه.

ثالثا: الخصائص الاقتصادية للبحر المتوسط.

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وأهميته فإنه يحتوي على ثروات استراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذين تزخر بهما منطقة المغرب العربي والخليج العربي وكذا منطقة بحر قزوين.

برزت مكانة البحر المتوسط تجاريا من خلال عبور ناقلات النفط و كذا الأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ،هذا وقد تراجعت مكانة البحر المتوسط تجاريا بعد إكتشاف القارة الأمريكية وظهور المحيط الأطلسي كمركز جديد للتجارة العالمية جعل من مكانة البحر المتوسط يفقد وزنه التقليدي، إلا أن ظهرت موجة الاستعمار في القرن التاسع عشر والتي نشطّت الموانئ المتوسطية خاصة في مستعمرات الضفة الجنوبية التابعة للضفة الشمالية ،مما أدى إلى إحياء المنطقة مجددا في حين ما تزال منطقة البحر المتوسط منطقة الصراعات والتوترات لذا سماه مجموعة من الكتاب ببحر المتاعب أو البحر المُر[1]، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات منها الانفجار الديمغرافي، الأصولية ،التطرف، الإرهاب، الهجرة والصراع العربي الإسرائيلي...الخ.[2]في حين هذا لا يمنع من أنه يعتبر ذا أهمية إقتصادية كبيرة ويساهم في جذب ملايين السياح سنويا،

---

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط –الابعاد والآفاق** –، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 17.

(1) ميشال كابرون، **أوروبا في مواجهة الجنوب: العلاقات مع العالمين العربي والإفريقي**، ترجمة: نعيمة أديب، لبنان: ب د ن، 1992، ص94.

[2] مصطفي بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة– دراسة في الرهانات والأهداف**، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010، ص36.

لمناخه الدافئ ومناظره الجميلة، بالإضافة إلى إحتوائه على منتجعات ذات شعبية عالية كجزر اليونان و الريفيرا الفرنسية والايطالية.[3]

رابعا: الأهمية الحضارية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن دراسة حوض المتوسط حضاريا يبرز لنا تعدد الحضارات والديانات والأقليات واللغات هذا كله لتعدد الأجناس، بحكم قدم المنطقة واعتبارها منطقة حضارية بفسيفساء من الحضارات السابقة منها الهندية والصينية و الفارسية، وحسب "**فرنان بروديل**" فإن دائماً وجد بأن الحضارتين التي تركت أثراً في منطقة البحر الأبيض المتوسط هما الحضارة العربية الإسلامية(جنوب المتوسط) والحضارة الأوروبية المسيحية (شمال المتوسط)، والمتتبع للتاريخ الحضاري للمنطقة يجد بأن هناك اختلاف جوهري بين الحضارات ، مما زاد من حجم الصراعات والنزاعات في حوض المتوسط.[1]

إن التقسيم الحضاري له أثرٌ على جيو–سياسية المتوسط منها الحروب الصليبية بين المسلمين والمسيحيين من كل أنحاء أوروبا في المشرق العربي وفي الأندلس(من 1096م إلى 1495)، بالإضافة إلى التنافس العثماني –الاسباني في بحر الأبيض المتوسط والاستعمار الأوروبي الذي بدءاً بحملة "**نابليون بونابارت**" **Napoléon Bonapart**"[*] على مصر بين 1798م و1801م و الاحتلال الفرنسي للجزائر 1930 وتونس والمغرب حتى منتصف القرن العشرين الماضي، هذا الصراع كان بين دول الضفتي في حين شهدت المنطقة الشمالية لحوض المتوسط مزيدا من الحروب لم تكن دول الضفة الجنوبية طرفا فيها، كالصراع بين دول المحور (ألمانيا وإيطاليا) ،والحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية،

---

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق ذكره**، ص20.

[1] Fernaand Braudel , **La Méditerranée, L espace et l Histoire**, paris: Flammarion, 1986 , p .158.

[*] **نابليون بونابارت:(1769–1821)**: قائد عسكري، وأول إمبراطور لفرنسا **بعد الثورة التي أطاحت بالملكية عام 1789، واستطاع توحيد أرجاء واسعة من أوروبا بالقوة، لكنه مُني بهزائم متوالية كانت آخرها معركة "واترلو" عام 1815، حيث لجأ عقبها إلى القوات البريطانية التي نفته إلى جزيرة سانت هيلانة بالمحيط الأطلسي، ومات هناك بعد ستة أعوام، وهو في الـ51 من عمره.**

بريطانيا وفرنسا) أثناء الحرب العالمية الثانية، مما أدى بهذه الصراعات إلى نمو واتساع هوة الخلاف بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط[2]. إلا أن هذه الخلافات تقلصت بظهور مفاهيم جديدة كالعولمة بمختلف مؤسساتها وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

خامسا: العولمة الاقتصادية كمدخل للتكتلات الاقتصادية.

إن الحديث عن العولمة الاقتصادية يقودنا إلى التأصيل النظري لمفهوم العولمة التي تثير جدلا كبيرا تتعدد بشأنها الآراء وبحوث الدارسين لها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية و الاجتماعية ،خاصة مع زوال المعسكر الشرقي الاشتراكي وانفراد أمريكا بقيادة العالم، كثر الحديث في العولمة وتصدير نماذج اقتصادية وثقافية معولمة.

أ- تعريف العولمة وتطورها: Globalization

انطلاقا من اعتبار العولمة كظاهرة واختلاف وجهات النظر حول الدلالة المعرفية للمصطلح فإننا نجد "**برهان غليون**" يعرفها على أنها:" الدخول بسب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية معا في طور من أطوار التطور الحضاري، يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحد".

يعرفها أيضا "**محمد عبد الجابري**" بأنها:" إرادة الهيمنة وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصية، فهي إحتواء للعالم وتوحيد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على النطاق العالمي، والعولمة هي زيادة التشابك والترابط بين الدول والمجتمعات والتفاعل بينها وعلى المستويات كلها فيما يسمى العلاقات الدولية"[1].العولمة التي يجري الحديث عنها الآن بمثابة نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، و العولمة الآن نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك لتشمل مجال المال والتسويق والمبادلات التجارية والاتصال... الخ، كما يشمل أيضا مجال السياسة والفكر و الإيديولوجيات مما يجعل العالم قرية صغيرة تحت نظام عالمي واحد.

---

[2] أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، الجزائر: إبن نديم للنشر والتوزيع، 2013، ص 18.

[1] محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية والثقافة: عشرة أطروحات"،**مجلة المستقبل العربي**، بيروت: 1998، ص.17.

كما يعرفها "**نورمان جيفان**" على أنها تشير إلى مجموعة من العمليات الاقتصادية والسياسية و الإيديولوجية، ويوجد عند أساسها الاقتصادي تدويل التمويل والإنتاج والتجارة والاتصالات الذي تقوده أنشطة الشركات العابرة للأوطان، واندماج أسواق رأس المال والنقود وتضافر تقنيات الكومبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية. [2]

في المقابل ، تشير الأبحاث في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى ما يشبه إجماعاً للرأي حول المقصود من العولمة خارج المجتمع الأكاديمي حيث يتجه من يتم سؤالهم عما تجعلهم كلمة العولمة يفكرون به في إجاباتهم، إلى التركيز على القضايا الاقتصادية ومنها الرأسمالية والنقود وقطاع الأعمال الكبيرة، والتوسع في عدد المؤسسات الكبرى، كما يذكر في الأغلب الوجود القوي المستمر للشركات المتعددة الجنسيات والتي تتزايد أعدادها بشكل مستمر.[1]

إن مصطلح العولمة منشأه غربي وطبيعته غربية، والقصد منه تعميم فكره وثقافته ومنتوجاته على العالم بما يضمن حضارة غربية عالمية واحدة، فهي ليست نتيجة تفاعلات حضارات غربية وشرقية، انصهرت في بوتقة واحدة ؛ بل هي سيطرة قطب واحد على العالم ينشر فكره وثقافته مستخدماً قوة الرأسمالي الغربي لخدمة مصالحه. فهو من مورثات الصليبية فروح الاستيلاء على العالم هي أساسه ولبه ولكن بطريقة نموذجيه يرضى بها المستعمر ويهلل لها بل ويتخذ هذه الصليبية الغربية المتلفعة بلباس العولمة مطلباً للتقدم . يقول "**بات روبرتسون**[*]:" لم يعد النظام العالمي الجديد مجرد نظرية ، لقد أصبح وكأنه إنجيل".

---

[2] محمد غربي، "تحديات العولمة وأثرها على العالم العربي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد06، الجزائر: 2009 ص 22.

[1] أنابيل موني، بيتيسي إفان، **العولمة: المفاهيم الأساسية**، ترجمة: آسيا دسوقي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2009، ص.10.11.

[*] **بات روبرتسون**: من مواليد 1930 **سياسي أميركي وداعية مسيحي، ترشح للمنافسة على رئاسة** الحزب الجمهوري **عام 1988، وأسس إمبراطورية من المؤسسات اليمينية المسيحية. اشتهر بتصريحاته المثيرة للجدل وبعدائه للإسلام.**

بعد إعطاء تعريف للعولمة لابد من إعطاء لمحة عن تطورها التاريخي، حيث صاغ الباحث "**رولاند روبرتسون** [(**)]**Roland Robertson** "، والمدافع والمؤيد للعولمة، نموذج تطور العولمة مقسما على المراحل التالية:

أ- المرحلة الجنينية: التي تمتد ما بين القرن الخامس عشر ميلادي وحتى منتصف القرن الثامن عشر ميلادي ، وفيها ظهرت المجتمعات القومية وتعمقت الأفكار الخاصة بالفرد و بالإنسانية.

ب-مرحلة النشوء: وتمتد من القرن الثامن عشر ميلادي حتى عام 1870م، والتي نشأت في هذه الفترة الاتفاقيات الدولية والمؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات بين الدول والشعوب.

ت-مرحلة الانطلاق: استمرت من عام 1870م إلى العشرينيات من القرن العشرين.

ث-محلة الصراع من أجل الهيمنة: هذه المرحلة تمتد من العشرينيات حتى منتصف التسعينيات القرن الماضي، حسب **رولاند روبرتسون**، إن ظهور المجتمعات القومية أدى إلى تبلور مفاهيم العلاقات الدولية، وحدوث الحرب العالمية الأولى، ونشأة عصبة الأمم، إلى نهاية الحرب الباردة وهيمنة القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.[1] دليل على هيمنة قطبية واحدة تقودنا إلى إتباع نموذج معين للعولمة.

[(**)] **رولاند روبرتسون: من** مواليد 1938 هو عالم الاجتماع والمنظر العولمة الذي يحاضر في جامعة أبردين في اسكتلندا، المملكة المتحدة كان أستاذا لعلم الاجتماع في جامعة بيتسبرغ، وفي عام 1988 شغل منصب رئيس رابطة علم الاجتماع الديني ، وقد ركزت نظريات روبرتسون بشكل كبير على اتباع نهج أكثر الظواهر والنفسي والاجتماعي من أن من المنظرين أكثر المادية الموجهة مثل ايمانويل والرشتاين أو فريدريك جيمسون لروبرتسون، فإن الجانب الأكثر إثارة للاهتمام في العصر الحديث (أو ما بعد الحداثة) هو الطريقة التي وضعت الوعي العالمي أنه يضع مسيرة من "مراحل" التي تستحوذ على الجوانب المركزية من عصور مختلفة في التاريخ العالمي، مؤكدا أن المرحلة الخامسة، اليقين العالمي والتي تم التوصل إليها. ومن الأعمال الرئيسية روبرتسون هي العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة العالمية (1992) وحدة التخزين تحرير حداثة العالمية .في عام 1985، وكان عالم الاجتماع أول من استخدم مصطلح العولمة في عنوان مقال الاجتماعية. **تعريفه 1992 العولمة بأنها "ضغط العالم وتكثيف الوعي في العالم ككل"** كان لها الفضل فيما التعريف الأول من نوعه للعولمة، من خلال تحليل أكثر تفصيلا للتاريخ هذا المصطلح يشير إلى أن لديها العديد من المؤلفين. ويقال أيضا أنه صاغ منتدى العالمية والمحلية على المدى عام 1992

[(1)] أحمد ثابت، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003، ص.14.

واختلاف التعريفات حول مصطلح العولمة بين الاقتصاديين والسياسيين و مختلف الباحثين كان لابد من تحديد أنواع للعولمة لإعطاء صبغة تكاملية للمفهوم كما يلي:

- **العولمة المالية:** وتصف السوق العالمية الآنية للمنتجات المالية المتعامل بها في "**المدن المالية**"[*] عبر العالم على مدى أربعة وعشرين ساعة يوميا. وبالتالي فإن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثمة أخذ تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية.[1]
- **العولمة التكنولوجية:** تشكل تكنولوجيا المعلومات عاملاً محفزاً في مشروع العولمة ،بسبب التطورات التي سايرتها تكنولوجيا المعلومات خلال تسعينيات القرن العشرين في كل من تجهيزات وبرامج الكومبوتر بالإضافة إلى قطاع الاتصالات الذي أدى إلى إحداث تقدم واسع في مجال المعلوماتية سواء لجهة تسهيل عملية الحصول على مختلف المعلومات أم لجهة فتح آفاق جديدة أمام الأرباح وتوسيعها في مختلف القطاعات الاقتصادية ،وتوفير تكنولوجية المعلومات شبكة اتصال تسهل وصول السلع والأفكار والموارد إلى جميع الافراد والدول بغض النظر عن أماكن التواجد الجغرافي ،فهذه التكنولوجيا العالمية تنتج قنوات أثبتت فعاليتها في مجال تبادل المعلومات وأصبحت المحرك الأول لتحقيق الاندماج العالمي.[2]

تصف المجموعة المترابطة من التكنولوجيات الكومبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية التي نجم عنها إنضغاط الزمان والمكان والإنتقال الفوري للمعلومات عبر

---

[*] **المدن المالية:** هي مدنٌ عالمية تضمُّ عدداً كبيراً من المصارف والمؤسسات التجارية والبورصات المالية البارزة عالمياً، و ثمَّة من بينها بعض **المراكز المالية العالمية** اختصاراً (IFC) وهي مدن تكون ذات مراكز هامَّة عالمياً في سوق المعاملات المالية ، وغالباً ما تضمُّ على الأقل سوق أسهمٍ مالية واحدة . ومنها مدن لندن نيويورك هونغ كونغ طوكيو جنيف.

[1] صالح مفتاح، "العولمة المالية"، **مجلة العلوم الانسانية**، عدد02، جامعة بسكرة: 2002، ص 206.

[2] " التكنولوجية و العولمة"، تم الاطلاع عليه يوم 12-03-2017، متاح في الانترنت على: **http://www.globalization101.org**

العالم ،هذا مما أجبر لدول العالم ضرورة مسايرة التكنولوجيا المعلوماتية وجرها في تيار العولمة.

- ❖ **العولمة الاقتصادية:** وتصف نظم الإنتاج المتكامل الجديدة التي تمكن "الشركات الكونية" من إستغلال المال والعمل عبر العالم على إتساعه.
- ❖ **العولمة السياسية:** تعمل على انتشار "**الأجندة الليبرالية**" المؤيدة لخفض إنفاق الدولة، والتحرير التشريعي والخصخصة والاقتصاديات المفتوحة بوجه عام.[3]

و أيا كان الأمر فيمكن القول بعدما سردنا أنواع العولمة وما ينتج عنها لشعوب العالم فإن جوهرها يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني.[1]

و عموما، فإن العولمة هي التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها البعض في كل أوجه الحياة منها، ثقافيا و اقتصاديا، سياسيا و تقنيا وبيئيا. [2]

أما صندوق النقد الدولي الذي ركز على الشق الاقتصادي للعولمة لما تتطلبه مهامه في ذلك، وهذا لا يعني إهمال الأبعاد الأخرى فيرى بأن العولمة هي: " تعبير عن التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار السريع للتكنولوجيا".[3]

2- العولمة الاقتصادية(*) وأثرها على اقتصاديات العالم.

---

[3] بيتر تيلور، كولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**،الجزء الأول، ترجمة: عبد السلام رضوان، إسحق عبيد، الكويت: عام المعرفة، 2002، ص21.22.

[1] فضل الله محمد سلطح، **العولمة السياسية: انعكاساتها – وكيفيت التعامل معها**، جامعة الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر والتوزيع، 2000، ص 13.

[2] عاطف السيد، **العولمة في ميزان الفكر**، مصر: مطبعة الانتصار، 2001، ص 08.

[3] ياسين السيد، **العولمة والطريق الثالث**، القاهرة: ميريت للنشر و المعلومات، 1999، ص 99.

[*] لقد تم التركيز على **العولمة الاقتصادية** بحكم مصدر العولمة أساسا هذا من جهة وبحكم أساس دراستنا لابد من التركيز على العولمة الاقتصادية واهم مؤسساتها وكيف تؤثر على علاقات الدول فيما بينها. ولكن دون اهمال الجوانب الاخرى للعولمة.

لقد ارتبطت العولمة في بعدها الاقتصادي بعمل ونشاط الشركات متعددة الجنسية، كما ارتبطت بالمؤسسات العملاقة للتمويل الدولي وأبرزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذا المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي يؤكد على أن التجارة الدولية تشكل المدخل الرئيسي نحو التكامل والاندماج الاقتصادي الدولي، والقاطرة التي تقود النمو الاقتصادي العالمي.[4]هذا من جهة، ومن جهة ثانية تشير ظاهرة العولمة الاقتصادية إلى تزايد حرية الأفراد والشراكات في القيام بمعاملات اقتصادية مع نظرائهم في بلدان أخرى.[1] إذ تعتبر العولمة الاقتصادية عملية إندماج عميقة للاقتصاديات العالمية ،وخصوصا بين الاقتصاديات المتطورة ، وعن تأثير قيام منظمة التجارة العالمية في تنظيم التجارة العالمية والإشراف على فتح الأسواق ،وكذا تأثير التكتلات الاقتصادية الدولية على الدول الضعيفة اقتصاديا.[2]

وفي هذا الشأن يمكن القول أن مسيرة " **عولمة الاقتصاد العالمي**"، بمعنى إندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الرأسمالي ليست جديدة، فقد بدأت منذ عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين على إثر النمو الكبير في اقتصاديات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ،وفي إقتصادات شرق وجنوب شرق أسيا نتيجة للآثار الاقتصادية الهامة لحربي كوريا وفيتنام.

وعليه فإن العولمة في شقها الاقتصادي تهدف إلى تحويل العالم إلى منطقة اقتصادية موحدة ،تختفي فيها الحواجز والقيود وتندمج اقتصاديات عالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الموحد، ومن أهم ملامحها مايلي:

- تحرير التجارة الدولية تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة.
- التحالفات الإستراتيجية للشركات العالمية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- التزايد المستمر لانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

---

[4] عابد شريط، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية – حالة دول المغرب العربي- **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004، ص. 45.46.

[1] حكومة دبي، **العولمة الاقتصادية فرص أم تحديات؟**، قطر: إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دائرة المالية، 2007، ص.4.

[2] الجمهورية اليمنية، **مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، اليمن: المركز الوطني للمعلومات، 2005، ص.6.

- التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[3]
- تزايد دور التجارة الالكترونية ونسبتها إلى إجمالي التجارة العالمية ، وهذا نظرا لإحصاءات المقدمة في قطاع الخدمات أن زيادة نمو رأسمال من 03 مليار دولار عام 1998 إلى 300 مليار دولار في عام 2005 إلى ما يفوق 550 مليار دولار عام 2010، هو في تزايد مستمر على حساب قطاعات أخرى.
- إنهيار نظام النقد الدولي عام 1971 بحيث أعلن الرئيس الأمريكي " **نيكسون**" **Nixon** " في عام 1971 بعدم إلتزام بلده بشراء وبيع الذهب مقابل الدولار وبذلك إنهار نظام السعر الثابت "**نظام بروتن وودز**" وبدأت بذلك دول العالم تعوم عملاتها مقابل الدولار بحيث أنها تحدد القيمة الخارجية لعملاتها مرفقا لتفاعل قوى السوق(العرض والطلب)، وتزايد الأزمات الاقتصادية وسرعة انتشارها. [1]

من خلال ما سبق نستنتج بأن التأصيل الفكري للعولمة الاقتصادية عرف تطوراً مع الاقتصادي "**أدم سميث**"(*)" **لدافيد ريكاردو**"(**)، و هي فكرة التقسيم للعمل على أساس المزايا المطلقة.[2] وهنا نشير إلى أن نطرح مثل هذه الأفكار الليبرالية لم يكن بالأمر السهل في عهد كان يطغى فيه المذهب التجاري في نهاية القرن السابع عشر ميلادي.

---

(3) عبد الوهاب الرميدي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة"، **أطروحة دكتوراه**، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر: 2007، ص.90.

(1)– غالب أحمد عطايا،" العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي" ، **ورقة مقدمة إلى الملتقي التربوي الأول** لمواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس، الإمارات العربية المتحدة: يوم: 29-2002/04/30، ص.14.

(*) **أدم سميث 1723-1790 : فيلسوف واقتصادي ليبرالي، يعد مؤسس علم الاقتصاد السياسي وواضع مبادئه الأولى في كتابه المشهور "ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776. وقد قامت على أفكاره ونظرياته أسس "المدرسة الكلاسيكية" في الاقتصاد.**

(**) **دافيد ريكاردو 1772-1823: اقتصادي وسياسي إنجليزي، يُعدّ من أبرز رموز المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، وهو مؤلف أحد أهم الكتب في تاريخ الاقتصاد السياسي "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وصاحب عدة نظريات اقتصادية من أشهرها نظرية" الميزات النسبية" في مجال التجارة الدولية.**

(2)– نادية العقون، "العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج – دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية–"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: 2013. ص.47.

أما من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيعرف العولمة على أنها:" ذلك التكامل الاقتصادي، و الثقافية والتكنولوجية ونظم الحكم، ومن سماته الرئيسية هي: تقليص المكان والزمان وإختفاء الحدود، مما يربط الناس بشكل أعمق". وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية لسنة 2008 على أهمية التكامل الذي يعتبر من أهم عناصر العولمة الاقتصادية إلى جانب عناصر أخرى نوردها فيما يلي:

- الأسواق الجديدة: وهي الأسواق المالية المرتبطة حول العالم والتي تنجز التعاملات عن بعد، ومنها بورصة لندن ، بورصة نيويورك ، بورصة هونغ كونغ .
- الأدوات الجديدة: وهي الروابط عبر الانترنت منها الهاتف المحمول، وشبكات الاعلام.
- اللاعبون الجدد: وهم منظمة التجارة العالمية، ذات التأثير على الحكومات الوطنية، والشركات متعدية الجنسية، ومنظمات غير حكومية.
- قواعد جديدة: أي أن اتفاقية متعددة الأطراف بشأن التجارة والخدمات والملكية الفكرية، تستند إلى قواعد تجبر الدولة الوطنية على تطبيق مبادئها، [1] ومع ذلك فإن انتعاش عمليات التدويل، خلال إنتقال رؤوس الأموال، أو من خلال إنتقال السلع والخدمات، كان بمثابة واقعا جديدا يعزز روح الأفكار الليبرالية.[2]

إذن إن العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على اقتصاديات العالم ساهمت بشكل كبير في الإنفتاح الاقتصادي العالمي، مما أنتجت لنا سوقاً لا حدود لها ويغلب عليها طابع الجودة والمنافسة، مما يفرض على دول العالم الثالث ضرورة مواكبة هذه الظاهرة العالمية.

3- مؤسسات إدارة العولمة الاقتصادية:

نشأت العولمة الاقتصادية من الاقتصاد الرأسمالي ، وهذا الأخير يعتمد على التبادل التجاري الحر، المنافسة، اقتصاد السوق، الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول ، باعتبار

---

[1] آصيفا طايع، **العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا: التحديات والتوقعات**، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والافريقية والتوثيق، ب س ن، ص.08.

[2] رحيم حسين، "الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية: من كينز إلى ستيغليتز"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 05 ، الجزائر: 2008، ص.10.

العولمة الاقتصادية نتاج الفكر الرأسمالي الذي يقوم أساساً على قدرة رأس المال على الحركة الدولية ودون عراقيل روتينية إدارية أو سياسية ، فتح الأسواق المالية ورفع الحواجز والقيود الجمركية، وهي معطيات تجسدها التكتلات الاقتصادية العالمية ومؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية ، ولكي نقف عند درجات تأثير هذه المؤسسات على اقتصاديات دول العالم من خلال سياساتها المتبعة، يجدر بنا أن نتطرق إلى كل منها على حدى كما يلي:

أ- **البنك الدولي للإنشاء و التعمير**(Reconstruction and Development (IBRD International Bank for :

أنشئ هذا البنك تحت إسم البنك الدولي للإنشاء و التعمير، " International Bank for Reconstruction and Development " ، وتركزت جهوده في البداية على هدف أساسي هو إعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية المنهكة أو المهدمة بعد الحرب العالمية الثانية والتي استعملت فيها كافة الأسلحة بما فيه (الاقتصاد والمضاربة به). إذ هو مؤسسة مالية دولية نشأت بموجب إتفاقية بروتون وودز عام 1944، لتبدأ نشاطها في جويلية 1946.[1]

ويمكن تعريف البنك الدولي أيضا على أنه:" المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء".[2]

كما أن الغرض من البنك هو العمل على تسهيل الاستثمار الدولي لرؤوس الأموال للأغراض الانتاجية على أن يكون دوره مساعدا للسوق الدولية لرأس المال وليس بديلا عنها.

ويتكون هذا البنك من أعضاء هم أعضاء صندوق النقد الدولي ويشتركون في رأس ماله وتوزيع الحصص على الأعضاء وفقا لحصصهم في الصندوق تقريبا مع اختلافات يسيرة وتقسم حصة كل عضو على ثلاث أجزاء:

---

[1] – خليل السحمراني ، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية**، بيروت: دار النفائس، 2003، ص.16.

[2]– أحمد السليمان ، **موجز الاقتصاد السياسي**، جزء2، سوريا: مطبعة جامعة دمشق، 1965، ص.475.

1- 2% من الحصة تدفع للبنك مباشرة ذهبا أو دولارات أمريكية وهذه تكون قابلة للإقراض.

2- 18 % من الحصة تدفع في شكل عملات محلية للدولة العضو، وهذا لا تكون قابلة للإقراض إلا بموافقة العضو.

3-18% من الحصة تدفع في شكل عملات محلية للدولة العضو وهذه لا تكون قابلة للإقراض إلا بموافقة العضو.

ومن الواضح أن الجزء المخصص من رأس مال البنك للإقراض جزء صغير ولذلك فإن البنك يعتمد بصفة أساسية على الإقراض أو على ضمان قروض الدول لتمويل العمليات التي يساهم فيها، فالبنك قد يتدخل ضامنا للدول الراغبة في الاقراض من سوق رأس المال. [1]

كما أن حقوق الدول الأعضاء لم تكن متساوية في التصويت، بل إن هذه الحقوق كانت مرهونة بمدى مساهمة الدول العضوة في رأس مال البنك ، مع الأخذ بعين الاعتبار الوزن الاقتصادي للدولة، مما جعل هذا البنك خاضعا لسيطرة الدول الصناعية الكبرى والتي تملك نسبة رأس المال بـ: 42% أو يزيد عنها، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بدور مميز في هذا البنك، إذ تملك وحدها 18% من رأس المال بالمقابل يبلغ عدد دول الأعضاء فيه بـ: 185 دولة، مما يوحي بأن الدول القوية والتي تساهم برأس مال كبير لها سلطة القرار داخل البنك وتوجيه سياساته.[2]

وعليه فإن سياسة البنك الفعلية هي تحديد السياسات الاقتصادية للدول النامية[*]، فالقروض وعلى الخصوص تلك المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي كانت عبارة عن تنفيذ سياسات اقتصادية معينة أكثر منها تنفيذا لمشروعات محددة، قد برز ذلك من خلال المناداة

---

[1] منير نوري، **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 108.

[2] – خليل السحمراني، **المرجع سابق ذكره**، ص.17.

[*] لقد كان للبنك الدولي من خلال السياسات الموجهة لبلدان العالم الثالث من الاستحواذ المستمر و اللامشروع على ثروات الشعوب وخاصة شعوب بلدان أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وإفقارها وإذلالها والعمل على استثمار رؤوس أموال هذه الدول وخاصة الغنية منها لصالح الاقتصاد الرأسمالي وقبول الودائع المالية وخاصة من البلدان المنتجة للنفط بهدف تعظيم الأرباح لصالح المؤسسات المالية والتحكم بهذه الأموال من قبل البنوك والشركات الغربية.

بالخصخصة وعدم تدخل الدولة، فالبنك ليس سوى مشروعاً للسيطرة على اقتصاديات الدول عبر التحكم في سياساتها الاقتصادية، فإذا كانت تلك السياسة تخدم مصالح الدول الكبرى من خلال القروض مع التسهيلات، وإذا كان الأمر العكس يصبح الحصول على تلك القروض من ضمن الأمور المستحيلة.

ب-صندوق النقد الدولي:" IMF " International Monetary Fund "

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة و لا يشترط في العضوية أن تكون الدولة عضوا في هذه المنظمة، ويبلغ حاليا عدد أعضاء هذه المنظمة 184 دولة، حيث حدت حصة كل عضو فيه وفقا للدخل القومي للدولة العضو ولمدخراتها المالية وميزانها التجاري وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الأخرى، كما يتوجب على الدولة العضو أن تدفع 25% من حصتها بالذهب أو بالدولار الأمريكي، و75% بعملتها الخاصة، حيث قام الصندوق بوظيفتين هما:

- **الوظيفة الأولى:** كانت مصرفية، وتمثلت في مد أعضائه بوسائل دفع دولية عند الضرورة في شكل قروض أو تسهيلات إئتمانية.
- **الوظيفة الثانية:** كانت رقابية، كان يعمل على رقابة تصرفات دول الأعضاء بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف، والعمل على إزالة نظام الرقابة على الصرف بغية إنعاش حركة التبادل التجاري القائم على المدفوعات المتعددة الأطراف.[1]

في هذا السياق يقوم الصندوق بتطبيق سياسة وخطط التقشف المالي وفتح الحدود وعمليات الخصخصة في أكثر من سبعين دولة مدانة في العالم الثالث وشرق أوروبا، وتطبيقا لهذه الاجراءات فقدت هذه الدول السيادة الاقتصادية وسلطة الرقابة على السياسة الجبائية و المالية، وأجبرت على إعادة تنظيم البنوك المركزية ووزارات المالية وتخلت على المؤسسة العمومية، وبمعنى أدق وجدت نفسها تحت وصاية إقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية ليست مسؤولة أمام المجتمع المدني أو المواطنين بصفة عامة ومكونة من المؤسسات المالية الدولية وموظفيها.

---

[1] خليل السحمراني، **مرجع سابق ذكره**، ص. 19.

وفي المقابل ساعد تطبيق برامج إعادة الهيكلة على عولمة السياسات الاقتصادية الكلية تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، اللذين يعملان بالتنسيق مع المصالح القوية **كنادي باريس**(*) ولندن. ويقوم هذا الشكل الجديد من الهيمنة الذي يمكن تسميته باستعمار السوق ،بتطويع وإخضاع الشعوب والحكومات إلى برامج وأجندات الصندوق.[1]

من خلال ما سبق نستنتج أن كلا المؤسستين الصندوق والبنك في الظاهر يعملان على تنمية ومساعدة اقتصاديات الدول النامية ومنح قروض وهبات، لكن في حقيقة الأمر هما أداة للتدخل في شؤون الداخلية للدول وفرض إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ومالية...الخ، تابعة لنموذج الرأسمالي الليبرالي وليست نابعة من خصوصية الدول النامية.

وفي هذا السياق يمكننا أن نستدل بحديث نائب رئيس البنك الدولى مع رئيس بعثة الصندوق إلى كولومبيا حيث قال:" أنت تلوي ذراعهم الأيمن ونحن سنلوي ذراعهم الأيسر" بمعني أن كلا من البنك والصندوق وجهان لعملة واحدة.[2]

(*) **نادي باريس:** هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممولّيين من 19 دولة تعد من أكبر الاقتصادات في العالم، إعادة جدولة وهى مجموعة تقدم خدمات مالية مثل وانضمت لهم مؤخرا إسرائيل عام 2014 لتصبح المجموعة مكونة من 20 دولة ، عليها، والغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون للدول المديونه بدلا من اعلان افلاسها أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة الديون بعد أن تكون الحلول البديلة صندوق النقد الدولي غالبا ما يتم التوصية بها أو تسجيلها في النادى عن طريق ودائنيها. الدول المديونه لتسديد ديون تلك الدول قد فشلت. وينعقد اجتماع النادي كل ستة اسابيع في باريس، في مقر وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية. **رامون فرناندیز"** وقد تولدت الفرنسية (وزارة المالية)، وحالياً المدير العام للخزانة هو" دائرة الخزانة ويرأسها أحد كبار المسؤولين في و دائنيها المختلفين، وقد دونت أو الأرجنتين فكرة ذلك النادي من المحادثات التي عقدت في باريس عام 1956 لنقاش الأزمة بين .قننت مبادئه وإجراءاته في نهاية السبعينات من القرن العشرين في سياق الحوار بين الشمال والجنوب

(1) عمار جفال، " قوي ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية»، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية**، العدد:01، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر: 2001، ص.166.167.

(2) جاك بولاك، **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متميزة**، ترجمة: أحمد منيب، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001، ص 09.

ج : المنظمة العالمية للتجارة: "**OMC**" Organisation Mondial de Commerce "

1-التعريف بالمنظمة:

إن المنظمة العالمية للتجارة الصادرة عن إتفاقية جولة الأورغواي عام 1994 هي منظمة حديثة النشأة، تأسست في 01 جانفي 1995 مقرها جنيف بسويسرا، كما تتولى مهمة تنظيم التجارة الدولية، وبعد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الأورغواي، التي تعتبر آخر جولة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف،[1] والتي وقَّع بيانها الختامي في اجتماع مراكش أفريل 1994م، والتي على إثرها تأسست منظمة التجارة العالمية رسميا في أول جانفي 1995م. و هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة."[2]

وهي أيضاً منظمة دولية تُعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف."[3]

إن تأسيس هذه المنظمة تعتبر مرحلة جديدة من خلال التحول الجذري في النظام الاقتصادي العالمي ولاسيما فيما يتعلق بمسار تطور المبادلات الدولية نحو إلغاء الحدود الاقتصادية التقليدية ، و هي منظمة الوحيدة المختصة والمهتمة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، في حين أن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان إنسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية.

2-أسباب إنشاء المنظمة العالمية للتجارة:

مما لا شك فيه أن هناك مبررات قادة بالضرورة إلى إنشاء المنظمة بعد فشل الغات "GATT" من جهة وزيادة الطلب على فتح التكتلات الدولية هذا ما جعل الدول الصناعية

---

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي ، "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف والعراقيل"، **مجلة الباحث**، العدد 03 الجزائر: 2004، ص 67.

[2] محمد مطر، **الالتزام بالمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لانضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة**، ب ب ن، ب د ن، 1998، ص.10 .

[3] ناصر دادي عدون، محمد متناوي ، **المرجع السابق الذكر**، ص 54.

تلجأ إلى ضرورة وجود منظمة دولية تحمي تجارة الدول الصناعية، ومن بين أهم الأسباب الداعية إلى إنشائها بالإضافة إلى أسباب أخرى نوجزها فيما يلي:

- الأزمات التي واجهها الاقتصاد الرأسمالي في الثمانينات و إنتشار موجة حمائية التي هددت بنشوب حرب تجارية بين الدول الرأسمالية حيث تقدمت دول عديدة من بينها دول الاتحاد الأوروبي بطلب لإنشاء منظمة التجارة العالمية و رفضت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك.
- نتيجة التسارع والتكثيف لعملية التدويل ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات والتوجه نحو سوق دولية واحدة مما يتطلب وجود اتجاه تنظيمي نحو جعل السوق الدولية حقل قانوني واحد لتسهيل عمل الشركات العملاقة والحد من المعوقات التي تقابلها لدى الدول التي تنقل إليها استثماراتها.
- اهتمام و حرص الدول الصناعية الكبرى على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي، وعلى لملمة نزاعاتها الاقتصادية المتلاحقة حتى لا تتحول سيطرتها على الأسواق إلى سيطرة واهية، كما سعت تلك الدول إلى محاولة وقف التدهور الذي أصاب النظام التجاري المتعدد الأطراف بسبب ما عرف بإجراءات المنطقة الرمادية في تلك الفترة.[1]
- شعور الولايات المتحدة الأمريكية بتراجع نفوذها الاقتصادي حيال تزايد نفوذها العسكري و السياسي ، مما دفعها باتجاه تحسين وضعها وزيادة سيطرتها الاقتصادية.
- عيوب إتفاقية الغات" GATT" السابقة في النطاق وآليات الالزام والتنفيذ، حيث توجد ثغرات قانونية في اتفاقية الغات في مجالي الزراعة والمنسوجات جعلت تلك التغيرات الباب مشرعاً أمام الدول للتنصل من إلتزاماتها القانونية ، مؤدية إلى عرقلة إنسيابية التجارة، في حين لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية إقناع اليابان ولا الصين في ظل اتفاقية الجات بفتح أسواقها كاملة أمام المنتجات والسلع الأمريكية، وكما لم تشتمل اتفاقية الجات تجارة الخدمات التي أثبتت أهمية كبيرة في التجارة العالمية.

---

[1] فهمي أماني، "منظمة التجارة العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 122 ، القاهرة : أكتوبر 1995، ص.199.

3- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

تقوم المنظمة العالمية للتجارة على عدد من المبادئ أهمها:

أ- مبدأ عدم التميز بين الدول الأعضاء:

بمعنى أن منتجات أي دولة طرف في المنظمة يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى ، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في المنظمة.[1]

ب- مبدأ إزالة كافة القيود على التجارة الخارجية:

إزالة هذه القيود سواء كانت جمركية أو غير جمركية كالحصص الكمية، ولكن يستثني من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات.

ج- مبدأ اللجوء الي التفاوض:

وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من الذهاب إلى الاجراءات الانتقامية التي تسبب في تقليل حجم التجارة الدولية.[2]

د- مبدأ الشفافية:

يقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) أي أن تكون التعريفة محددة على الكيف إذ اقتضت الضرورة تقييم التجارة الدولية وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية، أو علاج العجز في الميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار والتعريفة الجمركية مع الابتعاد على القيود

---

[1] عبد الواحد العفوري، **العولمة و الجات- الفرص والتحديات**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000، ص.45.

[2] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 2001، ص.446.

الكمية مثل الحصص (حصص الاستيراد)، ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي. [3]

هـ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

ويقصد بها عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو عدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلية على حساب الدول الأخرى حيث تتساوي كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في الأسس ويستثني من ذلك الدول التي تنتمي إلى إقليم إقتصادي معين والدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة وما تمنحها لبعضها البعض من تفضيلات لا تخضع لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.[1]

4-مهام المنظمة العالمية للتجارة:

تهتم هذه المنظمة بتوفير الحماية للمستهلك والمنتج معا، حيث أن كلاهما يعلم أهمية ضمان الاستمرار في الحصول على السلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها، وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم، ويمكن تلخيص مهام منظمة التجارة العالمية فيما يلي:

- إدارة وتطبيق اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف.
- العمل كمنتدى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
- العمل على حل الخلافات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء.
- الاشراف على السياسات التجارية الوطنية وإصدار ملاحق تجارية تبين مؤشرات التجارة وتوضح السياسات التجارية في الدول الأعضاء.

---

[3] منير نوري، **مرجع سابق ذكره**، ص 102.

[1] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي :(نظريات التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، السياسات التجارية الدولية، المنظمات الاقتصادية الدولية، التجارة الالكترونية، الأزمة المالية العالمية)** ، مصر: المكتبة العصرية، 2010 ، ص192 .193.

- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة بصنع السياسات الاقتصادية العالمية.[2]

إن إدارة الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين تتخذ عدة أشكال اقتصادية في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية ولكنها لن تكون بأي شكل من الأشكال مستندة إلى إدارة وهيمنة دولة واحدة ، وإن مسألة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات الاقتصاد العالمي هي مسألة دقيقة لذا لا يمكن قبول "**نظرية فوكوياما**" حول نهاية التاريخ وسقوط الإيديولوجيات.[*]

وكما قد ظهرت تشوهات في الاقتصاد الدولي بسبب ذلك فإن إرساء قواعد السلوك الاقتصادي على قاعدة اقتصادية جديدة هي أمبرلة الإقتصاد وأدلجته وعولمته من أجل إسقاط منطق الحواجز والحدود الاقتصادية بين الدول.

وإن ما يدعو إلى الانتباه أنه حتى " **الانكتاد UNCTAD** [**] " الذي كان لأكثر من ربع قرن يرفع شعار التنمية في البلدان النامية من خلال إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومبدأ التكافل أو الترابط الاقتصادي أخذ الآن يبشر بآلية اقتصاد السوق بوصفه الطريق الأمثل في إقامة العلاقات الاقتصادية المتكافئة والنهج الأوفر حظاً في تحقيق النمو في الاقتصاد العالمي، لذلك اختفت الاشارة إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد من تقارير الانكتاد وجرت الاشارة إلى البرنامج المتكامل للسلع والصندوق المشترك بشكل عابر في مقررات الانكتاد التاسع عام 1997 في جنوب إفريقيا ،فالاتجاه السياسي الدولي الآن هو السيطرة الرأسمالية وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

---

(2) **المرجع نفسه**، ص 194.

[*] للمزيد حول سقوط الايديولوجيات **أنظر** إلى كتاب فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ وخاتم البشر ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993.

[**] **الاونكتاد:** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتي يعرف باختصار بالانجليزية **UNCTAD** تم إنشائها كهيئة حكومية دائمة علم 1964 وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية ويبلغ عدد الأعضاء المؤتمر الأونكتاد حاليا 188 دولة عضوا.

[1] رواء زكي الطويل، **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير و الاصلاح**، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع، ب س ن، ص 163.164.

5- أوجه الاختلاف بين المنظمة العالمية للتجارة مع الجات GATT:

تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC بناءًا على الأحكام الأصلية للاتفاق العام للتعريفات والتجارة GATT، لتتوافق بذلك مع أهدافها وجل مبادئها، رغم ذلك فإنها تختلف عن الجات في عدة نقاط نذكر منها:

- تقوم المنظمة العالمية للتجارة بالإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية وهذا ما لم نجد له أثر في الجات، التي كانت لوائحها غير الزامية.
- تمتاز المنظمة العالمية للتجارة عن الاتفاقية العامة بإنشائها لجهاز تسوية المنازعات الذي يحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل طرق التحكيم وجهاز الاستئناف والتزامات الدول وحقوقهم في إطار جهاز تسوية المنازعات.
- امتازت المنظمة التجارة عن اتفاقية الغات في إنشائها لمجالس فرعية تشرف على تجارة السلع وتجارة الخدمات وكذلك حقوق الملكية ذات الصلة بالتجارة، وهي مجالس دائمة ،خلاف لما كان معمول به من قبل، حيث كانت الجات تقتصر على لجان العمل ولجان الخبراء والتي لم تكن توصياتها ملزمة لأحد.
- كانت الجات عبارة عن اتفاقيات تجارة بين الدول، أما منظمة العالمية للتجارة فهي منظمة مهمتها توفير الإطار العام والمبادئ العامة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق باتفاقيات التجارة التي أسفرت عنها جولة الأورغواي.[1]

ما يمكن أن نستنتجه هو أن إتفاقية الغات كانت عبارة عن أداة متعددة الأطراف حيث تمت الموافقة على سلسلة من الاتفاقيات، وذلك على أساس متعدد الجوانب، أي على أساس انتقائي بينما المنظمة العالمية للتجارة، فقد حضيت بموافقة وقبول أعضائها ككيان موحد لذلك فإن جميع الاتفاقيات التي تشكل هذه المنظمة هي اتفاقيات متعددة الأطراف وتشمل التزامات بعضوية المنظمة، بمعنى لا يمكن قبول اتفاقيات معينة ورفض اتفاقيات أخرى من طرف الأعضاء بل القبول بجميع الاتفاقيات.

---

[1] طارق فاروق الحصري، **مرجع سابق ذكره**، ص 195.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي كآلية للشراكة.

إن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والنقدية العالمية بعد إعادة إعمار أوروبا ، أثبتت أن من المستحيل تماماً إقامة تبادل حر للتجارة على النطاق العالمي وبالدرجة نفسها من الصعوبة اللجوء إلى الإكتفاء الذاتي وتطبيق السياسات الحمائية في المجال التجاري واستنادا إلى ذلك كان يقتضي الأمر إيجاد وسائل تحقيق تعاوناً من شأنه أن يقيم تدريجيا وعلى النحو متناسق مجموعات اقتصادية كالتكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية في ظل سوق تنافسية عالمية واسعة، هذا ما جعل دول ضفتي المتوسط عقد اتفاقيات من أجل التكامل المتوسطي وهذا ما سنتناوله فيمايلي:

أ- نظرية التكامل في العلاقات الدولية:

لا تزال نظرية التكامل تعاني من حيث التعريف من بعض الثغرات، إذ يرجع أصل كلمة **التكامل (Intègration)** إلى اللاتينية والتي استعملت لأول مرة عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي والذي أورده بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحد، وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة التكامل، هذا من الناحية اللغوية والدلالية للكلمة.[1]

أما من الناحية الاصطلاحية للكلمة وحسب موسوعة العلوم السياسية فإن المصطلح يستخدم للإشارة إلى :" نمط من التفاعلات ينشأ من مجموعة عناصر تملك من أسباب التقارب ما يجعلها نواة لبناء واحد أو كيان مشترك".[2]

كما عرفها الأمريكي **أرسنت هاس (A.Haas)** التكامل بأنه :" العملية التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة"، أما بالنسبة لهدف التكامل فيرى هاس أنه:" إذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات و التمازجات بين

---

[1] نزية عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص 10.

[2] اعمر بوزيد، **مرجع سابق ذكره**، ص.52.

العديد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية ، فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة التي تتلاشى فيها الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية".[1]

و عرفها أيضا " **ليون ليندبرغ**"[*] بأنه تلك العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة" [2].

وكما قدم "**كارل دويش**"[**] الذي يعتبر من أكثر الباحثين استخداما لنظرية الإتصال والنظم في بحثه حول ظاهرة التكامل، حيث طرح فيها نموذجين لتحقيق ما يراه " أمن المجتمعات" كما يحدد شروطا لوجود كل منهما وذلك كما يلي:

النموذج الأول: وهو قائم على ما يسميه بـ:"الأمن الموحد" حيث تصبح مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سابقا وحدة واحدة، ولها حكومة مشتركة، وتصبح بذلك حكومة مركزية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

النموذج الثاني: وهو قائم على ما يسمي بـ: "**الأمن التعددي**" حيث يترابط أمن الدولة المشتركة في هذا النموذج مع احتفاظها جميعا بحكوماتها المنفصلة وباستقلالها القانوني. بمعنى أنها من الناحية القانونية منفصلة، لكنها من الناحية الأمنية مترابطة، إذ تشترط الدراسة لهذه النموذج ثلاث شروط لتحقيقه هي:

---

[1] محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة –دراسة المفاهيم والنظريات–**، بيروت: دار الجيل، 1999، ص.167.

[*] **ليون ليندبرغ:** من مواليد 1932 بالولايات المتحدة الأمريكية، وأستاذ فخري في جامعة" ويسكونسون ماديسون"، وكان اهتماماته التدريسية حول الإقتصاد السياسي والسياسة الأوروبية، ومن بين مؤلفاته التكامل الأوروبي، السياسة من التضخم و الركود الإقتصادي.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتظاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: دار كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص، 272.

[**] **كارل دويش:** اعتمد كارل دويش في تحليله للعلاقات الدولية على مفهومي الاتصال الدولي والتكامل الدولي، بحيث يعتبر هذا الأخير النتيجة المحصلة بفعل الجهود المبذولة لتحقيق لاتصال بين الأطراف الدولية، ويستمد مفهوم الاتصال الدولي عند– دويش– دلالته من الاتصال الاجتماعي الذي يرى فيه أنه المسؤول عن بلورة الطابع القومي، مما قاد المجتمعات السياسية إلى الدولة القومية، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعي والسياسية في المجتمع الواحد.

- اتساق القيم بين صناع القرار في كل الدول المشاركة.
- الاستجابة السريعة و المشتركة لمواجهة ما قد يعترضها من مشكلات.
- قدرة صناع القرار فيها على التنبؤ المشترك لسلوك بعضهم البعض.[1]

ب-التكامل الاقتصادي:

انطلاقا من ثمانينات القرن العشرين الماضي والتي تربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الانتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية، على عكس ما كان سائدا في الخمسينيات إذ أكد المفكرين الاقتصاديين والسياسيين بأن أهمية التكامل لن تتحقق بسرعة و بالشكل المطلوب دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حر، وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتتزايد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

1- تعريف التكامل الاقتصادي:

مصطلح التكامل الاقتصادي(Complèmentaritè Economique) ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع الاقتصادي **جاكوب فينر**" [*]**Jacob Viner** سنة 1950، والذي يعود له الفضل في وضع أسس نظرية الاتحاد الجمركي، والتي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي.[2]

أمَّا "**بيلا بلاسا**" يعرف التكامل الاقتصادي على أنه:" عملية وحالة في آن واحد، والمراد بالعملية هو أنه ينطوي على الاجراءات والتدابير والوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، والتي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف[3] ،ومن هذا التعريف للكاتب الذي ركز بين متغيرين باعتبار التكامل كحالة من

---

[1] اعمر بوزيد، **مرجع سابق ذكره**، ص.54.

[*] **جاكوب فينر: 1892-1970**: حيث كان أستاذ لجامعة شيكاغو مابين 1916-1917 ومن 1919-1946

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص.24.

[3] بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**"، ترجمة: رشيد البراوي، القاهرة، دار النهظة العربية، 1964، ص.10.

جهة واعتباره كعملية من جهة أخرى، لكن لم يشرح لنا كيف تتم عملية التكامل بين دول مختلفة اقتصادياً وثقافياً و سياسياً.

وبعبارة أدق فإن عملية تحقيق إعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة، مستخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء[1].

وحسب هذا التعريف فإنه أعطى لنا تعريف سطحي ودون ذكر أهم الأسس التى يقوم عليه التكامل بين البلدان المختلفة الغنية والفقيرة منها ،ودون إعطاء لنا سبل و آليات و شروط تحقيق هذا التكامل بحث أن للتكامل الاقتصادي له عدة شروط منها القرب الجغرافي مثلا أو قرب اقتصاديات الدول التي هي محل تكامل بالإضافة إلى الارادة السياسية للبلدان.

في حين نجد العالم "**جان تينبرجين**"[*] يعرفه بأنه:" عملية تحتوي جانبين –جانب سلبي –والذي يقتضي إزالة التمييز وكافة الاجراءات التقليدية ، وإزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية وجانب إيجابي–يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار" [2].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر قصد إزالة العراقيل على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، والعمل على التنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية من أجل بلوغ أهداف اقتصادية معينة، غير أنه من الضروري التمييز بين التعاون الاقتصادي

---

[1]– حامد عبيد حداد، "التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية"، **مجلة كلية الآداب**، العدد 99، ب س ن، ص. 641.

[*] **جان تينبرجين**: 1903 – 1994 ولد في لاهاي بهولندا وتلقى تعليمه بجامعة ليدن وحصل على الدكتوراه في الفيزياء عام 1929 وشغل وظيفة أستاذ بكلية الاقتصاد 1933 وأصبح أستاذا متفرغا من 1956 ، وعموما فقد كان في الفترة من 1929 و حتى 1945 إحصائي بالمكتب المركزي للإحصاء بهولندا وفى الفترة 1936–1938 إنضم إلى عصبة الأمم الأمانة كخبير وفى الفترة 1945–1955 شغل وظيفة مدير مكتب التخطيط المركزي للحكومة الهولندية.

[2] Miroslavn. Jovanovic and Richard g.n lipsey. **International Economic integration – limits and prospects**–. Second edition London routledge.1998.p.05.

والتكامل الإقتصادي، فالهدف من التعاون الاقتصادي (Coopération Economique) هو تخفيف أثر العقبات الموجودة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتقليل منها،[1] أما التكامل الاقتصادي (Intégration Economique) يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يعمل على إزالة هذه العراقيل وتوفير الشروط الملائمة لزيادة فاعلية وعمق العلاقات الاقتصادية بين الدول[2].

ومن هنا فإن فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات هيكلية وآثار واضحة المعالم في الاقتصاديات الوطنية للدول الأطراف في التكامل[3]، كما يختلف أسلوب التكامل أيضا وفقا لدرجة تقدم الدولة ونظامها الاقتصادي، فيعتمد التكامل الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة على مبدأ النظام الحر أي مذهب الحرية الكاملة وهذا الأسلوب المتبع في الاتحاد الأوروبي ، كما يقتضي هذا المبدأ بإلغاء العوائق أمام تحركات السلع والأشخاص ورؤوس الأموال التي تحركها قوى السوق، كما يأخذ في الدول النامية الاشتراكية بمبدأ الاقتصاد المخطط وتدخل الدولة وفقا لوضعها الاقتصادي لتحقيق أغراضها الاقتصادية.

2- أهمية التكامل الاقتصادي: تتجلى أهمية التكامل الاقتصادي في:

- إن التكامل يؤدي إلى إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول، مع قيام بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز والاختلافات.
- إن التكامل يعجل التنمية الاقتصادية ويرفع من مستوى معيشة السكان في الدول الأعضاء حتى ولو تطلب ذلك خلق وحدة إقتصادية وسياسية أمَّا تجارتها الخارجية فهي بمثابة تجارة داخلية بين أجزاء الاقتصاد الموحد.
- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدلات الاستثمارات الذي يعتبر محرك أساسي للتنمية.[4]

---

[1] جمال عمورة، **مرجع سابق ذكره**، ص.288.

[2] سامي عفيف حاتم، **الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الإقتصادية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص. 32.

[3] محمد لبيب شقير، **الوحدة الإقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها** ، الجزء الأول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص.46.

[4] جمال الدين عويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، الجزائر: دار هومة للنشر، ب ب ن، ص74.75.

- يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري في الدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثمة يزيد حجم تجارتها مع العالم الخارجي.
- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تحقيق الوفرات الاقتصادية نتيجة إتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة، مما يزيد بدوره من إستغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة.[1]

3-شروط التكامل الاقتصادي:

أكدت الدراسات لمختلف تجارب التكامل الاقتصادي أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

أ- **التقارب الجغرافي:** يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي تصبوا إلى تشكيل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض التكاليف لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينها واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الانتاج،[2]

ب-**الارادة السياسية:** تعد الارادة السياسية عنصر أساسي لما لها من وزن كبير باعتبارها أحد شروط قيام التجمعات الاقتصادية، فغياب الارادة السياسية من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي ، ولأنه عندما يقف القرار السياسي موقفا غير مواتيا للتكامل، فهذا يعرقل العملية التكاملية لذلك فلا مناص من الإقرار بأن الإرادة السياسية تمثل ركن أساسي لازم لقيام عملية التكامل الجماعي، وهي ركن يفرضه مبدأ السيادة الوطنية التي تتمتع به الدول كافة[3]، وعليه فإن الإرادة السياسة شرط للتكامل الاقتصادي من أجل مشروع تنموي بين الدول محل التكامل قصد مواجهة التحديات

---

[1] خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة: 2013، ص.5.

[2] – Yadwiga Forowicz, **Economie Internationale,** Benchemin, Quebeq : 1995.p.265.

[3] محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية و التنافرية: دراسة للاتجاهات الإنمائية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص.103.

والتكتلات الاقتصادية المحايدة، خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات في العديد من المجالات.

ت- **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:** بحيث يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعنى خلق فضاء حقيقي متضامن بحيث لا وجود للإختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء ، و إلا سيسيطر إقتصاد بلد ما على إقتصاديات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) إذ كان يسيطر الإتحاد السوفياتي سابقا في المجال الاقتصادي والسياسي على دول الأعضاء ، مما قلص دور المجلس الفعلي.

ث- **تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:** و التي تتمثل في حرية تنقل السلع بين مختلف الدول التي تظم تكامل إقتصادي ، وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الإجتماعية وسياسة الإستثمار، وتنظيم المفاوضات و تنسيق التشريعات والسياسات الإقتصادية من خلال وضع أجهزة متخصصة لذلك.

ج- **تشابه المصلحة المشتركة:** يهدف التكامل إلى تحقيق المصالح المشتركة بين الدول المتكاملة والتي تتمحور أساسا حول تحسين وتطوير مستوياتها الاقتصادية ، شريطة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن حيث يضمن عدم إستحواذ أحد الأطراف على المكاسب دون أطراف أخرى.[1]

ومجمل القول هنا هو أن نجاح التكامل الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في دول الأعضاء حيث يمكن هذا التباين من الحصول على مزايا التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء أمام التشابه في التخصص الانتاجي في الدول قد يفقدها مزايا التكامل.

---

[1] كمال مقروس، "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف: 2013، ص.13.

وفي نفس السياق نستنتج أن من شروط عملية التكامل توفير وسائل النقل والاتصالات بين الدول المتكاملة إقتصاديا حتى يسمح بقلة تكاليف النقل بين هذه الدول، وفي المقابل تعتبر الروابط الثقافية والاجتماعية كالدين والتاريخ والتقارب الثقافات واللغات عنصراً أساسيا وعامل مهم ومحفزاً كبيراً لقيام تكامل متناسق ولهذا فإن الاقتصاديات التي تكون متجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل إقتصادي على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم.

4- أهداف التكامل الاقتصادي في ظل العولمة.

للتكامل الإقتصادي أهداف عديدة ليست كلها إقتصادية بالضرورة بل هناك أهداف سياسية واجتماعية و عسكرية، بالإضافة إلى أن هناك أهداف معلنة وأخرى غير معلنة سنوجزها فيما يلي والتي سيتم التركيز على الأهداف الاقتصادية بالدرجة الأولى ومنها:

أ- الأهداف الاقتصادية:

يسعى كل تكتل إقتصادي إلى تحقيقها والاستفادة الفعلية من جميع الفرص الممكنة التي يوفرها تقسيم الكفؤ للعمل و منها:

- الرغبة في تأمين الوصول إلى الأسواق الكبرى للحصول على مزايا الانتاج إذ يشجع التكتل على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، و إعادة التكوين الحر للسلع ورأس المال والعمل وإزالة كل العوائق.

- يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وإحتواء الاقتصاديات الوطنية في كيان إقتصادي جديد يعرف بعملية التكامل.

- تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات الضرورية والكافية لإحداث التغيرات اللازمة في الهياكل الاقتصادية للدول في المنطقة التكاملية ومن بين هذه الإجراءات:

1- إجراءات خاصة بإنشاء السوق الموحدة التي تتضمن التدابير الخاصة برفع العراقيل الجمركية بين دول الأعضاء في المنطقة التكاملية وإقامة تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

2- إجراءات تتعلق بتنسيق السياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية منها السياسة المالية والنقدية والتجارة الخارجية.

3-إجراءات تتعلق بالإشراف وتتمثل في إجراءات توحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية.[1]

4-تحقيق الوفورات الداخلية، حيث تؤدي عملية التكامل إلى اتساع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتوجات في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية أي زيادة الانتاج وانخفاض تكاليفه.

5- تحقيق الوفورات الخارجية و يحصل ذلك نتيجة إتساع الأسواق إلا أنها تنتج عن تحسينات مختلفة خارج الصناعة، أي تترتب عن تنقل عناصر الإنتاج و إحتكاك المنظمين ببعضهم البعض.[2]

6- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل، حيث يلعب دورا فاعلا في تحويل إقتصادها من إقتصاد زراعي أو إستخراجي أولي إلى صناعي متقدم، وكما يؤدي إلى إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج.[3]

7- رغبة الدول في أن تُلزم نفسها بسياسات أفضل بما في ذلك الديمقراطية و إحترام حقوق الانسان.

8- دفعت ضغوط العولمة الاقتصادية والدول إلى الإكتفاء من خلال أسواق أكبر ومنافسة متزايدة للوصول إلى التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي.[4]

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003، ص.14.

[2]- عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص 291.

[3]- جمال عمورة، **مرجع سابق ذكره**، ص.291. -

[4] - موريس شيف ول، ألف وينترز، **التكامل الاقليمي والتنمية**، مصر: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003، ص.06.

9- التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة إقتصادية ، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية[1]

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ أنه من الضروري التمييز بين أهداف التكامل بين كل من الدول الصناعية والدول النامية، حيث تسعى غالبا الدول الصناعية في إطار التكامل إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العراقيل المفروضة على الأنشطة الإقتصادية القائمة، وزيادة حجم التجارة الإقليمية للدول الأعضاء وتوسيع نطاق السوق وهو ما يسمح بالاستفادة من تحقيق وفورات الحجم الكبير ومزايا التخصص.

أما بالنسبة للدول النامية فإن المكاسب التي يفرزها هذا التكامل لا يكون بنفس القدر من الفعالية والحركية الاقتصادية المحققة في الدول المتقدمة ، حيث أن الهياكل الصناعية في الدول النامية تتسم بالهشاشة وعدم التأهيل وبالتالي فإن أهداف التكامل في الدول النامية هي أهداف هيكلية.[*]

وعليه فإن التكامل الاقتصادي لا يعتبر هدفا في حد ذاته ، بل أداة أو وسيلة لدفع عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول إلى الأمام، لكن ينبغي الإشارة أن الاعتماد على مجرد إلغاء القيود على حركات السلع وعناصر الإنتاج بين الدول ليس هو الأسلوب الملائم للتكامل لتحقيق التنمية ،بل أن التكامل التنموي يتطلب قيام إستثمارات وتنسيق السياسات بين مختلف هذه الدول، بالإضافة إلى وجود أهداف سياسية من التكامل الاقتصادي، وهي وضع سياسات تخدم اقتصاديات دول التكامل، بالتنسيق مع الأهداف الإجتماعية التي تحقق الرفاه الاجتماعي لمواطني التكامل.

5- درجات التكامل الاقتصادي في ظل العولمة:

---

[1] حامد عبيد حداد، **مرجع سابق ذكره**، ص.643.

[*] لمزيد من الإطلاع في أهداف ومزايا التكامل الإقتصادي، راجع : عبد الحميد براهيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص.265-269.

إن الترابط الاقتصادي بين الدول ولا سيما من خلال التجارة والتدفقات المالية يجعل إقتصاديات الدول تتأثر ببعضها البعض، وقد ظهرت التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، كما تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية، كما أن هذا الاتحاد الاقتصادي الاقليمي أو الجهوي وهو المسار الذي يؤدي بعدة دول لتكوين مجال جمركي أو إقتصادي موحد، بناءاً على إتفاقية متغيرة تنتج عدة أشكال من التكامل حسب التركيبة السياسية والهيكلية ودرجة تحرير الاقتصاد التي تصل إليها دول الأعضاء،[1] وهذا ما يقودنا إلى الإشارة إلى أهم مراحل التكامل الاقتصادي التي نوضحها فيما يلي:

أ- النظام التفضيلي للتجارة: (Preferential Trade Agreement):

وتتمثل في إتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها ،مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى ثابتة ،ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الاقتصادي، ومن أمثلتها منطقة تفضيل الكومنولث التي كونتها إنجلترا مع مستعمراتها السابقة في عام 1932.[2]

يهدف هذا النظام إلى تخفيض العوائق التجارية، بمعنى أن تقوم مجموعة صغيرة من الدول المشتركة في الاتفاق بتخفيض العوائق التجارية على الوردات من الدول المشتركة الأخرى ، في حين لا تقوم هذه بالمعاملة بالمثل ، أي لا تخفض العوائق التي تفرضها على بقية الدول الأعضاء ، ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات المعاملة التفضيلية كالتي تمنحها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لوارداتها من عدد من الدول النامية،[3] وتحتفظ الدول

---

(1) –J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL : **Les unions économiques régionales**, Paris : édition ARMAND COLIN, 1999 , P. 14.

(2) السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، مصر: الدار الجامعية، 2009، ص.200.

(3) محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب النجا، **اقتصاديات دولية**، مصر: الدار الجامعية، 2006، ص.177.

الأعضاء في هذا النظام بالحق في صياغة ورسم نمط سياستها الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

ب- منطقة التجارة الحرة : (Free Trade Area):

في منطقة التجارة الحرة التي يتم التخلص من كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ، وغير الجمركية ولكل دولة الحرية في فرض رسوم أو تخفيضها فيما بين تلك الدول وأية دولة أخرى غير عضو في المنطقة التجارية الحرة لا تمنح لها هذه الميزة.[1] ونظراً لإختلاف التعريفة الجمركية من دولة لأخرى تجاه العالم الخارجي ،فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع " **قواعد المنشأ**" حيث تمنع هذه القواعد إستيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة التي هي عضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى. [2]

ومن بين مناطق التجارة الحرة التي قامت خلال القرن العشرين الماضي نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية **(EFTA)**[*] ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **(NAFTA)**[**]، غير أنه ومن الآثار الناتجة عن منطقة التجارة الحرة ما بين الدول الأعضاء من خلال الإبقاء على إختلاف معدلات الرسوم الجمركية في تجارة دول المنطقة مع الدول غير الأعضاء في المنطقة نوجزها فيما يلي:[3]

---

[1] – العيد رزق الله، "العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، 2002، ص 5.

[2] أحمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **جسر التنمية**، العدد: 81، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مارس2009، ص.9،8.

[*] تشكلت **(EFTA)** سنة 1960 بين النمسا، فنلندا، النرويج، السويد وسويسرا.

[**] تضم **(NAFTA)** كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، تم الإتفاق بين هذه الدول على إقامة هذه المنطقة في سبتمبر1993، ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1994.

[3] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، مصر: دار الفكر العربي، 1998، ص. 32،30.

- **إنحراف التجارة:** بمعنى حدوث تحايل بعض الدول على الحواجز الجمركية، كأن تقوم دولة معينة بإستيراد سلع من دول غير أعضاء في المنطقة بتعريفة جمركية منخفضة بدلا من الحصول عليها من دولة عضو في المنطقة، وهذا أمر يتناقض مع الأهداف التي يرمي إليها إنشاء منطقة تجارة حرة وهو توسيع نطاق التجارة فيما بين دول المنطقة.
- **إنحراف الإنتاج:** بمعنى إنتقال بعض المنتوجات المصنعة من الدول ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدول ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا بين دول المنطقة، خاصة إذا تعلق الأمر بمنتوجات تحتوي على مواد أولية بنسبة كبيرة لكنها غير متوفرة في دول المنطقة وهذا ما يستدعي إستيرادها من الخارج، خاصة إذا كان الفارق في التعريفة الجمركية أكبر من الفارق في تكاليف الإنتاج.
- **إنحراف الإستثمار:** أي أن إنحراف الإنتاج قد يؤدي إلى إنحرافات في الإستثمار، باعتبار أن المستثمرين الأجانب سوف يوجهون أموالهم إلى الدول التي تكون فيها الرسوم الجمركية على المواد الأولية و المنتوجات نصف مصنعة منخفضة نسبيا، وهذا من أجل أن يضمن هؤلاء المستثمرون تكاليف إنتاج المنتوجات التامة وأسعار بيع هذه الأخيرة عند المستوى الذي يجلب المستهلكين وتحقق للمستثمرين عوائد مجزية في نفس الوقت، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال بإحجام المستثمرين الأجانب على الإستثمار في الدولة العضو في منطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا.[1]

ج –الاتحاد الجمركي (Custom Union):

يتشكل هذا الاتحاد عندما تتفق مجموعة من الدول على إزالة التعريفة الجمركية في ما بينها والاتفاق على تعريفة جمركية موحدة تجاه الغير مثل مجلس تعاون لدول الخليج العربي عام 2003، وكذا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام 2005، ويعد هذا الاتحاد الجمركي شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي يحاول أن يعالج عيوب منطقة التفضيل الجمركي ومنطقة التجارة الحرة وفيه تلغي الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول

[1] جمال عمورة، **مرجع سابق ذكره**، ص294.295.

الأعضاء بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية بين أعضاء منطقة التكامل إزاء العالم الخارجي وبذلك تتحقق حرية انسياب السلع بين الدول الأعضاء.

ولا ينطوي الإتحاد الجمركي على حرية إنتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال ، بل إن الاتحاد الجمركي هو دمج للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء فيه بحيث تصبح إقليماً جمركياً واحدا.[1]

ويتميز الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة في تقيد حرية أي دولة عضو في عقد إتفاقيات مع دول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقية المعقودة مع هذه الدول إلا بموافقة الدول الأعضاء ويرجع ذلك إلى الرغبة في حماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي، وفي الوقت الذي تتخلص دول الاتحاد من مشاكل قواعد المنشأ فإنها تواجه مشكلة تنسيق السياسات، حيث يجب إتفاق جميع دول الاتحاد على تعريفات موحدة لكافة السلع.[2]

د-السوق المشتركة (Common Market):

وفقا لهذا المرحلة من مراحل التكامل فإنه يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتلتزم كل دولة بسياسة موحدة في مواجهة كل الدول خارج السوق، وهو بذلك يشبه الاتحاد الجمركي ولكن يضاف إليه حرية حركة عناصر الانتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق، وهذا ما تحقق في الاتحاد الأوروبي في عام 1993، حيث تم رفع الرسوم الجمركية على السلع الصناعية داخل الاتحاد وتم الاتفاق على تحديد سعر موحد للمنتجات الزراعية في عام 1968 وفي عام 1970 تم الاتفاق على تخفيض القيود على حركة العمالة ورأس المال لكي يتم إزالتها في عام 1993.

هـ-الإتحاد الإقتصادي(Economic Union):

يعتبر درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية و الاجتماعية، ويعتبر التنسيق عنصرا أساسيا في تطوير الإتحاد الاقتصادي فهو يستدعي الإزالة التدريجية لإختلافات في التشريعات والممارسات الإدارية والسياسات الوطنية والسعي لتحقيق تكاملها

---

[1]- هشام محمود الإقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعية، 2009، ص.208.

[2] أحمد الكواز، **مرجع سابق ذكره**، ص.09.

لتكوين سياسة عامة على مستوى هذا التنظيم، وذلك بغرض إقامة هيكل إقتصادي متكامل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.

ولقد أخذت دول السوق الأوروبية المشتركة تسير في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها.[1] إذ يعتبر الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة تعاونا إقليميا يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد ويطلق عليها التفاعلات الإقليمية والتي تسعى لتحقيق جهود التعاون الاقتصادي والأمني بين عدة دول في منطقة جغرافية معينة.

وفي هذا السياق نقوم بالتفرقة بين التعاون الاقتصادي والتكامل فالتعاون يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية وإجراءات التنسيق بين الدول من قبيل التعاون الاقتصادي بإتباع مراحل محددة تنتهي بإنشاء سلطة فوق قومية، وهذه السلطة العليا تكون قراراتها ملزمة لكل دول الأعضاء وعليه فإن التكامل الاقتصادي هو درجة أعلى من التعاون الاقتصادي.

و- الاتحاد النقدي :(Monetary Union) .

ويتطلب هذا الاتحاد إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، وكمثال على ذلك إصدار عملة اليورو الخاصة بالاتحاد الأوروبي بداية من عام 1999، وفي هذا الإطار يعرف " **ماخلوب F.Machlup**" إصطلاح التكامل النقدي على أنه:" مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية". [2]

وعليه فإن مراحل التكامل الاقتصادي في نظرية التكامل الغربي التي حددها "بيلا بلاسا" تمر بخطوات محددة وهي منطقة التجارة الحرة التي تلغي فيها الضرائب بين الدول

---

(1) –Sidney.j.Wells. with revisions by E.W Brassloff, **International Economics**, Manchester: General Editor Brian Chapman, P.274.

(2) – F.Machlup,**A history of Thought on Economic Integration**, Macmillan, London: 1977. P 190.

الأعضاء والاتحاد الجمركي حيث تزيل العوائق أمام إنتقال السلع وتوحيد التعريفة الجمركية في مواجهة الدول خارج الإتحاد و السوق المشتركة وفيها تلغي التعريفة الجمركية كافة العوائق أمام حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال والإتحاد الاقتصادي الذي له خصائص السوق المشتركة بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتلك هي المرحلة التي تعيشها حاليا دول الاتحاد الأوروبي بعد إتفاقية "ماستريخت" ثم التكامل الاقتصادي التام الذي يشمل الوحدة النقدية وتوحيد السياسات التجارية والاجتماعية وسياسة التوزيع للثروة ،وهذا بإنشاء مؤسسات فوق قومية تكون قراراتها ملزمة لكل دول الأعضاء وتلك هي المرحلة لم يصل إليها أي تكتل اقتصادي بعد بما فيها الاتحاد الأوروبي، والشكل رقم(01) يوضح ذلك.

الشكل رقم (01): أهم مراحل التكامل الاقتصادي.

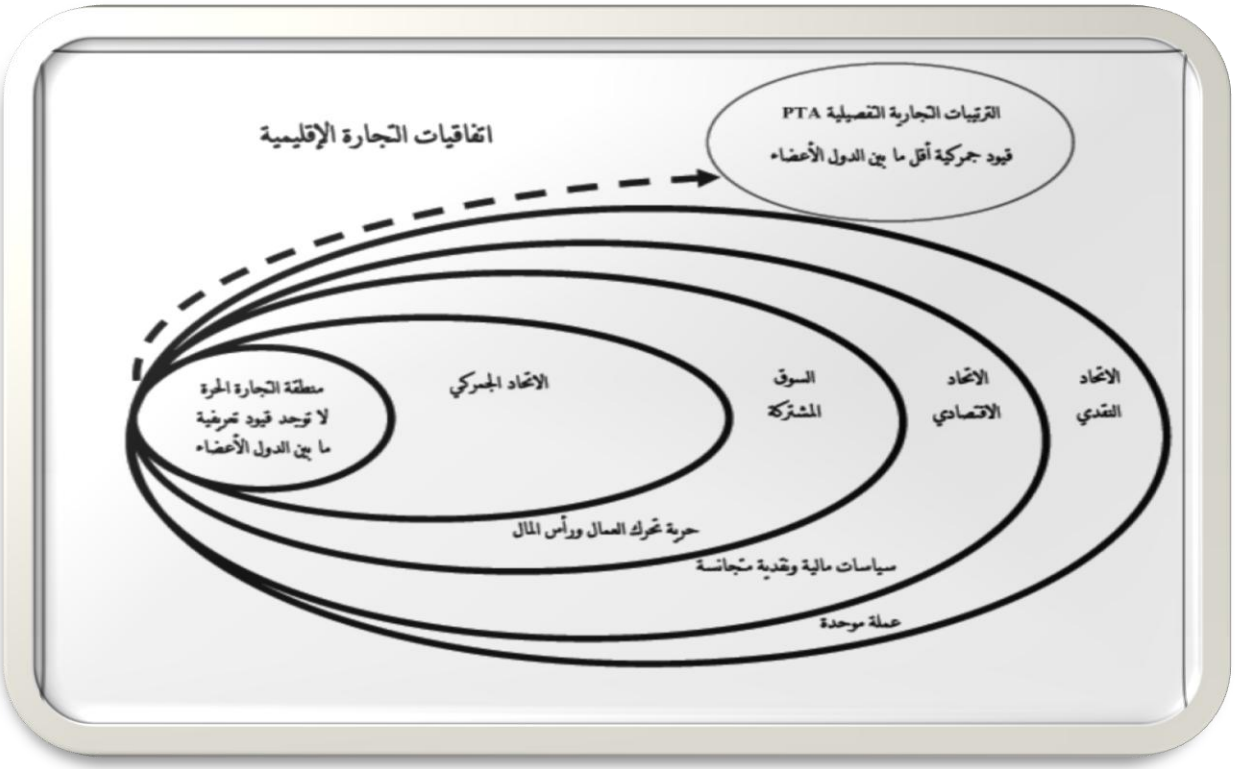

المصدر: أحمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **جسر التنمية**، الكويت: العدد 81، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مارس 2009، ص ،9.

6- التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم:

هناك العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم تتفاوت في درجة تكاملها حسب المراحل التي أشرنا إليها سابقا، كما تختلف في حجمها ودرجة تأثيرها على التجارة العالمية، وفي هذا الإطار سوف نبرز أهم التكتلات الاقتصادية في العالم المتقدم والعالم النامي:

أ- أهم التكتلات فى العالم المتقدم:

1- الاتحاد الأوروبي:

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها إكتمالاً من حيث البنى والهياكل التكاملية ومن حيث الاستمرار في إستكمال المسيرة التكاملية،[1] إذ ظهرت الفكرة الأولى لإنشاء الاتحاد الأوروبي سنة 1955 من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد بينيليكس (BENELUX) وهي بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ لإقامة مزيد من التعاون مع الدول الأوروبية وتم الاتفاق بين هذه الدول من جانب وألمانيا الغربية (سابقا) وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر على مشروع إتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية الذي يعني إقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل ، وقد تم التوقيع على الاتفاقية في روما بتاريخ 25 مارس 1957 لتصبح سارية المفعول بداية من 01 جانفي 1958.

ووقعت الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة الاقتصادية على **معاهدة ماستريخت** سنة 1992 والتي جاءت نتيجة الاضطرابات الخاصة بأسعار الصرف في أوروبا والتي تنص خاصة على تدعيم التكامل الاقتصادي وإنشاء العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) إبتداءاً من 01 جانفي 1999 لتصبح متداولة بين المواطنين إبتداءاً من 01 جانفي 2002، كما رفض الدخول في نظام العملة الموحدة كل من المملكة المتحدة والسويد و الدانمارك[2].

---

[1] – كرم خدا فوزية، " التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، **مجلة العلوم السياسية**، بغداد: العدد 43، ب س ن، ص.176.

[2]– ناصر سليمان، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر– "، **مجلة الباحث**، الجزائر: العدد 01، 2002، ص.88.

إن الإتحاد الأوروبي من حيث الإمكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجارياً على أكثر من ثلث التجارة العالمية، حيث يحقق حجم تجاري خارجي يصل متوسطه حوالي 150 مليار دولار، وهو بذلك يفوق تجمع "**نافتا**"، في حين يعتبر أكبر دخل قومي في العالم، و يعتبر أضخم سوق إقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا.

ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الواحد و العشرين، إلا أن الاتحاد الأوروبي ركز على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية للاتحاد من أجل لعب دور المهيمن على الاقتصاد العالمي من خلال مزاياه التكاملية.[1]

2- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية(NAFTA).

لقد تم التوقيع على إتفاقية "نافتا" بين ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في نوفمبر 1993 وبدأ العمل بها في جانفي 1994، وبموجب هذه الاتفاقية تتم إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات بين الدول الثلاث، و تتيح هذه الدول فيما بينها على تدفق الاستثمارات مع تخفيض القيود المفروضة سواء القانونية أو الجمركية أو الحمائية، إذ تمثل هذه المنطقة تجمع إقتصادي قوي بناءاً على عدد سكانه الذي يقدر بحوالي 394 مليون نسمة ،[2] و بالرغم من أن هذا التكتل لا يضم إلا ثلاث دول فإنه يمثل أكبر منطقة تجارية حرة في العالم، حيث بلغ حجم اقتصاده عند النشأة ما يقارب 7 تريليون دولار، و وصل الناتج المحلي الإجمالي له إلى 670 مليار دولار وحجم التجارة الخارجية له إلى 1017 مليار دولار أي تسيطر على 17% من التجارة العالمية، ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة

---

[1] – كرم خدا فوزية، **مرجع سابق ذكره**، ص.176.

[2]– عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص.237.

وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة، [3] هذا ما يجعل منها منافس قوي لأوروبا وكل بلدان الصناعية.

ب- التكتلات الاقتصادية في دول النامية:

بعد الموجة الواسعة من التكتلات الاقتصادية التي شهدتها الدول المتقدمة، والتي فرضتها العولمة الاقتصادية اتخذت الدول النامية منهج التكامل الاقتصادي الغربي الناجح، فأفرزت العديد من التكتلات الاقتصادية ، منها ما نجح و البعض الأخر لم ينجح بسبب عدة عوامل متفاوتة، بقيت عائق دون وصولها للهدف الأسمى وهو الاندماج التام، ومنها:

1-تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN:

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967م في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، وجاء إنشاء الرابطة بمبادرة خمس دول وهي ماليزيا، إندونيسيا ، سنغافورة، تايلاندا، الفلبين.[1] مع إنضمام كل من الدولتين بروناي وفيتنام ومن المتوقع إنضمام كمبوديا ولاوس وبورما أيضا، ويهدف هذا التكتل إلى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة.

وقد أرسى هذا التكتل الاقتصادي خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من بقاء النمو محدودا، فالتجارة لم تتجاوز 2% في عام 1980، و 5% في عام 1985 وهناك العديد من الأسباب وراء عدم نجاح هذه الاتفاقية كعدم وجود رغبة حقيقية في دعم التجارة البينية بين هذه الدول من جانب متخذي القرار.[2]

---

[3] – كرم خدا فوزية، **مرجع سابق ذكره**، ص.177.

[1] – علي خالفي، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان)" نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة "، الجزائر: **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف: العدد 6، ص.82.

[2] – آسيا الوافي، "التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة: 2007، ص.70.

ويلاحظ أن تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل بـ :3.2% من إجمالي الصادرات العالمية عام 1987، وحوالى 11.4% من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالى 5.2% من إجمالى الصادرات في العالم وحوالي 16.8% من إجمالي صادرات الدول النامية في 1994، إذ أصبح عدد الأعضاء تسعة (9) عام 1997، وهو يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر ثم إتحاد جمركي، وهو حاليا يسيطر على 25% من التجارة العالمية وتبلغ تجارته البينية 36% من إجمالي تجارته مع العالم،[1] بالإضافة إلى أن رابطة جنوب شرق آسيا كان لها وضع مميز في مفاوضات الجات مما زادها قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض.

وفي 29 نوفمبر من سنة 2004 وقعت الصين إتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من 1.8 مليار نسمة، و ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزلندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة وبالتالي إقامة سوق أسيوية موحدة بحلول عام 2020م.[2]

2-إتحاد المغرب العربي:

لم يكن الإعلان عن تأسيس إتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 حدثا مستقلا عما كان يجري في دولهِ من متغيرات وأحداث داخلية وانعكاسات الأوضاع الخارجية عليه، ولا مجرد رغبة في إعادة إحياء أو بعث المشروع الوحدوي الذي طالما راود الأجيال وقادة الحركات الوطنية في المنطقة ، أو إثارة الايديولوجية لدى الجماهير التي يسمح بتأكيد الاقتناع بالوحدة استرجاعا لنماذج ماضيه ولا مجرد إتباع نهج التكتلات الكبرى التي أصبحت ميزة العصر، بل إن إعلان عن تأسيس الاتحاد حسب الكثير من الباحثين إنما هو حدث مرتبط إرتباطا وثيقا من ناحية بالمعطيات الداخلية التي عرفتها كل دولة من دوله

---

[1]-J.E .Mittaine et F. Pequerul , **Les unions économiques régionales**, armand colin, Paris : 1999.P.47.

[2] علي خالفي، **مرجع سابق ذكره**، ص84.

انطلاقا من طبيعة بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن الناحية الأخرى بالمتغيرات الدولية ذات الانعكاس المباشر وغير المباشر على تطور الأوضاع البنيوية للدولة الوطنية المغاربية، وهو الأمر الذي نتج عنه قيام إتحاد بين دول المغرب العربي الخمس.[3]

إن مشروع إتحاد المغرب العربي كمشروع إندماجي جهوي والذي تأسس بموجب معاهدة مراكش التي تضبط مؤسسات الاتحاد وآليات عمله، حيث وقع ملوك ورؤساء الدول المغاربية الخمسة وهم (المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس، وموريتانيا) ثلاث وثائق تتضمن إعلان قيام إتحاد المغرب العربي ومعاهدة إنشائه، وقرار المصادقة على أعمال لجانه حيث رحبت الجماهير العربية بهذه الفكرة وبالتالي الإعلان عن ميلاد الاتحاد،[1] في حين أن البادرة الأولى كانت في زرالدة بالجزائر في 12 جوان 1988 والاتفاق على مشروع مراكش وهذا الأخير أعلن عن ميلاد الاتحاد المغرب العربي.

وقام مجلس الرئاسة المغاربي في أول لقائه في جويلية 1990 بوضع التوجهات الكبرى لاستراتيجية إقليمية، تتمحور أهدافها حول: تحقيق الأمن الغذائي المغاربي وترقية الموارد البشرية والطبيعية والتعجيل بتطبيق برامج تكثيف المبادلات مع وضع سياسات مشتركة، وأوصى مجلس الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة إبتداءًا من سنة 1992 وفق المراحل التالية:

- إقامة منطقة التبادل الحر في عام 1992.
- إقامة إتحاد جمركي في عام 1995.
- إنشاء سوق مشتركة مغاربية في عام 2000.

---

[3] – صبيحة بخوش، "إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، ص.109.

[1] الحاج اسماعيل زرقون، "المغرب العربي والصراع الدولي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية: العدد 9، 2010، ص 229.

ثم الوصول إلى إرساء إتحاد اقتصادي كآخر وأسمى مرحلة يبلغها إتحاد المغرب العربي.[2] حيث إنطلقت عملية البناء للاتحاد بصورة محتشمة رغم كونها تشكل محاولة ذات بعد إقتصادي ، إجتماعي وسياسي لتحقيق تجربة إقليمية تتبوأ مكانة خاصة في مواجهة أوروبا من جهة وتشكيل بوابة للقارة الأفريقية من جهة أخرى.

وكما ساهمت " **أزمة "لوكربي"**[*] بين ليبيا من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى في عرقلة الإتحاد، وهي القضية التي عرقلت نمو العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا المتوسطية وهذه الأخيرة كانت من أولويات الاتحاد المغاربي واعتبرها أحد أهم الآليات الاقتصادية في دفع مسيرة التنمية داخل المغرب العربي.

بالإضافة إلى مشكلة الإرهاب التي ساهمت هي أيضا في عرقلة الإتحاد من خلال غلق الحدود مع المغرب مثلا، لكن النظام الجزائري تصرف مع القضية بكل عقلانية و إحترافية و إعتبر القضية داخلية ومن أولويات السياسة الداخلية ولو كان ذلك على حساب السياسة الخارجية.

وعلى الرغم من توافر عوامل الوحدة بين دول المغرب العربي، متمثلة في وحدة الدين واللغة والتقاليد والثقافة والتشابه إلى حد كبير في الاقتصاد والظروف الطبيعية والمناخية و الجوار والروابط الاجتماعية، إلا أن كل هذه العوامل المشتركة التي لم تتوافر لأي تجمع إقليمي آخر في العالم سوى الوطن العربي، لم تخدم الاتحاد المغاربي على تحقيق أهدافه،

---

(2) Fathalah Oualallou , **Après Barcelone:le Maghreb est nécessaire** , ED , Lharmattan, 1996,p.144.

(*) **أزمة لوكربي:** قضية جنائية ترتبت على سقوط طائرة ركاب أميركية تابع لشركة طيران بان أمريكان أثناء تحليقها فوق قرية لوكربي في اسكتلندا سنة 1988، عقب إجراء تحقيق مشترك مدته ثلاث سنوات من قبل شرطة دامفريز وغالواي ومكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي ،أصدرت أوامر بالقبض على إثنين من الرعايا الليبيين في نوفمبر 1991 في عام 1999، قام الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي بتسليم الرجلين للمحاكمة في كامب زايست، بهولندا بعد مفاوضات مطولة وعقوبات الأمم المتحدة، وفي عام 2001 حكم على ضابط الاستخبارات الليبية عبد الباسط المقرحي بالسجن مدى الحياة بعد إدانته بـ270 تهم قتل فيما يتصل بالتفجير في أوت 2009 أفرجت عنه الحكومة الاسكتلندية لأسباب إنسانية بعد إصابته بسرطان البروستاتا.

في حين استطاعت المجموعة الأوروبية التحول إلى كيان اقتصادي موحد، إذ وصلت إلى مرحلة الاندماج الكامل قبل عام 2000، على الرغم من إختلاف الثقافات وتباين المذاهب والأديان.

إن ارتباط مصالح التكتلات الاقتصادية الاقليمية المعاصرة بمنظمة التجارة العالمية يدعو إلى التفكير مليا فيما ستؤول إليه العلاقات بينهما فتيارات التجارة والاستثمارات الدولية التي تشكل نواة النظام التجاري الدولي تتمركز بالدرجة الأولى في الدول الصناعية الكبرى وهذه الأخيرة لا تنفصل في علاقاتها عن منظمة التجارة العالمية بأي حال من الأحوال وهذا من المرجح أنه سيقود التكتلات الاقتصادية الاقليمية إلى الانصهار في ظل المنظمة التجارة العالمية لأن موجات التحرر العالمي للتجارة وفق المنهج الإقليمي من المتوقع استمرارها حتى عام 2020، وبعدها ستنصهر في بوتقة واحدة لتشكل إتفاقية عالمية واحدة يتحول العالم بمقتضاها إلى منطقة تجارة حرة عالمية واحدة.[1]

[1]– سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 47.

المبحث الثالث: ماهية الشراكة الأورو متوسطية.

إن أوروبا وبحكم الترابط الجغرافي والتاريخي الذي يجمعها بضفة المتوسط الجنوبية في إطار ما أسماه البعض بـ: "النظام العلاقاتي"، بحكم أن لأوروبا سياسة متوسطية تقليدية تعود إلى أقدم العصور لكنها كانت تفتقد إلى عنصري "النظامية و الشمولية"، اللذان تعرفهما حاليا، إنها سياسة نشأت ثم تكونت فتبلورت وبعد ترسبت لمدة تاريخية طويلة ثم إستقرت في تجلياتها الحالية، وبعد نضجها الكامل بغض النظر عن نقصها والانتقادات الموجهة إليها – في الصورة ما يعرف" بالشراكة الأورو متوسطية" بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية و الاجتماعية ، وبما تفرع عنها من سياسات تابعة أو مكملة منها سياسة أوروبا الجوارية و الاتحاد من أجل المتوسط.

إن التوجه للشراكة ساعد أوروبا من خلالها إلى بلورة وتبني "سياسة متوسطية" واضحة المعالم سواء في أهدافها أو في مبادئها ووسائلها، وعليه فإن هذه السياسة ليست وليدة تاريخ محدد وإنما هي نتاج سلسلة من التراكمات انتهت بعدها إلى صياغة واضحة وشاملة لها، وهذا ما يقودنا إلى تحديد هذا المصطلح بدقة لما له من أهمية في تاريخ الاقتصاد العالمي ككل:

أولا– تعريف الشراكة:

تنبع جوهر الشراكة من فكرة متأصلة في المجتمع الدولي ألا وهي فكرة "**التعاون**" القائمة على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول إلا أن الشراكة كآلية للتطور والتنمية ظهرت مؤخراً بحيث نجد معظم دول العالم بدأت تفرض الخوصصة أو اللجوء إلى الشراكة كشرط سابق أو ملازم للحصول على المساعدات التقنية و الاقتصادية، ومن هنا سوف نبرز ماهي الشراكة و ماهي المفاهيم المتداخلة معها.

- **يقصد بالشراكة:** هي تلك العلاقة المحددة الزمن والقائمة على أساس التعاون المشترك من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للأطراف.[1]

وكما تعتبر كذلك الشراكة بمثابة عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون بين الشركاء، وتتعلق بنشاط إنتاجي أو خدماتي أو تجاري، على أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر على مساهمة الأطراف في رأس المال وإنما يشمل المساهمة الفنية الخاصة بعملية الانتاج واستخدام براءة الاختراع والعلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية والمساهمة في كافة عمليات الانتاج و التسويق، ويتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون.[2]

وبمعنى آخر فإن مؤتمر برشلونة إستعمل مصطلح– الشراكة – بمعنى وضع إطار جديد للعلاقات الاقتصادية والأمنية والثقافية والسياسية بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب و شرق المتوسط، وقد يكون من الأجدر التعرض لمسألة الشراكة هذه باعتبارها أهم هدف لظاهرة التكامل والاندماج الإقليمي.

في حين قُدمت عدة مفاهيم لمصطلح الشراكة نوجزها فيما يلي:

هناك من يعتبر أنه مع تغيُّر الوضع الدولي ،رأت أوروبا أنه لا بد من إعادة التوازن في علاقاتها بين العرب من جهة وإسرائيل من جهة ثانية، فلقد كانت تلك العلاقات قائمة في صالح إسرائيل ودعمها من أوروبا للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ومحاولة إستبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن المنطقة.[3]

---

[1] أحمد يحي راشد، منى حسين سليمان، "الشراكة والتنمية الحضرية المستدامة للبيئات التراثية بين الواقع والطموح : رؤية مستقبلية لمنطقة القاهرة القبطية"، **المؤتمر الإقليمي العربي** لتحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستديمة، القاهرة: ديسمبر 2003.

[2]– كمال رزيق، فارس مسدور، "الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، **الملتقي الوطني الأول** حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة: ماي 2002، ص 240.

[3] محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة– دراسة في المفاهيم والنظريات**– ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1999، ص179.

و يعتبرها البعض الآخر على أنها تشير إلى نصيب أو النسبة الذي يرجع إلى هذا أو ذاك جراء مشاركته في عملية ما، وهو النصيب الذي يحدد مستوى وأهمية الشراكة.[1]

إن أوروبا لها أهداف واضحة في الشراكة لأنها هي التي دعت إلى هذه الشراكة مع الدول المغاربية ثم توسعت إلى دول متوسطية أخرى عربية وغير عربية ولها الأهداف نابعة من اعتبارات داخلية وعوامل خارجية ، وهنا نتسائل: هل للعرب أهداف من وراء هذه الشراكة التي جاءت من أجل حل مشاكل أوروبا الداخلية والخارجية سواءاً اقتصادية أو سياسية أو أمنية ، وبناءاً عليه فإن الشراكة لا تعني التوازن بين الطرفين عند التعامل ولا تعني تقديم مساعدات في شكل إستثمارات منتجة، إلا أن الأوروبيين وبسبب تفوقهم العلمي والتكنولوجي وتغلغلهم الثقافي في البلدان العربية خاصة المتوسط منها، سوف يفرضون منطقهم السياسي في إطار الشراكة وخارجها.

حيث جعلت الدول الأوروبية من الشراكة المتوسطية بعداً استراتيجياً لهذه والتي تعتبره آلية في يد المؤسسات الاقتصادية من أجل التعاون مع بعضها البعض قصد إنجاز مشروع معين من خلال توفير وتكثيف الجهود والكفاءات اللازمة مع تحمل الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة عادلة.

في حين حظيت إستراتيجية الشراكة باهتمام الفكر الاقتصادي الدولي فصاغ لها عدة نظريات قصد ضبط مفهومها فعرفها " **يفلين ليكلر Yveline Lecler** "[*] على أنها تتمثل

---

[1] كمال رزيق، فارس مسدور، **مرجع سابق ذكره**. ص 241.

[*] **إيفيلين ليكلر:** هو أستاذ في العلوم السياسية بجامعة ليون تحصل على شهادة دكتوراه في العلوم الاجتماعية من شرق وجنوب آسيا في EHESS بباريس 1980، ومخولة للإشراف على البحوث (HDR) في العلوم السياسية (جامعة ليون 2)، وهي عضو في الشبكة الدولية والشبكة الأوروبية (GERPISA EastAsiaNet)، يركز عمله على اليابان وإلى حد أقل في تايلاند، ويشمل بحثه دراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمناطق الصناعية من مصادر خارجية ولكن أيضا السياسات الصناعية والابتكار والسياسات البيئية والطاقة اليوم، وذلك تمشيا مع القضايا الحضرية بما في ذلك الحراك الجديد، وقد نشرت العديد من الكتب بما في ذلك ديناميات الابتكار الإقليمي : تحديات السياسة في أوروبا واليابان وغيرها.

في كل أشكال التعاون بين المؤسسات أو المنظمات لمدة معينة من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها مسبقا، وحسب "يفلين" فإن الشراكة تقتصر فقط على المؤسسات الكبرى للدولة دون الاهتمام الواسع بالشرائح الصغرى للمؤسسات.

و يري "**بنامار برافاييل" Benamar Beravayal** " بأن استراتيجية الشراكة هي عبارة عن علاقة عمل بين الشريكين على الأقل، تبنى على مبدأ الثقة وتقاسم المخاطر، حتى يتم التعاون على تطوير نشاطات محددة لتحقيق غاية مزدوجة بمساهمة تكنولوجية و تسييرية قصد ضمان إستقرار المؤسسة،[1] وحسب "بنامار" فإن الشراكة تبنى على أسس وشروط واضحة لبناء شراكة قوية وهو في هذا التعريف أعطى أهم الشروط الأساسية لذلك.

وفي المقابل يرى بعض المختصين الاقتصاديين إن التكامل والشراكة في الحقيقة نفس المدلول إذ يستدلوا إلى أن حضارات الشمال أو الغرب تحاول في كل مرحلة خلق وسائل جديدة للاستمرار في بسط سيطرتها على دول الجنوب، وإحدى وسائل المرحلة الجديدة تتمثل فيما سُمي بالشراكة، وقد استطاعت أن تسيطر بهذه الوسيلة أو تلك بسب تفوقها العسكري والاقتصادي والمعرفي والتكنولوجي والثقافي والإعلامي.

وفي ظل هذا التفوق الشاسع كيف يمكن بناء شراكة مع دول المغرب العربي، إذ أنها شراكة تكرس تفوق القوى وهيمنة من ناحية وتعمق تبعية الضعيف وتخلفه من ناحية ثانية، وهذا ما سنوضحه من خلال هذه الدراسة.

ولكي تكون الشراكة مثمرة ومستقرة يجب أن تكون متكاملة، وليس كما هي الآن قائمة على الشكل الثنائي، أي بين الاتحاد الأوروبي كاملا وبين دول الجنوب المتوسط منفردة هذا ما أدى إلى ضعف الشراكة بين الطرفين وإفراغها من محتواها.

ثانيا: مسار العلاقات الأوروبية– المتوسطية.

لم تكن الشراكة الأورو متوسطية وليدة اليوم بل كانت نتيجة سلسلة من المفاوضات والاتفاقيات توجها إعلان برشلونة والذي يعتبر بمثابة انطلاق الشراكة الفعلية بين دول حوض

---

[1] أوشن ليلي، "الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، **رسالة ماجستير**، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق، 2011، ص، 14.

المتوسط، ويمكن تقسيم مسار العلاقات إلى مرحلتين مرحلة ما قبل ندوة برشلونة ومرحلة ما بعدها، ومنها نبرز أهم السياسات التي إتخذتها دول الأطراف للوصل إلى شراكة فعلية بين الضفتي.

1-المرحلة الأولى: وتميز في هذه المرحلة نمطين من السياسات وهي:

أ- السياسة المتوسطة الجزئية:

كانت الأطر الفكرية لنظرية " فرناند بروديل" الأسس الأولى لمحاولات الربط المؤسساتي بين المجموعة الأوروبية ودول المتوسط، حيث جاءت السياسة المتوسطية المسماة الجزئية مباشرة بعد الإمضاء على معاهدة روما عام 1958، التي حددت علاقة دول المجموعة الأوروبية مع جوهرها اقتصادي، وهي تتمثل في إتفاقيات إنتساب مع دول المغرب العربي، إذْ طالبت كل من تونس والمغرب عام 1963 بفتح المفاوضات لتوقيع عقود الانتساب مع الدول الستة الأعضاء في المجموعة الأوروبية، و أمضت هذه الأخيرة معاهدات تفضيلية خاصة بالشراكة والتجارة مع اليونان وتركيا بين عامي 1962 و 1963 وفي هاتين الاتفاقيتين كانت المجموعة الأوروبية تبحث عن الاستقرار في جهتها الجنوبية ضد الخطر الأكبر وهو توسع الاتحاد السوفيتي في حوض المتوسط.

إن الاتفاقيات التي عقدتها دول المجموعة الأوروبية مع الأطراف المتوسطية المختلفة هي عبارة عن إتفاقيات تجارية تفضيلية مدتها خمس سنوات ولا تشمل المساعدات المالية، بل تقف فقط عند حد التعامل التفضيلي، إذْ بلغت الصادرات الزراعية في التعاملات داخل الاتفاقية مثلا حوالي 50 % من صادرات الزراعة المغربية وحوالي 70% من الجهة التونسية نحو دول المجموعة الأوروبية.[1]

ب- السياسة المتوسطية الشاملة:

إن معظم علاقة المجموعة الأوروبية بدول المتوسط حتى سنة 1972 ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح ، ولكن حين بدأ البرلمان الأوروبي (1970-1971) يطرح

---

[1] Bichar Khadra, **LEurope et la Mèditerranèè gèopolitique de la proximitè**, Paris : 1997, P 251.

ويناقش فكرة صياغة سياسة متوسطية شاملة لم تعد خافية الأهداف السياسية البعيدة المدى والتي تتلخص في السعي نحو تمكين النفوذ السياسي للمجموعة في المنطقة، وتم مناقشة الخطوات العريضة لهذه السياسة في قمة باريس عام 1972.

وفي هذا الصدد اصطدمت السياسة المتوسطية الشاملة بمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لعدة أسباب منها، التفضيلات التجارية التي عزمت الجماعة تقديمها في إطار هذه السياسة والتي تتعارض مع المفاهيم الأمريكية حول كيفية تنظيم الاقتصاد العالمي، وكما اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على بعض أنواع المعاملات التفضيلية التي قدمتها الجماعة لدول خارج أوروبا، حيث فرضت الولايات المتحدة إشتراك أوروبا في أي صورة في اقتصاديات النفط العربي الخاضعة للسيطرة الأمريكية.

كما انعكست التحفظات الاقتصادية الأمريكية على مواقف الدول الأوروبية من أسس السياسة المتوسطية، فلقد وضع الإنقسام بين إتجاه بريطانيا وألمانيا من ناحية والذي دافع عن تبني أسس لا تتعارض والمصالح الأمريكية، وبين الاتجاه الفرنسي الذي تسانده إيطاليا والذي يدافع عن سياسة نشطة تقود في الأجل الطويل إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين المجموعة الأوروبية وبين دول جنوب المتوسط.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه السياسة المتوسطية هي مدى قدرتها باعتبارها سياسة شاملة على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة وبين عدة دول متوسطية، فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد محددة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها.[1]

وتقوم الاتفاقيات التي جاءت بها السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية على ركائز ثلاث وهي كالتالي:

أ- **التفضيلات التجارية:** لأن هذه الاتفاقية تفتح المجال لمنتوجات الدول الأوروبية سوق تضم 300 مليون مستهلك كما تقترح تحرير المنتوجات الصناعية كلية ماعدا المواد النفطية المكررة وبعض أنواع النسيج ، إلا أن الشروط الفلاحية غير مشجعة.

---

[1] نادية محمود محمد مصطفي، **أوروبا والوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص213.214.

ب- **التعاون المالي والتقني:** الاتفاقيات المبرمة في 1969 تعرض مساعدات مالية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتوسطية، لكنها إعتبرت غير كافية كونها لا تغطي إلا جزء بسيط من المشاريع التنموية.

ت-**التعاون في مجال اليد العاملة:** تبرز هذه الاتفاقية إجراءات خاصة لضمان شروط العمل الملائمة والحماية الاجتماعية، للعدد المتزايد من المهاجرين واليد العاملة القادمة من الدول المتوسطية نحو المجموعة الأوروبية.[1]

2-**المرحلة الثانية:**

وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة و حتى عام 1995، حيث أصدرت اللجنة الأوروبية تقريراً في جويلية 1990 أطلق عليه نحو "**سياسة متوسطية جديدة**" أكدت فيه استمرار العلاقات التقليدية وأدخلت تطورات جديدة لتدعيم تلك العلاقة حيث تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية التي تشكل في مجموعها محددات توجه الجماعة الأوروبية نحو سياسة متوسطية جديدة، ومن ثمة نحو مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية بصفة خاصة.

حكمت هذه المرحلة محددات ومتغيرات إقليمية تمثلت في مجموعة من المخاطر والتهديدات التي باتت تهدد الأمن الأوروبي وهي في معظمها قادمة من الجنوب نتيجة استمرار مستويات التسلح في العالم الثالث واستمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا نحو أوروبا، و هي بدورها وضعت الاتحاد الأوروبي نحو المتوسطية الجديدة بإبرام معاهدة "ماستريخت" التي عكست رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على الصعيد السياسة الخارجية المشتركة.

ثالثا: بدايات مشروع الشراكة الأورومتوسطية:

---

[1] مصطفي بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006، ص65.

علينا التنويه أولاً إلى أن المفهوم المطروح للشراكة هو مفهوم أوروبي ،بمعنى أنه ليس مفهوم متوسطيا نتج بعد إتفاق مختلف الأطراف عليه، فالمشروع الأورو متوسطي هو مشروع أوروبي في الأساس يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطين، في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي ، وليس على مبدأ الطبيعة المتميزة للعلاقات التي تحكمها الجوار والتاريخ.[1]

هذه المتطلبات الجديدة التي تولدت عن نهاية نظام الثنائية القطبية مثلت نقطة انطلاق للمشروع الأورومتوسطي، فكما يرى الباحث المغربي "فؤاد زعيم" فإن نقطة بداية المسار الأورومتوسطي موجودة في قلب ديناميكية البناء الأوروبي، ففي هذه المرحلة خلقت توازنات جديدة ترتبت عن نهاية الثنائية القطبية، حيث بات لزامًا على الاتحاد الأوروبي أن يبني صرحا له خارج إقليمه بسبب النزعة الامبريالية للولايات المتحدة الأمريكية من أجل السيطرة على حوض المتوسط ، وخوفا من وقوع ذلك بادرت الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي إلى عقد مجموعة من المؤتمرات قصد منها فتح جبهات للسيطرة على الدول الضعيفة ومواجهة الدول الكبرى كالولايات المتحدة والصين وروسيا حاليا.[2]

إن مشروع الشراكة الأورو – متوسطي هو بمثابة التوجه نحو التكتل بين الدول بغرض تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المكونة لهذا التكتل الاقتصادي والسياسي و الأمني، والتي أضحت بغض النظر عن أشكالها التي تتراوح مابين حرية تنقل رؤوس الأموال وانتقال السلع والخدمات بين دول المتوسط بدون قيود، وبالتالي أصبح التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية من الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي ، إذْ تشير بيانات المنظمة العالمية للتجارة أن تكثيف التكتل ما بين دول أوروبا الموحدة ودول جنوب البحر المتوسط في إزدياد وهو مفعل بشكل كبير.

ومن بين النماذج التكاملية الأكثر نجاحا حاليا هو الإتحاد الأوروبي الراغب في توسيع مناطق نفوذه ومنافسة القوى الاقتصادية الأخرى ، وهذا بطرحه للمشاريع الشراكة

---

[1] عبد الرحمن مطر، "أسئلة برشلونة: قراءة في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: العدد 215 ، جانفي 1997، ص.64.

[2] مصطفي بخوش، **مرجع سابق ذكره**، ص 93.

والتعاون بين دول الضفة الشرقية لأوروبا والضفة الجنوبية للمتوسط والذي طرحه بغية إقامة ترتيب إقليمي خاص به في منطقة المتوسط على غرار ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أمريكا الشمالية بإنشائها لمنطقة التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية (NAFTA).[1]

وقد تمت الاشارة لأول مرة نحو شراكة أوروبية متوسطية في أعمال المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة في جوان سنة 1992، حيث اعتبر المجلس الأوروبي أن الشرق وجنوب المتوسط لها أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي، وقد تم التأكيد على أن هناك حاجة لدعم السياسات الهادفة إلى تكوين شراكة بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه المتوسطيين.

وفي هذا السياق إنعقد مؤتمر " **كان**" بفرنسا يومي 26 و 27 جوان 1995 لمناقشة إمكانية التطوير الفعلي للسياسة المتوسط الجديدة للاتحاد الأوروبي، حيث تضمن البيان الختامي الصادر عنه تأييد عقد المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة، واستنادا لهذا الموقف الأوروبي تم إعداد مشروع الإعلان الرسمي للمؤتمر الأوروبي والدول المتوسطية بهدف إنشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة ومنطقة سلام آمن و مستقر أوروبي متوسطي ، وهذا ما كرسه مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 بوضع أسس جديدة للعلاقات الأوروبية المتوسطية. [2]

رابعا: إعلان مؤتمر برشلونة:

إن الفكرة المتوسطية ليست وليدة مؤتمر برشلونة فالبحر الأبيض المتوسط عمود فقري في منظومة مجتمعات يرتبط بعضها بالبعض، و بوجود عدة دوافع أدت إلى تنظيم مؤتمر برشلونة فهناك عوامل جغرافية وتاريخية و ديمغرافية وثقافية أسهمت في التعامل بين شعوب المنطقة، ويعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المحفزة للدعوة إلى انعقاد هذا المؤتمر، خاصة وأن هذه المنطقة هي الفضاء الاستراتيجي الوحيد لدول الاتحاد الأوروبي نظراً لما يحدث من تغيرات على الخارطة الجيو- سياسية والاقتصادية في العالم، وهذا ما يمكن إيجازه فيما يلي:

---

[1] إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، الجزائر: المكتبة الوطنية الجزائرية، ب س ن، ص220-221.

[2] مصطفي بخوش، **مرجع سابق ذكره**، ص 94.

1- **دوافع إعلان مؤتمر برشلونة:** لمؤتمر برشلونة عدة دوافع منها مايلي:

- بروز ظواهر جديدة كالعولمة والإقليمية الجديدة اللتين أصبحتا من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي كما أصبحت تكوين التجمعات الإقليمية الاقتصادية نقاطا رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد.
- إدراك الدول الأوروبية بأن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا فقط، بل تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من مشاكل بلدانها، كالهجرة التي تتطلب تعاونا متوسطيا من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم بدفع التنمية فيها مما يساعد على وضع الحد من الهجرة غير الشرعية، كما لا يمكن حل مشكل تلوث البيئة إلا بسياسة متوسطية.
- إدراك الدول المتوسطية الأخرى بضرورة الانفتاح على التكنولوجية والمعرفة ونقل العلم من أجل تنمية قدرات بلدانها، وكذلك الأخذ بالأسلوب الديمقراطي واحترام الرأي الأخر وتكريس حقوق الإنسان وهذا لا يمكن أن يتم إلاَّ بشراكة متكافئة مع أوروبا، مما يؤدي إلى فكرة الشراكة التضامنية.
- أمن أوروبا هو أمن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بمفهوم الاستراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب بل الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مضطربة ، إذ يؤثر هذا الأخير على أمن أوروبا.[1]

2- **إنعقاد مؤتمر برشلونة:**

تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت قمة "**أسن**" للاتحاد الأوروبي عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، وقد كان لتسليم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995 أكبر الأثر في إعطاء دفعة قوية لفكرة عقد هذا الاجتماع والذي تم تحديده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي، وقامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح، أطلق عليه" **الوثيقة**

---

[1] إكرام مياسي، **مرجع سابق ذكره**، ص.203.204.

المجمعة" والتي تناول المجال السياسي والأمني والاقتصادي والمالي والثقافي، حيث أكد الاتحاد الأوروبي في تقريره السنوي بأن:" الشراكة الأورو متوسطية التي انعقدت في لشبونة 1995 هي من أهم المبادرات في التاريخ الحديث تعمل على إقامة روابط قوية ودائمة بين شاطئي المتوسط".[1]

حيث قدم عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995 بمشاركة وفود دول الاتحاد الأوروبي وإثني عشر دولة متوسطية، بالإضافة إلى موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة وروسيا ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق وألبانيا كضيف في الجلسة الأخيرة.

وقد انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي بعد تعديله وفقا للملاحظات الدول المتوسطية، وتضمن ثلاث أجزاء رئيسية وهي السياسي و الأمني، الاجتماعي والثقافي، الاقتصادي والمالي.[2]

3- الأبعاد ومجالات الشراكة الأوروبية –المتوسطية.

والذي تضمن ثلاث مجالات أساسية وهي كالأتي:

أ- المجال السياسي والأمني:

لقد اعتبر السلام والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط هدفا جماعيا مشترك تسعى لتحقيقه جميع الأطراف وبكل الوسائل، إذ تم التركيز على احترام مبادئ القانون الدولي الذي يرتكز هو الآخر على ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الانسان والحريات الأساسية واحترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير المصير، ومكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة مع احترام مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

---

[1] مفوضية الاتحاد الأوروبي، **التقرير السنوي عن برنامج ميدا لعام 1999**، بروكسل: 2000، ص 03.

[2] أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية- مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**-، ط2، القاهرة: دار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر و التوزيع، 2001، ص 66.69.

وقد تضمن الاعلان الرسمي لمؤتمر برشلونة أهم المبادئ التالية:

- احترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها.
- عدم استخدام القوة في النزاعات بين دول الأطراف وحثها على حل خلافاتها بالطرق السلمية.
- تقوية التعاون بين الأطراف لمحاربة الارهاب.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف.[1]

ومن خلال ما تم ابرازه من مبادئ الشراكة فإن الهدف من التعاون في المجال السياسي والأمني هو تحديد عدد من المبادئ والمصالح المشتركة بحيث يتعهد الجميع الأطراف بدعمها سويا وإعادة التأكيد على أهمية احترام الحريات الأساسية وإقامة دول القانون كأحد الاستقرار في المتوسط.

ب- **المجال الاجتماعي والثقافي:**

إن إدخال المجال الاجتماعي والثقافي في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية يعتبر أمراً ضروريا من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي و التعليمي ويتسم هذا البعد بالحركية والتنوع والاستقرار و ييسر عدة قضايا من أهمها إشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء الأورو متوسطي ومسألة حقوق الانسان و علاقات الدول بالجمعيات غير الحكومية.

ويقوم هذا المجال أيضا على تنمية الموارد البشرية وتطويرها مع ضرورة احترام الأديان والعادات و التقاليد لشعوب المنطقة وتشجيع الحوار بين الثقافات لتحقيق التقارب بين الشعوب، من خلال تنشيط العلاقات بين المنظمات غير الحكومية، والتعاون بين المجتمعات المدنية خاصة في قطاع الصحة و التعاون من أجل القضاء على البطالة والاهتمام بالشباب بوضع برامج محلية ووطنية للتدريب المهني وإيجاد فرص شغل

---

[1] بخصوص هذه مبادئ الشراكة وأهدافها فقد تم الاعتماد على الوثيقة الرسمية لإعلان برشلونة المنعقد يومي 28/27 نوفمبر 1995 متاح في الانترنت على: www.ec.europa/external

محلية، للقضاء على الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى مقاومة الفساد والتعصب و التمييز العنصري والطائفي.

ج-المجال الاقتصادي والمالي:

يهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو في أوروبا ودول المتوسط إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين وهذا من خلال:

- الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- تحسين أوضاع المعيشية عن طريق زيادة فرص التوظيف وتخفيض فوارق التنمية الكبيرة التي تعانيها دول المتوسط.
- ترقية التعاون والتكامل الجهوي.

ولتحقيق هذه الأهداف فلقد ركز المشاركون في المؤتمر على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تتلخص فيما يلي:

- **إنشاء منطقة للتجارة الحرة:** ويهدف هذا المؤتمر من خلال إتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين من جهة، إلى إقامة منطقة تبادل حر مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة، وقد تقرر تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر بـ:
- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاد السوق وتكامل اقتصاد الوطني، مع أخذ بعين الاعتبار حاجات ومستويات النمو.
- تحديث وتعديل البني الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج ووضع إطار قانوني ملائم لاقتصاد السوق.
- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ وحماية الملكية الفكرية والصناعية والحضارية.[1]

[1] بن عمر عواج، مريم زكري، أثر الشراكة الأوروبية –المتوسطية على الإقتصاد الجزائري، **مجلة أكاديميا**، جامعة الشلف: العدد 03، مارس 2015، ص 277-278.

- **تحديد مجالات التعاون الاقتصادي:** لقد ركز المؤتمر وبقرار من دول الاتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين الدول.
- **تحديد أوجه التعاون المالي:** إن تحقيق منطقة التجارة الحرة ونجاح الشراكة الأورو-متوسطية يرتكزان على رفع حجم القروض التي يمكن أن يمدها بنك الاستثمار الأوروبي، والمعونات التي يمكن للدول الأوروبية مدها للدول في جنوب المتوسط عبر برنامج "ميدا" لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

4- آليات التي تقوم عليها الشراكة ضمن مؤتمر برشلونة:

تتمثل المساعدات المالية المحور الأساسي التي تقوم عليها "الشراكة" و التي يستهدف بواسطتها إعادة تأهيل اقتصاديات دول جنوب المتوسط من جهة، وبعث حركية التجارة بينها وبين الضفة الشمالية من جهة ثانية، إذ يتلقى شركاء الاتحاد الأوروبي الجنوبيين، دعما ماليا من البنك الأوروبي للإستثمار في شكل قروض ميسرة وأخرى في شكل منح وهبات ضمن ما يعرف ببرنامج "ميدا" للنمو بالمنطقة المتوسطية، و هو عبارة عن إطار مالي أساس للتعاون محدود بفترة خمس سنوات قابلة للتجديد والتي جاءت كبديل للبروتوكولات المالية التي اعتمدتها والتي أثبتت فشلها وهشاشتها فيما بعد، أما الهدف منه فيتمثل في مساعدات دول جنوب المتوسط لتخطي المرحلة الانتقالية بما يسهل عملية اندماجها في منطقة تبادل الحر وفق قواعد الاقتصاد الأوروبي لعام 2010 وقد عرف البرنامج حتى الآن مرحلتين وهي:

أ- **فترة 1995-1999 (ميدا MEDA 1):** تم تخصيص خلال هذه الفترة 3.4 مليار أورو ، و كانت مبرمجة خلال هذه الفترة، في حين أن المبلغ المستهلك والفعلي قد بلغ 890 مليون أورو، وهذا ما سيوضحه الشكل اللاحق و هذا التفاوت بين المبلغ المخصص والمبلغ المستهلك يوحي لنا أن العملية التشاركية عرفت تباطؤا راجعاً للظروف السياسية، ما أدى بالبعض إلى القول إن المُسلَمة التي قامت عليها الشراكة

الأوروبية المتوسطية، ليست كما يراها الاتحاد الأوروبي" الاقتصاد هو الذي يحدد السياسة" بل العكس " السياسة هي التي تحدد الاقتصاد".[1]

الشكل رقم(02): يوضح الفرق بين المبلغ المخصص والمبلغ المستهلك من قبل ميدا 1 لدول جنوب المتوسط. الوحدة مليون أورو

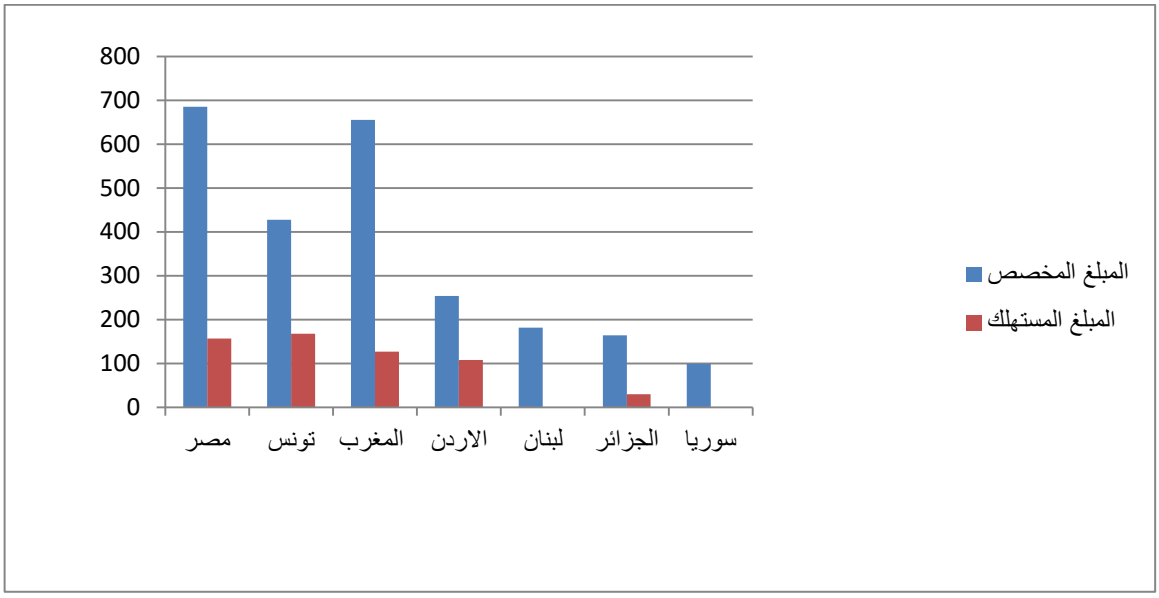

Source : http:// ec.europa.eu/comm/europeaid/projects/med/regional/medstat.fr

يتضح من هذا الرسم البياني أن الفرق الكبير بين المبلغ المخصص لدول جنوب المتوسط ومع نسبة إستهلاك هذا المبلغ فرق شاسع وذلك راجع لعدم تمكن الدول الضفة الجنوبية من انفاق هذه المبالغ في إطار تحسين المستوى المعيشي للأفراد وهناك تفاوت كبير بين بلدان الجنوب في نسبة الاستهلاك هذه الأموال وهو ما وضحه الشكل البياني فمثلا مصر المبلغ المخصص لها 686 مليون أورو تم استهلاك 157 مليون أورو على العكس من سوريا التي تم تخصيص لها 99 مليون أورو لم يستهلك منها سوى 1 مليون أورو وذلك حسب ظروف كل بلد وتوجهاتها السياسية من الدعم الأوروبي لها.

ب- **فترة 2000-2006 (ميدا MEDA 2):** إرتفعت في هذه الفترة نسبة المساعدات بشكل محسوس، حيث بلغت 12.75 مليار أورو مقسمة ما بين 5.3 مليار

[1] أحمد كاتب، **مرجع سابق ذكره**، ص 190.

أورو في شكل هبة في إطار برنامج ميدا 2 و 7.4 مليار أورو في شكل قرض تحسيني في البنك الأوروبي للاستثمار.[1]

الشكل رقم (03): يوضح الفرق بين المبلغ المخصص والمبلغ المستهلك من قبل ميدا 2 لدول جنوب المتوسط. الوحدة مليون أورو

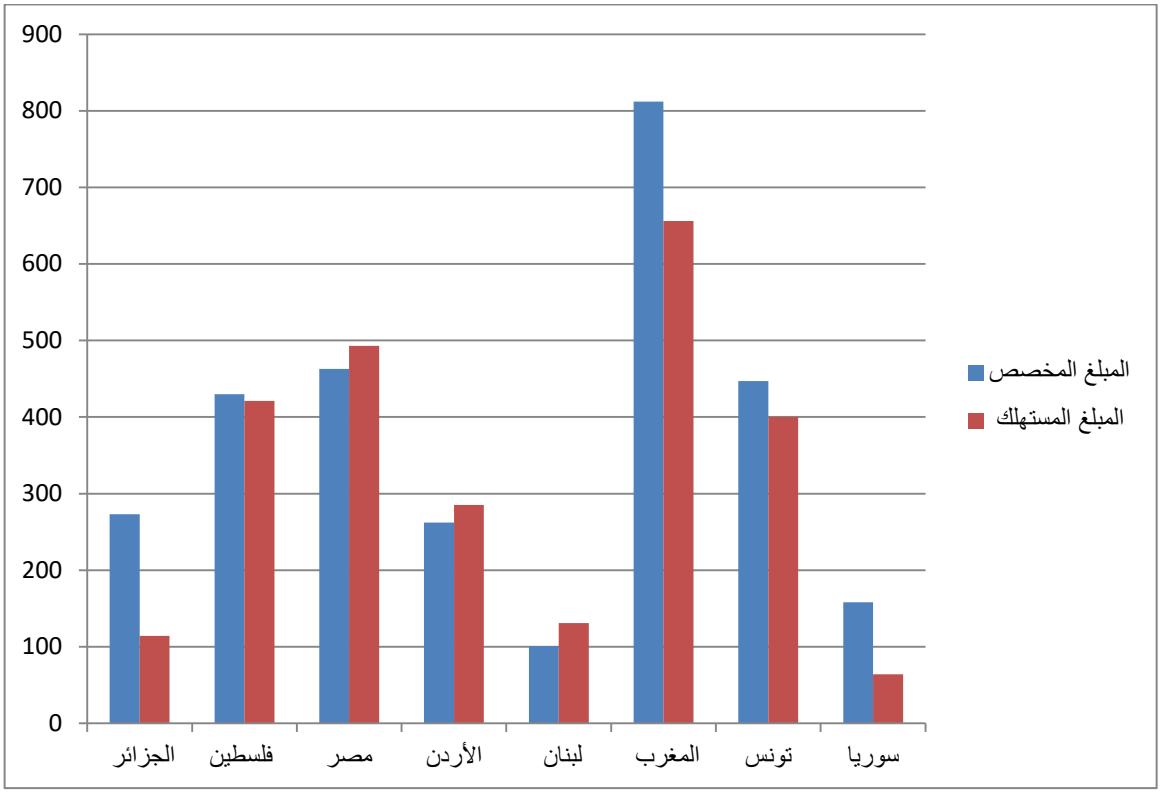

Source : http:// ec.europa.eu/comm/ external-relations/euromed/rsp/index.htm

يتبين لنا من خلال الجدول أن نسبة المساعدات الأوروبية لدول الجنوب قد إرتفعت بنسبة كبيرة والإنفاق الفعلي لدول الضفة الجنوبية للمتوسط كبيرة جداً مقارنة ببرنامج ميدا1، حيث تم صرف 4.06 مليار أورو أي ما يعادل 90% من المبلغ الإجمالي المخصص له، وأهم الدول المستفيدة من هذا الغلاف نجد المغرب الأقصى ومصر وتونس في المرتبة الثالثة.

خامسا: الأهداف الحقيقية من وراء الشراكة الأورو متوسطية:

[1] أحمد كاتب، **مرجع سابق ذكره**، ص 191.

تكشف الخلفيات التي تقف وراء إعلان الاتحاد الأوروبي لمبادرة الشراكة المتوسطية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط عن الأهداف الحقيقية غير معلنة ويمكن إبرازها فيما يلي:

1- أهداف الاتحاد الأوروبي من الشراكة الأورومتوسطية: وتتمثل فيما يلي:

أ- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط بالنسبة لأوروبا:

كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط عبر العصور مطمعا لمختلف القوى الكبرى الساعية للإستفادة من خيراتها، لذا جاءت فكرة الشراكة تجسيداً لمحاولات الاتحاد الأوروبي للهيمنة على المنطقة من خلال إعطاء علاقاته مع الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط بعداً يرتكز على التعاون الشامل فيما بينهم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.[1]

ب- ضمان الاستقرار السياسي لمنطقة جنوب المتوسط:

ويعكس هذا المعطى تطلع أوروبا وبحثها عن توفير استقرار دائم من خلال سعيها إلى إعادة تنظيم وترتيب محيطها الخارجي، وإحتواء كافة مصادر التهديد والخطر المؤكد والمحتمل منها الارهاب ،الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية، ...الخ،[2] ولعلى الشراكة المتوسطية حين طرحت كمشروع كانت تستجيب لمثل هذا التفكير العميق والذي صادف نهاية الحرب الباردة وزوال المعسكر الاشتراكي ودخول العالم في مرحلة انتقالية غير مستقرة، لذا وجب على الاتحاد الاوروبي أن يسارع لعقد شراكة من أجل ضمان أمنه واستقراره.

ت- حماية السوق الضفة الجنوبية من المنافسة الأمريكية:

---

[1] طاهر جميل، "التكامل الاقتصادي بين الشرق الأوسط والشراكة المتوسطية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت: المجلد 26، العدد 04، مجلس النشر العلمي، 1998، ص 25.

[2] Lamia Oualaou, **L Europe parie sur la Mèditerrannèe in ; Le Figaro Economigue** , 2001, p 17.

حتى تضمن أوروبا فائض الانتاج فيها و الحفاظ على الميزان التجاري يكون لصالحها لمواجهة احتمال ما قد يخسره في السوق العالمية أمام المنافسة الأمريكية واليابانية والصينية على وجه الخصوص، فالسوق المغاربية تمثل سوقا تعويضية بالنسبة لأوروبا، وإذ كانت هذه الأخيرة تعلم أن دول المنطقة تسعى وتطمح من خلال هذا المشروع إلى اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي، لذا وجب على الدول الاتحاد الاوروبي أن تجعل من نفسها قوة إقتصادية من أجل جذب دول الضفة الجنوبية وبالتالي السيطرة والهيمنة الاقتصادية على سوق جوارية ضخمة ، و ضمان تبعية دول جنوب المتوسط له ضد أي منافسة خارجية محتملة.

لكن الشيء الملفت للنظر هو أن دول جنوب المتوسط ترمي من وراء إحتضانها لمبادرة الشراكة الأوروبية إلى البحث عن "**التنمية**" فإن أوروبا تبحث عن "**الأمن**"، وترى دول المجموعة الأوروبية من هذا التعاون أن الاستثمار السياسي والاقتصادي يمثل في الوقت ذاته إستثماراً استراتيجياً لمواجهة أوروبا للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط نتيجة للزيادة السكانية و الفقر والهجرة والتطرف.

وفي المقابل ترى فيه إطاراً للاستفادة من مكاسب التوسع الاقتصادي في أسواق الشرق الأوسط، وهي مكاسب و إن بدت محدودة في المدى القصير لصغر السوق المتوسطية ، إلا أنها تكتسب أبعاد كبرى على المدى البعيد في ظل تزايد حدت المنافسة العالمية بين القوى الاقتصادية الكبرى، وبالتالي فإن هذا التعامل يسمح له بأن يلعب دوراً فعالا للتوازن على التأثير الأمريكي في المنطقة الأمر الذي لن يتسنى دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار مؤتمر برشلونة الذي صمم خصيصاً لمنافسة آلية قيام السوق الشرق أوسطية التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

1-أهداف دول جنوب المتوسط من الشراكة الأورو – متوسطية:

يمكن تلخيص أهم أهداف الدول الضفة الجنوبية من سياسة الجوار فيما يلي:

---

[1] محمد لحسن علاوي، " اتفاقية الشراكة الأوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية ...أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، الكويت: العدد 16، ب ب ن، 2012، ص 145.

أ- **الاندماج في الاقتصاد العالمي** فلقد هدفت دول الضفة الجنوبية من الدخول والاندماج في الفضاء الأوروبي للإقليم المتوسطي، بحكم أنه يعتبر منطقة عبور، للاندماج الأوسع في الاقتصاد العالمي من خلال المزايا التفاضلية لبلدان جنوب المتوسط على حساب البلدان الأخرى، إذا رأت بلدان الجنوب لعقد هذه الشراكة من أجل إعطاء دفعة جديدة لعجلة التنمية ومرحلة مهمة في اندماجها في الاقتصاد العالمي.

ب- **ظهور أوروبا الشرقية كمنافس لدول الجنوب:** إذ أن التوسع الذي يشهده الفضاء الأوروبي خاصة في انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي لكسب مكان لها ضمن الخارطة السياسية والاقتصادية الأوروبية.

ت- **الاستفادة من نقل التكنولوجيا:** باعتبار أن المعرفة والتقنية هما المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية فإن كل دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط تهدف إلى الاحتكاك بالدول الأوروبية باعتبارها قطعت شوطا كبيرا في الاستثمار في هذا المجال.

سادسا: العوامل التي ساعدت على إخفاق مشروع برشلونة للشراكة:

اعترض مسار برشلونة عوائق وعوامل أدت إلى تعثرها التدريجي وعلى تراجع نتائجها حيث طغت الشراكة الاقتصادية والمالية على الشراكة السياسية والأمنية التي أصابها الشلل في بدايات المشروع إلى بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 أين عملت على مراجعة أوراق الاتحاد الأوروبي ومن أهم الأسباب التي أدت إلى التراجع في الشراكة منها:

1- افتقار أوروبا إلى سياسات خارجية مشتركة فعّالة وتضارب خيارات دولها حيال بعض أزمات المنطقة، وبالتالي عجز الاتحاد الأوروبي عن إنتهاج سياسة مستقلة عن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وتجلى ذلك في مواظبة الأوروبيين على الاعلان عن أن مبادرتهم المتوسطية لا تشكل بديلا عن عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، فانحصر الدور الأوروبي عندها بالتمويل دون أي قدرة من التأثير في مجريات الشق السياسي.

2- تعثر عملية السلام اعتبارا من أواخر عام 1995 إثر إغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق " إسحق رابيين " وانسداد أفاق التسوية الشاملة، إضافة إلى إندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية في عام 2000.

3-إنهاك الأوروبيين سياسيا وأمنيا خلال عقد التسعينات، وبداية الألفية الجديدة من خلال المساعدات التي قدمتها لأوروبا الشرقية لإجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة لتحولها إلى نظام إقتصاد السوق، تمهيدا لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقا والذي زاد عدد أعضائه من 15 عضو إلى 28 عضو سنة 2013.

4-وقوع أحداث 11 من سبتمبر 2001 وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب والتى بدأت بضربها لنظام الطالبان في أفغانستان قبل أن تجتاح العراق في 2003 بحجة إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

5-استمرار النزاع العربي-الاسرائيلي وبداية فصل جديد من سلسة الحروب التي راحت تشنها إسرائيل على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تعثر مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية على الأصعدة كافة ، فتحول مؤتمر برشلونة لعام 2005 إلى مجرد مناسبة لإحياء ذكرى مرور عشر سنوات من صدور الاعلان ليس إلاَّ هذا من جهة ومحاولة الأوروبيين صياغة نمط جديد لعلاقة شمال جنوب المتوسط من خلال سياسات ومبادرات والتي سنبرزها في الفصل الثاني[1]

---

[1] هاني الشميطلي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 9، بيروت: 2008، ص.150.151.

خلاصة واستنتاجات:

لقد أضحت منطقة المتوسط منذ عقود من الزمن محل للصراعات والنزاعات الدولية والإقليمية حيث أصبحت هذه المنطقة محل التهديدات أكثر من كونها أرض للسلام والأمن، مما جعل الدول الأوروبية تتسارع على إحتوائه والسيطرة على مناطق جنوب المتوسط والهيمنة على مقوماته الاقتصادية والتجارية باعتباره يتوسط القارات الثلاث القديمة، فلجأت إلى عقد مجموعة من المؤتمرات والندوات والاتفاقيات لضمان بقاء سيطرتها على المتوسط بإقامة تحالفات اقتصادية وتكتلات قصد إبعاد الولايات المتحدة من السيطرة على بعض مناطقه. فسارعت أوروبا إلى إقامة تكتل إقتصادي متمسك بعد عدة مراحل منذ اتفاقية عام 1957 للفحم والحديد و الصلب ، وكانت بادرت أولى لوضع تكتل إقتصادي فعال بعد 2002 كنموذج لإعادة توحيد أوروبا من جراء الحرب العالمية الثانية ،و النزاع الألماني الفرنسي وإنقسام ألمانيا هذا لم يمنع من إقامة تكتل نموذجي في مواجهة الغرب الأمريكي بالدرجة الأولى.

إن الشراكة الأوروبية – المتوسطية وعلى رغم من أنها تقوم بين طرفين غير متكافئين بمستوياتهما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد تمكنت من إعطاء أوروبا فرصة لإعادة تفعيل دورها السياسي في المنطقة العربية ومواجهة المشروع الأمريكي في المنطقة.

في المقابل كانت دول جنوب المتوسط تشهد حداثة الإستقلال من جهة ونزاع على الحدود من جهة أخرى مثلما حدث مع المغرب والجزائر هذا لم يمنعها من إقامة إتحاد المغرب العربي إلا أنه لم يكن فاعلا على عكس نظيره في شمال المتوسط هذا ما جعله يستقبل المبادرات من الشمال ويباركه بإعتباره الطرف الضعيف في المعادلة ،وبما أن لمبادرة الشراكة المنعقد سنة 1995 باسبانيا كان طرحها غربي بامتياز وأهدافها تخدم الصالح الأقوى في حين كان التفاوض لدخوله في هذه الشراكة مع الضفة الجنوبية كان على حدى ،بمعنى أن الاتحاد الأوروبي يفاوض كل دولة منفردة لفرض بنوده وشروطه بمقابل إمتيازات يمنحها للدول الضعيفة وكذا لفرض سياساته وهيمنته على المنطقة المتوسطية.

إن مجمل السياسات القادمة من شمال المتوسط كان هدفها عدم تدخل الأطراف الخارجية عن اللعبة السياسية – أمريكا وروسيا و الصين – من جهة والتنافس بين دولتين فرنسا و ألمانيا على زعامة الاتحاد الأوروبي وإعطاء امتيازات في المتوسط لصالح كل منهما على حساب الأخرى وهذا ما سنبرزه في الفصل الثاني من خلال سياسات الاتحاد الأوروبي في المتوسط بعد برشلونة وبعض تجارب الشراكة في جنوب المتوسط.

الفصل الثاني: تطور سياسات الاتحاد الأوروبي في ظل مشروع الشراكة الأورو-متوسطية

تمهيد:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تجارب عديدة لتحقيق التكامل والاندماج الاقليمي في مناطق مختلفة من العالم ،غير أن التجربة الأوربية هي وحدها التي استطاعت أن تفرض نفسها وأن تحتل موقعا فريداً ومتميزاً بين جميع هذه التجارب ،ويعود هذا التميز إلى أن التجربة الأوربية بالرغم من أنها غير متجانسة ثقافيا ،وفي حالة التشتت والصراعات خاصة إبان الحرب العالمية الأولى و الثانية ،وتقسيم أوروبا إلى شرقية يدعمها الاتحاد السوفيتي سابقا والغربية المستقلة في قراراتها والتي يدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها استطاعت أن تخرج من هذا الصراع إلى التعاون والتكامل ووصولا إلى الوحدة الأوروبية، فقد استطاعت هذه التجربة أن تبتكر من الأدوات والسياسيات للتغلب على الرهانات التي تحدق بها و التغلب على أوضاع التنافر وعدم التجانس التي تقف عائقا من أجل وحدة أوروبا وتماسكها.

وعلى الرغم من محاولات التي بذلتها أوروبا من أجل السيطرة على منطقة البحر المتوسط إلى أن ما يشغلها هو التنافس العالمي حول المنطقة الحيوية في جنوب المتوسط مما جعلها تتسارع إلى إحتوائها قبل الهيمنة الأمريكية على المنطقة من خلال المشاريع التي تبنتها في المغرب العربي والشرق الأوسط، هذا كله جعل الاتحاد الأوروبي يفكر في سياسات جلب دول الضفة الجنوبية خوف من الهيمنة الأمريكية والصينية على المنطقة بالعودة إلى مفهوم جديد للهيمنة والاستعمار تحت طائلة الشراكة والتعاون مع دول جنوب المتوسط وهذا ما سنبرزه كتجارب عن الشراكة مع دول المتوسط، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كآتي:

المبحث الأول: نموذج التكامل الأوروبي : دراسة في المقومات والمسار.

المبحث الثاني: أبعاد السياسات الأوروبية المتوسطية بعد مشروع برشلونة.

المبحث الثالث: تجارب الشراكة في جنوب المتوسط: تونس–المغرب–مصر.

المبحث الأول: نموذج التكامل الأوروبي : دراسة في المقومات والمسار.

الاتحاد الأوروبي تكتل سياسي وإقتصادي أوروبي بدأ مساره منذ عام 1951 ومرَّ بعدة مراحل توسع خلالها ليشمل 28 دولة عضوا قبل خروج بريطانيا عام 2016، يلخص أهدافه الاستراتيجية في التأسيس لمواطنة تضمن الحقوق الأساسية، وتدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتقوي دول أوروبا في العالم[1]، وذلك من خلال ما أطلقه الاتحاد الأوروبي- الشراكة الأوروبية المتوسطية- (عملية برشلونة) في عام 1995 بمشاركة 15 دولة من جيرانه الجنوبيين كان الغرض المعلن هو خلق منطقة سلام واستقرار وأمن في البحر المتوسط ، وكان يفترض أن تتحقق الأغراض الأمنية الأوروبية عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية في بلدان جنوب المتوسط من أجل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والترويج للحكم الديمقراطي واحترام حقوق الانسان في المنطقة وتحسين الوعي الاجتماعي والثقافي المتبادل على جانبي البحر المتوسط، وكان القصد من قمة "العام العاشر"[*] التي عقدت في برشلونة في أواخر نوفمبر 2005 هو إعادة تأكيد سلامة الأهداف المؤسسة للشراكة الأوروبية.

أولا: الموقع الجيوبوليتيكي للاتحاد الأوروبي:

ثمة الحاجة إلى تناول الموقع الجيوبوليتيكي للاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة ،إذ تصل مساحة الاتحاد الأوروبي إلى 3975000 كلم^2 وهي تقع في المرتبة السابعة عالميا من حيث المساحة ، ويطل على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط وبحر البلطيق، مما جعل أبعد منطقة فيه عن سطح البحر عبر امتداد المساحة الكلية التي تقدر بـ 650 كلم.[2]

---

[1] موسوعة الجزيرة، "الاتحاد الأوروبي"، تم الاطلاع عليه يوم: 02-02-2016 متاح في الانترنت على: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2010/12/23/

[*] **قمة العام العاشر:** وهي ذكرى عشر سنوات من إعلان مؤتمر برشلونة وكان فيها تقييم ما تم إنجازه وإعادة بعض السياسات التي لم تلقى اهتمام كبير من خلال الدعم المالي المقدم للأطراف في اتفاقية برشلونة.

[2] علي ربيج، " الثابت والمتغير في علاقات التعاون الجزائرية الأوروبية - اتفاقيتي 1976-2001" ، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر: 2004، ص 4.

تحديد عدد الدول الأوربية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كان دوما تحكمه مجموعة من العوامل والمعطيات سواء على المستوى الداخلي للقارة الأوروبية أو على المستوى العالمي، ففي سنة 1986 ارتفع عدد الدول إلى 12 دولة داخل الإتحاد ليعزز أكثر بفضل معاهدة "ماستريخت" إشارة إنطلاق الوحدة النقدية "اليورو"، وفي سنة 1997 تم توقيع على اتفاقية "أمستردام" التي بموجبها تم تم فتح باب أمام مناقشة ترشيح دول أوروبا الوسطى والشرقية للإنضمام في الاتحاد الأوروبي الذي تم في سنة 1998.

وقد بلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي 499.8 مليون نسمة في أول جانفي 2009، بحسب معطيات للمكتب الأوروبي للإحصاء "**يوروستات**"[*] ومطلع 2008 كان عدد سكان الاتحاد الأوروبي 497.7 مليون نسمة ليرتفع عدد السكان 2.1 مليون خلال عام بسبب الزيادة الطبيعية 0.6 مليون في السنة، وكما ساهمت الهجرة من الدول جنوب المتوسط بنسبة 1.5 مليون نسمة بحسب "**يورستات**" وارتفاع النمو الطبيعي الذي بدأ في 2004 إلى غاية 2008، يفسر زيادة معتدلة لمعدل الولادات وبمعدل وفيات مستقر نسبيا.

يبلغ عدد الأعضاء الاتحاد الأوروبي 27 دولة في عام 2008 ليصل إلى 28 دولة بعد عام 2013 حين انضمت كرواتيا للاتحاد – قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي منتصف 2016-.[1]

ثانيا: فكرة الوحدة الأوروبية:

برزت فكرة الوحدة الأوروبية في القرن الثالث عشر الميلادي وتواصلت عبر القرون من خلال عدد كبير من الفلاسفة والسياسيين الذين حملوا هذه الفكرة وكان من بين الأسماء الكبيرة التي طرحت مشروعات فكرية شهيرة ومتكاملة لتحقيق حلم الوحدة الأوروبية مفكرون فرنسيون من أمثال:" بيير ديبوا" (P.Dubois- 1250-1320) ومكسمليان سولي

---

[*] **يوروستات:** هي مديرية عامة للمفوصية الأوروبية في لوكسمبورغ، وتتمثل وظيفتها الأساسية في تقديم معلومات إحصائية إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتعزيز تنسيق الأساليب الإحصائية في جميع أنحاء الدول الأعضاء والمرشحين للانضمام إلى بلدان الرابطة الأوروبية للتجار الحرة.

[1] هشام صاغور، **مرجع سابق ذكره**، ص 219.220.

M.Sully "وسان بيير" ومفكرون إنجليز من أمثال "**وليام بن**"[*] (1644-1718) و"**جرمي بنثام**"[**] الذي دعا إلى إنشاء مجلس إتحادي عام يضم نائبين عن كل دولة لمناقشة القضايا المشتركة قصد تحقيق الأمن الدولي على أن يكونوا ينتمون إلى دول أوروبية متعددة.[1]

إن الوحدة الأوربية كفكرة عامة اعتبرها العديد من الكتاب والمفكرين أنها مجرد تخيلات وتأملات ،فالبعض منهم تكلم عن الوحدة المفقودة والبعض الآخر تكلم عن الوحدة المستقبلية ويلاحظ الآخرون أن الوحدة الحقيقية وجدت في مؤلفات الفلاسفة في القرن الثامن عشر إذ تكلم كل من "**فولتير Voltaire**" و "**مونتسكيور Montesquieu**" عن الوحدة حيث جسدوها في الوضع الأوروبي كما كانوا يلاحظونه أي "أوروبا عصر الأنوار".[2] وكما ظهرت بوادر الوحدة الأوربية من خلال مشاريع أطلقها زعماء أوروبا منها إنشاء تنظيم دولي للتحكيم والفصل في المسائل المختلفة بهدف ضمان السلم بين الدويلات.

وكما ظهرت في القرن السابع أفكار المفكر الفرنسي "**مكسمليان سولي**" في عهد "**هنري الرابع**" الذي إقترح إنشاء مجلس مسيحي خالص يتكون من أربعين عضوا ممثلين لخمسة عشر دولة في ذلك الوقت مع ضرورة احترام قرارات هذا المجلس بالإضافة إلى انشاء قوة مسلحة أوروبية تمول بصفة مشتركة ،هذه الافكار كانت تدعو إلى إقامة وحدة أوروبية من أجل صد العدوان الخارجي ،بالإضافة إلى كل من كتابات "**جان جاك روسو**"

---

[*] **وليام بن (1644-1718) w.peen**: شخصية إنسانية سامية كانت تنتمي إلى طبقة النبلاء البريطانيين، وهو يعد المشرع الرسمي لجمعية : (الكويكرز) المسيحية التي انتشرت ابتداءً من القرن السابع عشر، في بريطانيا والولايات المتحدة، وكان يؤمن برفض العنف في العلاقات الاجتماعية وينادي برفض حمل السلاح واعتبار الحرب جريمة انسانية. هاجر إلى أمريكا وأسس في عام 1682 مستوطنة وحاول أن يطبق فيها مبادئ الجمعية، فحرم على أهله حمل السلاح واستعمال القوة. **للمزيد أنظر**: محمد المجدوب، . ص24.25.

[**] **جيرمي بيثام: Jeremie Bentham (1748-1832)**: هو فيلسوف سياسي من مجموعة فلاسفة الاصلاح الراديكالي، أكد في فلسفته على مبدأ المنفعة الذي تطور خلال القرن الثامن عشر، وأصبح الحجر الأساسي للفلسفة السياسية خلال القرن التاسع عشر، نشر كتابه مبادئ القانون الدولي عام 1789 .

[1] بطرس بطرس غالي، **الحكومة العالمية**، القاهرة: دار المعارف، 1992.ص 52.

[2] Cartoon Louis, **LUnion Europèenne, Traitès de paris Rome Maastricht** , France : Edition Dalloz , 1994, p31.

ليكمل ما بدأه القس "**سان بيار**" الذي دعا إلى إقامة فدرالية أوروبية بين الأمراء الأوروبيين ، وتلاه "**إمانويل كانط**" عام 1795 في رسالته بعنوان:" **من أجل سلام دائم**" وتحدث عن فكرة جوهرية مفادها وحدة الأنظمة الجمهورية في أوروبا لأنها وحدها القادرة على أن تضمن السلام، وكما دعا أيضا "**سان سيمون**" في عام 1814 في رسالة وجهها إلى برلمانيو فرنسا وانجلترا تحت عنوان "حول إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي" إقترح فيها بإقامة محور بين باريس ولندن تكون على شكل كونفدرالية تعمل على توسيع نطاقها إلى أنظمة برلمانية أخرى، إلا أن تنبآت المفكرين الأوربيين بدأت تتحقق من خلال إيقاف الحروب والنزاعات بين الدول الأوروبية وتتجلى ذلك من خلال إنشاء أول بنك مركزي أوروبي ،والذي أطلق عملة أوروبية موحدة باسم (أوروبا) ،إلا أنه فشل بعد ذلك بسبب ضغوطات بريطانية و ألمانية ،ويلاحظ أن معظم الدعوات لوحدة أوروبا كانت تنطلق من فرنسا.[1] وكما دعا أيضا "**ريشارد كودنهوف كاليرجي**" عام 1923 إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، ونشر كتابا سماه:"**بان أوروبا**" حيث سوَقَ هذا الكتاب داخل أوروبا وخارجها من أجل الترويج لفكرة الاتحاد وإقامة وحدة أوروبية.

وبناءاً عليه فقد عُقد في فيينا عام 1926 المؤتمر الأول للاتحاد الأوروبي شارك فيه 2000 مندوب من الدول الأوروبية، ووافق المؤتمر على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فيدرالي لأوروبا، وبعد ثلاث سنوات دعا وزير الخارجية الفرنسي "**أريسيد بريان**" في 5 سبتمبر 1929 في خطابه أمام الجمعية العمومية لعصبة الأمم في جنيف إلى إقامة إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم لتشجيع التعاون بين الدول الأوربية مع إحتفاظها بسيادتها، وبهذا ردت 26 حكومة أوروبية على الاقتراح الفرنسي بالإيجاب، إلا أن صعود الأحزاب القومية في بعض الدول الأوروبية منها ألمانيا وإيطاليا وتفاقم الأزمة الاقتصادية في أوروبا قضى على المشروع الفرنسي. [2] وفي هذا السياق سنعرض تطور عملية التكامل للاتحاد الأوروبي.

---

[1] Bernard Cassen , "une Europe de moins Européens" , **journal le Monde diplomatique,** Bruxelles :Bruylant , 2003, p 08.

[2] أحمد سعيد نوفل، **الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات**، الأردن: ب ب ن، ب س ن، ص03.

ثاليا: تطور عملية التكامل للاتحاد الأوروبي:

تعتبر عملية التكامل في أوروبا واحدة من أهم التطورات التي طبعت المنتصف الثاني للقرن العشرين الماضي ،حيث أعادت هذه العملية تركيب المنطقة سياسياً واقتصادياً ،وبعثها من جديد لتكون فاعلا مؤثراً في العلاقات الدولية، بالرغم من الخراب والدمار الذي لحقا بها خلال الحرب العالمية الثانية، وحتى نفهم طبيعة العملية وانعكاساتها علينا أن نشير للمعطيات الكبرى التي قطعها البناء الأوروبي على مرحلتين بارزتين وهما:

المرحلة الأولى 1951-1992: نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE):

لقد ظلت مختلف المشروعات الفكرية التي طُرحت لتحقيق الوحدة الأوروبية ،ولقرون طويلة مجرد رؤية طوباوية غير قابلة للترجمة على أرض الواقع، وذلك لسبب بسيط هو أنها لم تكن قادرة على طرح حلول مقنعة للتغلب على مختلف القضايا ،غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى وما خلفته من أثار على القارة الأوروبية جعل منها تفكر بالوحدة لإنقاذ نفسها، لأنه من نتائج الحرب العالمية الثانية هو بروز نظام دولي جديد تراجع فيه دور أوروبا وانقسمت إلى معسكرين أوروبا الشرقية تحت لواء الاتحاد السوفياتي سابقا-روسيا حاليا- وأوروبا الغربية تحت جناح الولايات المتحدة الأمريكية ،والتي منحت هذه الأخيرة "مشروع مارشال" من أجل إنعاش إقتصاد أوروبا الذي أعلن عنه وزير الخارجية الأمريكي "جورج مارشال" أثناء خطابه في جامعة هارفرد في عام 1947 وهي مساعدات إقتصادية كبيرة من أجل مواجهة أي تدهور تقع فيه أوروبا سواء اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا،[1] لكن في الأصل لم يكن إقتصاديا بقدر ما كان سياسيا، فعلى الصعيد السياسي كان يهدف إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي: تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول الأوروبية، والحد من تغلغل الاتحاد السوفياتي في أوروبا، وثانيا احتواء الحركات الثورية التي كانت تسعي

---

[1] أرثر مارويك، **الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين**، ترجمة: سمير عبد الرحمن الجلبي، بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، 1990، ص 272.

لإقامة حكومات اشتراكية متعاطفة مع الاتحاد السوفياتي في أوربا الغربية ،وثالثا ربط دول أوروبا الشرقية باقتصاد أوروبا الغربية.

وفي هذا الإطار إجتمعت ستة دول أوروبية لإيجاد وسيلة لمنع وقوع حرب أخرى وذلك عام1951 و هي كل من : " فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا و إيطاليا" بأن أفضل طريقة لمنع وقوع حرب جديدة هي التعاون على إنتاج الفحم و الصلب ،واتفقت على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والحديد ، و ما يرتبط بها من صناعات والتي كانت أحد أهم الأسباب الرئيسية في نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية، فوقعت هذه الدول الستة معاهدة باريس القاضية بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ(C.E.C.A) والذي تبناه "**شومان**" وزير الخارجية الفرنسي وطرحه في مبادرة فرنسية رسمية كخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والصلب بين الدول الأعضاء، وقد تم تحديد تجارة الفحم بين الدول الأعضاء وفرض الحماية ضد الدول غير الأعضاء، وقد تم تحديد فترة إنتقالية لعملية التحرير التي انتهت في فيفري 1958 لإزالة جميع الممارسات المقيدة للمنافسة كرسوم الاستيراد أو التمييز بين المنتجين[1]، كما تم إبرام معاهدة لإقامة "جماعة أوروبية للدفاع" عام 1953، غير أن رفض الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1954 التصديق عليها، أدى إلى فشل المحاولة ولإنقاذ التجربة التكاملية برمتها من الإنهيار لم يكن هناك بديلا من العودة إلى الاقتصاد لإصلاح ما أفسدته السياسة، وتمكنوا في عام 1957 إبرام معاهدة روما التي أضافت جماعة أوربية جديدة.[2]

1: معاهدة روما عام 1957:

تم التوقيع على معاهدة روما في 25 مارس 1957 والتي شكلت نموذج للتكامل الاقتصادي الأوروبي وأولى إهتمام بالجانب الاقتصادي والتجاري، وذلك بخلق تنظيمين جديدين آخرين: ويتعلق الأمر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (C.E.E) والذي عرف

---

[1] محمد محمود الإمام، **قراءات في الاتفاقيات التكاملية للاتحاد الأوروبي**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 428.

[2] حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، 2004، ص 23.

بالمصطلح الشائع (السوق الأوربية المشتركة)، أما التنظيم الثاني فيتعلق بالجماعة الأوربية للطاقة الذرية (Euratom) .[1] و في ظل هذا السياق وقبل التوقيع على معاهدة روما شهدت فترة المفاوضات تحديين كبيرين حيث كان لهما تأثير بارز على العملية التكاملية الاقتصادية الأول قادم من فرنسا والثاني قادم من بريطانيا، لكن فرنسا كان لها مطالب واشتراطات كثيرة بسبب خشيتها من تراجع مركزها الاقتصادي والسياسي مقارنة بألمانيا وطالبت فرنسا من منح مزايا تفاضلية خاصة بسبب ما عانته في الحرب العالمية الثانية.

أما بريطانيا بحكم لم تكن متحمسة لفكرة السوق الأوروبية المشتركة وبالتالي عملت على عرقلتها بسبب العلاقة التي تربطها بدول الكومنولث غير الأوروبية وبذلك فإن فتح الأسواق يؤدي بها إلى شراء منتوجات زراعية أغلى ثمناً مما كانت تأتيها من دول مستعمراتها، و بموجب ذلك دخلت معاهدة روما حيز التنفيذ سنة 1958 الموقعة بين الدول الستة الأعضاء وأصبح يطلق عليها المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) (European Economic Communit).[2] وتوسعت العضوية بعد ذلك، إذ دخلت بريطانيا عام 1972 بعد أن رفضت فرنسا في عهد الجنرال ديغول إنضمام بريطانيا باعتبارها أنها كانت لها علاقة وطيدة بالولايات المتحدة الأمريكة وتخوف فرنسا من جعل الولايات المتحدة شريكة في الاتحاد الأوروبي باعتبارها الطرف القوي في المعادلة، مما يجعلها تسيطر على عملية صنع القرار فيه وهذا ما لم تقبله فرنسا وألمانيا، وبالرغم من أنها قدمت طلبا للعضوية سنة 1962، في حين لحقت كل من الدانمارك وإيرلندا في عام 1972، باستثناء النرويج التي لم تقبل العضوية.[3]

كما انضمت اليونان في عام 1981، للاتحاد بعد زوال النظام العسكري وعودة الديمقراطية إليها، وكذلك إسبانيا والبرتغال عام 1986 بعد سقوط أنظمتها الديكتاتورية وأصبحت المجموعة الأوربية تضم في عضويتها 15 دولة حتى عام 1995، بعد إنضمام

---

[1] محمد مصطفي كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 123.

[2] فهمي أماني محمود، "الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة" **مجلة السياسة الدولية**، العدد 116، القاهرة: أفريل 1994، ص 123.

[3] أحمد سعيد نوفل، **مرجع سابق ذكره**، ص 04.

إليها الدول الثلاث وهي السويد والنمسا وفلندا سنة 1993، إلى القافلة الأوروبية التي تحولت من الجماعة إلى الإتحاد ، وجاءت سنة 2004 لتمثل منعطفا جديدا في تاريخ الاتحاد الأوروبي حيث ارتفع عدد الدول المشاركة إلى خمس وعشرين دولة بالانضمام كل من أستوانيا،لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، جمهورية التشك، سلوفكيا، المجر، مالطا، وقبرص. [1]

المرحلة الثانية: انطلقت من سنة 1992 والتحول من الجماعة إلى الاتحاد.

تأثرت الجماعة الأوروبية بالتحولات العنيفة التي شهدها النظام الدولي مع بداية التسعينات، فبدأت بلدان أوروبا الوسطى في عام 1989 تخرج من تحت الهيمنة السوفياتية ثم دول أوروبا الشرقية، وتوحدت ألمانيا في عام 1990 وتفكك الاتحاد السوفياتي ذاته في عام 1991، وعليه وجدت أوروبا نفسها أمام خريطة جديدة لم يكن أحد يتوقع بروزها بهذه السرعة، ولم تكن الحروب التي ظهرت فيها لاسيما في منطقة البلقان، فحتم على أوروبا التحرك بسرعة واسترجاع مكانتها السياسية والاقتصادية في خضم العلاقات الدولية وحتى تصبح الدولة الفاعلة في النظام العالمي الجديد كما خططت له بعيدة عن التيار الأمريكي الليبرالي، فإقتنعت دول أوروبا للخروج من هذه الأزمة لابد من الوحدة الأوربية و هذا ما عبرت عنه معاهدة ماستريخت.[2]

2: معاهدة ماستريخت 1992.

تم التوقيع على معاهدة ماستريخت (Maastricht) في 7 فيفري 1992 في مدينة ماستريخت الهولندية ، والتي بموجلها أنشأ "الاتحاد الأوروبي" European union وتمت المصادقة عليها ما بين 1992 و1993 من طرف البلدان 12 للمجموعة الأوربية (بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا،

---

[1] عمرو الشوبكي، "**أوروبا من السوق إلى الاتحاد** : صناعة وحدة" ، تم التصفح الموقع يوم 2014/12/11، متاح في الانترنت على: **www.ahram.org.eg/acpss/ahram/ 2001/1/1/SB2425.HTM.**

[2] حسن نافعة، **أوربا في مطلع القرن الجديد**، عمان: دار الشروق ومؤسسة عبد الحميد شومان، 2002، ص 77.78.

البرتغال و إسبانيا).[3] و بمقتضاه أدخلت تعديلات أساسية على الوحدة الأوروبية على النحو التالي:

- تحول إسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الجماعة الأوروبية ،ولعل هذا ما يشير إلى أن أهدافها أصبحت أعم وأشمل من الأهداف الاقتصادية ،إذ تم تعديل أهداف الجماعة ليشمل اختصاصات متنوعة ،مثل حماية البيئة ،الحماية الاجتماعية ،البحث العلمي ،التنمية التكنولوجية ،الصحة ، التعليم ،السياحة وغيرها.
- توحيد السياسة الخارجية والسعي لإقامة نظام دفاعي أوروبي مشترك.
- أنشأت معاهدة ماستريخت مواطنة للاتحاد الأوروبي وبمقتضاها فإن كل شخص يحمل جنسية دولة عضو في الاتحاد الأوروبي يكون مواطنا في جميع دول الإتحاد كما يتمتعوا بالحق في الإنتقال والإقامة بحرية داخل أقاليم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد.[1]
- أنشأت معاهدة ما ستريخت نظام المحقق البرلماني وبمقتضاه يجوز للأفراد والهيئات أو المؤسسات التقدم بالشكوى إلى المحقق البرلماني الذي يقوم بالتحقيق فيها وعرض نتائج هذه التحقيقات على البرلمان الأوروبي.
- وضع جدول زمنيا للوحدة الاقتصادية والنقدية الأوربية ونصت على إنشاء عملة أوربية واحدة هي اليورو، وهو ما تحقق بإصدار اليورو عام 1999 عندما وافقت 12 دولة أوربية على استخدام اليورو كعملة أوربية موحدة ،وقد بلغ عدد الدول التي انضمت إلى النظام العملة الأوربية الموحدة اليورو 19 دولة حاليا.[2]

وكما ركزت معاهدة ماستريخت على قضايا السياسة الخارجية والأمنية ومنها:

- صياغة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

---

[3] صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الاقليمية والدولية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007، ص 300.

[1] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي تجاه دول جنوب المتوسط**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص60.

[2] أحمد عطية عمر، **النظام المؤسسي للاتحاد الأوربي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007، ص 46.

- صيانة إستقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي إعتداء قد تعرض له دول الاتحاد.
- الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء مما يعني أن يكون الدفاع خارجي وأمني وداخلي.
- حفظ الأمن والسلام الدوليين حسب ميثاق الأمم المتحدة.
- تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار.
- تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الانسان.[1]

وكان الاتحاد يأمل عند التوقيع على المعاهدة ،أن تستعيد أوروبا عظمتها وقوتها المفقودة، وأن تصبح القوة العظمى الثانية إقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، وأن تستعيد قوتها على الصعيد الدولي، وهذا لا يعني إهمال الجانب الاقتصادي في المعاهدة وذلك بحكم الفترة التي جاءت فيها المعاهدة بإعادة ترتيب البيت الداخلي أمنيا وإقليميا بحكم زوال القطبيتين وإنفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم أمنيا وسياسيا و إقتصاديا مما إستلزم على أوروبا إعادة النظر في سياستها العامة الداخلية والخارجية.

3: معاهدة أمستردام 1997.

وقعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معاهدة أمستردام في 02 أكتوبر 1997 وقد أدخلت على هذه المعاهدة بعض التعديلات على المعاهدة السابقة –ماستريخت– على النحو التالي:

- تنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء في مجال التوظيف ووضع سياسة أوروبية موحدة للتوظيف.
- نصت المعاهدة على حماية الحقوق الأساسية ومحاربة أي نوع من التمييز وحماية مصالح المستهلكين والحق في الحصول على المعلومات.

---

[1] محمد مصطفي كمال، فؤاد نهرا، **مرجع سابق ذكره**، ص 132.

- نصت على إنشاء منطقة للأمن والحرية والعدالة يتم فيها تسهيل حرية الحركة والانتقال وتقوية التعاون القضائي والتعاون في مجال الأمن والرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد.
- كما وسعت معاهدة أمستردام من السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي من خلال المشاركة في اتخاذ القرار من المجلس ،بحيث تصدر التشريعات بالمشاركة بينهما.[2]

نصت معاهدة أمستردام على توقيع العقوبات ومنها: الحرمان من الحق في التصويت أو الحرمان من بعض الحقوق الأخرى على الدول الأعضاء التي تخالف المبادئ الأساسية للاتحاد لاسيما في مجال إحترام حقوق الانسان التي يجب على دول الأعضاء في الاتحاد إحترامها، بحيث جاءت هذه المعاهدة لتؤكد ما جاءت به المعاهدات السابقة وإضافة بعض الحقوق في مجال حقوق الانسان والحريات.

4: معاهدة نيس 2001:

وقعت الدول الأوروبية معاهدة نيس 26 فيفري 2001 والتي تضمنت المبادئ التالية:

- ضرورة وضع نظام لمراقبة ومنع مخالفة المبادئ للاتحاد الأوروبي.
- وضع نظام للأحزاب السياسية الأوروبية على المستوى الأوروبي.
- تحديد عدد أعضاء المفوضية المقبلة عام 2005 بما لا يتجاوز 27 عضواً بأي حال من الأحوال.
- وسعت من عدد مقاعد البرلمان الأوروبي لتصل إلى 732 مقعدا، تمت إعادة توزيعها على الدول الأعضاء في جانفي 2004، لتصل إلى 786 عضو عام 2009.[1]

5: اتفاقية لشبونة 2007.[*]

---

[2] هشام صاغور، **مرجع سابق ذكره**، ص 61.

[1] هشام صاغور، **نفس المرجع**، ص 63 .

[*] كان لمعاهدة لشبونة أثر كبير في سياسات الاتحاد الأوروبي من خلال ما تم التوصل إليه وفي إعطاء نفس جديد للاتحاد وذلك من خلال ما كان يهدف إليه الاتحاد الأوربي في إصلاح مؤسساته وفي اتخاذ القرارات المتعلقة به، إذ أصبح لهذه المعاهدة أن تحل محل الدستور الأوروبي الذي لم توافق عليه فرنسا وبعض بلدان الاتحاد الأوروبي.

وقعت الدول الأوروبية أحدث معاهدة أوروبية وهي معاهدة لشبونة في 13 ديسمبر 2007 والتي من المقرر أن تدخل حيز النفاذ في أول جانفي 2009، والهدف هو وصول لتنفيذ هذه الاتفاقية قبل آجال 2009، وقد تم في جميع دول الاتحاد الأوروبي تقريبا المصادقة على معاهدة الإصلاح من خلال البرلمانات فقط، إلا في إيرلندا هناك تمسك بأن يجرى تصويت شعبي، وفي ألمانيا هناك سعي للحصول على موافقة من البرلمان الألماني والمجلس الإتحادي حتى 23 ماي 2008، وأهم ما إستحدثه من مبادئ وأحكام يتمثل فيما يلي:

- وضعت نظام الإنتخاب لرئيس الاتحاد الأوروبي ، بحيث ينتخبه زعماء الدول الأعضاء بالأغلبية الموصوفة لمدة سنتين ونصف يجوز إعادة تجديدها لمدة واحدة فقط.
- وسعت من نطاق سلطات الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لكي يقوم بمسؤولية نائب رئيس المفوضية الأوروبية و مسؤول تنسيق التعاون الأوروبي وإجراء المفاوضات الأوربية.
- قررت مبدأ المساواة في المواطنة بين المواطنين الأوروبيين.
- تَضْمن الاتفاقية لمواطنين الأوروبيين حرية التنقل و الإقامة في كل دول الاتحاد الأوروبي ،وحق المشاركة و الترشح لعضوية البرلمان الأوروبي ، وحق المشاركة في الانتخابات المحلية في دولة الإقامة بغض النظر عن أصل جنسية المقيم.
- تعطي للمواطنين الأوربيين الحق في تنظيم وتقديم عرائض في موضوع معين إذا وقع عليها مليون مواطن، مما يجعل المفوضية ملزمة بصياغتها في شكل مشروع قانون لعرضه على المؤسسات الدستورية الأوروبية.[1]

إن توقيع معاهدة لشبونة عام 2007 ، توحي إلى إنشاء شخصية قانونية جديدة للاتحاد الأوروبي من خلال مراجعة إجراءات اتخاذ القرار، وأنشأت منصبين جديدين:

[1] أبو الخير أحمد عطية عمر، **النظام المؤسسي للاتحاد الأوروبي** ، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007، ص 50.

هما رئيس المجلس الأوروبي والممثل السامي للشئون الخارجية والسياسية الأمنية، وهي تعتمد بدرجة كبيرة عل عمل " اجتماع الاتفاقية بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي".[2]

رابعا: تفعيل الاقتصاد الأوروبي والابتعاد عن التبعية:

إن الاتحاد الأوروبي ليس أحسن حال من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنه هو الآخر يعرف نمو اقتصادي مضطردا، ومع ارتفاع الطلب على الطاقة وتراجع في الانتاج و الإحتياط، وهى معادلة التي ترهق إقتصاديات هذه القوى وتبعث على القلق لديها.

وتؤكد المعطيات بخصوص الاتحاد الأوروبي أنه سيعاني ارتفاعًا مستمراً في وارداته من الطاقة، حيث تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن دول الاتحاد الأوروبي ستستورد نحو ثلثي (3/2) حاجياتها من النفط بحلول عام 2020، أما بالنسبة للغاز فتستورد منه (75%) من الاحتياجات منه بحلول عام 2020 هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعرف فيه الإنتاج الأوروبي المحلي من النفط تراجعاً واضحاً منذ عام 1999 بدأ معدل الانتاج النفطي لبحر الشمال في التراجع بشكل ظاهر، كما أنه يتناقص حاليا بمعدل 06 % سنويا.[1] وحسب تقديرات خبراء أوربيين أيضا فإن مستقبل الطاقة في أوروبا يدفع بالتفاؤل، فالاتحاد الأوروبي يسبق أمريكا وآسيا بأشواط بعيدة في السباق الهادف للتخلص من الاعتماد على الثروات الطبيعية، واستنفادها مما يؤهله بأن تكون القارة الأولى التي تحظى بسياسة مستقلة في مجال الاعتماد على الطاقة، وهم يعلمون تماما أن الحفاظ على الكرة الأرضية للأجيال القادمة ليس تحدياً فقط إنما عمل له أيضا منافعه الاقتصادية.[2]

في المقابل تعتبر أمريكا الشمالية بالأساس أكبر مستهلك للنفط في العالم إذْ وصلت نسبة الإستهلاك في عام 2001 م إلى أكثر من ربع إجمالى الطلب العالمي، علاوة على ذلك يتوقع أن ينمو الطلب على النفط في أمريكا بمعدل 1.7 % سنويا وسيذهب معظم

---

[2] جون بيندر، سايمون أشروود، **الاتحاد الأوربي– مقدمة قصيرة جدا–**، ترجمة: خالد غريب علي، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص 168.

[1] اعمر بوزيد، **مرجع سابق ذكره**، ص357 358.

[2] مارك ليونارد، **لماذا سيكون القرن 21 قرناً أوروباً**، ترجمة أحمد محمود عجاج، الامارات العربية المتحدة، مكتبة العبيكان، 2009، ص 99.100 .

النمو المتوقع للاستخدام في قطاع النقل و المواصلات، من جهة أخرى تقود أوروبا العالم نحو التحول إلى مصدر قابل للتجدد كبديل للطاقة وهي: (الطاقة المتجددة)، وهي تعمل على تقليص التلوث [*] بحيث وصل إلى 3.176 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون فقط مقارنة بأمريكا التي تصل نسبتها إلى 6.016 مليون طن. [3]

وهذا ما بينه البحث الذي تلخص في" **الكتاب الأخضر**" الصادر عن اللجنة الأوربية ببروكسل عام 2000:" إن الأمن الطاقوي لا يهدف إلى رفع من مستوى الاستقلالية الطاقوية لأوروبا إلى درجتها القصوى، ولا الى التقليل من مستوى التبعية إلى درجتها الدنيا، وإنما يهدف إلى التقليل من المخاطر ذات العلاقة بموضوع الطاقة هذه"، والتي من أهمها الصراع من أجل الهيمنة على مواردها ومصادرها في العالم، ولهذا كانت مسألة تنويع المصادر وعدم التركيز على مصدر واحد أو مصادر معينة (روسيا مثلا)، من أهم الاجراءات التي تبناها الاتحاد الأوروبي رسميا منذ عام 2006.[1]

قوة الاندماج والتوسع في الاقتصاد الأوروبي:

إن أكبر دافع للاقتصاد الأوروبي هو المشروع الأوروبي نفسه، كما تركز قوة أوروبا الاقتصادية على ركنين:

أولا: حجم اقتصادها الضخم و الذي يضمن لها القوة في العالم.

ثانيا: المساواة في مستويات المعيشة التي توفرها لمواطنيها، هذان الركنان شهدا تحسناً من خلال استمرار الاتحاد الأوروبي بالاندماج والتوسع.

بفضل إقامة السوق الأوربية الموحدة في عام 1992م حُظي بقدر كبير من الأهمية والإثارة، فقد تبين حسب تقديرات المفوضية الأوروبية أن الناتج القومي لدول الاتحاد في عام

---

[*] أن البلدان الصناعية المتقدمة تساهم بشكل كبير في زيادة ثاني أكسيد الكربون وهذا ما طرح مشكلا كبيرا في اتفاقيات العالمية لحماية البيئة وخاصة في اتفاقية كيوتو عام 1997، وما فرضته هذه الاتفاقية من تقليص الصناعات الثقيلة والملوثة مما استنكرته الدول الصناعية عن تطبيق هذا الإجراء وهذا ما يجعل حالة البيئة في تدهور مستمر رغم الانذار الذي ألقته الأمم المتحدة لحماية البيئة لأجيال لاحقة.

[3] مارك ليونارد، **المرجع نفسه**، ص 100.

[1] اعمر بوزيد، **مرجع سابق ذكره**، ص 360.

2002م لم يكن ليكون أعلى بنسبة 2%، ولا نسبة التوظيف أعلى بنسبة 1.5 لو أن السوق الأوروبية الموحدة لم تكن موجودة ، لأنها ساهمت في مضاعفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإتحاد وأدت المنافسة فيه إلى تخفيض الأسعار للمستهلكين لمستويات قياسية وبالمقدار ذاته فإن توسيع الاتحاد قد يكون من ناحية التأثير والقدرة التحويلية مماثلا للسوق الأوربية الموحدة، وتقدر المفوضية الأوربية أيضا أن مجرد التوسع فقط في عضوية الاتحاد سيرفع نسبة النمو في الناتج القومي العام للأعضاء الجدد بمقدار 1,3 و 2,1 نقطة سنوياً وسيزيد معدلات النمو للأعضاء الباقين بمقدار 0.7% سنوياً.[2]

وقد أظهرت دراسة أعدتها شركة الاستثمارات الأمريكية "**غولدن ساش**" أنه سيكون في غضون نصف قرن اقتصاديات الصين والهند والبرازيل وروسيا أكبر من أي اقتصاديات أوربية في مجموعة الدول الصناعية السبعة: (أمريكا واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا). وبلغت اقتصاديات تلك الدول اليوم مجتمعة ثُمن الناتج القومي للدول الصناعية الستة وخلصت الدراسة للقول: إن الناتج الإجمالي للاقتصاديات الأربع المذكورة ستتجاوز مجموعة الدول الصناعية السبع في أقل من أربعين عاماً.[1] إلا أن هذا التنبؤ إلى توقع بهشاشة الاقتصاد الأوروبي في القرن الواحد و العشرين، منافي لما هو معمول به داخل الاتحاد الأوربي حيث يتحدد حجم الدولة داخل الإتحاد الأوروبي من خلال مجموعة من المعايير المختلفة على رأسها مستوى قوتها الاقتصادية وتعدادها البشري ثم حجمها الجغرافي، بالإضافة إلى النسب و الإعتمادات المالية التي تقدمها الدول الأوربية الأعضاء إلى مؤسسات المختلفة للاتحاد الأوروبي.

وإذا ما أسقطنا هذه العوامل على مختلف الدول الأوروبية ، فإننا نجد ألمانيا ذات القوة الاقتصادية الهائلة تحتل المرتبة الثالثة على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، والأولى على مستوى الأوروبي ، وتحتل المرتبة الأولى أوروبياً من حيث تعداد السكان،[2] كما أن التقارب الفرنسي الألماني سواء من خلال المؤسسات الاقتصادية

---

[2] مارك ليونارد، **مرجع سابق ذكره**، ص 102.

[1] **نفس المرجع**، ص 103.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق ذكره**، ص .193

الثنائية مثل المجلس الفرنسي –الألماني الاقتصادي والمالي، أو على مستوى المؤسسات الأوربية، شكَّل منذ ستينات القرن الماضي إلى غاية منتصف العشرية الأولى من الألفية الجديدة أساساً متيناً للبناء الأوروبي، بفضل مجموعة من الحلول التقنية، التي تبنتها فرنسا وألمانيا خلال المنتصف الأول من عقد الثمانينات من القرن الماضي، والتي تتعلق خاصة بتعزيز التعاون الثنائي في إطار السوق الداخلي بين البلدين والسعي إلى خلق توازن على المستوى المبادلات التجارية الثنائية.

خامسا: تطور سياسة الطاقة المشتركة للاتحاد الأوروبي تفاديا للهيمنة الخارجية.

لفهم أعمق لطبيعة العلاقة بين سياسة الطاقة للاتحاد الأوروبي وعلاقته بجنوب المتوسط ،إذ يتم التعرف على تطور سياسة الطاقة المشتركة في ظل الجماعة الأوربية والمناهج المتبعة للتعامل مع أمن الطاقة الأوروبي.

مع بداية القرن الحادي و العشرين ،إنتهت المقترحات في سبيل قيام سياسة طاقة مشتركة في ظل الجماعة الأوربية والاتحاد الأوروبي إلى تبني مبادئ عامة عريضة نتيجة إعتراض بعض الدول الأعضاء ولكنها لم تُخلْ من بعض التقدم في إطار إنشاء سوق أوروبية موحدة للطاقة، وتبنت المفوضية الأوربية المشروع وأسمته "**بالورقة الخضراء**"[*] في عام 2006 كإستراتيجية عامة متكاملة تقوم على الحصول على طاقة مستدامة وتنافسية وتأمين الوصول إليها.

حددت الورقة عدد من الأولويات العملية والفنية فيما يتعلق بالجانب الداخلي لسياسة الطاقة في إطار خلق سوق موحدة للطاقة ،لكن يأتي التطور الأبرز بالنص إلى حاجة الاتحاد إلى سياسة طاقة خارجية متماسكة على عكس ما مضى من غياب التنسيق، ففي إطار سياسة طاقة خارجية تم التأكيد على أهمية عدد من الأهداف والآليات على المدى

[*] **الورقة الخضراء:** مشروع اطلقه الاتحاد الاوروبي لبناء اقتصاد موحد يضمن حياة أفضل للأجيال الحالية وهو مشروع محافظ على البئية الطبيعية من جهة وخلق اقتصاد أخضر من أجل الترويج له وتسويقه للدول العالم الثالث.

المتوسط و القصير، منها تنويع مصادر إمدادات الطاقة وإقامة شراكة في مجال الطاقة مع الدول المنتجة ودول الممر والمستهلكين الأهم كالولايات المتحدة والصين والهند بالإضافة إلى العديد من الأهداف والآليات الأخرى.[1]

وبنهاية عام 2006 أعلن رئيس المفوضية الأوروبية "**خوسيه مانويل بارسو**" أن الطاقة كانت قضية منسية على الأجندة الأوربية ولكنها عادت لتكون من أولويات الأجندة الأوربية بعد الجماعة الأوربية للفحم و الصلب، مع زيادة الاتفاق بين الدول الأعضاء على الرغبة في إقامة سياسة طاقة مشتركة للاتحاد الأوروبي ،وأكد على جعل الطاقة قضية ذات أولوية في كل المباحثات مع الدول الأخرى، ووفقاً للمنظمة الدولية للطاقة International Energy Agency، أن الاتحاد الأوروبي لا يمتلك إلا 0.6% و 2% من إحتياط العالم من النفط والغاز الطبيعي على التوالي، في حين يمثل النفط و الغاز الطبيعي من 50 % من إجمالي استهلاك الاتحاد الأوروبي من الطاقة ،وهذا ما سيتم توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): يوضح إجمالي إستهلاك الاتحاد الأوروبي من الطاقة وفق مصدرها.

[1] هايدي عصمت كارس، **السياسة الدولية والاستراتيجية: المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية**، القاهر: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص 256.266.

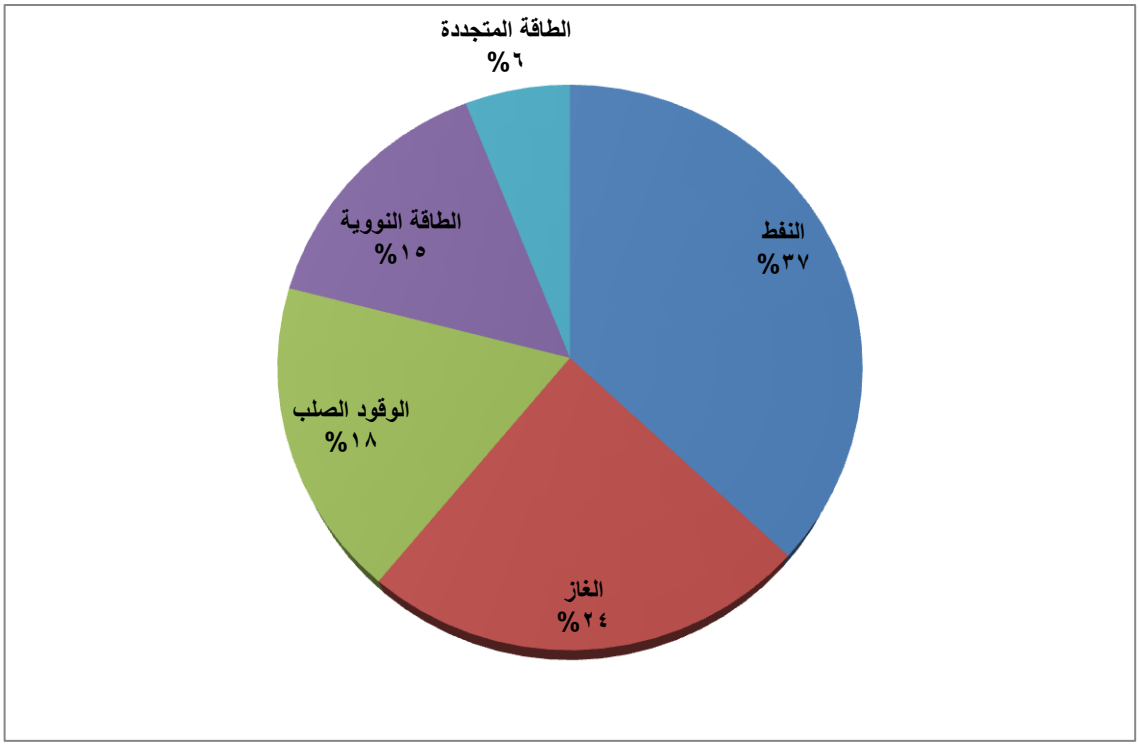

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Commission of the European Communities, Communication from the Commission to the European Council and the European parliament. Frme :**http:// ec.europa. eu/energy/energy policy/doc/01 energy policy for Europe en. pdf.4 December 2012.**

وحسب الشكل فإن إرتفاع معدل إعتمادية الاتحاد الأوروبي من إستيراد النفط والغاز الطبيعي على مدار السنوات الأخيرة على وجه الخصوص مع انخفاض الإنتاج الأوروبي في عام 2010، وفق ما أعلنت عن المفوضية الأوروبية، وهذا يبرز أن الاتحاد الأوروبي له تبعية للدول جنوب المتوسط في مجال الطاقة بمختلف أشكالها.

سادسا: الأهمية الجيواستراتيجية للطاقة في علاقة الاتحاد الأوروبي بجنوب المتوسط – الجزائر نموذجا–:

ظهرت أهمية الطاقة في الادراك الأوروبي من خلال مبادرة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط من جهة، ومن خلال وضع المتوسط كمنطقة ذات أولوية في سياسة الطاقة للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، ففي إتفاقية برشلونة تم النص على الدور الهام لقطاع الطاقة لتقوية الشراكة في المجال الاقتصادي، ازدادت إعتمادية الاتحاد الأوروبي على واردات النفط

والغاز من جنوب المتوسط خاصة ليبيا و الجزائر، وأهمية دول جنوب المتوسط كمعبر للطاقة إلى أوروبا، ومحاولة التعاون في مجال الطاقة المتجددة، للابتعاد عن الضغط الروسي المفروض عليها إذْ استخدمته روسيا كسلاح سياسي في وجه الاتحاد الأوروبي، وقد عززت من هذه الأزمة الناجمة عن إغلاق إمداد الغاز الروسي عام 2006 عن أكرانيا، وعام 2007 عن بلاروسيا وإتهام روسيا بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب" دروزبا" الذي ينقل صادرات روسيا من الخام نحو خمس دول أوروبية، الأمر الذي أدخل الاتحاد الأوروبي في أزمة بسبب النزاعات بين روسيا و أوكرانيا ، هذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يبحث عن شريك له ميزة تفاضلية عن روسيا للخروج عن ضغط الصراع بين الجبهتين (روسيا والاتحاد الأوروبي).[1]

في المقابل إنقسم تعاون الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط في مجال الطاقة، من ناحية إلى محاولة نقل القواعد التنظيمية لسوق الطاقة الأوروبي إلى دول جنوب المتوسط لخلق فضاء تنظيمي مشترك يندرج في إطار الاعتماد على منهج السوق، لكن في بعض الأحيان يواجه ذلك بمقاومة من دول جنوب المتوسط كالجزائر، ومن ناحية أخرى اعتمد الاتحاد على إنشاء خطوط أنابيب ومشاريع بنية تحتية للطاقة بتمويل من الاتحاد أو البنك الاستثمار الأوروبي تندرج في إطار منهج المقتضيات الجيوسياسية، حيث قدم بنك الاستثمار الأوروبي قرض بقيمة 2 مليار يورو لدعم مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية في مجال الطاقة لإستكمال مشروعات لربط الغاز والكهرباء في المتوسط بين الشمال والجنوب، وتمويل مشروع خط أنابيب "ميدا غاز" الرابط بين مدينتي "بني صاف" على الساحل الجزائري و "ألميريا" الاسبانية (تم تشغيله عام 2011)،[1] فالجزائر ذو أهمية بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي إذ تعد الجزائر الثالثة في عام 2010 بعد روسيا والنرويج في واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي ، وتعد الأولى في تصدير الغاز الطبيعي للدول الأوربية المتوسطية فقد استطاع النظام الجزائري طرح نفسه كمورد موثوق فيه للطاقة، وقد أثرت

---

(1) Yuliya Tamoshenko ,**Containing Russia, Foreign Affairs**, vol86;n 3, May/june, 2007. P 41.

(1) Hakim Darbouche, Third Time lucky? Euro-mediterranean Energy CO-operation under The Union for the **Mediterranean politics**, N16, p 199.

أهمية الجزائر بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاهها من ناحية، وأعطى الجزائر قوة في مواجهة الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى،[2]وهذا ما سنبينه في الجدول في استثمار الشراكة الأورومتوسطية في مجال الطاقة بين 2007-2013.

الجدول رقم (01): يمثل استثمارات في مجال الطاقة في ظل الشراكة الأورومتوسطية بين 2007-2013.

المشاريع	التكلفة	الأجل	الدول الأطراف
تطوير سوق كهرباء مندمجة	4.9 ملايين أورو	2007-2010	الجزائر والمغرب وتونس
مشروع السوق الأوروعربية للغاز	5 ملايين أورو	2010-2013	مصر والعراق والأردن وسوريا وتركيا
التعاون في ميدان الطاقة MED-CMIP	4.1 ملايين أورو	2007-2010	مصر والمغرب والأردن والجزائر وتونس وفلسطين ولبنان وسوريا وتركيا واسرائيل.
الفعالية الطاقية في قطاع البناء MED-ENEC2	5 ملايين أورو	2009-2013	الدول نفسها باستثناء تركيا
تنظيم الطاقة MED-REG2	500.00 أورو	2010-2013	الدول نفسها + تركيا

المصدر: كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص206.

كلفت هذه المشاريع 20 مليون أورو يبدو هذا المبلغ زهيد مقارنة بمكانة الطاقة الاستراتيجي في علاقة الشراكة بين الشمال و الجنوب، ونلاحظ أن دول شمال إفريقيا أكثر استفادتا من هذه المشاريع وذلك راجع على الأولوية سياسة الاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا وراجع أيضا إلى البيئة التي تحتلها هذه الدول مما يسمح لأوروبا تقوية شراكتها حتى

[2] هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق ذكره**، ص 272.

تسمح بتأمين طاقتها من الجنوب المتوسط وهذا ما يؤرق الاتحاد الأوروبي، وقد سارع إلى إبرام اتفاقيات منفردة مع دول جنوب المتوسط لتأمين طاقته كما حدث مع المغرب والجزائر في مجال الطاقة الشمسية والغاز.

إذ تعد الجزائر عضو في الشراكة الأورومتوسطية ووقعت على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 2005، لكن رفضها لسياسة الجوار الأوروبية والاتفاق على خطة عمل نتيجة رفضها "للمشروطية السياسية"[*] وما تحتويه من منطق "العصا و الجزرة" ، و إعتبار التحول الديمقراطي مطلب داخلي يتم التعامل معه داخليا دون ضغوط دولية ،ودون تدخل دول أجنبية في الشأن الداخلي ،إذ وصف " **درابوش Darbouche** " أن علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي بكونها:" **روسيا جنوب المتوسط**" و لكونها من أهم مصدري الطاقة للاتحاد من ناحية ولموقفها في أجندة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالترويج للديمقراطية من ناحية أخرى ، ولتمتعها بعلاقات قوية بالدول الأعضاء الرئيسية المستوردين للطاقة منها أكثر من الاتحاد الأوروبي ككل من ناحية ثالثة.

بالرغم من رفض الجزائر لسياسة الجوار الأوروبية وعدم حدوث تقدم على المستوى الاصلاح السياسي وعدم حاجة الجزائر إلى دعم الاتحاد الأوروبي لكونها دولة ريعية تعتمد على إيراداتها من تصدير الغاز ، إهتم الاتحاد الأوروبي بتدعيم العلاقات الثنائية مع الجزائر ووفر الاتحاد دعم للجزائر بقيمة 220 مليون يورو و172 مليون يورو للبرامج التأشيرية للأعوام من 2007-2010 وللأعوام من 2011-2013 على التوالي، والذي يركز على إصلاح القضاء وتنويع الاقتصاد وتحسين الخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها من البرامج، لكن لا يوجد برنامج للترويج للديمقراطية.[1]

---

[*] **المشروطية السياسية:** مع بداية التسعينيات بدأت الدول المانحة، والمؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول النامية لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وكانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هي التهديد بإيقاف المساعدات والتسهيلات المالية، أو إيقافها فعلاً بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي لا تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي.

[1] هايدي عصمت كارس، **نفس المرجع**، ص 275.

أمَّاعلى الصعيد الدول الأعضاء ،ضاعفت إسبانيا معونات إلى الجزائر، وفي عام 2007، طلبت رسميا من الجزائر" **معاملة تفضيلية**" في مجال إمدادات الطاقة على غيرها من الدول الأوروبية و إقترحت شراكة ثنائية في مجال الطاقة، أما فرنسا فبلغت المعونات الفرنسية إلى الجزائر 255 مليون دولار أمريكي أي أكثر من ضعف ما تمنحه إسبانيا للجزائر، وفي عام 2006 وقعت فرنسا على اتفاقية طاقة جديدة مع الجزائر، وفي زيارة "لنيكولا ساركوزى" الرئيس الفرنسي السابق إلى الجزائر عام 2007، عرض على الجزائر تعهد جاد يتعلق بتوفير الجزائر امدادات الغاز على المدى القصير في مقابل التعاون الفرنسي في مجال الطاقة النووية على المدى الطويل. ودعا إلى التحالف أو حتى إندماج بين الشركة الفرنسية " **غاز فرنسا**" والشركة الوطنية "**سوناطراك**" لتأمين امدادات الغاز الطبيعي لفرنسا على المدى الطويل، لكن رفضت سونطراك هذا العرض لعدم توافقها مع مصالح الجزائر في مجال الطاقة.

كما ساهمت اتفاقيات الطاقة الثنائية بين الدول الأعضاء والجزائر على تدعيم التعاون في مجال الطاقة خارج إطار خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية وما تحويه من نصوص تتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان التي رفضتها الجزائر.

عمل الاتحاد الأوروبي على تخصيص تمويل إضافي للجزائر بقيمة 20 مليون يورو من "برنامج الربيع" المرتبطة بمزيد من التمويل في المقابل مزيد من الاصلاح، ذلك بالإضافة إلى تنفيذ البرنامج التأشيري للأعوام من 2011 إلى 2013، ففي النصف الثاني من عام 2011، تم الاتفاق على دعم مالي بقيمة 34.5 مليون يورو لدعم برامج في مجال التراث والثقافة و 23.5 مليون يورو لدعم برامج في مجال النقل وتنمية سوق العمل، وفي اجتماع مجلس الشراكة في 2012 تم الاتفاق على دعم مالي بقيمة 15 مليون يورو لدعم تنوع الاقتصاد في الجزائر بالتركيز على القطاع السمكي والقطاع الزراعي ودعم آخر بقيمة 30 مليون يورو لدعم تنفيذ اتفاقية الشراكة وتقوية الحوكمة في الجهاز الإداري، في عام 2013، تم إطلاق مشروعات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الريفية بقيمة

50 مليون يورو، هذا كله من أجل بقاء الجزائر كسوق أوروبية خالصة، وفرض أوروبا على الجزائر الإصلاحات السياسية حتى تتماشي مع خطط الشراكة بين الضفتين.[1]

تتفق دول الاتحاد الأوروبي على أن أوروبا تعتمد بصورة مفرطة على إمدادات الطاقة القادمة من دول أو مناطق توصف بأنها غير ديمقراطية من جهة وغير مستقرة من جهة أخرى وذلك ما يولد لديها تخوف كبير، في حين اذا ما استمر انخفاض البترول عن سعره الحقيقي كما شهدت أعوام 2014-2015 عن تراجع أسعار النفط إلى 30 دولار للبرميل الواحد بسبب المتغيرات في السوق الدولة والأزمات التي شهدتها الدول المصدرة للبترول إلى استفادة الدول المستوردة للمادة ، أما إذا إرتفع سعر البترول إلى 100 دولار للبرميل فإنه سترتفع فاتورة الطاقة بالاتحاد الأوروبي بنحو 170 مليار يور،[2] كما أن في المقابل إعتماد الاتحاد الأوروبي المفرط على **الوقود الأحفوري** يؤدي إلى رفع نسب ثاني أكسيد الكربون الصادرة من دول الاتحاد الأوروبي، مما يشكل تهديداً حقيقيا للبيئة وبالتالي فإن سياسيات الطاقة المتبعة حاليا من دول الاتحاد ليست مستدامة و هذا مما يطرح عدة تساءلات.[3]

---

[1] هايدي عصمت كارس، **نفس المرجع**، ص 275.276.

[2] European Commission, **EU Energy Policy Data**, Bruxelles: january, 2007,p 10.

[3] محمد مصطفى الخياط، "الطاقة المتجددة ....تجارب أوربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 168، القاهرة: أبريل 2007، ص 12.

المبحث الثاني: أبعاد السياسات الأوروبية المتوسطية بعد مشروع برشلونة.

عندما أطلق الاتحاد الأوروبي الشراكة الأوروبية المتوسطية (عملية برشلونة) في عام 1995 بمشاركة 15 دولة من دول جنوب المتوسط و كان الغرض المعلن هو خلق منطقة سلام واستقرار وأمن في البحر المتوسط، وكان يفترض أن تحقق الأغراض الأمنية الأوروبية عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية في بلدان جنوب المتوسط من أجل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والترويج للحكم الديمقراطي و إحترام حقوق الانسان في المنطقة العربية وتحسين الوعي الاجتماعي والثقافي المتبادل على جانب البحر المتوسط، وهذا ما سعت له قمة العام العاشر التي عقدة في برشلونة في أواخر نوفمبر 2005 وهو إعادة تأكيد سلامة الأهداف المؤسسة للشراكة الأوروبية المتوسطية.

أولا: سياسة أوروبا الجوارية:

تم الاعتماد على سياسة أوروبا المتوسطية، في إعلان صادر عن اللجنة الأوروبية المجتمعة في مارس 2003 حول "أوروبا الموسعة" تحت عنوان:" أوروبا الموسعة–الجوار : إطار جديد للعلاقات مع جيرانها الشرقيين و الجنوبيين" عرضت خلالها الخطوط العريضة لهذه السياسة علما أن "المقاربة الجوارية" تم تأكيدها أيضا في العقيدة الأمنية المعتمدة في ديسمبر 2003، كما تم إعادة التأكيد عليها ثانية في 2003 في اجتماع للجنة تحت عنوان:" إرساء قواعد لآلية جديدة للسياسة الجوارية" كل ذلك بعد أن تمت الإشارة إلى معانيها ودلالاتها في بيان "اللجنة" المجتمعة بالعاصمة كوبنهاغن في ديسمبر 2002 ،والذي كان بمثابة إعطاء دفع سياسي للفكرة.

وقد تم التعرض إلى هذه السياسة بالتفصيل بعد ذلك من خلال " **الوثيقة الاستراتيجية**" حول سياسة أوروبا الجوارية والصادرة في مارس 2004 تحت عنوان:" سياسة أوروبا الجوارية – وثيقة توجيهية"،[1] وهذا ما صادقت عليه المفوضية الأوروبية في بيان لها لعام 2004 يذكر بالسياسة الجوار الأوروبية تفاديا لانقسامات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، وإن الجديد الذي قدمه البيان يتصل بالتوصية المتعلقة باستيعاب بلدان القوقاز(أرمينيا، أذربيجان،

---

[1] هشام صاغور، **مرجع سابق ذكره**، ص 65.

وجورجيا) في سياسة الجوار الأوروبي، وإن توسيع سياسة الجوار إلى بلدان القوقاز جرى بناء على إلحاح من البرلمان الأوروبي ، و هذا ما يحاول البيان الإجابة عنه في النقاط الآتية:

- قدمت سياسة الاتحاد الأوروبي للجوار، إمكانية أن يتبنى تجاه جيرانه" مقاربة أكثر تهديفا وأفضل فهما".
- تسمح بالعبور من التعاون البسيط إلى درجة عالية من الاندماج ، ويتضمن على وجه الخصوص مشاركة البلدان المعينة بالسوق الداخلي للاتحاد الأوروبي".
- تقوية التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه.
- تتزود بأداة مالية مهيأة لتغطية مجالات نوعية من التعاون تقع خارج المجالات التي تغطيها الأدوات الموجودة.
- تسمح سياسة الجوار بأن تفتح بالتدريج بعض البرامج الأوروبية لبلدان الجوار.
- تسمح هذه السياسة بتوفير دعم تقني ونشاطات توأمة للشركاء الذين يرغبون في الإمتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي. [1]

ويتمثل مضمون هذه السياسة في محاولة الاتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط وتقوم على ثلاث مبادئ هي: سياسة تفضيلية زائد إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار زائد إقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس من التعاون، مع الإشارة إلى تأطير " قيم الاتحاد" لهذه المبادئ، وقد تم تحديد هذه القيم بوضوح في العناصر الآتية: إحترام دولة القانون، الحكم الراشد، حقوق الانسان وحقوق الأقليات، مبادئ اقتصاد السوق، التنمية المستدامة، ترقية علاقات حسن الجوار وتعد هذه العناصر شروط لتفعيل " السياسة الجوارية" مع شركاءها وجيرانها، مع الملاحظ أن بعضها متضمن في مواثيق دولية وجهوية متفق عليها، وأخرى (كحقوق الأقليات) تم إزاحتها من وثيقة برشلونة النهائية وأدمجت في الوثيقة سياسة أوروبا الجوارية، وكما أن تماثل العناصر التي جاءت بها

---

[1] بشارة خضر، "أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)"، **مرجع سابق ذكره**، ص 188-189.

وثيقة أوروبا الجوار مع وثيقة برشلونة إلى حد كبير وخاصة بدعم التعاون السياسي و الأمني– فضلا عن التعاون الاقتصادي – بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار.

1- آليات سياسة أوروبا الجوارية:

تقوم "السياسة الجوارية" على ما أسماه الاتحاد الأوروبي بـ:" مخططات العمل ذات طابع ثنائي" تخص الاتحاد وكل دولة شريكة له في هذه السياسة تكون محل إتفاق بينهما، كما يتم تطوير هذه السياسة بالتشاور المسبق مع كل دولة منهما تماشيا مع مستوى التطور الحاصل في طريق إندماجها مع هذه السياسة وقد تم اعتماد على هذه المخططات من قبل " المجلس الأوروبي" في فيفري 2005.

ويتمثل الهدف من وضع هذه المخططات في كونها تعمل على تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك بناء على مبدأ الحوار والمفاوضات معه تمهيداً لإندماجه في إطار السياسة الجوارية،[1] وهي تتضمن قائمتين من الالتزامات: الأولى تخص الإنضمام إلى " القيم المشتركة" وبعض أهداف " السياسة الخارجية و الأمنية" للاتحاد الأوروبي و الثانية، تخص الالتزامات التي تقرب شركاء الاتحاد الأوروبي من بعض المجالات ذات الأولويات، وهي سبعة:

1- الحوار السياسي بين الدولة ذاتها: وهو يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية والوقاية من الأزمات وإدارتها، والوقاية من التهديدات المشتركة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ، وكذا إشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في بعض مظاهر" السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.
2-سياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،وذلك من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية مع فتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية.

---

[1] خضر بشارة، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)**، ترجمة: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 206.

3-دعم العلاقات التجارية والتفضيلية، ومع إمكانية المساهمة في السوق الأوروبية الداخلية، بما يتضمنه من تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات: الإدارة، الجمركية، الزاراعة، الصحة و الغذاء، وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية.

4-العدالة والشؤون الخارجية، وهي تخص إدارة الحدود المشتركة، وتيسير تسليم التأشيرات، وإجراءات مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة وتجارة البشر.

5- ربط الحوار بين دول ضفتي المتوسط، وذلك في مجالات: الطاقة، النقل، البيئة، مجتمع المعلومات، البحث العلمي.

6-الاتصال بين المجموعات داخل أوروبا، والمقصود منه تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين.

7- التعاون في المجال الجوي و ترقية التعاون بشكل أوسع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه سواء في شرق أوروبا و جنوب المتوسط.[1]

حيث قدم القائمين على مشروع السياسة الجوارية بوضع مخطط عمل يتضمن إصلاحات اقتصادية وسياسية وقانونية، ومن بين الدول المعنية بهذه السياسة هي 16 دولة منها ما يلي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، السلطة الفلسطينية، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا، وأوكرانيا.

ومن أهم النقاط التي سنبينها من خلال هذا المخطط مايلي:

- تعد مخططات العمل هذه بمثابة برنامج عمل بالنسبة لكل دولة معنية بالسياسة الجوارية مع الاتحاد الأوروبي، يتم من خلالها تحديد الأهداف المراد تحقيقها على المدى المتوسط والبعيد وهي مكملة للعمل المنجز في إطار الشراكة المتوسطية بالنسبة لدول المتوسط ولاتفاقيات الشراكة مع دول شرق أوروبا.
- الجزائر هي البلد الوحيد الذي أعلن صراحة ورسميا رفضه الانضمام للسياسة الجوارية، على اعتبار أنها ليس من الأولويات للجزائر على حسب تصريح السفير الجزائري ببروكسل في نوفمبر 2006، وأن الاهتمام الجزائري ينصب حاليا حول

[1] بوزيد أعمر، **مرجع سابق ذكره**، ص 265.

الاستمرار في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فضلا عن " عدم جاهزية المؤسسات الجزائرية من حيث النجاعة والتنافسية للدخول في السوق الأوروبية"، كما عبرت كل من سوريا والأردن وموريتانيا عن موقفها بالمتحفظ ، في حين نجد أن المغرب يعد أكثر الدول استفادة من هذه السياسة ، بل أنه دعا الاتحاد الأوروبي إلى تعميقها معه كما دعا وزيرها للمالية إلى فتح أكبر للسوق الأوروبية أمام المغرب.

ولتطبيق السياسة الجوارية تم إجراءات مناقشة "**مخطط العمل**" مع كل من: المغرب، تونس، ومصر تكون قد مست وبشكل نهائي 12 دولة معنية بها بين دول ضفتي المتوسط ، بإستثناء كل من الجزائر، سوريا، ليبيا، وروسيا البيضاء، وبعد الانتهاء من إعداد ما يسمي بـ:" تقارير البلدان" الخاص بشركاء الاتحاد الأوروبي المتوسطيين، وكذا دول أوروبا الشرقية، ويعد هذا الإجراء بمثابة غربلة للبلد المعنى بالانضمام وهو إجراء يقوم على عنصرين:

الأول: يخص المظاهر السياسية بمعنى مدى حضور عناصر: الديمقراطية، دولة القانون، حقوق الانسان واحترام الحريات الأساسية، الاستقرار، العدالة والشؤون الداخلية في الدول المعنية بالانضمام.

الثاني: يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها، بمعنى مستويات تطور الاقتصاد المحلي وآفاقه، إدارة الميزانية، السياسة المالية، الوضع الاجتماعي والسياسي للتنمية البشرية، الاصلاح الهيكلي، النقل، الطاقة...الخ.[1] وأن الفكرة الأساسية للجوار الأوروبي هي تعزيز مناخ الاستقرار والأمن والرخاء للاتحاد الأوروبي وجيرانه في جنوب وشرق المتوسط، وتوفر كذلك هذه الخطة آلية لتعاون دولي لمواجهة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وغيرها.

ومن الناحية العملية فإن هذه السياسة يمكن أن تتحقق من خلال التفاوض مع دول الشركاء التي اتفقت على خطط عمل تغطي ميادين عديدة تعهدت الأطراف بالالتزام بها، وتشمل هذه الميادين: الحوار السياسي و الاصلاح ،و التجارة ،و الاجراءات التي تعد الأطراف للحصول تدريجيا على نصيب منها في الأسواق الداخلية للإتحاد الأوروبي ودعم

---

[1] بوزيد أعمر، **نفس المرجع**، ص 266.

العدالة ، والطاقة و النقل ،ومجتمع المعلومات ،والبيئة والبحوث و الابداع ،والسياسة الاجتماعية والاتصالات بين الشعوب.

وقد قامت المفوضية الأوروبية ببروكسل بحملة واسعة النطاق أدارتها "**بينتا فيريرو فالندر**" مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي ، وزارت مختلف الدول الشركاء وركزت على الدور الهام الذي تلعبه الدول الأوروبية في سياسة الجوار الأوروبية الناجحة ،فالدول التي بجانب البحر المتوسط هي المحرك لهذه السياسة، وهي بذلك تحتاج للعمل في إطار من الشراكة في تعظيم هذه القناة كوسيلة لدعم روابط أوثق بين مواطني المنطقتين.

وتم إيضاح أن هذه السياسة وخطط العمل التابعة لها تكمل وتبنى على شراكة الأورو–متوسطية ، وهي سياسة الاتحاد لجعل جيرانه في الشرق والجنوب أقرب إليه ،وبهذا يمكن أن يمتد ازدهارها واستقرارها وأمنها إلى الأخرين ، وكانت "**فالدنر**" تؤكد على أن هذه السياسة تسهل على هذه الدول أن تقترب أكثر من الاتحاد الأوروبي و بمشاركة بحرية في سوقه الداخلية وبناء منطقة تجارة حرة.[1]

وبالنظر إلى كل هذه الأمور ،ثمة حاجة واضحة لمراجعة الفرضيات التي ارتكزت عليها السياسة الأوروبية ، بالإضافة إلى نطاقها والطريقة التي يجب بها استخدام الوسائل ،بما في ذلك كيفية مساهمة مختلف قطاعات السياسية في التعاون بشكل أفضل لتأمين ربط الأولويات الداخلية و الخارجية، وتهدف هذه المراجعة إلى ضمان تمكين السياسة الأوروبية للجوار في المستقبل من أن تدعم بفاعلية أكبر في إقامة منطقة من الاستقرار والأمن والازدهار المشترك بين الشركاء.

هذا ومن الضروري إجراء تحليل أوضح لمصالح الاتحاد الأوروبي وشركائه لملائمة السياسة الأوروبية للجوار مع الغاية المنشودة منها، فمن جهة إستشارة الشركاء بالنسبة إلى مصالحهم وطموحاتهم من هذه الشراكة، ومن جهة أخرى يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يحدد بمزيد من الوضوح أهدافه ومصالحه الخاصة مع تعزيز القيم التي ارتكزت عليها

---

[1] أحمد مختار الجمّال، "التعاون المصري الأوروبي"، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، العدد 29 ، 2007. تم الاطلاع عليه يوم: 2015/09/15، متاح في الانترنت على: **www.el-gammal.net.**

،ويجب أن تلبي المراجعة طلبات الشركاء على اختلاف طموحاتهم في حين أن هناك التزاماً مطلقاً بالتكامل ويجب أن تظهر المراجعة في الطريقة التي نمضي بها قدما بشراكتنا و نعمقها ، ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما بضمان تحقيق القدرة الكاملة لكل شراكة على أساس الانجازات المحققة.

في المقابل أظهر الشركاء إلتزاماً أقل أو عدم إلتزام بمبادئ الشراكة ، بحيث يجب أن تنظر مراجعة السياسة الأوروبية للجوار في الأسباب وفي سبل ملائمة التطلعات من الجانبين بصورة أفضل، وقد يكون ثمة حاجة في الوقت الراهن إلى إشراك بعض الشركاء من خارج الجوار ،كما يستوجب النظر في أفضل طريقة يمكن للاتحاد الأوروبي مواجهة الأزمات و النزاعات، بما في ذلك الطويلة منها ،مع الأخذ في الاعتبار مصادر التأثير والضغوط على شركائه لتحديد مواقفهم السياسية بما فيها تجاه الاتحاد الأوروبي نفسه، في حين على السياسة الأوروبية الخارجية أن تضمن داخلها سياسة الجوار وذلك قصد إعطاء لها البعد الإقليمي والدولي وأن لا تتجزأ من سياسة خارجية شاملة للاتحاد الأوروبي والتي تتسم بمقارنة شاملة تستخدم جميع الآليات الخاصة بالاتحاد والدول الأعضاء.[1]

2- مخرجات السياسة الجوارية الأوروبية:

السياسة الأوروبية للجوار وبعد مرور عام عليها قرر رئيس المفوضية الأوروبية "**جان كلود يونكر**" للجوار خلال السنة الأولى من ولاية المفاوضات الجديدة ، بإجراء مراجعة لهذه السياسة مثلما دعت إليه الدول الأعضاء وقدمت اقتراحات في هذا الصدد وأعربت بلدان شريكة على ضرورة مراجعة السياسة الجوارية ، و إشراك بما فيها منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشركاء الاجتماعيين، فقد وفرت السياسة الأوربية للجوار إطاراً للعلاقات الاتحاد الأوروبي مع بلدان الجوار، مما مكن دول الأعضاء في هذه السياسة من التوافق على التزام أكبر مع الجيران في الشرق والجنوب على حد سواء ، وتم تكثيف العلاقات بين الاتحاد الأوروبي من جهة و بلدان الجوار سواء على الجهة الشرقية أو جنوب المتوسط من جهة أخرى وذلك قصد الالتزام بخطة عمل السياسة الجوارية.

---

[1] كريستوف ماير، "سياسة الجوار في الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي"، **مجلة المجلة**، لندن: 2010، تم الاطلاع عليها يوم: 02-02-2017، متاحة في الانترنت على: **http://arb.majalla.com/2010/06/article556328**

هذا وقد أتاحت السياسة الأوروبية للجوار تلبية طلب الشركاء أنفسهم لمزيد من التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبعد 10 سنوات أصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لغالبية البلدان الشريكة، وارتفعت حركة المسافرين والهجرة بين بلدان الجوار والاتحاد الأوروبي باستمرار من خلال استخدام هذا الأخير السياسة الأوروبية للجوار لتحفيز جهود الإصلاح في كل بلد وتقييمها بصورة سنوية، لاسيما في مسائل الحوكمة، والاصلاح الاقتصادي على أساس خطط عمل متفق عليها مع كل من الشركاء.

كما سعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الازدهار على حدوده ويتأثر الازدهار في البلدان الشريكة بشكل سلبي بعوامل الضعف الهيكلية على غرار عدم المساواة و الفقر، والاقتصاد غير النظامي ومواطن القصور في الديمقراطية والتعددية واحترام حكم القانون، بالإضافة إلى ذلك أعاقت الاضطرابات الناجمة عن النزاعات أو التغييرات الداخلية السريعة بشكل كبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشركاء السياسة الأوروبية للجوار.

وفي هذا فقد خصص الاتحاد الأوروبي أموال كبيرة لهذه السياسة بحيث إستفادة الدول المنخرطة في هذه السياسة بناءاً على حاجاتها وقدراتها على إمتصاص المساعدات المالية لتسير اندماجها في "السياسة الجوارية" وهذا اعتماداً على برنامج مرحلي لتدعيم دول جنوب المتوسط حيث خصصت المساعدات ما بين سنتين 2004-2006 بـ 135 مليون أورو للدول المغاربية، من أجل إصلاح الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تماشيا مع متطلبات الكفاءة بين الضفتين.[1]

ومن بين المزايا التي أتت بها السياسة الأوروبية للجوار تمسكها بمبدأ الادماج من خلال العمل على معالجة المسائل المشتركة معاً، سواء تعلق الأمر بالمسائل الاقتصادية أو السياسية، وكذا تطرقها لمسألة ضرورة التعامل مع تنقل الأفراد ومسألة التأشيرة بطابع أكثر ليونة ، والتعبير عن رغبتها في إقامة شراكة عابرة للحدود خاصة بين المدن المتوسطية، ولتحقيق التعاون والاندماج في مختلف التخصصات بالإضافة إلى إعادة الهيكلة الداخلية

---

[1] بينيتا فيريور فالدنر، "السياسة الأوروبية للجوار"، تم الاطلاع عليه يوم: 2015/01/11، متاح في الانترنت على: **http:// www.deldz.ec.europa.eu/ar/presse20.htm**

والخارجية لأوروبا من خلال مساعدتها للدول المتوسطية ،وقد جاء الدعم الاقتصادي والتجاري وفي ميدان الاستثمار وفق "إتفاق التبادل الحر المعمق و الكامل" مع جميع الشركاء التي تضمهم السياسة الجوارية، عن طريق تشجيع جهود التغيير الاقتصادي وخلق مناخ الاستثمار ودعم الادماج الاقتصادي والتعاون في الميادين الحساسة.[1]

3- خلفيات السياسات الأوروبية الجوارية:

بادر الإتحاد الأوروبي بالسياسة الجوارية وهي سياسة تتعلق في محتواها وجوهرها بعروض اقتصادية وأمنية لمواجهة أربعة تحديات وهي: الديمقراطية، الاقتصاد ، الطاقة ، و الهجرة ، وقد تضمن الدستور الأوروبي في بعض مواده الاشارة إلى هذه السياسات ،وكما يدل أن التحديات التي سبق ذكرها وكذا البيئة المحيطة بالاتحاد الموسع ، كلها تعد في نظر أوروبا "ذات أهمية استراتيجية"، ولعل ذلك ما دفع إلى إحياء الحوار العربي الأوروبي، لكن بصورة جديدة وهذا ما قام به مسؤولين كبار في الاتحاد الأوروبي من أجل إيداع وثيقة لدى رئاسة الاتحاد الأوروبي في 09 ديسمبر 2013، تحمل عنوان:" تقوية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي" تتضمن إعتماد إستراتيجية جهوية أوروبية إتجاه منطقة " الشرق الأوسط الكبير"، تخص كل من: دول مجلس التعاون الخليجي اليمن العراق وإيران، بالإضافة إلى خمس دول عربية وهي موريتانيا، الصومال، جيبوتي وجزر القمر، وتحدد الوثيقة خطين أساسين للعمل بخصوص علاقة الاتحاد الأوروبي بالبلدان العربية أو ما يسمى بالخط المتوسطي والخط الشرق الأوسط الموسع.

وإذا كانت الفكرة العامة لسياسة الجوار التي بادرت بها أوروبا هي نفسها الشراكة الأورو متوسطية التي أتى بها مسار برشلونة من حيث الأهداف والرؤى إلا أن سياسة الجوار أضافت عنصرين هامين من الأولويات ألا وهما مكافحة الإرهاب الدولي و أسلحة الدمار الشامل، والهدف من هذه السياسات سواء سياسة الجوار أو الشراكة المتوسطية هو تأمين الجوار الأوروبي من كل خطر خارجي وتأمين أسواقها لصرف منتوجاتها بالإضافة

---

[1] Communication De la commission au conseil et au parlement europeen : **renforcement de la politique europeenne de voisinge, commission des Communautés europeennes**, Bruxelles : 2006, p725.

إلى البحث عن أسواق ضخمة وخاصة في إفريقيا من أجل تصريف منتوجاتها المحلية تجاهها.[1]

ثانيا: الاتحاد من أجل المتوسط:

يقدم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط دليلا آخر على أن الفراغ الذي تعاني منه المنطقة العربية من مشكلات إجتماعية وثقافية أصاب في نهاية المطاف هويتها وخصائصها التاريخية، فمنذ أن تخلى العرب عن خطط التكامل الإنتاجي الطامح إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، صارت دولهم متلقيا صافيا للمشاريع والمبادرات الخارجية، فيما تراجعت فكرة العالم العربي التي تمثل وجودها السياسي، ليجري التعامل معها كإحدى مخلفات الحرب الباردة.[2]

وفي مطلع التسعينات من القرن الماضي اعتبرت المنطقة العربية، حلقة مهمة في إطلاق النظام العالمي الجديد، فشهدت موجة من الاهتمام الدولي الهادف إلى تأهيل دولها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، فكان مؤتمر برشلونة سنة 1995 كبادرة للشراكة المتوسطية من أجل الاندماج الاقليمي في حوض المتوسط وخوفا من المشروع الأمريكي المتمثل في "مشروع الشرق الأوسط الكبير" فجاء الاتحاد من أجل المتوسط بمبادرة فرنسية من رئيسها السابق " نيكولا ساركوزي"[3].

1-**ماهو الاتحاد من أجل المتوسط؟:** بدأ المشروع كفكرة ألقاها الرئيس "ساركوزي" عشية الانتخابات الرئاسية الفرنسية يوم 06 ماي 2007، وأكد عليه بعد توليه السلطة الرئاسية من خلال زيارته للجزائر وتونس في 11-12 جويلية 2007 في خطاب له مع السلطات العربية، أكد عليه في لقاءاته مع سفراء فرنسا بالخارج كسياسة عامة تعكس المشروع الفرنسي في سياسته الخارجية خاصة نحو المستعمرات القديمة (دول شمال إفريقيا بالخصوص)، وخرج للعلن في خطابه

---

[1] بوزيدي أعمر، **مرجع سابق ذكره**، ص 269.

[2] عبد الحليم فضل الله، **الاتحاد من أجل المتوسط: حفنة من المشاريع أم تقاسم جديد للنفوذ؟**، ب ب ن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2008، ص02.

[3] الاتحاد من أجل المتوسط: "هل هو مشروع قابل للتنفيذ"، **جريدة الأنباء**، 2008/06/22، ص 49.

بطنجة يوم 27 أكتوبر 2007، والتي كانت بمثابة الاحتفال الرسمي بالمشروع و لكن دون إعطاء التفاصيل والمبتغى النهائي منه وإلى ما يهدف هذا المشروع – جاء المشروع كإحياء لإخفاقات مشروع برشلونة 1995- حيث جاء المشروع الساركوزي كرد فعل على محور بارلين ومؤيديه الذين أرادو أن يدعموا شرق أوروبا ،في حين المحور الثاني المتمثل في دول القوس اللاتيني وهم فرنسا وإيطاليا وإسبانيا باهتمامهم بدول جنوب المتوسط لهذا فإن المبادرة كانت فرنسية.

كما أن المشروع عبارة عن فكرة أوروبية تعكس طموح الدول المتشاطئة بين دول ضفتي المتوسط إذ تشمل هذه المبادرة 16 دولة من المتوسط،[1] وهي كالتالي:

أ- دول أوروبية: فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال، مالطا، قبرص، اليونان، تركيا(لم تنظم إلى الاتحاد الأوروبي لاعتبارات هوياتية).

ب- دول عربية: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، السلطة الفلسطينية، الأردن، لبنان، سوريا، مصر.

ت- ودول أخرى: منها إسرائيل. [2]

ويمكننا القول في سياق الاتحاد من أجل المتوسط أنه في الوقت الذي تفتح فيه معاهدة لشبونة أفقا جديدة في مسار الاندماج الأوروبي فإن "الاتحاد من أجل المتوسط يسعى إلى تطبيق نموذج التعددية الذي يعتبر الفضاء الأورو متوسطي قطبا إقليميا، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل أيضا على الصعيدين السياسي والثقافي وكذا تشجيع مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي التحول من التشارك أو الشراكة الأورومتوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط إذ يحمل في طياته تحولاً حتى في المعايير، فقد انتقلنا من مسار سياسي

---

[1] خليل حسين، " أبعاد الاتحاد المتوسطي في سياسة ساركوزي"، تم الاطلاع عليه يوم: 2015/02/14، متاح في الانترنت على: **Drkhplilhussein. Maktobblog.com**

[2] جعفر عدالة، " تطور سياسة دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ب ب ن: العدد 19، ديسمبر 2014، ص 09.

يرتكز على التعاون إلى وضع أسس الاتحاد يرمي إلى رسم مسار تدريجي نحو الاندماج والتعاون.[1]

كما تم ضمن إعلان مشترك بإنشاء مبادرة جديدة ترتكز على الإنجازات التي حققها مسار برشلونة وكذا تشجيع ديناميكية جديدة تعتمد على:

- رفع مستوى العلاقات السياسية بين دول الاتحاد الأوروبي وشركائهم المتوسطيين من خلال المشاركة المباشرة لرؤساء الدول والحكومات.
- تقسيم أحسن للمسؤوليات في قيادة الشراكة الأورومتوسطية.
- توطيد العلاقات من خلال مشاريع إقليمية وشبه إقليمية، وأن هذه المشاريع يجب أن تكون أكثر وضوحا وملموسة من جهة، ومفيدة لسكان المنطقة من جهة أخرى.[2]

2-أ : الأهداف الاستراتيجية لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

لقد قيل الكثير حول أهداف الاتحاد من أجل المتوسط من قبل كبار المفوضين الأوروبيين على أن أهداف الاتحاد من أجل المتوسط هي نفسها أهداف عملية برشلونة التي أسست لمرحلة جديدة بالاعتماد على التجربة المتراكمة، إلا أن عملية برشلونة قد قسمت المشاريع إلى ثلاث محاور أساسية في حين المشروع الاتحاد من أجل المتوسط جاء مركزاً على الجانب الاقتصادي في الكثير من المشاريع المدروسة ضمن جدول الأعمال من قبل الأمانة العامة للاتحاد.[3] حيث سعت هذه الأخيرة إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية و التحضير للقمم القادمة بعد 2007 تجنباً للثقل البيروقراطي ، حيث تملك صلاحيات واسعة ويطلق عليها إسم "**المجلس المتوسطي**" ومن الأهداف التي سطرتها الأمانة العامة خلال الثلاثي 2013 و 2016 ما يلي:

---

[1] سينين فلورنسا، "الاتحاد من أجل المتوسط: تحديات وطموح"، **الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط 2010**، ترجمة: (WWW.boletin.org)، عمان: دار الفضاء للنشر والتوزيع، ص 62.

[2] جون كلود توري، "سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطي: حصيلة وأفاق"، **منتدي السياسة العامة**، الفضاء المتوسطي: قضايا راهنة، الجزائر: عدد 01، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012، ص 15.16.

[3] Lannon, Erwan and Martin, Lvan, **Raport on the Euro-Mediterranean partnership**: status and progress 2009,Documents IEMed no03, Barcelona: iemed,2009, p 31.

- التشجيع على إيجاد فرص عمل ودعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: حيث سعت الأمانة العامة للإتحاد إلى تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد فرص العمل وتحديداً من خلال المبادرة المتوسطية للتوظيف التابعة للاتحاد كما طورت أنشطة لدفع عجلة الاقتصاد الرقمي ومساندة الصناعات الابتكارية.
- تيسير النقل والتنقل براً وبحراً : حيث أكد المؤتمر الوزاري للاتحاد على تنظيم مؤتمر للمتابعة المعني بتمويل شبكة النقل عبر المتوسط وتمت إقامتها في ديسمبر 2014، وقد طورت المشاريع الإقليمية و الاستراتيجية الرئيسية بالاشتراك مع شركائها في مجال النقل.
- تشجيع مشاريع حضرية مستدامة و مبتكرة: بناءاً على مخرجات المؤتمر الوزاري المعني بالتنمية الحضرية المستدامة في نوفمبر 2011 ، سعت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط إلى تحديد مشاريع رئيسية والترويج لها بالتعاون مع شركائها المؤسسين في إطار مبادرة "تمويل المشاريع الحضرية" وقد تم المؤتمر بنجاح في تفعيل السياسات المتوسطية بالاهتمام بالمناطق الحضرية وتمويلها من قبل الصندوق الأوروبي في إطار زيادة المداخيل المالية للاتحاد الأوروبي.
- زيادة تطوير الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة: كان المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالطاقة ببروكسل في ديسمبر 2013 بمثابة خطوة مهمة نحو تطوير حوار أكثر تنظيما بشأن الطاقة في المنطقة المتوسطية عززها تشكيل الأمانة العامة للاتحاد.[1]
- وضع تسهيلات بدعم من البنك الأوروبي للاستثمار حول مجموعة المشاريع منها التقليل من التلوث ، وهي استراتيجية مسطرة إلى غاية أفق 2020 وتمول من البنك الأوروبي بقيمة 6.2 مليون أورو ، بالإضافة إلى طرق استخدام الطاقة الجديدة ومنها مخططات الطاقة الشمسية والخطة الشمسية المتوسطية وهي أحد المشاريع الهادفه إلى تلبية متطلبات الاتحاد الأوروبي من الطاقة الكهربائية في غضون 2025 وهدفها التقليل من الغازات الدفيئة.[2]

---

[1] الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ،**تقرير عن الأنشطة لسنة 2014**، إسبانيا: مارس 2015، ص 07.08.

[2] فيليب دي فونتان فيف، **الاتحاد من أجل المتوسط: دور البنك الأوربي للاستثمار**، بروكسل: 2008 ،ص 05.06.

الجدول رقم (02): يمثل الأغلفة المالية الأولية للمشاريع الاتحاد من أجل المتوسط للفترة ما بين 2009-2010.

المشاريع	الحصص المالية
التسهيل الأورومتوسطي للاستثمار والشراكة FEMIP	32 مليون أورو لـ 2009-2010.
البيئة: مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط.	22 مليون أورو لـ 2009- 2010.
طرق سير برية وبحرية.	7.5 ملايين أورو.
المخطط الشمسي المتوسطي	5 ملايين أورو.
التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة أورومتوسطية بسلوفينيا.	1 مليون أورو.

المصدر: كريم مصلوح، **مرجع سابق ذكره**، ص 177.

إذ يبين الجدول أهم المشاريع التي بادر بها الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط وهذه المشاريع لصالح الدول جنوب المتوسط مع شرق أوروبا وكان هذا المشروع كرد فعل عن فشل مؤتمر برشلونة، إلاَّ أنه لاقى صدمة من قبل بلدان أوروبية أنفسهم كألمانيا التي اعتبرت أن المشروع فرنسي وليس أوروبي بحكم تزامن الفكرة مع الانتخابات الفرنسية وفوز ساركوزي وإكمال مشروعه مما إستنكرت المشروع من بداياته.

2-ب: أهداف فرنسا الخفية من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

حيث جاءت أهداف المبادرة "الساركوزية" لإعتبارات عدة منها قناعة فرنسا بأن المجال الحيوي في المحيط المتوسط ،خاصة و أن التاريخ لا يزال يحتفظ بالسجل الاستعماري الحافل للإمبراطورية الفرنسية ،ومحاولة ساركوزي إستعادة مجد هذه الامبراطورية من خلال مجارات الولايات المتحدة الأمريكية التي تستثمر في أمريكا الجنوبية واليابان التي

تستثمر في أندونسيا وغيرها ،وهذا ما تفتقر إليه المنطقة المتوسطية ، إذ اعتبرته فرنسا عجزاً ينبغي تداركه من دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ، و حتى لا تصطدم المبادرة الفرنسية بالمشروع "**الشرق الأوسط الكبير الأمريكي**"[*]، اتبعت فرنسا الديبلوماسية الناعمة والتي تقوم على أساس التفاهم والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات مع الطرف الاسرائيلي والجلوس على طاولة المفاوضات جنباً لجنب وهذا ما رفضته الجزائر وبعض الدول الضفة الجنوبية في حين تم إقصاء بعض الدول الأوروبية،[1] وكما تم تحليل مشروع ساركوزي من القول أن المشروع جاء على أنقاض فشل مؤتمر برشلونة ليدعم سياساته وإعطاء له صبغة جديدة وهذا ما يجعلنا نتسائل : لماذا كل المبادرات تتم من طرف واحد؟ (الضفة الشمالية للمتوسط فقط)؟ وهنا يمكن الإجابة عليه بأن منطق الدول القوية في سياسة العلاقات الدولية هو الذي يفرض وجوده ، من أجل السيطرة على الوضع وممارسة كل مخططاته بإرتياحية.[2]

كما أن المشروع يحمل حاجة الأوروبيين إلى منفذ طبيعي يوسع مجالهم الجغرافي والسياسي في الظروف التي يشهدها العالم من فرض منطق التكتلات الاقتصادية الإقليمية،

---

[*] **مشروع الشرق الأوسط الكبير**: هو الامتداد الجغرافي الواسع من أندونسيا شرقا إلى موريتانيا غربا، مرورا بجنوب آسيا ووسطها والقوقاز وتوالت التصريحات الأمريكية من أن الشرق الأوسط الكبير هدفه إدخال الشرق الأوسط في دائرة الدمقرطة العالمية بالمعايير الأمريكية وأعلنت هذه الادارة عن تصميمها على ضم الشرق الأوسط إلى دائرة الاصلاح الديمقراطي والسياسي، ولو كان ذلك بالقوة وإن أدى إلى إغضاب الأصدقاء والحلفاء من النظم العربية الصديقة التي اعتادت على تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لمثل هذه القضايا. وقد جاءت مبادرة الشرق الأوسط الكبير تتويجا لسلسلة المبادرات السابقة (من أحلاف عسكرية وتكتلات اقتصادية...) وكمرحلة متقدمة عنها و لتبين الوسائل التي عن طريقها ستطبق الولايات المتحدة التوجهات السابقة وقد تم تبنيه بشكل رسمي سنة 2004 في قمة الدول الصناعية الثمانية، وهي تعتمد بشكل أساس على ثلاث توجهات رئيسة وهي:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد.
- تشجيع إصلاح التعليم وبناء مجتمع المعرفة.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

للمزيد أنظر: نص المشروع الشرق الأوسط الكبير المقدم من واشنطن في قمة الدول الثمانية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: العدد 156، 2004، ص 297-301.

[1] بلال البوجداني، "الاتحاد من أجل المتوسط ..حلم فرنسا الضائع"، **جريدة المساء المصرية**، العدد 2817، يوم 28 أكتوبر 2015، ص 02.

[2] فيصل قاسم، "الاتجاه المعاكس"، **قناة الجزيرة**، على الساعة 19:00، دولة قطر: يوم 22-09- 2008.

وهذا ما جعل الأوروبيون يبحثون عن إيجاد صيغة جديدة للتعاون بين دول المتوسط في الشمال و الجنوب، تكون بمثابة بديل عن الالتحاق بركب السوق الأوروبية المشتركة ، مع إمكانية تعاون معين مع تركيا في الوقت لاحق مقابل إبعادها عن نيل عضوية الاتحاد الأوروبي.[1]

إن هدف فرنسا من هذا كله هو تضييق الهوة بين ضفتي المتوسط، هو تحقيق غاية رئيسية تتمثل في استعادة مكانتها في المنطقة التي تكاد تخرج عن نفوذها، وخاصة بلدان المغرب العربي وما تملكه من موقع استراتيجي بالنسبة إلى فرنسا، وإلى حجم الاستثمارات الاقتصادية والثقافية وتنامي دور وقوة التنظيمات الاسلامية المتشددة، وتأثير مجمل ذلك على أمن فرنسا واستقرارها.[2]

ومن هنا فإن حوض المتوسط الذي غدا جزءاً هاماً من مسرح استراتيجي شامل، مثلما كان في الماضي المركز الحيوي ومنطقة توتر مستمر، فإنه يشهد اليوم مولد عناصر جديدة للتوتر وعدم الاستقرار، خاصة أن القوى التي تحكمت وسيطرت على مداخله ومخارجه مازالت حتى الآن قوى لا تنتمي إلى الإقليم المتوسطي وهذا ما جعل المشاريع الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي عامت على مياهه تتعدد وتتنوع بقدر ما يمثل هذا الحوض وضعاً معقداً ومتشابك بكل محاوره وأبعاده.[3]

لكن في الواقع على الرغم من أن الولايات المتحدة سعت ومنذ مطلع عقد التسعينات لتحجيم النفوذ الفرنسي –الأوروبي ليس فقط في المناطق التي كانت إلى وقت قريب أسواق تقليدية، بلغ فيها الحضور المدني والعسكري الفرنسي مرتبة متقدمة قياسا إلى الوجود الأمريكي زيادة على ذلك سعت واشنطن إلى التوغل في قلب الفرانكفونية من خلال بعض الخطوات ذات الطابع الاقتصادي، ولاسيما عندما أخذ النموذج الأوروبي بعد معاهدة

---

[1] بلال البوجداني، **مرجع سابق ذكره**، ص 02.

[2] **نفس المرجع**، ص02.

[3] ناضم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية –الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 196.

"ماستريخت" يغري الدول الأخرى، خاصة في عالم الجنوب التي بذلت جهودا دبلوماسية كبيرة لتعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والحصول على أفضليات التعاون والشراكة.[4]

2-ج : دوافع صياغة مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

صيغت فكرة الإتحاد من أجل المتوسط بناءاً على ثلاث أبعاد أساسية وهي كالتالي:

أ- **تفاقم تهميش المتوسط في الاقتصاد العالمي:** تشير مؤشرات عديدة على أن مساهمة البلدان المتوسطية على ضفتي الجنوبية والشرقية في المبادلات التجارية في حالة هبوط قاربت 4% وتراجع الاستثمارات الأوروبية تراجعاً ملحوظاً بحيث تقدر الاستثمارات الأوروبية نسبة 2% عالميا هذا ما دعا إلى إعادة صياغة سياسات جديدة خارج الإقليم الأوروبي لإعادة بسط نفوذها على مستوى الدولي.

ب- **عدم ملائمة السياسات المتوسطة للاتحاد الأوروبي:** إن سياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي لم تنجح في إعطاء دفعاً لنظام إنتاج إقليمي حقيقي، بحيث يشهد قليل من المبادلات بين القطاعات على مستوى منخفض من الاندماج الاقتصادي ، وبشكل عام فإن حصة الشركاء المتوسطيين في التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي تميل إلى الركود هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بروز قطبية نيوليبرالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي جعلها تركز في ترتيب بيتها الداخلي بتوحيد الألمانيتين والتوسع نحو شرق أوروبا خوفا من التمدد الشيوعي الروسي وأزمة الهويات الذي إستغرقها وقتا في حين نهضت قوى أخرى خارج أوروبا منها الصين وأمريكا واليابان وغيرها في بناء اقتصادياتها وبناء تكتلات إقليمية قوية.[1]

وفي هذا الشأن يدافع "**جان لويس غيغو**" عن إعادة ربط حقيقي بين الشمال والجنوب المتوسط، ربطاً يقوم على تبادل المصالح وليس على نسبة القوى، ربط يتجاوز المصالح

---

[4] **نفس المرجع**، ص 216.

[1] بشارة خضر، **مرجع سابق ذكره**، ص 229.

الاقتصادية، فهو مع مجموعة متوسطية يجب إطلاقها في إطار التعاون المدعوم وبمبادرة من فرنسا.[2]

ث- تراجع مكانة فرنسا كفاعل جيو سياسي في المتوسط:

لقد تراجع دور فرنسا من خلال خطابات ساركوزي بأقل مما هو عليه وهذا ما بينه الواقع من تهميش لفرنسا على المستوى الاقليمي خاصة في دولة المغرب، وهذا ما يتم تفسيره على أن السياسة الخارجية الفرنسية يكتسيها طابع الجمود، هذا ما جعل بعض الفاعلين يستغلون الظرف بازدياد نشاطهم الاقتصادي في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية التي أطلقت مبادرة "**إيزنشتات** Eisenstat" للمغرب العربي، ووقعت إتفاق تبادل حر مع المملكة المغربية عام 2004، أعتبر هجوم تجاري ضد فرنسا والاتحاد الأوربي بشكل عام[1]، وخوفا من أمريكا أن تتحول منطقة المتوسط تحت سيطرة أوروبية ،لذا عملت كل من فرنسا والاتحاد الأوروبي بشكل عام من تجديد سياستها الخارجية.

وإذ يبدوا أن أوروبا اليوم تحت متغير استراتيجي لم يتبلور بعد في السياسة الخارجية اليورو-أمريكية تجاه الشرق الأوسط والذي ربما يحمل سياسة أوروبية أكثر فاعلية وإيجابية ومؤثرة قد تعيد الحياة من جديد لديناميكيات وتوجهات وبرامج إعلان برشلونة لعام 1995 وهو الأمر الذي فشل في تحقيق أهدافه خلال السنوات الماضية بالرغم من أخذ مبادرات أخرى لتدعيمه.[2]

أما العلاقات الجزائرية الفرنسية فقد عرفت تطورا كبيراً في فترة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" توجت هذه الأخيرة بمصادقة البرلمان الفرنسي عام 2007 على إتفاق الاستثمار

---

[2] jean Louis Guigou, La Reconnexion des Nord et des Sud : L Emergence de la région méditerraneenne (ou la théorie des quartiers d orange), **Géoéconomie,** no.42, 2007, p 59.60.

[1] بشارة خضر، **مرجع سابق ذكره**، ص 234.

[2] الحمد جواد، " السياسة الخارجية الأوروبية والمحدد الأمريكي"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، الأردن: عدد 31، 2005، ص 03.

بين فرنسا والجزائر والذي كان معلقا منذ 1962 ، وفي المقابل قام الرئيس الفرنسي" نيكولا ساركوزي" بزيارة رسمية إلى الجزائر في 3-5 ديسمبر 2007، والتي كانت خطوة جريئة من الرئيس الفرنسي من أجل إعادة تثبيت أقدامها في السوق الجزائرية ، وذلك بحسب الاحصاءات التي تثبت واردات الجزائر من دول العالم، وفي نفس السياق إغتنمت الولايات المتحدة الأمريكية الَفرصة وفرضت وجودها في السوق الجزائرية بقوة استثمارات إذْ تزيد عن 6 مليار دولار سنويا.[1]

الشكل رقم(05): أهم الشركاء الموردين الاساسين التي تعتمد عليهم الجزائر لعام 2015.

القيمة بالمليون دولار أمريكي

بلد الاستيراد	الحجم	%النسبة
الصين	8 223	15.9
فرنسا	5 420	10.5
إيطاليا	4 828	9.3
إسبانيا	3 934	7.6
ألمانيا	3 382	6.5
و.م.أ	2 710	%5.26
تركيا	2 036	%3.95

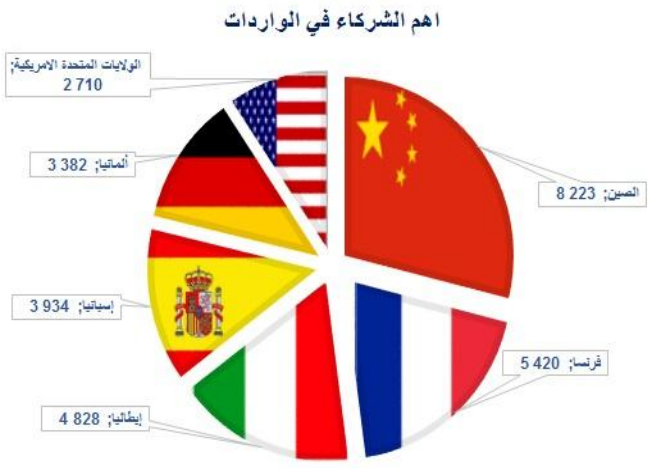

[1] أحمد أميمة، "علاقات الجزائر وفرنسا تتأرجح على حبال الماضي" تم الاطلاع عليه يوم: 2015/11/22، متاح في الانترنت على:**www.islamonline.net**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،المركز الوطني للاعلام الآلي والاحصاء التابع للجمارك، لسنة **2015**.

إذ يبين الشكل أهم الدول التي تستورد منها الجزائر مختلف السلع والبضائع وتحتل الصين المرتبة الأولى وتليها فرنسا في المرتبة الثانية، وهذا يبرز مدى العلاقات التي تربط فرنسا بالجزائر والاستثمار التي تمنحه فرنسا في إطار علاقة تعاون وشراكة بين الطرفين خاصة في مجال المحروقات.

تعززت زيارة الرئيس الفرنسي "ساركوزي" إلى الجزائر بالتوقيع على إتفاقية شراكة بين البلدين وأربعة عقود اقتصادية، تزيد قمة العقود عن 5 مليارات يورو في مجالات مختلفة.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نقول أن المنطقة جنوب المتوسط منطقة تنافس وجذب كبيرين بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بقيادة فرنسا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، حيث أن تطور العملية التكاملية الأوروبية خلال العقد الأخير، أثارت إنزعاج وتخوف الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تنظر له على أنه تصاعد للنفوذ الاقليمي الأوروبي على حساب التواجد الأمريكي في أوروبا وخارجها.

وأمام التنافس الأوروبي الأمريكي المحتدم من أجل تحقيق مصالح لهذه الدول فإن دول المغرب العربي مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى ببلورة إستراتيجية مغاربية موحدة من أجل مواجهة الاستغلال الغربي الأوروبي – الأمريكي وضمان مكانة إقتصادية مرموقة في العالم تليق بهذه الدول،[2] لذا عملت فرنسا على إقناع الدول الأوربية بضرورة بناء علاقات حوار سياسي واقتصادي وأمني مع دول جنوب المتوسط من منطلق أنها تمثل عمقا استراتيجيا لدول الاتحاد الأوروبي في الجهة الجنوبية، لاسيما الدول المغاربية منها، في المقابل فإن ألمانيا لم تكن متحمسة لهذه العلاقات لأنها كانت تولي أهمية خاصة للعلاقات مع دول أوروبا الوسطى والشرقية من خلال فتح المجال لانضمام دول جديدة.[3]

---

[1] هشام صاغور، " السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط" ، **مرجع سابق ذكره**، ص 277.

[2] بن خليف عبد الوهاب، " تجاذب المصالح الأوروبية –الأمريكية في منطقة المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، الجزائر: عدد 11، 2014، ص 85.

[3] **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004**، القاهرة: مركز الدرسات السياسية و الاستراتيجية، 2004 ، ص 158.

وإن مستقبل العلاقات الأوروبية –المتوسطية التي تسعى إلى تحقيقها دول الاتحاد الأوربي ودول البحر المتوسط على حد سواء تعمل على أن تكون أوروبا قاطرة المتوسط سياسياً، استراتيجياً، اقتصادياً، وثقافياً، ولن يتجسد ذلك إلا بالتركيز في بداية الأمر على دول المغرب العربي التي تمثل البوابة الرئيسية للعالم العربي من جهة والقارة الإفريقية من جهة أخرى.

3-المواقف المختلفة من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

بعد إنتهاء الرئيس الفرنسي من إطلاق مشروعه تباينة وتوالت المواقف والتعليقات التي تراوحت بين المؤيدة و المعارضة له، مروراً بتلك المشروطة بتقديم مزيد من التوضيحات.

3-أ: **المواقف المؤيدة:** ظهرت المواقف المؤيدة لمشروع الاتحاد المتوسطي في عدد من الدول الأوروبية المطلة على المتوسط، ولاسيما في إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، حيث صرح السفير الفرنسي " **آلان لورو Alaine leroy** " أن 22 دولة متوسطية من أصل 25 أبدت إهتمامها بفكرة هذا المشروع في انتظار تبلور إطاره العملي.

في السياق نفسه يعدد المسؤولون المؤيدون الدوافع الاستراتيجية الداعمة لمواقفهم فيما يلي:

- أن تحديات العولمة وحركة إنتقال عوامل الإنتاج حتمت على دول الشمال المتطور الإنخراط في تكتلات إقليمية مع جوارها الجنوبي.
- لقد استحوذت عملية توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية على الجهدين السياسي والمالي بنسبة كبيرة خلال عقد التسعينات بتشجيع جوهري من ألمانيا حيث أدار الجانب الأوروبي ظهره لجنوب المتوسط في حين حان الوقت لإعادة بعض التوازن للعلاقات الإستراتيجية لأوروبا.
- أدت أخطاء السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، واستعار النزاع العربي–الإسرائيلي إلى تأجيج الصراعات– ولاسيما الدينية منها– مع تنامي الحركات الاسلامية المتطرفة و إنتشار" الإرهاب" مما بات يشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار وأمن الدول الأوروبية كافة التي يعيش فيها مواطنيها، وخاصة تلك المطلة على بحر المتوسط.

- يجب التلميح إلى أن من بين الأسباب الكامنة وراء مشروع الرئيس ساركوزي هو إعادة بعض من التوازن إلى "سياسة فرنسا العربية " التي حصرت تركيزها خلال الفترة الأخيرة من ولاية الرئيس جاك شيراك بقضايا الشرق الأوسط على حساب مصالحها في المغرب العربي والتغلغل الأمريكي في المعاقل الفرانكفونية.

3-ب: المواقف المعارضة: كما هو الحال بالنسبة إلى المواقف المؤيدة، سرعان ما ظهرت تلك المعارضة على مشروع "الاتحاد المتوسطي" في ألمانيا، ومن ورائها دول أوروبا الشمالية والشرقية والمفوضية الأوروبية.

- ترى ألمانيا ودول أوروبا الشمالية – ومن ضمنها بريطانيا- أن مشروع الرئيس ساركوزي يخفي رغبة في استخدام العنوان المتوسطي كمطية لتمويل طموح فرنسا وتوسيع نفوذها في هذه المنطقة، من خلال الافلات من مؤسسات وسياسات الاتحاد الأوروبي.
- تعتقد ألمانيا أن الرئيس الفرنسي يهدف من خلال مشروع "الاتحاد المتوسطي" إلى إنعاش الاقتصاد الفرنسي الراكد عبر تأمين عقود مربحة للشركات الفرنسية في المنطقة المتوسطية، و تفرد فرسا بسياسة تهم الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يتسبب في انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي.

لذا رفضت ألمانيا مشروع "الاتحاد المتوسطي" بشكله الحالي ، والتوجه ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أي من خلال تفعيل وتعزيز مسار برشلونة المتعددة الأطراف، مما يجعله بالإمكان تحديد المشاريع التي من شأنها أن تحقق المصلحة المشتركة.[1]

---

[1] هاني الشميطلي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 159، 160.

المبحث الثالث: تجارب الشراكة في جنوب المتوسط: تونس–المغرب–مصر.

إن دراستنا لمجال الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تقتضي علينا الإحاطة بواقع الشراكة لبعض التجارب من الدول المجاورة التي نجحت إلى حد كبير في تفعيل الشراكة المتوسطية، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل بالوقوف عند بعض التجارب العربية بخصوص اتفاقيات الشراكة التي تم توقيعها مع الاتحاد الأوروبي والوقوف على مواقع النجاح والإخفاق من أجل أن تداركها الجزائر في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي.

أولا: التجربة التونسية:

لقد كان لدولة تونس المبادرة في عقد عدة اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، والتي كانت في مجملها تخضع لأحكام إتفاقيات الغات، التي تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، والتمتع بامتيازات الدول الأكثر رعاية غير أن الاتفاقية الموقعة مع فرنسا كانت أكثر شمولية حيث تمكنت من تغطية كامل الجوانب التجارية والجمركية، من خلال الامتيازات التي منحت لتونس الهادفة الى تأمين صادراتها الفلاحية والتقليدية إلى السوق الفرنسية وفي المقابل إستفادت المنتوجات الفلاحية الفرنسية من بعض الامتيازات و الأفضليات.

دخلت تونس منذ 1963 في مفاوضات مع المجموعة الأوروبية لإيجاد السبل اللازمة لتنظيم العلاقات التجارية وتطويرها بين الطرفين، حيث توجت هذه المفاوضات بتوقيع إتفاقيات التعاون سنة 1969 الهادفة إلى توسيع مجال تصدير المنتوجات الفلاحية التونسية إلى أسواق جميع دول المجموعة، لكن سرعان ما تم إعادة النظر في هذه الاتفاقية بظهور معالم السياسة الأوروبية المتوسطية في بداية السبعينيات والتي تعمل على تحقيق التعاون مع جميع الدول المتوسطية في إطار شامل يهدف إلى تغطية جميع جوانب التعاون، ففي هذا الإطار تم إبرام إتفاقية التعاون سنة 1976 بين المجموعة الأوروبية وتونس والتي جاءت تعويضا لإتفاقية سنة 1969 التي إرتكزت على المبادئ المتمثلة في أنها غير محددة من حيث الزمن وعدم المعاملة بالمثل وكذا الشمولية.[1] وبعد إنضمام تونس بصفة رسمية في

[1] جمال عمورة، **مرجع سابق ذكره**، ص 53.

الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة سنة 1990 إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، وتنفيذها لبرنامج الإصلاح الهيكلي الهادف إلى تطوير الاقتصاد التونسي من خلال تشجيع الاستثمار وتحرير التجارة ورفع القدرات التصديرية.

وعليه تعد تونس أول بلد من الضفة الجنوبية للمتوسط الذي أمضى إتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 1995 والذي دخل حيز التنفيذ منذ سنة 1998، ولقد تم بموجب هذا الاتفاق إنشاء منطقة التبادل الحر بمقتضاها تم حذف التعريفة الجمركية على تجارة المنتجات الصناعية فقط ، ومن هذا المنطلق تُصدر المنتجات الصناعية التونسية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي معفاة من التعريفة الجمركية، وتجدر الإشارة إلى أنه تم وفق هذا الاتفاق حذف التعريفة الجمركية على المنتوجات التونسية بصفة تدريجية على مدى 12 سنة من (1995- 2008)، كما انتفعت كذلك الشركات التونسية المصنعة ببرامج للإحاطة والتأهيل في برنامج ميدا(1995-2006) وفي نطاق الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ابتداءاً من عام 2007.[1]

1-تاريخ توقيع الشراكة التونسية الأوروبية وفحواها:

سعت تونس منذ سنة 1992 إلى توسيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي للإنتقال بهذه العلاقات من مستوى المبادلات التجارية والإعانات المالية إلى علاقة شراكة تكون أكثر شمولية ترتكز على صيغ جديدة للتشاور والحوار فتم في 17 جويلية 1995 توقيع إتفاقية الشراكة بين الطرفين ودخلت حيز التنفيذ في 01 مارس 1998 ليحل محل اتفاقيات التعاون السابقة التي أصبحت لا تتوافق مع بعض المبادئ والقواعد الجديدة للتجارة العالمية المنبثقة عن جولة الأرغواي ، و لهذا تعتبر تونس أول بلد عربي ومتوسطي يسعى إلى قيام تكتل بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

تولى تونس أهمية كبيرة لهذا الاتفاق لأن دول المجموعة الأوروبية تعد من أكبر شركائها في العالم، حيث تمثل الصادرات التونسية ما يزيد عن 79% إلى السوق الأوروبية مقابل

---

[1] المعهد الوطني التونسي للاحصاء، "العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي"، تم الاطلاع عليه يوم: 28-01- 2017، متاح في الانترنت على: **http://www.aleca.tn/ar/**

71% من وارداتها بالإضافة على أن تونس قد إستفادت عن ما يقارب مليار وعشرة ملايين دولار منحتها أوروبا في شكل إعتمادات مالية منها 453 مليون دولار كمساعدات وهبات ومبلغ 642 مليون دولار في شكل قروض ميسرة.

وللإشارة فقد دامت المفاوضات التونسية الأوروبية أربع سنوات وتم التركيز فيها على المنتوجات الزراعية التي تتمتع فيها تونس بمزايا نسبية وتشكل أهمية كبيرة للاقتصاد التونسي كمادة زيت الزيتون التي تلقى منافسة شديدة من قبل إسبانيا والبرتغال ، بالإضافة إلى موضوع المهاجرين التونسيين إلى دول الاتحاد الأوروبي الذي يقدر بحوالى 400 ألف تونسي ويشكلون مصدر تحويلات خارجية هامة بالنسبة لتونس.

ولقد إحتوى الاتفاق التونسي الأوروبي على أربع مجالات تمثلت في الجوانب الآتية:

- **الجانب الأول:** يتمثل في إقامة حوار سياسي منتظم و التشاور في المواضيع السياسة الدولية ذات الاهتمام المشترك والتي تخص السلم و الأمن والاستقرار.
- **الجانب الثاني:** يتعلق بالجانب التجاري بإقامة منطقة تبادل الحر خلال فترة انتقالية محددة بـ 12 سنة كمدة أقصى (وهو في الواقع تفويض ممنوح من قبل الاتحاد الأوروبي بسنتين إضافيتين للمدة المحددة من طرف GATT وهي 10 سنوات).
- **الجانب الثالث:** يتعلق بالتعاون الاقتصادي ويشمل جميع الميادين التي لها تأثير على العلاقات الأوروبية –التونسية (النقل، السياحة، التربية، التكوين)، وكذا التعاون المالي لدعم الاصلاحات الهيكلية الضرورية للاقتصاد التونسي.
- **الجانب الرابع:** ويتعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي ومعالجة مشاكل الهجرة غير المشروعة.[1]

وفي هذا السياق يعتبر إتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس والتي تم توقيعه عام 1995 في جوهره ومضمونه الفعلي أنه إتفاقية تجارية بحتة تم بمقتضاها رفع المعالم الجمركية على المنتوجات الصناعية بين الطرفين لم يكن مسبوقا بدراسة إستشرافية من طرف الحكومة التونسية آنذاك لاستبيان تداعياته على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتأثيره

[1] جمال عمورة، **مرجع سابق ذكره**، ص 254.

المباشر على المؤسسات الوطنية الخاصة منها والعامة، خاصة وأن البنك العالمي قد حذر في سنة 1994 من أن هذه الاتفاقية يمكن أن تؤدي إلى الاضمحلال مالا يقل عن 48 % من المؤسسات الوطنية نظراً لعدم استعداداها لتحمل الضغط الناتج عن المنافسة الأوروبية لعدم التكافؤ في المستوى التكنولوجي والعلمي والحوافز المالية و الإدارية لدى الطرفين، في حين لم تخضع هذه الاتفاقية إلى غاية اليوم لدراسة تقييمية شفافة وموضوعية ومعلنة للعموم للوقوف على مدى تداعياتها على المسيرة التنموية للبلاد.

لكن رغم هذا التعتيم فإن هناك معطيات تبين أن تداعيات هذه الاتفاقية كانت سلبية على المستويات التالية:

- **أولا:** إن تفكيك المعاليم الجمركية التدريجية على المنتوجات الصناعية الموردة من الاتحاد الأوروبي أدى إلى فقدان مالا يقل عن 24 مليار دينار للخزينة الوطنية في المدة المتراوحة مابين 1996–2008 أي ما يعادل نصف المديونية للبلاد لسنة 2015.
- **ثانيا:** أن هذه الاتفاقية أدت إلى إندثار النسيج الوطني الصناعي المحلي بنسب تقدر بـ 55 % في المدة الممتدة مابين 1996–2010، وهذا ما أكدته دراسة قام بها المعهد الوطني للإحصاء بتونس بالتعاون مع البنك الدولي صدرت سنة 2013، وقد شمل هذا الاندثار أهم القطاعات المتعلقة بالتشغيل مما أدى إلى تفاقم البطالة و إنسداد الآمال في التشغيل داخل البلاد وهذا ما يفسر تفشي ظاهرة الهجرة السرية.
- **ثالثا:** أن مؤسسات الأجنبية المنتصبة في تونس كانت موجودة منذ قانون 1972 ولم تكن وليدة إتفاقية الشراكة، و المنحصرة أساساً في قطاعات النسيج والملابس والجلود التي تعتمد على اليد العاملة غير المتخصصة وكذا تدني الأجور ولا تستوعب طالبي الشغل من حاملي الشهادات العليا المتدفقة سنويا في سوق العمل، وهذا ما سيوضحه الشكل اللاحق لبعض بلدان العربية مع الاتحاد الأوروبي بما يخص نسبة البطالة المتواجدة.

شكل رقم (06): ارتفاع مجموع البطالة لبعض بلدان جنوب المتوسط بين الشباب خلال العام 2013. (%)

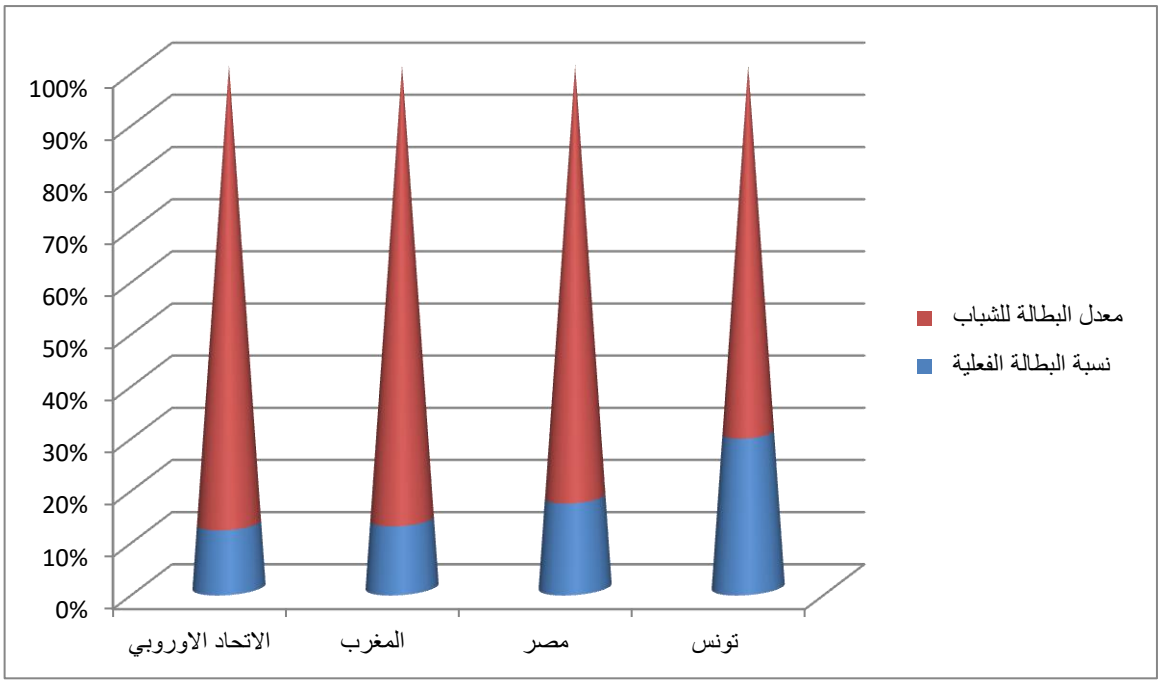

المصدر: : صندوق النقد الدولي، نحو أفاق جديدة: التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي، 2014، ص72. منقول عن البنك الدولي.

يتبين من خلال الشكل أن النسبة المرتفعة من البطالة الفعلية متواجد في تونس وذلك لعدة أسباب أولا الحراك الاجتماعي التي ثار فيها وما نتج عنها من أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية في المقابل نجد الاتحاد الأوروبي رغم كل المشاكل المالية إلا أنه يضم بطالة منخفضة بسبب السياسات التي يتبعها في دعم الشباب وفتح فرص عمل للقطاع العام والقطاع الخاص وهو ما يفتقد في دول جنوب المتوسط .

- **رابعا:** تنحصر مساهمة المؤسسات الأجنبية في القيمة المضافة للاقتصاد التونسي على الأجور الصافية بعد خصم المنح التي تدفع لها من ميزانية الدولة حيث أنها لا تتزود من المؤسسات التونسية إلا بنسبة ضئيلة جدا بينما تتمتع بالإعفاء التام من دفع الضرائب على المؤسسات المحلية كما تتمتع بمنح قدرها البنك الدولي في التقرير الصادر في سنة 2014 بعنوان" الثورة الغير المكتملة" بقيمة مليار دولار سنويا.

وأمام هذا التعتيم على تداعيات الحقيقية لاتفاق الشراكة الموقع في سنة 1995 والذي تم بمقتضاه تفكيك معاليم الجمركية على المنتوجات الصناعية يتقدم الاتحاد الأوروبي بمشروع جديد غير متكافئ في حين تشهد الساحة الاقتصادية التونسية ضعفا في المنظومة الانتاجية وعجز مالى وتجاري وارتفاع نسبة البطالة واستغلال الطرف الأوروبي للوضع السياسي والاقتصادي وما جره من دعم مالي قصد نية مندسة من وراء هذا الاتفاق هو الهيمنة على السوق التونسية من خلال آليات مقننة.[1]

ولمعرفة واقع هذا الاتفاق بين تونس والاتحاد الأوروبي علينا أن نعرج على نص الاتفاق والأهداف المرجوة بإيجاز فيما يلي:

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.
- وضع الشروط الملائمة لتحرير مبادلاتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال بشكل تدريجي.
- دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.
- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق دعم المبادلات والتعاون بين تونس ودول المنطقة.
- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي على مدى 12 سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية، وقد تم الاتفاق على تحديد أربع قوائم من السلع التي سيتم تحريرها حسب جدول زمني متفق عليه، نبينها من خلال الجدول التالي.

[1] جمال الدين العويدي، " هذه الاتفاقية يمكن أن تؤدي إلى اضمحلال ما لا يقل عن 48 % من المؤسسات الوطنية" **مجلة الخبير**، تم الاطلاع عليه يوم: 30-01-2017، متاح في الانترنت على: www.lexperjournal.net/blog

الجدول رقم (03) قوائم السلع و المنتوجات التونسية التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي.

سنة التفكيك	سلع تزال الرسوم عنها فورا: القائمة الأولى	سلع تزال تدريجيا القائمة الثانية	سلع تزال تدريجيا القائمة الثالثة	سلع تزال تدريجيا القائمة الرابعة
0	100%	تخفيض الرسوم إلى 85%	تخفيض الرسوم إلى 92%	فترة الاعفاء
1	0%	تخفيض الرسوم إلى 70%	تخفيض الرسوم إلى 84%	/
2		تخفيض الرسوم إلى 55%	تخفيض الرسوم إلى 76%	/
3		تخفيض الرسوم إلى 40 %	تخفيض الرسوم إلى 68%	/
4		تخفيض الرسوم إلى 25%	تخفيض الرسوم إلى 60%	تخفيض الرسوم إلى 88%
5		تخفيض الرسوم إلى 0%	تخفيض الرسوم إلى 52%	تخفيض الرسوم إلى 77%
6			تخفيض الرسوم إلى 44%	تخفيض الرسوم إلى 66%
7			تخفيض الرسوم إلى 36%	تخفيض الرسوم إلى 55%
8			تخفيض الرسوم إلى 28%	تخفيض الرسوم إلى 44%
9			تخفيض الرسوم إلى 20%	تخفيض الرسوم إلى 33%
10			تخفيض الرسوم إلى 12%	تخفيض الرسوم إلى 22%
11			تخفيض الرسوم إلى 4%	تخفيض الرسوم إلى 11%
12			تخفيض الرسوم إلى 0%	تخفيض الرسوم إلى 0%

المصدر: ابراهيم بوجلخة، مرجع سابق ذكره، ص 128.

القائمة الأولى: سلع التجهيز الغير المنتجة محلياً.

القائمة الثانية: المواد الأولية والمدخلات غير المنتجة محلياً.

القائمة الثالثة: السلع المنتجة محلياً وتواجد منافسة أوروبية.

القائمة الرابعة: السلع الصناعية التي تنتج محلياً.

ما يمكن أن نستنتجه هو أنه تعتبر المنتجات الزراعية بالنسبة للاتحاد الأوروبي من المنتجات الحساسة جداً، وذلك من خلال السياسة الزراعية المشتركة التي يطبقها الاتحاد الأوروبي والتي يتم بموجبها دعم المنتجين الأوروبين وحماية الانتاج الزراعي الأوروبي، ونتيجة لذلك تم استثناء المنتجات الزراعية من التبادل الحر في إطار منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية بصفة عامة وبصفة خاصة بالنسبة لتونس والمغرب التي تشكل نسبة مهمة من صادراتهما تجاه الاتحاد الأوروبي، حيث لم تحدد رزنامة للتفكيك التدريجي للمنتجات الزراعية والسمكية في اتفاقيتي الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل من تونس والمغرب.[1]

2- آثار الشراكة التونسية الأوروبية: نلخصها فيما يلي:

- باعتبار أن هذا الاتفاق هو إتفاق شراكة فينبغي أن يجني فوائد للطرفين لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تونس بلد نامي ككل بلدان جنوب المتوسط وتربطه علاقة اقتصادية وثقافية وتاريخية مع دول الاتحاد الأوروبي ،فيفترض أن تستفيد من بعض الامتيازات التي تؤهلها لدخول المنافسة كون أن الاقتصاديات الأوروبية التي حققت تقدماً معتبراً في المجال الصناعي والتكنولوجي.
- من الآثار المترتبة على هذا الاتفاق بخصوص الجانب التجاري أنه تم تصنيف المنتوجات المتبادلة بين سلع صناعية وأخرى زراعية وتم معاملتها بشكل مختلف، فبالنسبة للسلع الزراعية أبقى الاتفاق على نفس المزايا التفضيلية السابقة التي كانت تتمتع بها المنتوجات الزراعية التونسية في ظل اتفاق التعاون الشامل، بإدخال بعض التعديلات على هذه المزايا والمتمثلة في زيادة الكميات المصدرة من هذه السلع إلى

[1] ابراهيم بوجلخة "دراسة تحليلية تقييمية لاطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية – دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"، **رسالة ماجستير**، جامعة بسكرة: 2013، ص 132.

الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك ما زالت السلع التونسية تعاني جملة من الصعوبات والعراقيل عند دخولها للأسواق الأوروبية.

- إن إتفاق الشراكة الذي وقعته تونس مع الاتحاد الأوروبي هو إتفاق شراكة شامل وليس اتفاقا تجاريا فقط، كونه لا يقتصر على الجانب التجاري فقط، بل اشتمل إقامة منطقة حرة للتبادل بالإضافة إلى التعاون المالي و الفني والتكنولوجي ودعم الحوار السياسي والاجتماعي والثقافي وبالتالي سيترتب على هذا الاتفاق أبعاد مختلفة على الاقتصاد التونسي، والشكل اللاحق يوضح أهم البلدان الضفة الجنوبية في علاقاتها مع أوروبا من الصادرات.

الشكل رقم (07): قوة الروابط التجارية العربية مع أوروبا لعام 2013. بالنسبة المئوية(%).

المصدر: صندوق النقد الدولي، نحو أفاق جديدة: التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي، 2014، ص 74.

إذ يمثل الشكل الفوارق لبعض الدول العربية من حيث الصادرات والتي حسب الشكل مرتفعة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي والتي سجلت فيها تونس فرق كبير بين الصادرات الأوروبية نحو البلدان العربية والناتج المحلي،وهذا يعكس مدى الاعتماد العربي على الواردات الأوروبية بنسبة كبيرة بحكم عدم توفر ما تصدره البلدان العربية خارج المحروقات.

- إن التفكيك الجمركي و الرزنامة التي تم الاتفاق بشأنها لاقت معارضة شديدة من طرف الصناعيين التونسيين كونهم كانوا يستفيدون ولعدة سنوات من السياسة الحمائية المفروضة وبالتالي سوف يواجهون بموجب هذا الاتفاق منافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية، قصد تحطيم النسيج الصناعي التونسي وخلق مشاكل إجتماعية، ومن أجل تفادي المشكلات تم وضع إجراءات وقائية في إطار الاتفاقية لحماية المنتوج التونسي من المنافسة الشرسة للمنتوج الأوروبي.[1]
- ضعف الالتزام الأوروبي والتعاون المالي وذلك حسب تقرير رسمي للحكومة التونسية صدر سنة 2008: " إن المفوضية الأوروبية لم تفي بالوعد الذي قطعته بتمكين البلدان الملتزمة بمسار برشلونة والتي لها القدرة على تشخيص المشاريع من الموارد الإضافية اللازمة التي تمكنها من مجابهة المضاعفات الناجمة عن تطبيق اتفاق الشراكة والتسريع بإدماج اقتصادها بالاقتصاد الأوروبي وبالتالي تقليص الهوة بين الطرفين على غرار التجارب التي شهدها الاتحاد الأوروبي مع بعض أعضائه مثل إسبانيا والبرتغال واليونان، كما تطلعت تونس وبصفة عامة بلدان جنوب المتوسط إلى الزيادة في الحصة المخصصة لبلدان جنوب المتوسط خلال الفترة القادمة على غرار بلدان أوروبا الوسطى والشرقية لم تلقى تجاوبا لدى الاتحاد الأوروبي الذي أقر أخيراً المحافظة على تلك الحصة بل التقليص فيها خلال فترة ميدا2 (2000-2006).[2]

وكما أرسى هذا الإتفاق الذي ينظم العلاقات الثنائية بين تونس والاتحاد الأوروبي آليات للمتابعة وهي كالتالي:

- مجلس للشراكة والذي يجتمع سنويا على مستوى الوزارات.
- لجنة للشراكة وتضم لجنة متكونة من الموظفيين مكلفين بمتابعة تنفيذ الاتفاق.

---

[1] جمال عمورة، **مرجع سابق ذكره**، ص 259.

[2] سامي العوادي، " مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق التونسي الأوروبي" ، **مشروع ورقة عمل للنقاش والإثراء**، تونس: 16 سبتمبر 2015، ص 10.

ومنذ سنة 2011 وتبعا للتحولات السياسية التي شهدتها تونس قام الاتحاد الأوروبي بزيادة في المساعدات لتونس من أجل مساندتها في عملية انتقالها الديمقراطي وتحصلت تونس بهذا المناسبة على صفة الشريك المميز من نوفمبر 2012.

وصلت المبادلات التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي بقيمة 20 مليار أورو لسنة 2014 و أعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك تجاري لتونس حيث أنه سيتأثر بأكثر من نصف المبادلات التجارية المقدرة بـ 63.4% مقارنة ببقية بلدان العالم وخاصة المغرب العربي.

وفي غضون سنة 2015 بلغت حصة الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي 74.5% من مجموع الصادرات التونسية و 55.7% من الواردات، ويقدر المبلغ الاجمالي للمبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي لنفس السنة بـ 19.5 مليار أورو.[1]

كل هذه الامتيازات التي تحصلت عليها تونس إلا أنها يبقى اقتصادها محل منافسة أوروبية بحكم تطور هذه الأخيرة في وسائل التكنولوجية سواء في مجال الفلاحة أو في مجال الصناعة مما يزيد من صعوبة المنافسة بين الطرفين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ما شهده الوضع في تونس من احتجاجات شعبية في عام 2011 وإسقاط النظام جعل الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في سياساته الموجهة لتونس وفي الاتفاقيات المبرمة معه مما زاد من مساعداته المالية لها للخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها تونس.

ثانيا: التجربة المغربية:

دخلت المغرب في إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في بداياته وهذا راجع إلى السياسات التجارية السابقة بين الطرفين وما زاده عمقا لاتفاق الشراكة الأورو–مغربية الذي شمل كل المجالات السياسية و الاقتصادية والأمنية مما منح الرغبة الملحة للدول جنوب المتوسط في التوقيع المبكر على الاتفاقية وما تمنحه أوروبا من إمتيازات لدول جنوب المتوسط ،هذا كله دفع بالمملكة المغربية إلى الإسراع في التوقيع على إتفاقية الشراكة لما تحويه من مزايا على المغرب والمنطقة المتوسطية بشكل عام.

---

[1] المعهد الوطني التونسي للإحصاء، **مرجع سابق ذكره**، ص 4.

1- تاريخ توقيع إتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي:

لقد أبرمت المملكة المغربية ودول الاتحاد الأوروبي إتفاق الشراكة التي وقعتها سنة 1996 ودخلت حيز النفاذ في مارس عام 2000 هذا ما ساعد على تعميق العلاقات السياسية والاندماج في السوق الداخلية عبر تقريب التنظيمات التشريعية وتعزيز التعاون القطاعي وكذا الجانب الانساني للشراكة الذي ساعد على تحسين الأوضاع الاجتماعية لبعض المواطنين.[1]

ونظرا للتشابه الكبير بين الاقتصاد المغربي والتونسي في الكثير من الأنشطة ولجوء البلدين إلى إجراء عملية إصلاح اقتصادي قبل تنفيذ إتفاق الشراكة فإنه سوف يتم التركيز على أداء الاقتصاد المغربي بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إبتداً من مارس عام 2000.

كما نصت المادة الحادية عشر من الاتفاقية على كيفية إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات المفعول المماثل المطبقة على استيراد المغرب للمواد التي مصدرها المجموعة الأوروبية – وهذا ما يبينه الجدول رقم 04- ، إضافة إلى الحقوق الواردة لائحتها في الملاحق من 3 إلى 6 إبتداءاً من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، كما تخضع الصادرات المغربية لنفس شروط المبادلات الصناعية بين دول الإتحاد الأوروبي.[2]

جدول رقم (04) : يمثل وتيرة التفكيك الجمركي للمغرب مع الاتحاد الأوروبي.

سنة التفكيك	القائمة الأولى	القائمة الثانية المواد القائمة الثالثة سلع الأولية وسلع غير منتجة محليا منتجة محليا
	سلع التجهيز	

[1] وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، " الاتحاد الأوروبي و المغرب"، تم الاطلاع عليه يوم: 2017/02/15، متاح في الانترنت على :

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/maroc/l-union-europeenne-et-le-maroc/

[2] عمر الكتاني، "اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة مقارنة حسب القطاعات الاقتصادية"، **مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، المغرب: العدد 08، 2008، ص 03

2000	%100	25%	فترة الاعفاء 10%
2001	/	25%	فترة الاعفاء 10%
2002	/	25%	فترة الاعفاء 10%
2003	/	25%	فترة الاعفاء 10%
2004	/	/	%10
2005	/	/	%10
2006	/	/	%10
2007	/	/	%10
2008	/	/	%10
2009	/	/	%10
2010	/	/	%10
2011	/	/	%10
2012	/	/	%10

Source : Bachir Hamadouch Mohammed Chater, "Impacte des accords de libre-echange euro-mediterannees cas du MAROC , Rapport Final , IEMISE , Rebat : Janvier 2001, p18.

وبناءاً على هذه الاحصاءات فإنه كل سنة تم فيها تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 10 %وهذا ما يبين النية المتبادلة في التصدير والإستيراد بين الطرفين ،وفي المقابل قد قام المغرب بإجراء مجموعة من الإصلاحيات قبل تطبيق إتفاق الشراكة ، إذْ كان لهذه الإجراءات الدور الأكبر في رفع معدلات النمو بشكل نسبي و من بين أهم هذه الإجراءات نجد إصلاحات تشريعية هيأت المناخ الاستثماري للاستثمار الأجنبي المباشر مثل: السماح

للأجانب بالتملك بالنسبة 100% باستثناء الأراضي الزراعية، إضافة إلى تبسيط الاجراءات القانونية إلى حد كبير وتحجيم الفساد، وبالرغم من كل هذا ظلت معدلات النمو متذبذبة وغير مستقرة لتتراوح بين 1 % سنة 2000 و 63% سنة 2001، كما أن الإصلاحات الإقتصادية مكنت المغرب من إحداث عملية تنوع في منتجاتها المصدرة حيث ارتفعت نسبة المنتجات الصناعية إلى نحو 47% من إجمالي المنتجات المصدرة سنة 1995،[1] وقد تضمن إتفاق الشراكة المغربية – الأوروبية ثمانية محاور.

2- مضمون إتفاق الشراكة بين المملكة المغربية والإتحاد الأوروبي:

والذي تضمن ثمانية(8) محاور نلخصها فيما يلي:

- الانتقال الحر للسلع بإنشاء منطقة للتبادل الحر تميز بين المنتوجات الصناعية والمنتوجات الفلاحية.
- الدفع رأسمال والمنافسة: حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعُملة قابلة للتحويل.
- التعاون الاقتصادي الذي يشمل التعاون في القطاعات التي يتم تحرير مبادلاتها بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.
- حوار سياسي يرتكز على كل المواضيع التي تمثل المصلحة المشتركة للطرفين.
- التعاون الاجتماعي فيما يخص العمال الأصليين داخل الإقليم من جهة وحرية تنقلهم وإدماجهم في إقليم آخر من جهة أخرى.
- التعاون الثقافي الهادف إلى إقامة حوار ثقافي مستدام.
- التعاون المالي والذي يقوم على ما يلي:
  - دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث و عصرنة الإقتصاد.
  - إعادة تأهيل الهياكل الإقتصادية.

---

[1] سفيان بحري، **مرجع سابق ذكره**، ص 138.

- تحريك و تفعيل الاستثمار الخاص الأوروبي في المغرب من خلال سياسات التشجيع والتعريف بالمنطقة وعرض المزايا التي توفرها المنطقة.[1]

ومن خلال دراستنا للاتفاقية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية لاحظنا نية الطرفين في قيام علاقة إقتصادية وسياسية مشتركة مبنية على التعاون المتبادل بين الطرفين وهذا ما تم تجسيده من خلال الواقع بحيث حصل المغرب على مكانة "**الشريك المميز**" في أكتوبر 2008، بحيث إستفادة المغرب من رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي و التي ترمي هذه المكانة إلى تعميق العلاقات السياسية والاندماج في السوق الداخلية عبر تقريب التنظيمات التشريعية وتعزيز التعاون القطاعي والجانب الإنساني للشراكة، وعزم الاتحاد الأوروبي على إخضاع الاقتصاد المغربي إذ لا يتوقف عند هذا الحد حيث تم في عام 2012 إطلاق مفاوضات للتصديق على اتفاقية تبادل الحر ، وقد تميز عام 2012 بتوقيع إتفاقية زراعية بين المغرب والاتحاد الأوروبي التي أطلقت المفاوضات بشأنها في عام 2006 والتي تهدف إلى إسراع في تحرير التجارة في المنتجات الزراعية المصنعة والمنتجات السمكية.[1]

كما اعتمدت خطة العمل للفترة 2013-2017 في 16 ديسمبر 2013، إبان الدورة الحادية عشر لمجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وتمثل هذه الخطة التي تعتبر طريق تنفيذ لتطبيق مكانة الشريك المميز وتنص على التقريب التدريجي للتنظيمات التشريعية المغربية إلى التشريعات الاتحاد الأوروبي، لذا فإن المغرب يتصدر قائمة البلدان المستفيدة من سياسة الجوار الأوروبية والمساعدات المالية قدرت بـ 200 مليون يورو في العام واستهلت المفاوضات بشأن إتفاق التجارة الحرة التامة والعميقة في مارس 2013 الذي من شأنه أن يمثل صكا قانونيا فعالا لتأمين الإستثمارات وتطوير المبادلات التجارية.[2]

---

[1] عمورة جمال، **مرجع سابق ذكره**، ص 264.

[1] ميمون الرحماني، "اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي: الاختلالات المالية والتداين"، **أطاك المغرب**، تم الاطلاع عليه يوم: 19-02-2017، منتاح في الانترنت على: **http://attacmaroc.org/?p=4243**

[2] الدبلوماسية الفرنسية، "الاتحاد الأوروبي و المغرب"، تم الاطلاع عليه يوم: 18-02-2017، متاح في الانترنت على: **http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/maroc/l-union-europeenne-et-le-maroc/**

3- الآثار المتوقعة للشراكة المغربية الأوروبية.

إن الآثار المتوقعة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية أو حتى جنوب المتوسط والتي مآلها التميز الأوروبي بين الشرق الأوروبي الذي يدعمه مالياً وسياسياً من أجل الاندماج في الاتحاد الأوروبي مستقبلا وبين بعض السياسات التي يخول لأوروبا أنها ستفتح شراكة تعاون بين بلدان جنوب المتوسط، هذا ما سمح للملكة المغربية أن تقبل مثل هذه الشراكة غير أنها لا تقبل التميز بين الدول جنوب المتوسط ولعب الاتحاد الأوروبي الدور المحوري في علاقاته مع شعوب جنوب المتوسط باللعب على أوتار كل واحد على حدى مما زاد من تفرقة الشعوب العربية، وهذا ما يعرقل العلاقات العربية الأوروبية التي تمر بمرحلة صعبة بعد تنامي اللوبيات المعادية لمصالح الرباط الاقتصادية والتجارية داخل الاتحاد، وصدور قرار من محكمة العدل الأوروبية الذي يدعو إلى مراجعة إتفاق التبادل الزراعي والصيد البحري الموقع بين الطرفين عام 2012، والذي يسمح بتصدير كميات من السلع الغذائية في الاتجاهين من دون رسوم جمركية.

وعلى الرغم أن وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الـ 28- قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي- قللوا خلال إجتماعهم في بروكسل من تأثير قرار المحكمة على العلاقات الاستراتيجية الاقتصادية والتجارية بين الطرفين ودعوا الى تعطيل القرار واستئنافه وفتح مفاوضات جديدة مع المملكة مطلع عام 2016، وهذا ما صرح به وزير الخارجية والتعاون المغربي "صلاح الدين مزوار" لـ جريدة "الحياة" أنه لا يمكن القبول بمثل هذه الممارسات التي تضر بمصالح المغرب الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى أن البلدان المغاربية دخلت في إتفاق الشراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي و المطالبة بإعادة النظر في هذه الشراكة، وهنا وجدت المغرب نفسها في مرحلة اللاتوازن من أن تعيد النظر في اتفاق مَرَّ على تنفيذها ثلاث سنوات[1] وخضع قبلها إلى كل مراحل التفاوض والاستشارة والمصادقة من قبل اللجنة الأوروبية وأقره البرلمان الأوروبي بالأغلبية المطلقة وقد تم كذلك

---

[1] حصة تلفزيونية، " عنوان الحصة :الواقع العربي" ، الشراكة الأوروبية المغاربية ..الميزان المختل، تم الاطلاع عليه يوم: 11-12-2016، متاحة في الانترنت على: -**http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2016/6/30**

التأكيد على أن الاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي كل لا يتجزأ ولا يمكن فصلها عن بعضها، فإما اعتماد كلها أو إعادة النظر في كل الارتباطات والمعاهدات بما فيها الشراكة الاستراتيجية والأمنية.

و في المقابل تعهد المغرب بوقف تنفيذ إتفاقياتها مع الاتحاد الأوروبي في حال مراجعة النظر في الاتفاق الزراعي والصيد البحري أو تقليص مساحة تنفيذه، كما أكد بدوره مجلس الشراكة الاستراتيجية الأوروبية المغربية في دورته 13 لعام 2015 في بروكسل على أهمية العلاقات مع المغرب معتبراً أنه:" أكثر دول في المنطقة العربية استقراراً ونمواً وتحسناً في أوضاع حقوق الانسان والمرأة، باعتماد المغرب دستور جديد يمنح صلاحيات واسعة للمحافظات، ويعزز مشاركة السكان المحليين في تسيير أمورهم واستحق إحتضان قمَّة تغير المناخ لعام 2016.

وقد جدد البيان الختامي على أهمية الشراكة الأوروبية مع المغرب في هذه المرحلة نتيجة دور المغرب الاقليمي معتبراً أن المغرب ذو قيمة أساسية للإتحاد وشريك ذي مصداقية ورهان إستراتيجي على الأمن والاستقرار والتنمية في جنوب البحر المتوسط.

و نظراً للدور الذي يلعبه المغرب في الاقتصاد الأوروبي إذ تصدر المغرب نحو 11% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي الغذائية، وهو الزبون التجاري رقم 20 في المبادلات الخارجية ويحقق المغرب نمو ما يعادل أربع مرات النمو الأوروبي وفائضاً في الميزان التجاري خصوصا الصادرات الزراعية والملابس والنسيج وتركيب السيارات ما يثير حفيظة بعض الأطراف المحافظة التي تحمل دول جنوب المتوسط أسباب ارتفاع معدلات البطالة تارة بسبب الهجرة وتارة بسبب التجارة.

ورصد الاتحاد الأوروبي نحو 890 مليون يورو لمساعدة المغرب ضمن خطة الدعم المالي 2014– 2017 لتطوير مجالات التعليم والعمل والحوكمة والتنمية المحلية إذ يعتبر المغرب أقدم شريك تجاري للسوق الأوروبية المشتركة منذ العام 1969، عندما كان عدد

الأعضاء 6 دول فقط كلها طلبت اليد العاملة المغربية لإعادة بناء ما دمرته الحرب ، وإعادة تشغيل المصانع والمناجم طيلة فترة الحرب الباردة[1]

في ظل هذه المتغيرات حاول المغرب أثناء المفاوضات التي سبقت تحرير المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعة الغذائية والمنتجات السمكية أن يعيد النظر في إلتزامه بالتقدم نحو شراكة حقيقية مبنية على الانفتاح التدريجي و المنضبط للأسواق، بما يتسق مع موقف المغرب الاجتماعي والاقتصادي، وأمَّا بالنسبة للاتحاد الأوروبي فتعلق بمنافسة بعض المنتجات الفلاحية المغربية للمنتجات الأوروبية ، مع العلم أن دول الاتحاد الأوروبي استفادت من الدعم لحماية المنتجين من خلال "**السياسة الفلاحية الموحدة**" والتي تم تمديدها إلى غاية سنة 2013 وهو ما أدى إلى ارتفاع القدرات التنافسية للاتحاد الأوروبي هذا في الوقت الذي عملت فيه المغرب على مواصلة تقليص الإعانات المقدمة لمواد الانتاج الفلاحية المستهلكة وتحرير الأثمان وخوصصة العديد من الشركات الفلاحية.[1] مما أدى إلى وقوع خلاف بين الجانبين حول تطبيق الاتفاق الزراعي كمرحلة جديدة من تلويح المغرب بإنهاء الشراكة الاقتصادية بين الجانبين في حالة لم تلتزم المجموعة الإقليمية بجميع متطلبات الاتفاق ، و إعتبر المغرب أن غياب الالتزام من الجانب الأوروبي سيفرض على المغرب إختياراً حاسماً بين إبقاء على الشراكة اقتصادية مع الأوروبيين أو التوجه نحو شراكات مع بلدان ومناطق متعددة خاصة روسيا والصين والهند واليابان وإفريقيا خاصة، مما أجبر الاتحاد الأوروبي إبقاء على شراكة متنوعة مع المغرب بحكم الإرث التاريخي في التبادل التجاري مما أكسبها صفة الشريك المتقدم وهذا لا يعني عدم الخروج عن الاتفاق

---

[1] جريدة الحياة المغربية، "الشراكة المغربية الأوربية على وشك الانفراج"، تم الاطلاع عليه يوم: 22-02-2017، متاح في الإنترنت على: **www.elhayate.net/35236.html**

[1] ليلى الرطيمات، " الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوروبي .. تحديات السياسة والاقتصاد "، تم الإطلاع عليه يوم: 22-02-2017، متاح في الانترنت على: **http://www.hespress.com/writers/338811.html**

بحكم الامتيازات الأوروبية التي تقدمها لدول أوروبا الشرقية مقابل دعم بسيط لجنوب المتوسط وهذا ما برز في برنامج ميد1 وميدا 2.[2]

ثالثا: التجربة المصرية:

بدأ التعاون بين مصر والمجموعة الأوروبية في شكل إتفاق تجاري تفضيلي خلال الفترة (1973-1977) قصد تنمية التجارة بين الطرفين، وبموجب هذا الإتفاق تحصلت مصر على تخفيضات جمركية على المنتوجات الزراعية تراوحت ما بين 14%- 50% من واردات المجموعة الأوروبية، حيث تم حل اتفاق التعاون الشامل الذي تم توقيعه في 18 جانفي 1977، ودخل حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1978 محل إتفاق تجاري تفضيلي، حيث اتسع مجال التعاون بموجب هذا الاتفاق بين مصر والمجموعة الأوروبية، فتضمن هذا الاتفاق منح تخفيضات جمركية للمنتوجات الزراعية المصرية المصدرة إلى دول المجموعة.[3]

1- تاريخ توقيع اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي:

لقد بدأت مصر المباحثات مع الاتحاد الأوروبي بشأن إبرام اتفاقية الشراكة في عام 1995 وتم توقيع على الاتفاقية في 26 جانفي 2001 تمهيداً للتوقيع النهائي على الاتفاقية الذي تم في 25 جوان 2001، وقد قام مجلس الشعب المصري وبرلمانات الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ في منتصف عام 2004، وبموجب هذه الاتفاقية تم إقامة منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية مدتها 12 عام من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

وقد تضمنت اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على 90 مادة تغطي كل العلاقات بين الطرفين، ووصلت المفاوضات بعد عدة جولات إلى مشروع متوازن يلبي مطالب الطرفين وتكتسب مصر أهمية خاصة في عدة قطاعات تتجه نحو 50% من صادرات الخضر

---

[2] محمد الحبيب هويدي، "صراع خفي بين المغرب والاتحاد الأوروبي بسبب منتوجات الصحراء المغربية"، **جريدة الحرية**، تم الاطلاع عليه يوم: 21-02-2017، متاح في الانترنت على: **www.elhourriya.net/38898.html**

[3] جمال عمورة، **مرجع سابق ذكره**، ص 273.

والفواكه المصرية الى الاتحاد الأوروبي ، وقد حققت المفاوضات حسب تقرير وزارة الخارجية المصرية توسيع قائمة الصادرات الزراعية إلى أكثر من 103 سلعة زراعية والحصول على حصص من المنتجات جديدة من الاتحاد الأوروبي وبهذا تكون علاقة تعاون وشراكة بالتساوي بين الطرفين الشريكين،[1] وعلى إثرها قامت مصر بإصلاحات إقتصادية واسعة، وجهود معتبرة للانتقال بالاقتصاد المصري تدريجيا نحو التحرير التجاري و الإقتصادي، غير أن هذه الجهود تحتاج إلى بعد دولى أي ينبغي أن لا تكون مقتصرة على الداخل فقط ويأتي الاتحاد الأوروبي في مقدمة هذا البعد الدولي نظراً لحجم العلاقة بين مصر والاتحاد الأوروبي وهذا ما سنوضحه في مزايا هذا الاتفاق.

2- **خصائص ومزايا إتفاق الشراكة المصرية الأوروبية:** والذي يتمثل في جملة من خصائص و مزايا للاقتصاد المصري نوجزها فيما يلي:

أولا: في المجال التجاري:

أ- بالنسبة للسلع الصناعية:

- زيادة حجم الصادرات المصرية الصناعية إلى الأسواق الأوروبية عن طريق إزالة الرسوم الجمركية و أية رسوم أخرى ذات تأثير مماثل.
- الاستفادة من الإلغاء المبكر للقيود الكمية على الصادرات المصرية من منتجات صناعية كالغزل والنسيج دون الانتظار لموعد إلغاء تلك القيود بموجب اتفاق المنسوجات والملابس في إطار منظمة التجارة العالمية عام 2005، وقبل إلغاء الحصص على صادرات الدول الأخرى.

ب- بالنسبة للسلع الزراعية والزراعة المصنعة:

---

[1] عبد الوهاب الديب، "مصر التوقيع النهائي على إتفاقية الشراكة الأوروبية "، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 8215، 26-05-2001، تم الاطلاع عليه يوم: 22-2-2017، متاح في الانترنت على:
http://archive.aawsat.com/details.asp?article=39866&issueno

- توسيع قائمة السلع الزراعية المصرية التي يمكن تصديرها للاتحاد الأوروبي إلى أكثر من مائة سلعة مقابل 25 سلعة في إتفاق 1977.
- الحصول على حصص لتصدير سلع زراعية جديدة لم تتمتع من قبل بأي حصص أو مزايا تجارية تفضيلية لدى تصديرها لبلدان الاتحاد الأوروبي.
- تخفيض مستوى أسعار الدخول لبعض المنتجات المصرية.
- مد مواسم التصدير لبعض السلع الزراعية.
- مضاعفة حصص التصدير للعديد من السلع الزراعية التصديرية الرئيسية التي تصدرها مصر لعدة مرات كالبطاطس والبرتقال و الفاصولياء.
- خفض الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الكميات الزائدة عن الحصص المعفاة من الرسوم الجمركية.
- تتيح الاتفاقية مزيد من تحرير تجارة السلع الزراعية المصنعة عن طريق إلغاء رسم المكون الصناعي على بعض السلع الأخرى.

ثانيا: في مجال تقديم مساعدات للاقتصاد المصري:

تتيح إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية تقديم منح لمساعدة الإقتصاد المصري التي بلغت 670 مليون يورو، منها منحة قيمتها 250 مليون يورو لتحديث قطاع الصناعة المصرية، إضافة إلى تمويل برامج إصلاح قطاع الصحة بـ 110 مليون يورو، والتعليم بـ 100 مليون يورو، والصندوق الاجتماعي من أجل التنمية خصص له 155 مليون يورو.

ثالثا: في مجال الاستثمار:

تتيح الاتفاقية جذب مزيد من الاستثمارات المباشرة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر، حيث نصت الاتفاقية على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع إنتقال رؤوس الأموال بين الجانبين وذلك بهدف تشجيع الاستثمار.[1]

مقابل هذا قامت مصر بإجراء مجموعة من التعديلات الاقتصادية لمواكبة التطورات الحاصلة في المنطقة ومنها مايلي:

- إعادة هيكلة الانفاق العام وتخصيص جزء كبير من الاستثمار الصناعي والزراعي والخدمي لرفع معدل الاستثمار الضروري لتوسيع الجهاز الانتاجي من جهة وخلق أعداد ضخمة من فرص العمل الحقيقية من جهة أخرى، وقدرت نسبة الاستثمار من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق بلغ 15% سنة 2010 وهذا المعدل متدني بالمقارنة مع الدول المتقدمة إذْ لا يكفي من مسايرة الاقتصاديات السريعة.
- إحداث تغيير جوهري في السياسات المصرفية لتتحيز لصغار ومتوسط المقترضين وللمستثمرين في القطاعات الحيوية التي تلبى احتياجات الشعب.
- القيام بتطوير مميزات السوق لجذب الاستثمارات في مصر من أجل النهوض بالاستثمارات المحلية التعاوينة والكبيرة وجذب الاستثمارات الأجنبية الحقيقية في المجال الصناعي بالخصوص، وذلك من خلال رفع مستوى تعليم وتدريب قوة العمل وتقليص الاجراءات البيروقراطية المعرقلة للأعمال والتي تفتح الباب للفساد الذي يضيف المزيد من الأعباء على من يرغبون في إقامة أيَّة استثمارات جديدة وضمان حقوق الملكية الفكرية الداخلية على الأقل والرقابة الصارمة للمواصفات القياسية لضمان التنافس العادل بين المنتجين للسلع المتشابهة.
- عقد إتفاقيات مع جهات إقليمية ودولية لديها النية والعزم لمساندة مصر من أجل مكافحة البطالة، وهناك العديد من الجهات التي يمكن استهدافها مثل الإتحاد

---

[1] وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، "قطاع الاتفاقات التجارية"، تم الاطلاع عليه يوم: 24-02-2017، متاح في الانترنت على:

http://www.tas.gov.eg/Arabic/EU+Partnership/Agreement/Agreement

الأوروبي المعنية بإبقاء العمالة المصرية في مصر ومنع تدفقها على شكل هجرات غير شرعية نحو أوروبا. [1]

3- آثار الشراكة المصرية الأوروبية:

ترتب على إتفاقية الشراكة بين الطرفين مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية نذكر منها:

أ- الآثار الايجابية: والتي نلخصها فيما يلي.

- إعادة تأهيل النسيج الصناعي المصري نتيجة المنافسة.
- تساهم في إقامة سوق عربية مشتركة كون أن الدول العربية المتوسطية التي وقعت على مثل هذه الإتفاقيات ستزيل الحواجز والعراقيل على التجارة ، وبالتالي يمكن أن تكون مركز لفتح سوق عربية موحدة من أجل مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية الدخيلة.
- تؤدي إلى رفع معدلات الإستثمار في مصر عن طريق جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة أمام الظروف الملائمة كتوفير اليد العاملة والمواد الأولية.
- فتح مجال واسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل مسايرة التطور الاقتصادي والتماشي مع المنافسة العالمية وجودة المنتوج.

وعليه فإن هذه الشراكة تساعد مصر من زيادة رؤوس الأموال فيها خاصة الأجنبية منها وكذا زيادة مستوى التكنولوجيا وتحسين الأوضاع الإجتماعية.

ب- الآثار السلبية والتي نلخصها فيما يلي:

- إزدياد كبير في أعداد العاطلين عن العمل نتيجة تحرير التجارة في السلع الصناعية والزراعية بين الاتحاد الأوروبي ومصر.
- خسارة كبيرة في الايرادات الحكومية وما تبعه من تبعات في تخفيض الانفاق على البرامج الصحية والتعليمية والاجتماعية.[1]

---

[1] أحمد السيد النجار، "**تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2011، ص 46-47.

كما أثارت الإضطرابات السياسية التي شهدتها مصر في ظل حكم الرئيس السابق "**محمد مرسي**" خاصة خلال الربع الأخير من عام 2012 تحفظات الاتحاد الأوروبي و مؤسساته، وهو ما بدا جليا عبر البيانات الرسمية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والتي غلب عليها التعبير عن القلق العميق تجاه الأحداث التي تشهدها مصر، وقد بلغ القلق الأوروبي من تطورات الوضع في مصر ممَّا دفع "مارتن شولتز" رئيس البرلمان الأوروبي إلى المناداة بوقف التعاون الاقتصادي السياسي بين الاتحاد الأوروبي ومصر كوسيلة للضغط على الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها معتبرا إياها بأنها حركة سياسية راديكالية تستخدم المشاعر الدينية الأهداف سياسية.

وبالرغم من تحفظات الاتحاد الأوروبي على سير عملية الإصلاح في مصر ، إلا أن هذا لم يحول دون تبادل للاتصالات والزيارات بين الاتحاد الأوروبي و مصر ، والتي كان من أبرزها الاجتماع الأول لفريق العمل بين مصر والاتحاد الأوروبي الذي إنعقد في نوفمبر 2012 وهو فريق العمل الذي كان قد تم الاتفاق عليه خلال زيارة الرئيس السابق "محمد مرسي" لبروكسل في سبتمبر 2013 كآلية جديدة لتعزيز الحوار بين الجانبين في مختلف المجالات.

هذا بالإضافة إلى تنظيم منتدى للإستثمار وآخر للسياحة بمشاركة أكثر من 100 من ممثلي كبرى الشركات الأوروبية العاملة في مصر والذي إلتقوا مع نظرائهم من قطاع أعمال المصري، وفي هذا الشأن دار جدل موسع داخل أروقة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي بشأن تقديم الدعم المالي لمصر من عدمه، ولعل هذا ما يتضح من خلال تصريحات كبار المسؤولين الأوربيين في هذا الشأن، فخلال زيارته للقاهرة في 7 فيفري عام 2013، أكد "برناردیو ليون " مبعوث الاتحاد الأوروبي لجنوب المتوسط أن الاتحاد الأوروبي يعتزم إرسال المساعدات التي تبلغ 5 مليارات يورو إلى مصر خلال العام 2014.[1]

---

[1] المفوضية الأوروبية، **دراسة الاتحاد الأوروبي حول تقييم التأثير على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية**، جامعة مونشيستر ألمانيا: مركز البحوث بشأن تقييم التأثير، 2006، ص 91.

[1] السيد على أبو فرحة، "التوجه الأمريكي نحو إفريقيا: المواقف والتحديات"، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2012-2013**، الاصدار التاسع، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2014، ص.427.428

من خلال ما سبق نلاحظ بأن موقف الاتحاد الأوروبي من الأوضاع في مصر أنه موقف الشريك الأوروبي الذي غلب عليه الإحجام عن إتخاذ أية إجراءات مشددة نحو معاقبة مصر مثل قطع برنامج المساعدات أو فرض عقوبات اقتصادية ، مرده إلى جملة من الإعتبارات يأتي في مقدمتها تقدير دور مصر وإنعكاسات ما يحدث فيها على الاستقرار الإقليمي، فضلا عن تقدير حجم السوق المصري والتبادل التجاري بين بلدان الاتحاد الذي بلغ 32 مليار يورو خلال عام 2012، هذا إلى جانب حرص الإتحاد على الحفاظ على النفوذ السياسي له كوسيلة في تسوية الأزمة المصرية.

خلاصة واستنتاجات:

إن سياسة الاتحاد الأوروبي نحو دول جنوب المتوسط كانت في مجملها إعادة القوة الإقليمية في حوض المتوسط سواء الإقتصادية منها أو السياسية أو الأمنية كل هذا جعلها أولا إعادة ترتيب بيتها الداخلي من خلال إتفاقيات تعاون وشراكة وكانت ثمرتها في توحيد العملة النقدية من أجل فرض وزنها كقوة اقتصادية ومالية يجدر التعامل بها، ناهيك عن النزاعات التي كانت قائمة بين دويلات الاتحاد الأوروبي، ورغم كل التعدد الإثني والعقائدي واللغوي فإنه لم يقف حاجز أمام توحيد صفوفها والمبادرة بمشاريع وسياسات للسيطرة على حوض المتوسط ،وهذا ما برز من خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995 والاتحاد من أجل المتوسط سنة 2007 كسياسة واضحة من أجل إعادة الهيمنة على منطقة جنوب المتوسط بوسائل جديد وطرق رضائية صعبة من خلال الدعم المالي لدول الضفة الجنوبية منها برنامج ميدا 1 وميدا 2.

ومن خلال عرضنا لبعض التجارب للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبعض دول جنوب المتوسط فإذا ما دل فإنه يدل على النية الدسيسة للاتحاد الأوروبي من أجل تقسيم العالم العربي من خلال منح إمتيازات لبعض الدول والتحفظ على الأخرى وفي قبول دول ورفض دولة من الأساس فهذا الفعل يجعل من الاتحاد الأوروبي باعتباره هو صاحب المبادرة وهو الذي يقدم المساعدات المالية أن يشتت شمل منطقة جنوب المتوسط، والحفاظ على مصلحته في المنطقة المتوسطية بفرض هيمنته الاقتصادية والتكنولوجية بنهب ثروات هذه الدول بحجة نشر الديمقراطية والتنمية في المتوسط.

الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تمهيد:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا مزريا سواءاً في القطاع الزراعي أو الصناعة الاستخراجية، إضافة إلى التبعية المطلقة للإقتصاد الفرنسي، هذا الوضع الاقتصادي المزري خلَّف وضعاً إجتماعياً كالفقر والجهل والمرض، وللتعامل مع هذا الموروث التاريخي سلكت الجزائر نهج الاشتراكية كخيار أساسي لتحقيق التنمية والخروج من التبعية والتخلف.

بحيث انتهجت الجزائر منذ حصولها على الإستقلال عام 1962 عدة مراحل من أجل الوصول إلى أهداف التنمية الشاملة بدأً بالتنمية الاقتصادية ،ففي ستينيات من القرن العشرين الماضي شهدت مرحلة التردد في السياسات المنتهجة بحكم حداثة الاستقلال وغياب الكفاءات، ثم الانتقال إلى مرحلة التنمية في عهد الرئيس هواري بومدين، إلى مرحلة إعادة النظر في السياسات التنموية الاقتصادية للمرحلة السابقة، مروراً بمرحلة الأزمة في نهاية الثمانينيات، إلى مرحلة إعادة الهيكلة والانتقال نحو اقتصاد السوق في إطار العولمة، وهذا ما أثر سلباً على الاقتصاد الوطني الجزائري.

وفي هذا السياق، لجأت الجزائر إلى توسيع خيارات الاقتصاد الوطني وتطويره إلى عقد مجموعة من الإتفاقيات الشراكة والتعاون سواء في المنطقة الإقليمية للمتوسط أو على مستوى التكتلات العالمية من أجل تطوير الاقتصاد الوطني، و الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا الإطار ، إضافة إلى وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية تساعدها على التموقع الاستراتيجي في المنطقة بحكم موقعها الجغرافي من جهة وتفعيل الامكانات المادية التي تتمتع بها من جهة أخرى، وهذا ما سنحاول معالجته من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث وهي كأتي:

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائر في ظل الإصلاحات.

المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: تقييم السياسات الأوروبية وأثرها على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل الاصلاحات.

شهدت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من السياسات الاقتصادية تمثلت في المخططات الثلاثية والمخططات الرباعية والمخطط الخماسي الأول والثاني في ظل الإشتراكية، لكنها لم تحقق التنمية المنشودة مما جعلها تفكر في خيار آخر وهو التوجه نحو إقتصاد السوق والانفتاح الإقتصادي في ظل التعددية ، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: إصلاحات التكييف الاقتصادي في الجزائر.

شرعت الجزائر منذ 1989 في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية تتمثل في إتفاق ماي 1989، إتفاق جوان 1991 ثم إتفاق 1994- 1998، التي فرضها صندوق النقد الدولى والتي هي عبارة عن التمويل مقابل الإصلاحات والتي نذكر منها:

أ- إتفاق التثبيت الأول ماي 1989:

في نهاية 1988 وبداية 1989 دخلت الجزائر في مفاوضات سرية مع صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل لتلبية إحتياجات التمويل الخارجية، وقد أكدت الجزائر للصندوق النقد الدولي في مارس 1989 بأنها ستلتزم بالتحولات نحو الليبرالية والاعتماد أكثر على آليات السوق وعلى أساس هذا الطرح قبل الصندوق إلتزام الجزائر دون قيد أو شرط ومنح للجزائر 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة **DTS**[*]، أي 200 مليون دولار في إطار إتفاق "**ستاندباي**" وقد إستخدم هذا المبلغ كليا في 30 ماي 1989،[1] كما قدم الصندوق 360 مليون دولار في إطار التسهيلات التعويضية للمفاجآت بسبب انخفاض

---

[*] **وحدة حقوق سحب خاصة DTS:** هي أصل احتياطي دولي إستحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويتم تحديد قيمة هذا الأصل اعتمادا على سلة من أربع عملات دولية أساسية، ويمكن مبادلته بأي من العملات القابلة للتداول الحر، وع التوزيع العام لوحدات حقوق السحب الخاصة الذي تم في 28 أوت والتوزيع الخاص الذي تم في 9 سبتمبر 2009، زاد مقدار حقوق السحب الخاصةمن 21.4 مليار وحدة إلى 204.1 مليار وحدة.

[1] عبد المجيد قدي، "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1988-1995،" **أطروحة الدكتوراه**، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 1995، ص 259.

أسعار النفط عام 1988 و إرتفاع أسعار الحبوب المستوردة في الأسواق العالمية، فكان مجموع القرض 560 مليون دولار.

إلى جانب هذا القرض تحصلت الجزائر على تسهيلات من الصندوق قيمته 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة(DTS) وهو مكمل للاتفاق بهدف التخفيف من مشكلة المديونية وخدماتها وسحبته الجزائر في نفس السنة على أن يكون تاريخ إستحقاقه من 3 إلى 5 سنوات.

وكنتيجة لهذه التسهيلات بدأت خلال نهاية سنة 1989 بعض الخطوات الدالة على مُضي الجزائر نحو إقتصاد السوق مثل تحرير التجارة الخارجية وإلغاء التخصص المركزي للنقد الأجنبي، تحديد أسعار السلع و إستقلالية المؤسسات الاقتصادية والبنوك.

إن التسهيلات التي تحصلت عليها الجزائر بموجب هذا الاتفاق نتج عنها ما يلي:

- إرتفاع الكتلة النقدية بمعدل 11.32 % في سنة 1990 مقارنة بسنة 1989 وهذا إنعكس على إرتفاع التضخم إلى 17.9% بعدما كان يساوي 9.3%.
- منح الاستقلالية لخمسة بنوك تجارية عمومية.
- إرتفاع في حصة الصادرات بنسبة 19% في نهاية سنة 1989.
- إرتفاع الناتج الداخلي الخام في حدود 2.9% في نهاية 1989 بعدما كان سالبا في نهاية 1988.
- تحرير أسعار المنتجات التي تدخل ضمن أسعار مؤشرات الاستهلاك في سنة 1990 بنسبة 40% .
- إصدار قانون 89-12 والمتعلق بالأسعار وذلك شهرين فقط بعد التوقيع على الإتفاقية.
- إصدار قانون 90-10 والمتعلق بالقرض والنقد، لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي. [1]

[1] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، الجزائر: دار هومة ، 1996، ص 34-35.

وبصفة عامة فإن النتائج لم تحقق الأهداف المرجوة من الإتفاق التي كانت ترغب الجزائر الوصول إليها وذلك بسبب طبيعة الإتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والذي يتميز بقصر مدة تطبيقه و الإجراءات والشروط المتضمنة فيه وهذا ما يميز الصندوق بغية جعل الدول النامية دائمة في تبعية وفرض سياسته وشروطه في الدولة التى تتحصل على قرض.

ب-إتفاق التثبيت الثاني جوان 1991.

حيث جاء هذا الإتفاق ليستكمل برنامج التعديل في معظم المجالات، بحيث لجأت الجزائر لعقد هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على قروض ومساعدات لإجراء إصلاحات إقتصادية عميقة، وقد أرسلت الحكومة الجزائرية خطابا إلى الصندوق بتاريخ 27 أفريل 1991[1] تبين فيه إرادتها في الاستمرار والمضي في الإصلاحات وبعد المشاورات السرية توصل الطرفان في جوان 1991 إلى عقد إتفاق يمتد على فترة قصيرة الأجل في حدود 10 أشهر بحيث ينتهي في 31 مارس 1992.

- **أهداف الاتفاق:** إن الأهداف التي يرمي إليها الاتفاق هي:

- التقليل من تدخل الدولة في توجيه النشاطات الاقتصادية مع ترقية النمو الاقتصادي بتشجيع القطاعين العام والخاص.
- ترشيد الإدخار والاستهلاك بواسطة ضبط أسعار السلع إلى عملات والخدمات.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال قابلية تحويل الدينار الجزائري إلى عملات أخرى، مع إصلاح النظام الجبائي والجمركي.[2]
- وضع حدود قصوى على القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية.
- سَّن قانون الشبكة الاجتماعية لإمتصاص الغضب الاجتماعي الناتج عن تطبيق هذا الاتفاق.

---

[1] Ahmed Ben Bitour, **L Algérie au troisiéme millénaire défis et potentialités**, Alger : Edition marinoor,1998, p 77.

[2] الهادي خالدي، **مرجع سابق ذكره**، ص 116.

- **إجراءات الإتفاق:** لتحقيق الأهداف المرجوة ولكسب تأييد الصندوق والحصول على التمويل ركزت الحكومة على الإجراءات العملية الآتية:
  - تحرير الأسعار بنسبة 40 % .
  - التطهير المالي للمؤسسات.
  - تخفيض التعريفات الجمركية وتوسيع قائمة الإعفاءات.
  - تخفيض قيمة الدينار.
  - رفع الدعم عن أسعار الطاقة التي تشمل الكهرباء والمحروقات مع جعل الأسعار المحلية في مستوى الأسعار العالمية.

وبموجب هذه الإجراءات قدم الصندوق قرضاً قيمته 400 مليون دولار وكانت ترغب في الحصول على هذا القرض دفعة واحدة، لكن الصندوق قسم القرض على أربعة أقساط متساوية، كل قسط يساوي 100 مليون دولار والتمويل يكون بالشكل التالي: القسط الأول في جوان 1991، والقسط الثاني في سبتمبر 1991 والقسط الثالث في ديسمبر 1991 والقسط الرابع في مارس 1992، وقد قامت الجزائر بسحب الأقساط الثلاثة الأولى ولم تتمكن من سحب القسط الرابع بسبب الأزمة السياسية المتمثلة في توقيف المسار الانتخابي هذا من جهة، و من جهة أخرى عدم التنفيذ الصارم والسريع للبرنامج التثبيت الثاني بحيث أقدمت الحكومة على إعتماد سياسة نقدية توسعية لحماية أفراد المجتمع من ذو الدخل المحدود من الانعكاسات السلبية التي خلفها تطبيق البرنامج، كما تم فتح المجال للاستثمار الأجنبي للاستغلال في القطاع النفطي بشكل غير مسبوق [1]، مما جعل الصندوق يتحفظ بخصوص عدم جدية الحكومة الجزائرية في تطبيق إصلاحات عميقة جعلته لا يتسرع في تقديم المساعدات لها لتصحيح التشوهات في الاقتصاد الجزائري،

وكل هذه الظروف الصعبة التي مرَّت بها الجزائر جعلت الحكومة الجزائرية تأخذ إجراءات معاكسة لبنود الاتفاق من أجل كسب بعض الوقت وإعطاء حجج مبررة للصندوق.

- **نتائج الاتفاق:** إن النتائج المتحصل عليها بعد تنفيذ إجراءات الاتفاق نوجزها فيما يلي:

---

[1] عية عبد الرحمان، "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011"، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، الجزائر: عدد 05 جوان 2011، ص 206.

- إرتفاع سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار في نهاية سنة 1991 بحيث أصبح كل 1 دولار يساوي 18.5 دينار.
- إرتفاع معدل إعادة الخصم من 10.5% في سنة 1990 إلى 11.5 % مع نهاية 1991 و 1992.
- بلغ معدل التضخم في سنة 1992 نسبة 31.7 %.
- صدور بعض القوانين و التشريعات التي تصب في مسار الإصلاحات الإقتصادية مثل المرسوم التشريعي 93-12 الذي أعطى نظرة جديدة لحرية الاستثمار والمرسوم رقم 93-08 الذي أدخل أدوات جديدة لممارسة التجارة.[1](*)

بالرغم من الإتفاق السري الأول والثاني الذي عقد بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والذي كانت الجزائر في فترة إنتقالية من جهة و صعوبة الوضع السياسي بسبب توقيف المسار الإنتخابي و تدهور الوضع الاقتصادي وذلك بتراجع مداخيل البترول هذا ما أدى بعدم بلوغ الأهداف المرجوة من الاتفاق و ما يميز الصندوق أيضا أنه يمنح قروض مالية بمقابل فوائد كبيرة وقصر مدة التسديد هذا ما جعل الجزائر تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية وإعادة هيكلة إقتصادها الكلي.

ج- برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998:

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولي، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية و الأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام إتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين: مرحلة التثبيت الهيكلي من 1994-1995، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 1995-1998. وعلى أثر هذه الاتفاقية

(*) **للمزيد أنظر:** الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي رقم 93-08 الصادر بتاريخ 25 أفريل 1993 والذي يحدد كيفية ممارسة النظام التجاري في الجزائر.

(1) نورالدين جليد، رشيد بوعافية، **مرجع سابق ذكره**، ص 412 .

تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ونادي لندن. [1]

- **ج- 1 مرحلة التثبيت الهيكلي من سنة 1994-1995:**

يندرج هذا الاتفاق ضمن برنامج التعديل الهيكلي بحيث إشترط البنك العالمي على الجزائر عقد إتفاق تثبيت لمدة سنة تطبيقا لمبدأ المشروطية المتقاطعة بين المؤسستين الدوليتين، لإيجاد حل جذري لمشكلة المديونية الخارجية من خلال إعادة الجدولة و إعادة الإختلالات إلى حالة التوازن مع صندوق النقد الدولي كخطوة أولى (1994-1995)، قبل الذهاب إلى البنك الدولي لتنفيذ الخطوة الثانية (1994-1995).

- **دوافع إتفاق التثبيت الهيكلي:** إن من بين الدوافع التي جعلت الجزائر تعقد إتفاق التثبيت مايلي:

- إنخفاض إيرادات المحروقات من 11 مليار دولار سنة 1992 إلى 8.2 مليار دولار سنة 1994.
- عبأ المديونية وخدماتها بحيث بلغت المديونية 26.4 مليار دولار سنة 1993 في حين سددت ما قيمته 28.3 مليار دولار للفترة (1991-1993)، وهذا معناه قيمة التسديد أكبر من قيمة الدَّين.
- بلغ العجز في الخزينة العمومية 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 مؤديا إلى تراجع معدل النمو بنسبة (-2.2%)، أي هناك ركود إقتصادي.
- بلغ إحتياط الصرف 1.5 مليار دولار في نهاية 1993 ثم 1 مليار دولار في بداية 1994 وهذا يضعف من قدرة البنك المركزي في مواجهة أعباء الالتزامات الخارجية.
- إنخفاض الواردات إلى 8 مليار دولار في سنة 1993، وهذا ما إنعكس بالسلب على تموين الجهاز الإنتاجي وبالتالي إنخفاض الإنتاج في هذه السنة بنسبة 2.5%.
- وصل معدل البطالة إلى حدود 25 % مع تزايد معدل النمو السكاني بـ 2.4% سنويا مما ولد ضعفا في السكن والتعليم وغيرها.

---

[1] بلعزوز بن علي، عاشور كتوش، "دراسة لتقييم انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية"، **مرجع سابق ذكره**، ص 10

- إنخفاض مردودية القطاع الفلاحي إلى 4 % عام 1993 بسبب الجفاف الذي تعرضت له مختلف جهات الوطن.[1]

إن هذه المشكلات فرضت على الجزائر ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وقبول شروطهما للحصول على التمويلات ومساعدتها للخروج من أزمتها الخانقة.

- **أهداف إتفاق (1994-1995):** يهدف الإتفاق إلى تحقيق ما يلي:

- رفع معدل النمو الإقتصادي إلى 3% سنة 1993 و 6% سنة 1996 بغرض إستيعاب نمو القوة العاملة وخفض معدل البطالة، بحيث تم تسجيل نمو اليد العاملة النشيطة إلى حدود 250000 طلب سنويا.
- العمل على تحقيق التقارب بين معدل التضخم السائد في الجزائر وبين معدل التضخم السائد عند أهم شركاء الجزائر التجاريين.
- العمل على إرجاع توازن ميزان المدفوعات، وتحقيق مستويات كافية من إحتياطي العملات الأجنبية.[2]

ولتحقيق هذه الأهداف والتخفيف من الضغوطات المالية والاقتصادية والإجتماعية، أرسلت السلطات الجزائرية خطاب النوايا إلى صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 تعلن فيه الالتزام بالمشروطية بإعتماد الإجراءات الآتية:

- تحرير الأسعار وذلك برفع الدعم عنها وترك المجال لآلية السوق، وهذا لا يعني تحريرها بالكامل فقد أعفيت منها المواد الاستهلاكية كالدقيق والحليب.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري لسنة 1994 بنسبة 50 % مقابل الدولار الأمريكي، وضرورة إحداث مكاتب للصرف لتحديد سعر الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية برفع قيود الاحتكار عنها وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

---

[1] نورالدين جليد، رشيد بوعافية، **مرجع سابق ذكره**، ص 414.

[2] رضوان سوامس، "العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الاصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر"، **الملتقى الوطني الأول حول** " المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، الجزائر: يومي 22-23 أفريل 2003.

- إعادة جدولة ديونها الخارجية للتخفيف من إرتفاع عبأ الدين الخارجي بواسطة إعادة جدولة 17 مليار دولار لسنة 1998 للتقليل من آثار أزمة المديونية الخارجية.
- إنشاء صندوق التأمين ضد البطالة وإلغاء تعويضات التسريح الناجمة عن غلق المؤسسات الإقتصادية العمومية.
- إصلاح القطاع العام وتطوير القطاع الخاص وذلك بالتصريح ببيع وحدات القطاع العام ومشاركة الخواص في أسهم رأس مال هذه المؤسسات بنسبة 49%، بالإضافة إلى تصفية 827 مؤسسة من بين 1300 عامة محلية خلال الفترة(1994-1997)، وإعطاء الاستقلالية لـ 22 مؤسسة عامة التي تكبدت أكبر الخسائر، مع وضع برنامج خاص لمتابعتها وإعادة هيكلتها خلال الفترة (1994-1996).

ج-2- مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998):

بعد تنفيذ الخطوة الأولى مع صندوق النقد الدولي، شرعت الجزائر في تنفيذ الخطوة الثانية بإجراء سلسلة من المفاوضات مع البنك الدولي حول برنامج التعديل الهيكلي أو إتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة (1995-1998) لمواصلة الإصلاحات وتصحيح أوضاع الاقتصاد وتحويله من حالة التوازن إلى حالة الاستقرار و الإنطلاق نحو الإستخدام الأمثل للموارد ومتابعة مسيرة التنمية في ظروف الاستقرار.

- **أهداف برنامج التعديل الهيكلي:** تتمثل الأهداف المرجوة من هذا البرنامج فيما يلي:

- تحقيق نمو إقتصادي بمعدل 5% سنويا خلال(1995-1998) قابل للإستمرار وقادر على فتح مناصب عمل وتمويل الاستثمارات.
- تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وتحقيق إحتياطي من الصرف يعادل ثلاث أشهر من الواردات وتخفيف العجز في الميزان التجاري.
- ضمان حماية الفئات الإجتماعية المتضررة من عملية التعديل المطبقة.
- تحقيق التوازنات الكبرى مع إحداث تغيرات هيكلية موجهة لتحرير المبادرات الخاصة للقطاعى الخاص ودعم النمو الاقتصادي.[1]

---

(1) Leila Abdeladim, **les privatisations d entreprises publiques dans les pays du Maghreb , étude juridique** , les éditions internationales, Alger : 1998, p 29.

- **إجراءات البرنامج التعديل الهيكلي:** يمكن عرض أهم الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية فيما يلي:

- تقرر في برنامج إلغاء التمويل النقدي وتعويضه بمنح قروض للاقتصاد بأسعار فائدة موجبة بإستثناء قطاع السكن، لتشجيع الاستثمار.
- إنشاء سوق ما بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب الصرف.
- تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.
- تحرير الأسعار وإعادة إصلاح نظام دعم الأسعار الزراعية.
- ترشيد الإنفاق العام والتركيز على تخفيف الوزن النسبي للأجور.
- تخفيض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة.
- إنشاء الصندوق الوطني لتشغيل الشباب بالتعاون مع الصندوق والبنك الدولي وكذا تدعيم نشاط نظام التأمين على البطالة والتقاعد المبكر.[1]
- رفع الدعم على الكثير من المواد التي كانت ذات هامش ربح محدود باستثناء الأدوية، الأمر الذي نتج عنه تخفيض نفقات الميزانية على هذه المواد باستثناء أسعار السكر والحبوب.
- حرص البرنامج على إتخاذ إجراءات من شأنها التخفيف من معاناة العمال المسرحين بعد حل المؤسسات و غلقها، وكذلك إنشاء صندوق وطني لتشغيل الشباب.[2]

وبموجب هذه الإجراءات تحصلت الجزائر على قرض لإصلاح الهيكلي من البنك الدولي بهدف الخروج من الأزمة التي عصفت بها بسبب أزمة البترول لعام 1986 من جهة وسياسة الدين المطبقة عليها من قبل المؤسسات الدولية في زيادة نسبة الفائدة من جهة أخرى ، مما أثر بالسلب على السياسة الكلية للجزائر وأدخلها في دوامة مفرغة.

---

[1] موسى رحماني ،فلة عاشور، " السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط الداخل والتزامات الحكومة الدولية – FMI "، **المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومات** ، جامعة ورقلة: يومي 8 و9 مارس 2005.

[2] نور الدين جليدي، بوعافية رشيد، **مرجع سابق ذكره**، ص 413.

- **تقييم فترة الإصلاحات الهيكلية:**

قبل القيام بتقييم فترة الإصلاحات الاقتصادية (1994-1998) من المفيد أن نشير إلى أن إسترجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لم يعتمد فقط عل حسن تنفيذ برنامج التعديل، وإنما يعود أيضا إلى تحسين أسعار النفط ، والتحسين في قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى، وعليه يمكن أن نقيم برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1994-1998).

كما إن لجوء الجزائر إلى مؤسسات النقد الدولية إنما كان لغرض الحصول على مساعدات صندوق النقد الدولي، وإمكانية إعادة جدولة ديونها الخارجية دون المساس بسيادة الدولة لكن برنامج التعديل الهيكلي عرف نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلي، بالإضافة إلى إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي و إقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب، وقد سجل في هذا الشأن المؤشرات التالية:

- إعادة تنشيط السياسة النقدية باستقلال البنك الجزائري عن الخزينة العامة.
- إنخفاض معدل التضخم إلى أدنى مستوى ممكن 0.34% في سنة 2000، بعدما بلغ 29% سنة 1994.
- إنخفاض سعر الفائدة (معدل الخصم) إلى 6 % في سنة 2000 بعدما وصل 21% سنة 1994.
- ارتفاع إحتياطي سعر الصرف إلى أكثر من 22 مليار دولار سنة 2002.[1]

الجدول رقم(05): يمثل تطور إحتياط الصرف (1993-2000) باستثناء الذهب-الوحدة مليار دولار.

بيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإحتياطي بالعملة الصعبة	1.5	2.6	2.1	4.2	8.05	6.84	4.41	6
الاحتياطي /شهر الاستيراد	1.9	2.9	2.1	4.5	9.03	7.38	4.57	8.32

(1) Rabah Abdoune, "un bilan du P.S.E en Algerie (94-98) ", **Revue conjoncture ,** N67,Algerie: 2000, p5.

Source : Rabah Abdoune, un bilan du P.S.E en Algerie (94-98) **Revue conjoncture ,** N67,Algerie : 2000.p5.

إن الاحتياطي بالعملة الصعبة عرف تذبذبا في سنوات 1993-1996، وبعد إعادة جدولة الديون التي كان لها أثر في إعادة تكوين إحتياطات صرف معتبرة من العملة الصعبة مما يسمح بالتحكم في قيمة العملة وتقليص اللجوء إلى الاقتراض، وهذا ما تبين خلال سنة 1997 الى إرتفاع قيمة إحتياطي الصرف من العملة الصعبة.

- إنخفاض الديون الخارجية لأقل من 24 مليار دولار نهاية سنة 2001، وهذا ما سنبينه في الجدول التالي.

الجدول رقم(06): يمثل تطور اللجوء إلى الدين الخارجي 1990 إلى 1999. الوحدة مليار دولار.

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
دين متوسط و طويل الأجل	26.5	26.6	25.8	25	28.8	31.3	33.1	31	30.2	28.1
دين قصير الأجل	1.79	1.23	0.79	0.70	0.63	0.25	0.42	0.16	0.21	0.17
المجموع	28.3	27.8	26.6	25.7	29.4	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3

Source : Media Bank, **Revue conjoncture ,** N68 , Algerie :2000,p09.

إن اللجوء إلى الدين المتوسط والطويل الأجل إرتفع من سنة 1993 إلى سنة 1996، وإنخفض في سنة 1997 بسبب إعادة الجدولة، وكذا في سنة 1997 اللجوء إلى القرض المتوسط والطويل إنخفض بـ 2.17 مليار دولار، هذا كله ناتج عن عدم قدرة الجزائر في خلق مداخيل خارج قطاع المحروقات.

- إنخفاض خدمات الدين لأقل من 25% في نهاية 2002، بعدما بلغت في سنة 1994 ما مقداره 93%.
- استقرار سعر صرف الدينار بالمقياس للعملة الصعبة من الفترة 1996-2000.

إلا أن هذه النتائج الإيجابية التي تحققت في هذه الفترة لا تخفي الحقائق السلبية التي نوجزها فيما يلي:

- إن الكثير من النتائج المحققة كان بسبب تحسين أسعار المحروقات وبالتالي لم تكن هذه النتائج بسبب تحسين الأداء الاقتصادي.
- صاحب مرحلة الإصلاحات الإقتصادية تكلفة إجتماعية باهظة مست مختلف شرائح المجتمع فارتفعت معدلات البطالة نتيجة إفلاس وتصفية الكثير من المؤسسات، وهذا ما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (07) يبين عدد مناصب العمل ونسبة البطالة للفترة ما بين (1996-2000).

البيان	1996	1997	1998	1999	2000
السكان	28380	28800	29300	29700	-
القوة العاملة	7811	8072	8300	8592	-
مجموع مناصب عمل	5625	5815	5976	6015	-
عدد البطالين	2186	2257	2324	2577	-
نسبة البطالة %	28	28	28	30	33

Source : Media Bank, **Revue conjoncture** , N62 , Algerie :2000,p11.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة مرتفعة بين الفترة 1996-2000، ومرتفعة أكثر في فترة 1999 و 2000، وهذا ما يبين أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت بها الجزائر لم تخفف من نسبة البطالة المرتفعة وهذا لما شهدته الفترة من عدم

اللاستقرار سياسي و إقتصادي وتصريح العمال من المنشأة الاقتصادية الكبرى وغلق المؤسسات العمومية و تهميش العمال.

ثانيا: السياسات الإصلاحية للاقتصاد الجزائري في ظل الألفية الثالثة:

تبنت الجزائر منذ سنة 2000 سياسة إقتصادية جديدة إعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي حيث برزت آثار هذه السياسات من خلال:

1- برنامج الانعاش الإقتصادي- المخطط الثلاثي- (2001-2004)

هو عبارة عن برنامج متوسط الأجل إمتد على أربع سنوات خصص له مبلغ 7 مليار دولار أي حوالى 525 مليار دينار، تمحورت أساسا حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية ، الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية، إلى أن وصل 16 مليار دولار من خلال إضفاء مشاريع جديدة له وهذا ما سيتم تبيانه لاحقا[1]. ومن بين أهم خصائص برنامج دعم الانعاش الاقتصادي مايلي:

- تبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية [*] الخاصة بالطلب الكلي الفعال.
- تكييف البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أُعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات الهيكلية بهدف

---

[1] محمد مسعي، " سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، **مجلة الباحث**، الجزائر: جامعة ورقلة، عدد 10، 2012، ص 147.

[*] **النظرية الكنزية:** أسس هذه النظرية جون مينارد كينز(1883-1946) وتركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد بسبب الكساد العظيم، كما قدم كينز تفسيرا نظريا للطريقة التي أثرت بها السياسة الحكومية على الاقتصاد، ورأى آدم سميث والاقتصاديون الكلاسيكيون أن أهم واجبات الحكومة هو فرض القوانين لكي تعزز اليد الخفية –الأفراد الساعون لتحقيق مصالحهم الذاتية- الثروة والسعادة، وبينما دخل سميث وريكاردو في جدل فقد تبنى كثيرون من خلفائهم الرأى السائد في منتصف القرن التاسع عشر والقائل بأنه ينبغى على الاقتصاديين ألا يتدخلوا في قوى السوق. **وللمزيد أنظر:** ألفريد إيكس الابن، **الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980**، ترجمة: أحمد محمود، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014، ص 145-146.

الحصول على نتائج إيجابية ومنها عصرنة إدارة الضرائب ووضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية وتهيئة المناطق الصناعية.[2]

1-أ- أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي مايلي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة بما يضمن حياة كريمة للمواطنين.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

كما أن هذا البرنامج جاء ضمن الإصلاحات الاقتصادية المعمقة التي تهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد معاناته من الركود في مجمل آلياته وذلك من خلال إعطاء دور الميزانية في تمويل التنمية بحيث يتم تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي وذلك لتحقيق نمو إقتصادي ، تكون من خلاله تنمية إقتصادية وإجتماعية و محلية في مختلف القطاعات، [1] وبلغ عدد المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج 16063 مشروع موزعة كأتي:

جدول رقم (08): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

القطاع	عدد المشاريع

[2] بوعشة مبارك، "الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستشارية-مقاربة نقدية-" ، **مداخلة قدمت إلى المؤتمر الدولي** حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الجزائر: جامعة قسنطينة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013.

[1] الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة، تم الاطلاع عليها يوم: 22-09-2016 ، متاح في الانترنت على: **www.cg.gov.dz/psre/bilane-psre.htm**

- الري، الفلاحة والصيد البحري. - 6312
- السكن والعمران، الأشغال العمومية. - 4316
- تربية، تكوين مهني، تعليم عالى والبحث العلمي. - 1369
- هياكل قاعدية شبانية وثقافية . - 1269
- أشغال المنفعة العمومية و هياكل إدارية. - 982
- إتصالات، صناعة. - 623
- صحة، بيئة، نقل. - 653
- حماية اجتماعية. - 322
- طاقة دراسات ميدانية. - 200

المصدر: تقرير برنامج دعم الانعاش الاقتصادي. تم الإطلاع عليه يوم: 12-09-2015، متاح في الانترنت على: www.cg.gov.dz/psre/bilane-psre.htm

لقد حضي قطاع الفلاحة والصيد البحري الحصة الأوفر من مشروع الإنعاش الإقتصادي بحكم أن هذا القطاع عاش فترة حرجة وتراجع في المداخيل والاعتماد على السلع الخارجية مما أعطت الحكومة الجزائرية الأولية له و يأتي قطاع السكن والعمران في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع التي قدمها البرنامج وهذا راجع إلى الفترة التي عاشتها الجزائر خلال عقد التسعينات من القرن الماضي(العشرية السوداء)، لتأتي فيما بعد المشاريع التكميلية الأخرى، كالصحة والبيئة والصناعة وغيرها.

1-ب- تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الوطني.

إن سياسة الانعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، كما أن رفع الانفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع معدل النمو الاقتصادي مع العلم أن

تحقيق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة في الطلب الكلي.[1] ويمكن حوصلة إنجازات هذا البرنامج فيما يلي:

- إستهلاك 96.22% من إجمالى المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- إنجاز 73% من المشاريع أي حوالى 1181 مشروع.
- عدم تنفيذ 159 مشروع بحوالى 1%.
- تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري وهو ما ساهم في عرقلة القطاع الخاص و أدى إلى عجز الجهاز الانتاجي في الاستجابة للطلب الكلى المتزايد جراء تطبيق هذا البرنامج.[2]
- إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التى حددت لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي قللت من فعاليته باعتبار أن تعدد هذه الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية البرنامج.[3]

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في إطار إستكمال السياسة الاقتصادية المدعمة من قبل الدولة والتي جاءت بعد الإنتخابات الرئاسية في 08 أفريل 2004، كنتيجة لإعادة تقويم مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر و التي أكد عليها برنامج رئيس الجمهورية من جهة و اقتراحات

---

[1] نبيل بوفليح، " دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 "، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة بسكرة: عدد 12، ديسمبر 2012، ص 256.

[2] بوعشة مبارك، **مرجع سابق ذكره**. ص 11 .

[3] **نفس المرجع**، ص 12.

المنظمة العالمية للتجارة كأحد الشروط لدخول المنظمة من جهة أخرى،[1] والتي جاءت في إطار تحسين الوضعية المالية للجزائر وتحسين مناخ الإستثمار لترقية الاقتصاد الوطني.

2-أ- الأهداف العامة لبرنامج دعم النمو متمثلة فيما يلي:

من خلال هذا البرنامج التي سخرت له إجراءات من أجل بلوغ الأهداف التالية:

- وضع إستراتيجية أساسية لقطاع السياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري من أجل الرفع من مستوى إرادتها ومضاعفة قدراتها في إستحداث مناصب شغل جديدة.
- ترقية الاستثمار وضبطه وذلك من خلال التعديلات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجرائها أو الواجب إستكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي و الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الإستثمار.[2]
- تشجيع إيصال الغاز وغاز البوتان المميع والطاقات المتجددة، وجعله متوفر عبر كامل التراب الوطني.
- مكافحة الفقر بكل أشكاله وأنواعه في الريف والمدينة.
- وضع برنامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي مع مواصلة إصلاح قطاع الفلاحة.[3]
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي من أزمة سياسة و إقتصادية أثَّر سلباً على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى تكمل نشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف.[1]

---

[1] كريم زرمان، "التنمية المستديمة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، عدد 07، جامعة بسكرة: 2010، ص 205.

[2] **نفس المرجع**، ص 206.

[3] نوردين جليد، رشيد بوعافية، **مرجع سابق ذكره**، ص 437 .

و تتمثل خصائص هذا البرنامج منذ إعلان إنطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 إلى غاية نهاية ديسمبر 2009، بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت العمليات التوسعية مايلي:

- برنامجا تكميلي خاصاً لفائدة الجنوب والذي صادق عليه في مجلس الوزراء في جانفي 2006 بمبلغ 377 مليار دينار.
- برنامجا تكميليا خاصاً لفائدة ولايات الهضاب العليا، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دينار.
- برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لإمتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دينار.

وعن مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي فيعتبر البرنامج التكميلي برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته التي بلغت 55 مليار دولار، وقد شمل خمس محاور رئيسية[2] كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(09) يوضح توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) حسب كل قطاع.

القطاعات	المبالغ (مليار دينار)	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
دعم المنشآت الأساسية	1703.1	40.5

[1] مبارك بوعشة، **مرجع سابق ذكره**.ص 14.

[2] مجلس الأمة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**، الجزائر: 2005، ص 6-7.

دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطور الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، الجزائر: 2005، ص 6-7.

وقد أعطى **البرنامج التكميلي** أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال المبالغ المعتبرة المخصصة لمختلف القطاعات، من أجل تحقيق تنمية محلية في كل مناطق الوطن.

حيث يرتكز هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات.

- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها.

- دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وإنجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسساتي.[1]

وفي نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للإنضمام للبرنامج، ولقد تم الدخول الفعلي لـ 445 مؤسسة

[1] مراد جنيدي، "الاصلاحات والإنعاش الإقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية-"، **أطروحة الدكتوراه**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2015، ص 154.

ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج في تردد مسؤولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية، وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير.

وفيما يخص تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو وأثره على السياسة العامة للدولة فيمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- إنخفاض النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بسبب تراجع أسعار المحروقات و نقص الطلب عليها وشدة الأزمة العالمية نهاية 2007.
- تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7 % سنة 2004 إلى 10.3 % سنة 2009، وإعطاء فرص عمل جديدة من خلال الإهتمام بالمجال الفلاحي والصناعي قصد النهوض بالتنمية المحلية التي هي أساس التنمية الشاملة.
- تأخر المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار وهذا إثر عمليات إعادة تقييم المشاريع المنجزة في هذا البرنامج لسنة 2008. [2]
- غياب استراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستشارية.
- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.
- إستحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية[1].

وعليه ومن خلال ما سبق سنقوم بتلخيص برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): يمثل نتائج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي مابين (2000-2004).

---

[2] بوعشة مبارك، **مرجع سابق ذكره**، ص15.

[1] بوعشة مبارك، **نفس المرجع**. ص 16.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام(مليار دينار)	3331	3937	4266	4484	4827
النمو الاقتصادي(%)	2.2	2.6	4.1	6.8	5.2
التضخم(%)	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
المديونية الخارجية(مليار دولار)	25.26	22.57	22.64	23.40	21.40
إحتياطي الصرف (مليار دولار)	11.9	-	-	32.9	40
الميزان التجاري(مليار دولار)	12.3	9.61	6.70	-	14.3
البطالة %	29.3	28.4	26	23.7	17.7
الفقر %	-	22.6	8.5	8.0	6.8
الأمية %	33.3	32.2	31.1	30.0	28.7

المصدر: تومي عبد الرحمن، "واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: 2006، ص238.

من خلال قراءة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية نجد أن معظم هذه المؤشرات عرفت تحسن، حيث إنتقل الناتج الداخلي الخام من 3331 مليار دينار سنة 2000 إذ قدرت بحوالي 4827 مليار دينار 2004، كما أن معدل النمو الاقتصادي في تحسن وحقق أعلى نسبة سنة 2003 بمعدل 6.8% أما نسبة التضخم فلم تتحسن في هذه المرحلة، بحيث إنتقل من 0.3% سنة 2000 إلى 3.6% سنة 2004.

ونلاحظ إنخفاض حجم المديونية الخارجية التي تشكل عائق كبير لعملية التنمية لتصبح حوالي 21.40 مليار دولار سنة 2004، وإرتفاع إحتياطات الصرف لتصبح سنة 2004 بـ 40 مليار دولار، مما أدى بالميزان التجاري إلى تحقيق فائض قدر في نفس السنة بـ 14.3 مليار دولار.

وعلى هذا الأساس وبالرغم من الإهتمام الكبير التى أولته الدولة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة من خلال البرامج المختلفة نجد بأن عملية التنمية المحلية التي خصصت لها مبالغ ضخمة في إطار هذه البرامج لا زالت بعيدة عن تحقيق أهدافها، لذا عمدت الدولة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النشاط الاقتصادي وذلك بضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

1-3: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

أطلق على هذا البرنامج إسم برنامج الاستثمارات العمومية ،ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تم مباشرته سنة 2001 ،والذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار وخصص له أكثر من 70% للبنايات التحتية[1] ، كما تعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي إرادة السلطات العمومية في المحافظة على هذه الديناميكية الخاصة التي تشمل جميع قطاعات النشاط -لاسيما بالنسبة للمنشأة الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وتوصيل الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب- كما أن الجزائر لم يسبق لها في الواقع الأمر أن خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي الذي يشمل قسمين أساسيين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية إنجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

خصص هذا البرنامج أكثر من 40% من الموارد المالية لتحسين التنمية البشرية، خاصة في المشاريع التالية:

---

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر، فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه**، ب ب ن، ب س ن، ص07.

- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية ،وأكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية.
- توصيل 2 مليون وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال فترة الخماسي التي تم الشروع في أشغالها مع نهاية سنة 2014.[1]
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعدة متعددة الرياضات و200 بيت شباب وغيرها من القطاعات الأخرى.
- أكثر من 3.100 مليار دينار خصصت لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- ما يقارب 00 1.8 مليار دينار لتحسين إمكانات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة و الضرائب والتجارة والعمل.

وخصص هذا البرنامج مبلغ 1.500 مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادية من خلال:

- 150 مليار لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إنشاء مناطق صناعية وتأهيل وتسيير القروض البنكية التي وصلت إلى 300 مليار للغرض نفسه.
- 350 مليار دينار لتشجيع توفير مناصب العمل من خلال دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء المرافقة للإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.
- خصص مبلغ 250 مليار دينار لتطوير إقتصاد المعرفة ، من خلال (دعم البحث العلمي ، واستعمال وسيلة الإعلام الآلي) داخل منظومة للتعليم والمرافق العمومية.
- 10 مليار دينار تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ البرامج السابقة.

ومن خلال ما تبين في هذا البرنامج من دعم مالي متكامل الذي شمل جل القطاعات التي أغفلتها البرامج السابقة أو كان لها دعم قليل في البرامج السابقة الذي زاد من نفقات الدولة على المرافق العمومية بسبب إرتفاع البترول إلى مستويات أعلى إلى أن حدث

---

[1] بيان إجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم: 24 ماي 2010، تم الاطلاع عليه يوم: 11-02- 2017 ، متاحة في الأنترنت على: **http://algerianembass *saudi.com/PDF/quint.pdf.***

خلل في الميزانية العامة للدول من خلال تراجع مداخيل البترول بشكل كبير خلال الثلث الأخير من سنة 2014 وتأزم أكثر في ميزانية 2015 وميزانية 2017 مما أدى إلى تراجع الدعم لبعض القطاعات الكبرى.[1]

4-1: **البرنامج الخماسي 2015- 2019م:** لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عدداً من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتطوير الاقتصاد الأخضر تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل مع تركيز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الإستدامة البيئية.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019م لزيادة الدعم التنموي الذي بدأ منذ بداية القرن الواحد والعشرين في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر، وبالأخص الزراعة والمياه وإعادة تدوير النفايات، وخصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار أي 280 مليار دولار ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تم إقتراح إستكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز منها ما إستكمل قبل نهاية 2014، بمبلغ 15100 مليار دينار والتي يصب في دعم مشاريع الاستثمارات الخاصة كالسكن بمختلف الصيغ (عدل، إجتماعي، ترقوي). ومنها ما هو قيد الإنجاز.
- تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الانتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172 ألف هكتار من المساحة الغابية، بغية محاربة مشكلة الإنجراف.
- ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في البحث والتنقيب عن حقول النفط والغاز جديدة.

---

[1] مشري محمد الناصر، بقة الشريف، "تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015"، **مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية**، عدد 57، البحرين: مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، فيفري 2017، ص39.

- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة، حيث أنَّ أول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011 بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح نهاية 2012.
- تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير إستراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن.[1]

لقد كانت الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر نهاية الثمانينات من القرن الماضي بمثابة القطيعة مع النظام الاشتراكي بعد التخلي عن إقتصاد التخطيط وتوجيه الاقتصاد الوطني نحو "النظام الليبرالي" وقد تضمنت هذه الإصلاحات التراجع عن سياسات مركزية التخطيط والتأمين والتحول نحو الخصخصة وتوزيع الأراضي المؤممة، ولقد قدمت الجزائر من خلال هذه الإصلاحات ضمانا إلى المؤسسات الدولية، على أن الاقتصاد الجزائري سائر في طريق التحول نحو النظام الليبرالي الأمر الذي سيزيد من حظوظ الجزائر لمنحها عضوية في المنظمة العالمية للتجارة والتي مزالت المفاوضات سارية لحد اليوم.[2]

وعليه يمكن القول أن الجزائر بذلت مجهودات كبيرة للخروج من الأزمة الإقتصادية التي عاشتها خلال سنوات التسعينات، وذلك بإتخاذها لعدة إصلاحات إقتصادية، مما أهلها من أن تكون محل إهتمام إقليمي ودولي للإستثمار في الجزائر وفتح الباب أمام المستثمرين من أجل جلب العملة الصعبة وفتح مناصب شغل وترقية الصناعات المحلية.

المبحث الثاني: إتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

لقد تبنت العديد من دول جنوب المتوسط إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بغرض تقديم الدعم المالي والاقتصادي بهدف الخروج من الأزمات فكانت الجزائر أحد هذه الدول

---

[1] **نفس المرجع**، ص 42.

[2] طارق تاحي، **الرهانات الاقتصادية لانظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 462.

ولكن بترقب شديد لما نتج عن اتفاق الشراكة مع جيرانها وهو ما دفع بها إلى التريث من عقد الشراكة ومع مراجعة وتقييم لنتائجها وهذا ما سيتم دراسته فيما يلي:

أولا: دوافع عقد شراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

لقد أعطت الجزائر موافقتها على مشروع تأسيس شراكة أورو–متوسطية سنة 1993 والذي تأكد في نوفمبر 1995 بتصريح برشلونة الذي جمع 15 دولة من الاتحاد الأوروبي و 12 دولة من جنوب المتوسط النامي، وذلك بشكل متأخر نوعا ما مقارنة بنظيرتها تونس و المغرب، فقد حاولت الجزائر في البداية من خلال مبادرتها الإطلاع على مساعي التجانس للدول العربية عموما ودول المغرب العربي خصوصا، ومحاولة السير على مبدأ جماعي موحد، لكن هذه المبادرة بقيت دون جدوى رغم وعي الجزائر بالقوة التفاوضية التي يمكن للمغرب العربي إكتسابها في حالة تحقيق وحدته، و في أكتوبر 1996 أسست الجزائر لجنة مهمتها المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، سبقت بقليل الإعادة الرسمية للعرض المشترك الأوروبي الذي تم في ديسمبر من نفس السنة[1].

كما أن إتفاقيات الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تبرزها مبررات ودوافع نوجزها فيمايلي:

1– بالنسبة للإتحاد الأوروبي:

تتمثل أهم مبررات ودوافع إقامة الإتحاد الأوروبي لإتفاقية الشراكة بين الشركاء الجنوبيين لدوافع سياسية و أمنية و إقتصادية نوجزها فيما يلي:

أ– الدوافع السياسية و الأمنية: وتتمثل فيمايلي:

[1] عبد الله حناية ، **آثار العولمة الاقتصادية في ضوء السياسة السعرية (حالة الجزائر)**، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2015، ص 493.

- الأمن الأوروبي و الإستقرار الإجتماعي لدول الاتحاد الأوروبي اللذان تهددهما حركة اليد العاملة من دول شمال إفريقيا.[1]
- إنهيار جدار "برلين" في نوفمبر 1989 الذي قلب الساحة الأوروبية الجيو سياسية و الاستراتيجية رأسا على عقب، حيث بادرت العديد من بلدان وسط وشرق أوروبا الإنضمام للإتحاد الأوروبي دور في إعادة توازن علاقات الاتحاد الأوروبي جنوباً.[2]
- وعي أوروبا بأن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا فقط، بل هي تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية، كالهجرة التي تتطلب تعاوناً متوسطياً من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم وتقديم الدعم المالي لهم من أجل تنمية بلدانهم.
- أمن أوروبا وإستقرارها هو من أمن البحر الأبيض المتوسط، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مضطربة.
- إنهيار الإتحاد السوفياتي وتفرد أمريكا بقيادة العالم و زيادة تواجدها في المنطقة العربية سيمكنها ذلك من الاستحواذ والهيمنة على منابع النفط فيها، وسيطرتها على حوض المتوسط الذي يعتبر مجال حيوي للإتحاد الأوروبي.

ب- **الدوافع الإقتصادية:** تتمثل الأسباب الإقتصادية التي دفعت الإتحاد الأوروبي بعقد إتفاقية شراكة مع جنوب المتوسط فيما يلي:

- حوض البحر الأبيض المتوسط غني بالمواد الطبيعية التي تحتاجها أوروبا فهي متقاربة لثلاث قارات حيث تعتبر المنطقة الوحيدة للتوسع الجغرافي الأوروبي لما تتمتع به من إيجابية القرب الجغرافي.

---

[1] رزيقة غراب، نادية جسار، " محتوى الشراكة الأوروجزائرية"، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول:** آثار وإنعكاسات إتفاقية الشراكة على الإقتصاد الجزائري، جامعة سطيف: يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص 85.

[2] عبد الوهاب دميدي، علي سماي،" الأثار المتوقعة على الإقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية"، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول:** آثار وإنعكاسات إتفاقية الشراكة على الإقتصاد الجزائري، جامعة سطيف: يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص 695.

- دعم الوضع الاقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي في دول المنطقة في إطار عمل إتفاقية منظمة التجارة العالمية، وفي إطار تنافس مع بلدان صناعية أخرى في المنطقة.[1]
- رغبة الإتحاد الأوروبي في توزيع سوقه لصالح صادراته، و دعم مراكز الإتحاد الأوروبي في مواجهة التكتلات الإقتصادية، والرغبة في منع قيام أي تكتلات إقتصادية أخرى من قبل جنوب المتوسط وشرقه، تجنبا لضياع أمنه الإقتصادي.
- التخوف الأوروبي من إمكانية إنتشار أسلحة الدمار الشامل في المناطق العربية والتي تعتبر قريبة جغرافيا منها، مما يثير مخاوف الاتحاد الأوروبي ويهدد مصالحها و أمنها من جهة و إستقرار المنطقة ككل من جهة أخرى.[2]
- تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة وما يترتب عنها من مخاطر كالجريمة المنظمة، التطرف، تجارة المخدرات والتي أثارت ذعراً في الأوساط الأوروبية، خوفا من إنتشار الظاهرة في أوروبا.
- سعي الاتحاد الأوروبي من الهيمنة الأمريكية ومحاولة الإستقلال بذاتها في مختلف القضايا الدولية ورغبة منها بروز كقوة عالمية صاعدة تلغي قواعد النظام العالمي الجديد.
- رغبة الدول الأوروبية في الإبقاء على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا خاصة، نظراً لما تلعبه هذه الدول من دور هام في إقتصاديات الدول الأوروبية خاصة في مجال النفط والغاز بحكم القرب الجغرافي من جهة وعلاقات التبعية و ولاء شبه تام ناجم عن الفترة الإستعمارية.
- تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي واللغوي في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل، كالمنظمة الفرانكفونية، وتنظيم ملتقيات ومنتديات علمية وثقافية للتقارب بين الضفتين بما يخدم مصالح أوروبا بالدرجة الأولى.

---

[1] عبد الرحمن يسرى أحمد، السيد أحمد السريتي، **مرجع سابق ذكره**، ص 340.

[2] نصير العرباوي، "مستقبل الشراكة الأورو جزائرية"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، جامعة سطيف: العدد 17، 2013، ص 299.

2- دوافع الشراكة بالنسبة للجزائر ودول جنوب المتوسط: ومن بينها مايلي:

- حاجة الجزائر إلى الإستثمارات الأجنبية وبالأخص الأوروبية منها لضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأجنبية كالبنك الأوروبي للإستثمار(BEI)،[1] من أجل الإستفادة من الخبرة والتجربة الأوروبية يضاف إليها نقل التكنولوجيا لتحقيق الإنعاش الإقتصادي وتطوير الاستثمارات المحلية وهذا ما يتيح لها فرصاً كبيرة للعمل والقضاء على مشكل البطالة وهجرة الأدمغة.
- الإحتكاك بالخبرة والتجربة الأوروبية في كافة الميادين من أجل تحسين المنتجات والإستفادة من برامج المساعدات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي في شكل إعانات مالية وأخرى تقنية من خلال الدورات التكوينية و التمهينية، وإدراك أوروبا بأن دور الجزائر له تأثير في جنوب المتوسط بحكم مكانته الجيو سياسية والجيو إقتصادية. [2]
- الأزمة السياسية و الإقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال العقد الأخير من القرن العشرين والذي أدخلها في دوامة المديونية من البنوك الأجنبية، وما تمتاز به هذه البنوك في زيادة نسبة الفائدة، مما حتم على الجزائر القبول المبدئي للشراكة مع الإتحاد الأوروبي لعدة إعتبارت منها القرب الجغرافي والدعم المالي والمساعدات التي وعدت بها أوروبا تجاه جنوب المتوسط والتي ستساعد الجزائر في حل الأزمة.

ثانيا: محتوى الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

يعد مؤتمر برشلونة الذي وضع اللبنة الأولى لإتفاق الشراكة وعلى إثره خاضت الجزائر والإتحاد الأوروبي منذ مارس 1997 عدة جولات من المفاوضات بخصوص الشراكة، إذ جرت أولى جولة يومي 4 و 5 مارس 1997 ببروكسل في ظل تباين كبير في مواقف وتصورات الطرفين بخصوص الخطوط العريضة للجوانب السياسية والأمنية و الإقتصادية و المالية، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالجوانب الإجتماعية و الثقافية والإنسانية.

---

[1] محمد علي حوات، **مفهوم الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر، 2002، ص 127.

[2] لخضر عزي، محمد يعقوبي، "الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الإقتصادية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة المسيلة: عدد 14 ، أكتوبر 2004، ص 53.

إرتكز المحور السياسي والأمني حسب التصور الجزائري على تكريس مبدأ التشاور وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، بينما شدد الجانب الأوروبي على إحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن الناحية الإقتصادية، حرصت الجزائر على رفض الربط بين إلزامية النمو الإقتصادي وبين إنشاء منطقة للتبادل الحر وذلك حتى تضمن تحقيق التوازن في المبادلات الجزائرية، بينما كان يرى الطرف الأوروبي حتمية الإسراع أولاً في الإصلاحات الإقتصادية وفي مقدمتها إتمام إعادة هيكلة المؤسسات و استكمال مسار عملية الخصخصة بالجزائر.

أما الجانب الإجتماعي فقد تضمن حسب التصور الجزائري وضعية اليد العاملة الجزائرية في أوروبا والتمسك بضرورة ضمان حقوق أفراد الجالية الجزائرية وحفظ كرامتها، فيما مثلت الهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا نحو أوروبا نقطة جوهرية في أجندة الاتحاد الأوروبي.

حيث كشفت هذه الجولة عن وجود فوارق كبيرة في المواقف من بعض القضايا ففي حين تم التوصل على مستوى الخبراء إلى إتفاق حول أهداف ومبادئ الحوار السياسي من خلال الإعلان عن تطابق وجهات النظر فيما يخص مسائل حقوق الإنسان و الديمقراطية، كما لم يخفي الطرف الجزائري إنشغاله لعدم ردود أحكام في مجال مكافحة الإرهاب والتي كانت الجزائر تعتبرها من الأولويات لإستقرار منطقة المتوسط.

أما الجانب الإقتصادي والمالي فقد بقيت خطوطه عريضة دون تحديد لإختلاف وجهات النظر بين الطرفين بين مسعى أوروبي داعي إلى إنشاء منطقة التبادل الحر والتي ترفضه الجزائر مبدئيا وبين أمل الجزائر أن يتم ذلك على أساس شراكة تنموية دون تفضيل مصلحة على مصلحة أخرى.

كما علقت في نهاية هذه الجولة الأولى عقبات تتعلق بمسألة فتح الحدود أمام تدفق السلع الأوروبية وإزالة التعريفات الجمركية وهي مسائل لا تراها الجزائر ممكنة قبل أن تتمكن هي من تدعيم القدرة التنافسية لمنتجاتها.[1] ومما عزز الموقف التفاوضي للجزائر الجانب

---

[1] عبد الحميد زعباط، "الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف: العدد 1 ، 2005، ص 54.

الجيو- إستراتيجي وثروات الطاقة التي أصبحت تسد الجزء الأكبر من إحتياجات أوروبا بعد تدشين أنبوب الغاز الجزائري – الأوروبي.

أماَّ الجولة الثانية من المفاوضات وردت حول الشراكة الجزائرية الأوروبية متزامنة مع مواصلة مفاوضات مشروع إتفاق الشراكة الأورو-متوسطي في مالطا يومي 22-23 أفريل 1997 ومثلت امتداداً لجولة المفاوضات الأولى، بحيث إتسمت هذه الجولة من المفاوضات بالحذر من كلا الطرفين حول بعض النقاط الأساسية التي بقيت شائكة للتوصل إلى إتفاق نهائي حول الشراكة وأبرز هذه النقاط هي مسألة التخفيض الجبائي للسلع الأوروبية بحيث تعتبر الجزائر أن رفع الرسوم الجبائية أهم ضمانة لحاجيات الخزينة العمومية خاصة مع غياب الإستثمارات الحقيقية والمنتجة لتنشيط السوق التجارية في الجزائر، في المقابل أن الاتحاد الأوروبي له إستثمار واسع في مجال الطاقة على غيره من المجالات للإستفادة من المنتج الأوروبي وبأقل تكلفة الأمر الذي تحفَّظ عليه الطرف الأوروبي وراهن على أن تكون هناك مقابل في التخفيض الجمركي. [1]

في ظل المصالح المتضاربة ومحاولة الجزائر إقناع الطرف الأوروبي بإعطاء الأولوية للإستثمار الأوروبي في الجزائر و ضرورة منح هذه الأخيرة مزايا تفاضلية للسلع والمستثمر الأوروبي، بحيث تكون أرضية متوازنة لعقد شراكة فعلية وحقيقية دون إلحاق الضرر بأي طرف.

وكان من أهم النقاط التي عالجتها المفاوضات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي سنة 1997 ببروكسل، والتي جاءت مطالبها على النحو التالي:

1-الانفتاح على الاقتصاد الأوروبي يكون تدريجيا وهذا راجع لخصوصية الاقتصاد الجزائري.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق**، الجزائر: ب س ن، 2004، ص 116.

2- توسيع مجال التعاون مع الاتحاد الأوروبي حيث لا يقتصر على المجال التجاري فقط.[1]

وهنا رفضت الجزائر إلغاء الحماية الصناعية كما جاءت في مؤتمر برشلونة، وعارضت مبدأ الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية، ودافعت على مبدأ المراجعة الدورية (كل 3 أو 5 سنوات) بدلالة الإسهام في تأهيل القطاع الصناعي الجزائري مع تأكيدها على:

1- خصوصية إقتصادها.
2- الفوارق في العلاقات (مميزات المبادلات التجارية غير المتناظرة مع الاتحاد الأوروبي، ثقل المديونية) مما أدى إلى ضعف درجة الالتزام الأوروبية.

فالمسيرة الجزائرية من خلال المفاوضات تترجم العلاقة الشرطية بين إلغاء الحماية على صناعتها من جهة، والإجراءات المصاحبة التي تنتظرها من الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، هذه الإجراءات أبرزت خوف الجزائر والمطالبة بالحفاظ الحقيقي على قوى التعديل مع الالتزام بـ :

أ- الإلتزام من الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجزائر من أجل إعادة تأهيل القطاع الصناعي.
ب- إلتزام الاتحاد الأوروبي ببرنامج خاص للحفاظ على صادرات الجزائر خارج المحروقات.
ت- توسيع التعاون المالي المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي، والأخذ بعين الاعتبار النقائص في هذا المجال، أما ما تعلق بالملف الزراعي فالمفاوضات لم ترضى الطرفين.[2] فالاتحاد الأوروبي حريص على سوقه الزراعية المغلقة فيما يخص منتجات الدول المتوسطية النامية، وحتى وإن كان هذا الإجراء مؤقت فقط للحفاظ على المنتوج الأوروبي من المنافسة و من إغراق السوق بفائض في بعض المنتجات الزراعية.

---

[1] مجموعة من الباحثين، مركز الدراسات الأوروبية العربية، **العلاقات العربية الأوروبية ومستقبلها**، بروكسل: 1997، ص 178.

[2] حناية عبد الله، **مرجع سابق ذكره**، ص 494.

من خلال المفاوضات التي جرت بين الإتحاد الأوروبي والجزائر تم التوصل إلى عقد إتفاق بين طرفين شمال المتوسط المتمثل في الإتحاد الأوروبي ككتلة واحدة وبين الجزائر من الضفة الجنوبية.

وما يجب الإشارة إليه أن الإتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، مما جعله يعجل بعقد إتفاقية شراكة بين الطرفين ،بحيث تستورد الجزائر من أوروبا ما يفوق 66% من الواردات الكلية بالمقابل العكس بالنسبة للجزائر إذ تمثل 5 % من التجارة الخارجية الأوروبية وبالتالي المستفيد الأكبر هو الاتحاد الأوروبي. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (08) الذي يمثل هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم (08) : يوضح هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي مابين (2010-2014).

النسبة المئوية %

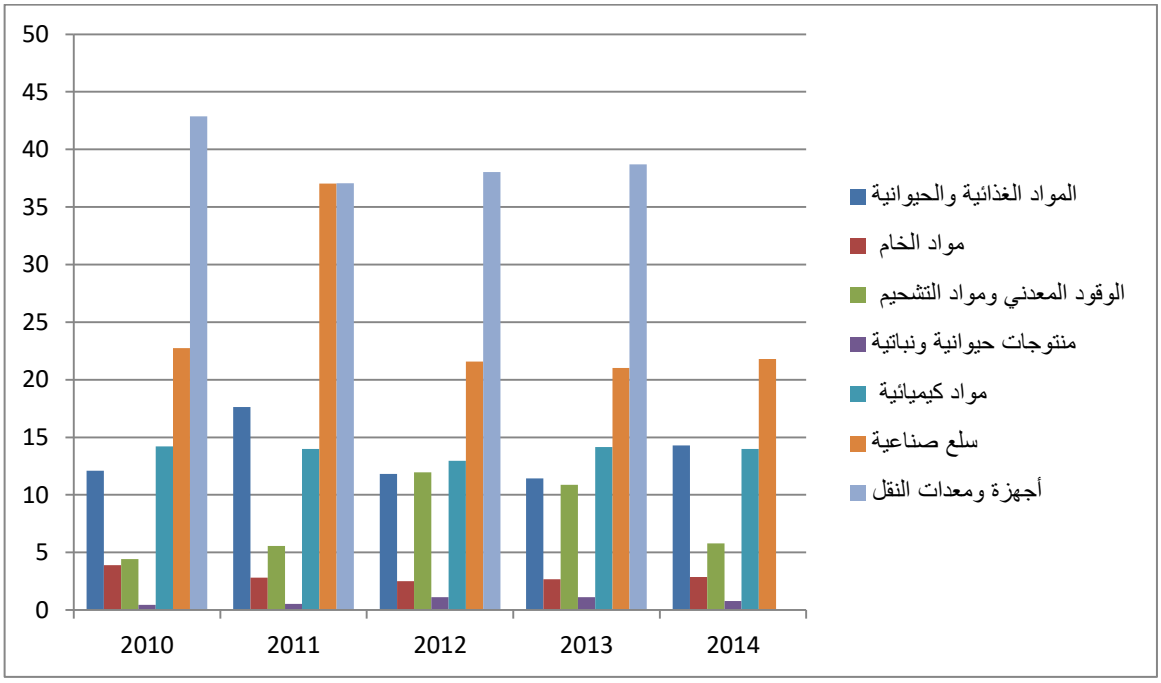

المصدر: European commission, **European Union trade in goods with Algeria,** , Directorate general for trade,2015. p.8.

يتبين من خلال الشكل أن الجزائر الشريك المتميز للإتحاد الأوروبي وهذا ما ميز حجم الواردات القادمة من الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر بنسبة كبيرة خاصة في أجهزة

ومعدات النقل التي احتلت الصدارة بنسبة 41%، وهذا يبرز تبعية السوق الجزائرية كمستهلك للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى السلع الصناعية والغذائية التي تتميز باستهلاك واسع من قبل الجزائر مما جعل الاتحاد الأوروبي يهتم بالسوق الاستهلاكية الجزائرية في حين فقد إحتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على ثمانية محاور تتمثل في الجوانب الأتية:

1- **الجانب الأول:** والذي يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية، وهذا ما جاءت به المواد 3،4،5 من الإتفاقية.

2- **الجانب الثاني:** يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة إبتداء من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة(المادة 6)، أما فيما يخص بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، تنص الإتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينها بصفة تدريجية.

3- **الجانب الثالث:** يتعلق بحقوق التأسيس والإنشاء وتقديم الخدمات، حيث إتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الإتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات المالية والبنكية والمواصلات. [1]

4- **الجانب الرابع:** حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملية قابلة للتحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرأسمال المستثمر، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالإستثمارت المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشأة وفقا للتشريع الجاري العمل به.

5- **الجانب الخامس:** التعاون الإقتصادي إلتزم الطرفان على تقوية التعاون الإقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الإتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الإتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الإتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر

---

[1] نور الدين جليدي، رشيد بوعافية، **مرجع سابق ذكره**، ص 412.

والإتحاد الأوروبي، [1]وكذا القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية وهذا حسب ما نصت عليه المواد 50 – 30 من الإتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كمايلي:

- دعم التكامل و الإندماج الاقتصاديين لاسيما التعاون المغاربي البيني.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية وإستعمال وثائق إدارية موحدة.
- دعم وتشجيع الاستثمارات المباشرة والشراكة الصناعية.
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية والغذائية.
- إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصديرية.
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع إتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي وهذا ما نصت عليه المادة 54 من الاتفاقية.
- التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، والرقابة المالية وهذا ما نصت

عليه المواد 56-57.

6-الجانب السادس: التعاون الإجتماعي والثقافية، حيث تضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمل وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والتسريح

[1] **نفس المرجع**، ص 413.

والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الإجتماعي المعمول به في البلدان (المواد 67-68) [1]

كما إحتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية البصرية.

7-**الجانب السابع:** التعاون المالي الذي يعتبر مشروع إقامة شراكة إقتصادية ومالية هدفاً جوهرياً لسياسات الإتحاد الأوروبي تجاه بلدان العالم الثالث، وتهدف الشراكة الاقتصادية والمالية حسب ما جاء في الإتفاقية إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستديمة في حوض المتوسط، وتحسين المستوى المعيشة لشعوب المنطقة[2] والذي جاء بما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الإقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الإقتصادية.
- ترقية الإستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص عمل.
- الأخذ بعين الإعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الإقتصاد الجزائري خاصة عن طريق تأهيل الإقتصاد.

8-**الجانب الثامن:** التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك من خلال:

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.
- التعاون في مجال تنقل الأشخاص.
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير الشرعية.
- التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.

---

[1] محمد لحسن علاوي ، "اتفاقيات الشراكة الأوروعربية شراكة إقتصادية حقيقية ... أم شراكة واردات مع التركيز على المنتجات الزراعية"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية: العدد 16، 2012، ص 143.

[2] Commission européenne : **euromed héritage** , la venner que prend soin du passé, luxmbourg : office de publication, 2002 , p 19.

- محاربة تبييض الأموال وذلك بمنع إستعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال من مداخيل المخدرات والأنشطة الإجرامية.
- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة، وقد خصص ما قيمته مليون أورو لثمانية مشاريع جزء منها لإصلاح العدالة وجزء أخر لتكوين أسلاك الأمن.[1]

و بناءاً على ما سبق ومن خلال تفحصنا لبنود هذه الإتفاقية فإن من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الإتفاق هو:

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.
- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.
- دعم العلاقات الإجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.
- تشجيع الإندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة.
- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الإقتصاد.
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الإقتصادية.
- دعم الإستثمارات الخاصة بخلق مناصب الشغل.
- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على مدى 12 سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية، وقد تم الاتفاق على تحدي ثلاث قوائم من السلع سيتم تحريرها وفق الجدول الزمني متفق عليه وتشمل هذه القوائم على مايلي:

[1] منيرة بلعيد، " الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي، دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة "، **الملتقى الدولي حولى:** " الجزائر والأمن في المتوسط، واقع و آفاق جامعة قسنطينة، 2008.

الجدول رقم (11): يوضح تفاصيل إزالة الرسوم الجمركية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

القائمة	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي	نوع المنتوج	وتيرة الإلغاء
الأولى	25%	المواد الأولية معدل الحماية الجمركية يتراوح مابين 5% و 15% وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار.	إلغاء فوري
الثانية	35%	المنتوجات نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.	سنتين بعد التوقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ تمتد إلى 5 سنوات بنسبة 20%
الثالثة	40%	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 40% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ يمتد إلى 10 سنوات أي بنسبة 10%.

- **المصدر:** يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2010، ص 180.

وتؤكد الجزائر من خلال بنود الإتفاقية وأهدافها وبالتركيز على الجانب الإقتصادي للإتفاقية مع الطرف الأوروبي على أن تقلل من أوجه التفاوت الإنمائي بين جانبي البحر المتوسط وتدعو في هذا الصدد إلى تعزيز البرنامج المالي للتعاون الأوروبي– المتوسطي بالإضافة إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها توزيعا عادلا هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا نقلل من أهمية الشراكة في المجال السياسي و الأمني التي لابد أن تقوم على الإرادة السياسية المشتركة بروح من التضامن من خلال إحترام مبادئ

عدم تدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة أو التهديد واحترام السيادة. هذا من شأنه أن يساعد على الاستقرار في منطقة البحر المتوسط لا سيما أمن الساحل الجنوبي. [1]

وفيما يتعلق بالشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية و الانسانية ، ترى الجزائر أنه لا يمكن إقامة منطقة للتجارة الحرة يفترض فيها تدفق السلع والخدمات دون عائق، ما لم تؤخذ في الاعتبار مسألة مهمة أخرى و هي مسألة تنقل الأشخاص، كما أن القطاع الإجتماعي والثقافي يهدف إلى إطلاق تنمية الموارد الإنسانية و ترقية التفاهم بين الثقافات وإقامة تبادل منظم بين مختلف المجتمعات المدنية.[2]

ثالثا: واقع سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية للجزائر في ظل الشراكة. – تركيز على بعض السياسات–

1–سياسة الإستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر:

يعرف المفكر "**برتراند رايموند**" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ، خاصة في الحالة الإبتدائية عند إنشاء المؤسسة". [3]

بعد اتخاذ قرار إعتماد التعددية السياسية تبعها قرار الانفتاح الاقتصادي ،الذي تفرضه البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر، حيث سعت هذه الأخيرة من خلال تحرير اقتصادها عن طريق عصرنة منظومتها التشريعية في ظل التطورات الحاصلة في العالم وأقلمتها مع التطورات الدولية وجب عليها منح امتيازات لصالح المستثمر الأجنبي وذلك بوضع

---

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، 2001، ص 3 تم الاطلاع عليه يوم: 15–03–2016. متاح في الانترنت على: **http://www.un.org/arabic/documents/GADocs/56/A_56_153.pdf**

[2] أليسوندرو رومانيول، **التنمية الاقتصادية والتبادل الحر الأورو–متوسطية**، ترجمة حسن بن منصور، موسوعة البحر الأبيض المتوسط، منشورات زرياب، الجزائر 2003 ص61.

[3] شلغوم عميروش، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1990–2001)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 433.

تخفيضات جبائية على الموارد المستوردة من الخارج،[4] وهذا ما نصت عليه قوانين الاستثمار التي نصها المشرع الجزائري منذ الإستقلال ، أي منذ قانون سنة 1966 إلى قانون 1982 المتعلق بكيفية تنظيم الاستثمارات وقانون 1986 المتعلق بمجال التنقيب والاستثمار في مجال المحروقات،[1] وبعدها تم صدور قانون 91-21 المؤرخ في 04-12-1991 و المتعلق بقانون المحروقات والذي جاء لتوسيع الشراكة مع الأجانب بالنسبة للأبار غير المستغلة من أبار النفط،[2] كما تم في سنة 1993 سن مرسوم تشريعي رقم (93-12)، والذي يتم بموجبه إنجاز الإستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول به والتي يتم الموافقة على الاستثمارات في هذا القانون عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI).

غير أن هذه الفترة تميزت بسيطرة أوروبية على عدد المشاريع المصرح بها خاصة من سنة 1993 إلى سنة 2000 لتزيد عن حدودها القصوى رغم الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الدولية على الاستثمار في الجزائر، حيث بلغت نسبة 62% من عدد المشاريع العامة التي قدمتها الجزائر للمستثمر الأجنبي مما سمح بفتح مناصب شغل للجزائري المقدر بـ 33.821 منصب عمل، وتأتي في القائمة الأوروبية الدولة الفرنسية بنسبة استثمارات مرتفعة عن باقي الدول الأوربية بنسبة 21% ثم إيطاليا بنسبة 11% ثم إسبانيا بـ 08% هذا نتيجة كثرة المعاملات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مختلف القطاعات ومعرفة البيئة الجزائرية ومتطلباتها في مختلف مناحي الحياة من جهة وقدرة الدول الأوروبية بسياستها التطويرية نتيجة التقدم التكنولوجي والعلمي وتلبية رغبات السوق الجزائرية. [3]

---

[4] محمد بن عزوز، "الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقع وآفاقها"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 2001، ص 100.

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر: **الجريدة الرسمية**، قانون رقم 86-14 المؤرخ في 19-08-1986، المتعلق بمجال التنقيب والبحث عن المحروقات و إستغلالها ونقلها بالأنابيب، العدد 35 الصادرة في 21-08-1986.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 91-21 المتعلق بالمحروقات، **الجريدة الرسمية**، العدد 63، المؤرخ في 07-12-1991.

[3] التحليل بالاعتماد منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، 2003.

وبعد المرسوم التشريعي رقم 93-12 والذي حدد امتيازات وضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي جاء الأمر 01-03 لسنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح مزايا كبيرة للمستثمر الأجنبي فصارت تتوافد على الدول الجزائرية عدة شركات خاصة الأوروبية منها للعمل في مختلف القطاعات و من أهم ما ميز قانون 1993 أنه وضع جهازين للاستثمار وهما الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والتي تشرف على مساعدة المستثمرين المقيمين و غير المقيمين في تنفيذ المشاريع الإستثمارية، وكذا المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، والذي يكمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويساهم في صياغة الاستراتيجيات وأولويات الإستثمار المحلي والأجنبي.

ومن خلال عمل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار قدمت لنا حجم المبالغ المستثمرة المحلية والأجنبية خلال الفترة ما بين 2003-2007، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): يوضح الفرق بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأوروبية.

البيان	2003		2004		2005		2006		2007		المجموع	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
استثمارات محلية	**450.2**	**91.8**	**231.8**	**60**	**398.6**	**77.9**	**454.2**	**64.1**	**327.8**	**85.2**	**1862.7**	**75**
استثمارات أوروبية	**.31.9**	**6.5**	**25.9**	**6.7**	**19.1**	**3.7**	**165.4**	**23.3**	**33.8**	**8.7**	**276.3**	**11.1**

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، 2008 (القيمة مليار دينار جزائري، النسبة %)

إن الجدول يوضح تطور الاستثمار الأجنبي الأوروبي بين سنوات قبل دخول الشراكة وسنوات بعد عقد شراكة مع الجزائر إذ ثبتت الاحصاءات على عدم إرتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية الأوروبية خاصة خلال السنوات الأولى من الشراكة وذلك راجع لتخوف الجزائر من فتح الباب الواسع للشراكة الأجنبية و عدم قدرتها على حماية مستثمريها المحليين مما أدى بإعادة صياغة قانون الاستثمار من جديد.

وإن كان مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد يعتبر مؤشرا حقيقيا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في ذلك البلد، فالجزائر كغيرها من البلدان النامية تعتبر في مقدمة البلدان من حيث جلب نسبة الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها لذا سنبرز تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

الشكل رقم (09): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين 1990-2014.

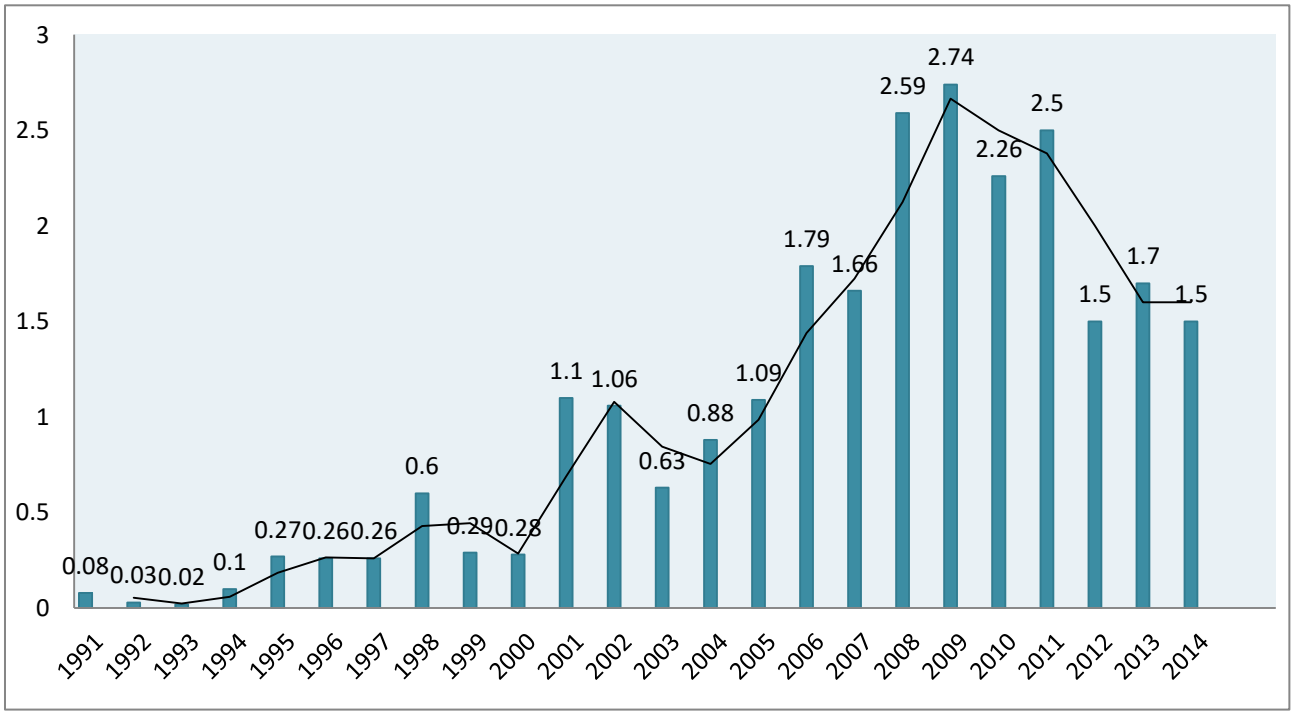

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: UNCTAD, world investment report (1998-2014) and (2015).

يتضح جليا من الشكل السابق أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إتسم بالضعف الشديد خلال الفترة (1990-1992) كما كانت شبه منعدمة خلال الفترة (1993-1994)، وبالرغم من إرتفاعها في النصف الثاني من التسعينات القرن العشرين،

إلا أنها لم تتجاوز في أحسن أحوالها 607 مليون دولار وقد تجاوزت عتبة المليار دولار في عام 2001 لتبلغ ذروتها القصوى في عام 2009 بـ 2746 مليون دولار.

في حين شهدت سنة 2010 تطورا ملحوظا ، وهذا بسبب الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، إلا أنه بعد الحراك الاجتماعي في المنطقة العربية تراجع الاستثمار الأجنبي والقوانين الجديدة المنظمة للاستثمار والتي لم تعد تواكب المعايير الدولية هذا ما أكدته أرقام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنه تراجع الاستثمار بشكل لافت بين عام 2010 و2011 إلى غاية 2015 لتستقر بين 1.5 و 1.7 مليار دولار ، بحيث تراجع الاستثمار الأجنبي من 10 مشاريع جديدة إلى 4 مشاريع لعام 2011، كما يشكو مناخ الاستثمار في الجزائر من نقاط ضعف يحسن معالجتها فورا و هي: الاعتماد على الاجراءات قصيرة المدى بدل القانون الذي يحمل صفة الاستقرار، ثقل الجانب الاداري و البطء في الاجراءات معالجة ملفات الاستثمار، غموض القوانين المنظمة للعقار الصناعي و الفلاحي معا، ثقل وتعقيد نظام الضريبة الذي مازال يشجع على التهرب الضريبي وتهريب العملة، رداءة خدمات الاتصال والصيانة والاشتراطات غير المبررة فيما حصة الطرف الأجنبي في إجمالي الاستثمار والتي تفرض صيغة التميز بين أطراف العملية الاستثمارية.[1]

كما كشف ديوان الإتحاد الأوروبي للإحصائيات في مارس 2015 على أن مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإتحاد الأوروبي بلغ أزيد من 16 مليار أورو، لتصبح بذلك الجزائر المستفيد الأساسي من الإستثمارات الأوروبية بالمغرب العربي، وهنا يبرز مدى الإهتمام الأوروبي بالجزائر بحكم الإمتيازات الممنوحة له في إطار الشراكة والتعاون بين البلدان.[2]

وكما جاء في التقرير الذي قدمته الجزائر في سنة 2015 لمراجعة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أنه ومنذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبين أن هذا الاتفاق لم يحقق

---

[1] بشير مصيطفى، **حريق الجسد- مقالات في الاقتصاد الجزائري**-، الجزائر:جسور للنشر والتوزيع، 2011، ص 49.

[2] قناة النهار، "إستثمارات الاتحاد الأوروبي بالجزائر فاقت 16 مليار أورو"، 12-01-2017، تم الإطلاع عليه يوم: 12-01-2017، متاح في الأنترنت على:

https://www.ennaharonline.com/ar/mobile/specialpages/economie-

النتائج المرجوة في ترقية الصادرات خارج المحروقات وإعادة بعث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبحسب التقرير الذي أقرته وزارة التجارة تم تحويل الاستثمارات الأوروبية إلى صادرات نحو السوق الأوربية أو نحو أسواق قريبة إضافة إلى تآكل الأفضليات الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار الاتفاق وغياب الربط بين المؤسسات الجزائرية والأوروبية لترقية التجارة الخارجية.

2- تأثيرا الاستثمارات الأجنبية الاوروبية المباشرة على الإقتصاد الجزائري:

لقد أثر الاستثمار الأجنبي للإتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي:

- ضعف مناخ الاستثمار وهو ما انعكس سلبا في ضعف قيمة التدفقات الواردة وتمركزها في قطاع النفط إلا أن هذا الأخير يشهد فترة متذبذبة من حيث السعر وقيمته الحقيقية بالإضافة إلى تهميش القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة في أجندات المستثمرين الأجانب، بحيث المستثمر يبحث عن الربح السريع وتراكم رأس المال، بالإضافة إلى تحويل نسبة كبيرة من المبالغ المالية من الأرباح نحو الخارج أو الدول الأصلية للمستثمرين الأجانب.[1]
- ضعف الجهاز البيروقراطي بحيث يعتبر كمحدد سلبي لتحسين مناخ الأعمال وجذب الرأسمال الأجنبي وخاصة الأوروبي منه وذلك من خلال الروتين وثقل الإجراءات الإدارية في إنجاز المعاملات ونقص الخبرة في هذا الميدان وعدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقيقة وكذا غياب التنسيق بين هذه الأجهزة.[2]

---

[1] شلغوم عميروش، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص451 .

[2] عثمان سالم على عبد المجيد، آثار الشركات المتعددة الجنسيات على الاداء الاقتصادي في الجزائر منذ عام 1993، **أطروحة دكتوراه**، فلسفة في الدراسات الافريقية قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة: 2015، ص 95.

- ارتفاع مستويات الفساد بنسبة 16 %، إضافة إلى عدة معيقات منها النقص في تكوين اليد العاملة، ارتفاع معدلات الضرائب، التضخم، فضلا عن تعقيد النظام الضريبي والممارسات السيئة للقوة العاملة ونظام الصرف الخارجي وضعف مستوى الهياكل القاعدية.[3] وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

والشكل رقم (10): أهم معيقات الاستثمار في الجزائر بحسب تقرير التنافسية لعام (2011-2012)

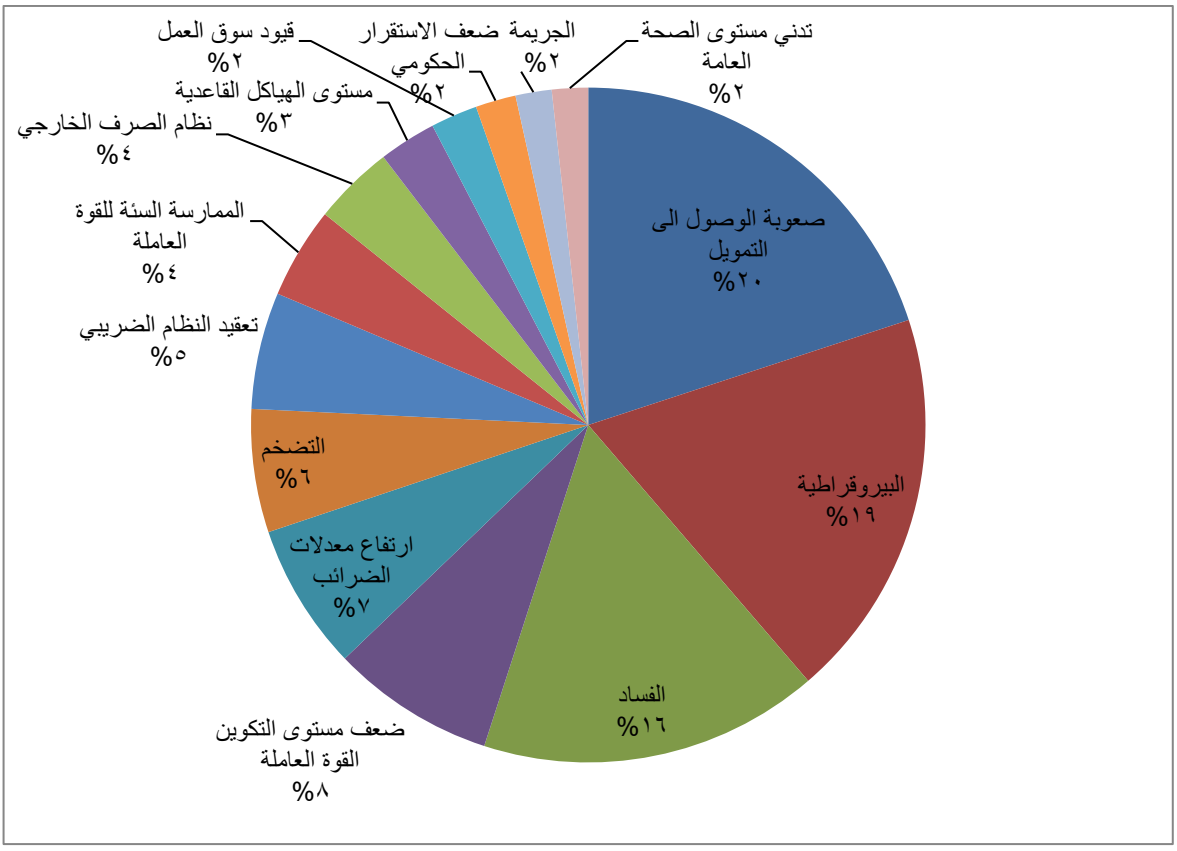

(3) شلغوم عميروش، **مرجع سابق ذكره**، ص 451.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: **The Globale Competitiveness Report. World Economic forum (2011-2012)p 86.**

حيث يمثل هذا الشكل أهم المعيقات التي جعلت من المستثمر الأجنبي عدم المخاطرة برؤوس أمواله وأهم عنصر هو البيروقراطية والفساد وصعوبة التمويل هذه الأسباب الثلاثة تحتل الصدارة في الترتيب بما يقارب 20%، وهذا راجع إلى السياسات المنتهجة في الجزائر وقاعدة (49-51%) التي جعلت من المستثمر الأجنبي عدم المخاطر من جهة وعدم وجود نية وإرادة حقيقية من الحكومة الجزائر بالنهوض بالاقتصاد الوطني.

ثانيا: التجارة الخارجية للجزائر في ظل الشراكة الأورو- جزائرية :

يكتسي اتفاق الشراكة الأوروبية –جزائرية أهمية بالغة لما سيترتب عنه بعد 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إبتداءاً من سنة 2005، من إقامة منطقة حرة للحركية الإقتصادية، والتي سينجر عنها حتماً آثار وإنعكاسات على قطاع التجارة الخارجية والتي سنبرزها فيما يلي:

1-الآثار و الإنعكاسات المحتملة لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على قطاع التجارة الخارجية:

أ- **الآثار المحتملة على الميزان التجاري:** والتي يجب التميز بين الآثار المتوقعة على البنية الصادرات والواردات الجزائرية:

- **بالنسبة للصادرات:** تتشكل الصادرات الجزائرية أساسا من المحروقات، فهي تمثل أكثر من 97% من مجموع الصادرات، ولما كانت صادرات المحروقات لا تشمل عملية التحرير فإنه يتوقع أن الاستفادة من عملية التصدير أن تكون محدودة وتقتصر على بعض القطاعات فقط، كالصادرات التي تتمتع بمرونة طلب عالية داخل السوق الأوروبية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية، وعموما فإن الصادرات الجزائرية سوف لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك إلى عاملين أساسين: وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع الصادرات باقي الدول المتوسطية نحو الإتحاد الأوروبي من جهة ، وعلى صادرات الدول المقبلة على الإنضمام للإتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وتبقى أكثر الدول المتوسطية إحتمالاً لتعرض صادراتها اتجاه

الإتحاد الأوروبي آثار سلبية هي: تركيا، تونس، المغرب، إسرائيل، بسبب تعرض صادراتها للأثر المزدوج.

- **بالنسبة للواردات:** إن دخول إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، حيث سيمس ذلك أزيد من 53% من مجموع الواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين: أولاً ارتفاع الورادات المتأتية من الإتحاد الأوروبي (أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتوجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى)، وثانيا إرتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساساً في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين.

ب- الآثار المرتقبة على الشركاء التجاريين:

إن غالبية الشركاء التجاريين للجزائر هم دول أوروبية، وبالتالي فإن التأثيرات على الشركاء التجاريين تكون جد هامة، بإعتبار أن هذه الدول تمثل القوى المسيطرة على الوحدة النقدية " **الأورو** "، بحيث تبقى طبيعة الآثار المتوقعة على الشركاء التجاريين والمتعاملين الإقتصاديين متوقعة على مدى نجاح الأورو وإستقراره في المستقبل، فلحد الآن تسيطر دول منطقة الأورو على حجم المبادلات التجارية على حساب الشركاء الآخرين كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتركيا الذين لا يمكنهم منافسة دول "الأورو" في المدى القصير والمتوسط.

ت- الأثار والإنعكاسات المحتملة للإنضمام الجزائر إلى OMC على قطاع التجارة الخارجية.

يدخل إنضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة في الأيام القادمة وهي الآن في مفاوضات الجولة 13 للإنظمام لمنظمة التجارة، والتي باشرت الجزائر بإصلاحات إقتصادية التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي وهذا من خلال إدماج الاقتصاد الوطني في الإقتصاديات العالمية.

وبسبب ضعف الاقتصاد الوطني أمام اقتصاديات الدول المتقدمة فإن إنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يؤثر عليها من ناحيتين:

الأولى: من الناحية الإيجابية وتتمثل فيما يلي:

- تحسين كفاءة الفرد وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل المنافسة الأجنبية.
- توفير السلع الصناعية وتنويعها وبجودة عالية.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي تعرفه الصناعة الأجنبية من أجل تطوير الصناعة المحلية.
- تطوير الجهاز الوطني وإكتساب خبرات جديدة من خلال الإحتكاك مع الأجانب.[1]
- خلق مجالات إنتاج جديدة الشيء الذي يؤدي إلى خلق مناصب شغل وبالتالي التخفيف من معدلات البطالة.
- زيادة من حدة المنافسة من خلال الدعاية و الإشهار والترويج وبالتالي يصبح للمستهلك حرية إختيار بين الأحسن والأجود والمنتوج الذي يناسب احتياجاته.

ثانيا: من الناحية السلبية:

- تحميل الصناعة الجزائرية أعباء مالية إضافية تقلل من وضعها التنافسي نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحمية بموجب القوانين المعتمدة منها حضر التقليد.[1] كما أن صادرات الجزائر من الصناعة لا يتعدى 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية وبالتالي استحواذ صناعة المحروقات على الصناعات الوطنية، وهذا ما يزيد من تبعيتها للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصناعية.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج الذي يرافقه ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة وغياب الخبرات اللازمة في المكان المناسب لها، وهذا راجع لعدم مراقبة التسيير وطرق الإنتاج في المؤسسات الانتاجية.

---

[1] طارق تاحي، **الرهانة الإقتصادية لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص462.

[1] قويدر عياش ، إبراهيم عبد الله، " أثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف: عدد 02، 2006، 69.

- إهمال الدور الفعال والريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عكس ما يحدث في الدول المتقدمة الذي يعتبر هذا القطاع أنه أساس للصناعات المحلية.
- تقليص صلاحيات الدولة في اتخاذ القرارات في عدد من المجالات في المنظمة.[2]

يعتبر مسار الجزائر في سعيها للانضمام إلى هذه المنظمة والذي لم يتحقق بعد من أطول المسارات التفاوضية وهذا يرجع إلى أنها من جهة تسعى للانضمام لهذه المنظمة لاستعمالها كمشروع ومحفز ومرشد لإصلاحات التي تقوم الحكومة بتطبيقها، ومن جهة أخرى فهي تخشى الإنضمام نظراً للآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري، حيث أن فشل ببعض الاصلاحات أحد أهم معوقات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و بإعتبار هذه الأخيرة أحد أهم الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، التي تنظم العلاقات التجارية الدولية، ونحن في ظل العولمة الاقتصادية إذْ لا بد على الجزائر أن تنطوي تحت التكتلات والتحالفات الاقتصادية من أجل مواجهة التأثيرات الخارجية التي تنتجها فواعل أخرى من أجل بقاء الدولة.[1]وفي المقابل فإن إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والذي دخل حيز النفاذ سنة 2005 جعل الجزائر بين تيارين أنه في حالة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تبقى هذه الأخيرة دائما مسيطرة على هذه الدول وتفرض سياساتها الإصلاحية والدعم المالي وغيره، والخروج عن سياسات المنظمة إلى البحث عن بديل آخر كالاتحاد الأوروبي يجعل من الدولة التي تريد الإنضمام أمر صعب وعراقيل في إستقطابها بإعتبارها أنها أرادت أن تجد لنفسها منافذ متعدد قصد عدم خضوعها إلى تيار واحد، وهو ما تشهده الجزائر اليوم.

كما إن الرهانات المستقبلية التي تواجه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كبيرة ومتعددة وذلك راجع إلى توقيع الجزائر لإتفاقية مع الإتحاد الأوروبي من جهة وكذا إنضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، رغم إتخاذ السلطات لمجموعة من الإجراءات إلا أنها تبقى غير كافية، ومن بين هذه الإجراءات مايلي:

---

[2] الجيلالي عجة، **مرجع سابق ذكره**، ص 88.

[1] وردة خزندار، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، **رسالة ماجستير**، جامعة قسنطينة: 2012، ص 54.

- الإستفادة من الفترة الإنتقالية التي منحها إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والمقدرة بإثنى عشر سنة، والمساعدات المالية المقدمة في برنامج ميدا 1و2 هذا من جهة ، وكذا الإمتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة لأعضائها من الدول النامية قصد مواصلة الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية من جهة أخرى.
- إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية بإعتماد دراسات للمحيط الصناعي و التنافسي، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على إنشاءها بإعتبارها أساس إقتصاديات العديد من الدول المتقدمة كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا.[2]
- الإهتمام بقطاع الخدمات الذي يشكل اليوم أزيد من 20% من حجم التجارة العالمية، خاصة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص، بالإضافة إلى الإهتمام بالخدمات الأخرى كقطاع الإتصالات والتكنولوجيا، وكذا قطاع السياحة.
- إصلاح النظام الجمركي الوطني بإعتباره أحد الأجهزة الرئيسية في حماية الإقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية، و كذا إصلاح المنظومة الجبائية التي مازالت تعاني، وذلك لتخفيف الأثر الموازني السلبي للتفكيك الجمركي على المالية العامة للدولة.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نقول أن الجزائر عاشت فترة صعبة خلال التسعينات القرن العشرين وما سايرها من طرح أوروبي للشراكة بين دول ضفتي المتوسط مما جعلها في حلقة ضعيفة بسبب انهيار إقتصادها بعد أزمة إقتصادية سنة 1986 ، وفرض عليها الدخول في نظام إقتصادي رأسمالي وهذا ما زاد من تعقد الوضع بحكم عدم التهيئة الكافية للدخول في نظام إقتصادي رأسمالي غربي، إلا أن الجزائر سايرة الوضع وفرضت وجودها من محاولات جذب الاستثمار الأجنبي والتسهيلات الممنوحة له من جهة وإرتفاع مداخيل البترول مما خفف العبء الخارجي على الجزائر من مديونية من جهة أخرى، وإعادة ترتيب البيت

---

[2] فيصل بهلولي، " التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، **مجلة الباحث**، الجزائر: العدد 11، 2012 ، ص 120.

[1] **نفس المرجع**، ص 120.

الداخلي لها، فأقحمت نفسها وقبولها مبادرات الشراكة والتعاون بين دول ضفتي المتوسط وهذا بعد إصلاحات شملت كافة القطاعت من أجل مواكبة الوضع الاقتصادي العالمي.

المبحث الثالث: تقييم السياسات الأوروبية وأثرها على الاقتصاد الوطني.

إن إتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يترتب عليها آثاراً إيجابية وأخرى سلبية بالنسبة للإقتصاد الجزائري، والتي نوجزها فيما يلي:

أولا: إيجابيات الشراكة الأورو- جزائرية:

وصفت رئيسة وفد التعاون والتشغيل بالاتحاد الأوروبي بالجزائر "**نفارو مانيلا**" لسنة 2013 أن نتائج برنامج تنفيذ إتفاق شراكة الاتحاد الأوروبي مع الجزائر في جميع المجالات هي نتائج طيبة و إيجابية، وفي الندوة الصحفية التي عقدتها الجزائر عرضت تمويلات الاتحاد الأوروبي في الجزائر بين سنة 2007 -2013 و التي وصلت إلى أكثر من 366 مليون أورو، والتي شملت النمو الاقتصادي والتوظيف وإصلاح العدالة وتعزيز الخدمات العامة الأساسية والتنمية المستديمة والثقافة. [1] وأضافت "**مانيلا**" أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القليلة الماضية واكبت مسار الجزائر نحو التطور والحداثة و العصرنة من خلال تعزيز مؤسساتها ودعم المجتمع المدني، وغطى التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بشكل رئيسي المجالات التالية:

- تعزيز نظام الجودة وتسيير التجارة و تحسين مناخ الأعمال وأيضا المساهمة في التنمية البشرية وتشجيع التوظيف وتوطيد سيادة القانون والحكم الرشيد من خلال مرافقة قطاع العدالة و إصلاح نظام السجون وتعزيز المؤسسات.
- تنظيم التبادل الثقافي ودعم سياسات البيئة والتنمية المحلية.

---

[1] منى لعموري، اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حقق نتائج إيجابية، **جريدة المواطن**، يوم: 2014/10/21، متاح في الأنترنت على: **http// elmouwatane.com/ p= 8655**

- ساهم الاتفاق كذلك في تحسين سلامة الأغذية والصحة النباتية وأيضا التحضير لمخطط وطني للمياه في سنة 2030 ووضع مخطط لمكافحة الأمراض المعدية.
- تقريب سياسات ضفتي البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي من خلال توفير الموارد التقنية اللازمة من أجل تحقيق التنمية في الجزائر والتقرب من أساليب ومبادئ التنمية الأوروبية.[2]
- ضم ملفات الأمن و الدفاع وحقوق الانسان إلى إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما يسمح بتوسيع أرضية الحوار إلى جانب العمل على معالجة ملف الهجرة غير الشرعية، وتحقيق ظروف الاستقرار لآلاف الشباب الجزائريين. [1]
- مواجهة التحديات الأمنية في الفضاء المشترك بصفة جماعية وتضامنية لمواجهة الظروف الإقليمية والدولية الصعبة التي تهدد أمن وإستقرار المنطقة.
- إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يمثل تهديداً حقيقيا للسوق الأوروبي في الجزائر وذلك بفتح المجال أمام كل الإقتصاديين مما يجعل أوروبا تفقد السوق الحيوية في القارة الإفريقية.[2]

كما زاد من تعميق العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الزيارات المتتالية والمتبادلة بين الطرفين في تعميق الجهود في مختلف المجالات ونذكر منها مايلي:

- زيادة عدد الزيارات الرسمية من طرف الزعماء الأوروبيين إلى الجزائر لزيادة مشاريع الاستثمار في الأراضي الجزائرية، ومن هذه الزيارات قيام رئيس المفوضية الأوروبية "**خوسيه مانويل باروسو**Khosé Manuel Barroso" تلبية لدعوة من رئيس الوزراء "**عبد المالك سلال**" بزيارة للجزائر وذلك يوم 7 جوان 2013، حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن إقامة شراكة استراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجال

---

[2] منى لعموري، **نفس المرجع**.

[1] بشير مصيطفى، " الشراكة الجزائرية الأوروبية: الرؤية الغائبة" ، **جريدة الشروق**، تم الاطلاع عليه يوم: 2009/06/17، متاح على الانترنت على:

WWW.Echoroukonline.com/ara/articles/38113.html.

[2] فاطمة الزهراء حمادي، " الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يجب أن تقتصر على الطاقة"، **جريدة الفجر**، العدد: 22573، يوم: 2015/04/29.

الطاقة. وقد تحدث باروسو خلال هذه الزيارة على أن الجزائر هي شريك مهم للغاية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفي نفس الوقت أكد على تعميق وتكثيف علاقات الشراكة و أن الطاقة هي أحد المجالات ذات الأولوية للشراكة، كما أنها عنصر أساسي في بناء منطقة مشتركة من الرخاء و الإستقرار، فالجزائر هي المورد الرئيسي للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي وإمكانية التعاون والتوافق كبيرة بين الطرفين في مجال الطاقات المتجددة.

و زار الجزائر مسؤولون إيطاليون وهذا دلالة قوية على الرغبة في الدخول في مشاريع واسعة النطاق مثل صناعة السيارات، الزراعة، الطاقة، السياحة، فمن خلال تقييم مشروع الشراكة نجد أنه مست العديد من المشاريع في مختلف القطاعات، ويلاحظ كذلك تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

كذلك زيارة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل إلى الجزائر السيد" روفيراندي دي قينيتو" **M.Reveyand de Ganton**" ومنسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب السيد "دي كريشوف **M.De Kerchove**" وذلك يوم 14-16 جانفي 2014، وهدف هذه الزيارة تعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا الأمنية و الإقليمية، حيث بدأت المفاوضات لإعداد خطة عمل بشأن سياسة الحوار الأوروبية، والزيارة التي قام بها وفد البرلمان الأوروبي يوم 28-31 أكتوبر 2013 هي كذلك فرصة لتعزيز الحوار بين البرلمانيين من كلا الطرفين.[1] كل هذه الزيارات جاءت لتعزز من تفعيل الشراكة الأوروبية جزائرية وهذا لتأكيد على أهمية الجزائر في حوض المتوسط ، ودورها الإستراتيجي سواءاً الأمني أو السياسي أو الإقتصادي بإعتبار الجزائر لها المؤهلات الكافية لتصبح دولة فاعلة في إقليم المتوسط، كما أن هدف الإتحاد الأوروبي و إهتمامه بالجزائر هذا يدل على التحديات التي تجعل من أوروبا متخوفا من فقدان شريك متميز في جنوب المتوسط.

كما أن الشراكة وفي ظل إقتصاد السوق المعولم تلعب دورا أساسيا في تحقيق إيرادات للاقتصاد الجزائري، وكذا مسايرة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية هذا من جهة

---

[1] هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق ذكره**، ص 265.

وتحقيق سوق إستهلاكية لفائدة الأوربيين من جهة أخرى، مما سمح لهذه الأخيرة تقديم الدعم بمختلف أشكاله للنهوض بالإقتصاد الوطني وتتمثل فيما يلي:

- تحويل التكنولوجيا والدراسات المتطورة لتقنيات التسيير مما يؤدي إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.
- الحد من التبعية من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يمكن من زيادة الكفاءة الانتاجية.
- تحرير الخدمات يوفر الجو المناسب لعمل المؤسسات الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية والتقليل من التكلفة.
- استغلال الطاقات الكامنة والغير مستغلة في الاقتصاد الوطني. [1]
- تقديم العون التقني في مجال التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث والتطوير في الدول المغاربية.
- تقديم المساعدات المالية والفنية للجزائر من طرف الاتحاد الأوروبي لمقاومة التلوث البيئي وضمان الاستخدام العقلاني للموارد المائية و الطاقوية وغيرها.
- المساهمة في تدعيم إعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الجزائر التي تشهد ركود فيها ومنها القطاع الانتاجي والمصرفي والتأمين. [2]

وفي مارس 2012 تم توقيع الاتحاد الأوروبي مع الجزائر إتفاق بشأن التعاون العلمي وتنمية القدرات المعرفية و المعلوماتية، واكتساب تكنولوجيات جديدة.

إن هذه الزيارات هي فرصة هامة لتبادل وجهات النظر، فيما يخص تنويع مشاريع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث حققت الجزائر العديد من الايجابيات فيما يخص

---

[1] منتديات سكاي ديزاد، "الشراكة الأوروبية في الجزائر"، تم الاطلاع عليه يوم 20-09-2016، متاح في الانترنت على: **http://www.alg17.com/vb/threads/thread-6823/**

[2] سلوى محمد مرسي، "الشراكة الأورو-عربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها"، **الندوة العلمية الدولية حول** التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف: 8-9 ماي 2004.

المكاسب والانجازات في العديد من المجالات الاقتصادية والثقافية وعدم إغفال الحوار السياسي، في العديد من المجالات الأخرى لما لها من فائدة ومصلحة للطرفين.[3]

كما سمح إبرام اتفاق الشراكة بتخفيض نسب الرسوم الجمركية للكثير من المواد الأولية، والمواد نصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية، وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتوج الجزائري، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي، وفي تصرح لرئيس الكونفيدرالية أرباب العمل لجريدة الشعب سنة 2005 أن الصناعة الجزائرية تعتمد على مواد أولية تصل نسبتها إلى 80 % كلها مستوردة. وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على مدة 12 سنة كاملة للقيام بالتفكيك الجمركي الكامل والذي سيبدأ سنة 2004 بحيث تعتبر هذه المدة كافية للمؤسسات الصناعية الوطنية كي تتأقلم وتتكيف مع المنافسة التى تفرضها المؤسسات الأوروبية، كما تسمح هذه المدة للمؤسسات الوطنية، بتحضير نفسها بشكل جيد خاصة وأن التفكيك يكون تدريجيا.

ثانيا: الآثار السلبية لإتفاق الشراكة بين أوروبا والجزائر على الاقتصاد الوطني.

رغم الآثار الايجابية التي أقرتها كِ

لى الحكومات من إتفاق الشراكة إلا أن هناك جملة من المخاوف التى تترجم في الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني نذكر منها:

1-بناء على إتفاق الشراكة ستقوم الجزائر بعملية التفكيك الجمركي وإلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية على مدى 12 سنة، لكن في الواقع قد انتهت هذه المدة قبل وقتها أي عام 2010 وهو تاريخ دخول منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية حيز التنفيذ. [1] وهنا قدرت مصالح الجمارك الجزائرية الخسائر في مجال التحصيل الجمركي جراء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بحجم 1.5 مليار دولار خلال 3 سنوات من حيز الخدمة، حيث استفادت منها الشركات الفرنسية والإيطالية والإسبانية بالإيجاب على أسعار منتجاتها أمام المنافسة الشرسة الصينية و الأمريكية، و من

---

[3] هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق ذكره**، ص 266.

[1] ناصر داودي عدون، متناوي محمد، **مرجع سابق ذكره**، ص183.

المتوقع أن تفقد قطاعات إنتاجية أخرى تنافسية كلما اقتربنا من تاريخ التفكيك الجمركي الكامل العام 2017، و من الطبيعي ألا تجني الجزائر من هذا الإتفاق الشيء الكثير مادامت المؤسسة المنتجة الوطنية – خارج قطاع المحروقات – لا تملك سوقا خارجية تساعدها على إنتاج الحجم وأن الشركات الأوروبية في غالبيتها تفضل الإستثمار في الخدمات المرافقة للإنفاق الحكومي الذي يمثل المحدد الرئيس للنمو[2].

2-إن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر غير متوازنة سواء من حيث الإمكانات المادية والقدرات البشرية والتقنية والثقل السياسي و ستؤدي حتما إلى نتائج لصالح الطرف الأوروبي القوى ومكلفة بالنسبة للجزائر باعتبارها الأضعف في المعادلة، أي أن الآثار الاقتصادية لهذه الاتفاقية ستكون غير ملائمة في بعض الجوانب، إذ أنها ستؤدي إلى خلق متاعب أخرى تضاف إلى تلك التي تتعرض لها المؤسسات العامة والخاصة الوطنية، مما يمكن أن يعرضها إلى الإفلاس لافتقادها للحماية من ناحية وعدم قدرتها على منافسة منتجات دول الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية.[1]

3- قيام الشراكة على عدم التكافؤ فهي تتميز بحرية تبادل السلع و عدم حرية تنقل الأشخاص خوفا من الهجرة غير الشرعية.

4-إصرار الاتحاد الأوروبي على إنشاء مناطق للتبادل الحر، وذلك لضمان سوق جنوب المتوسط لسلع شمال المتوسط[*] تبقى دول الجنوب في تحدي أمام جودة المنتجات الأوروبية.

---

[2] بشير مصيطفى، الشراكة الجزائرية الأوروبية: الرؤية الغائبة، بوابة الشروق، جوان 2009، تم الاطلاع عليه يوم 12-03-2016، متاح في الانترنت على: **http://www.echoroukonline.com/ara/articles/38113.html**

[1] بارة عصام، بن جميل عزيزة، "انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على تحرير التجارة الخارجية"، مداخلة مقدمة إلى **المؤتمر الوطني حول** : "حرية المنافس"، الجزائر، جامعة عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

(*) للحديث عن عيوب الشراكة لا تكمن في منهجها بل في طبيعتها نفسها فتركيز الشراكة على التبادل الصناعي واستثناء الزراعي يظهر حجم الفوارق بين مجالات ارتكاز اقتصاديات الضفتين فالزراعة تساهم بنسبة 15 بالمئة إلى 20 بالمئة من الناتج المحلي للبلدان المتوسط، ويعمل فيها 10 بالمئة من السكان في اسرائيل و 25 بالمئة في المغرب بينما لا توفر سوى 3 بالمئة من الوضائف في أوروبا. (كما أشار اليها بشار خضر في كتاب " أوروبا من أجل المتوسط".

5-الفوارق على مستوى التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية و صدام و تباين الثقافات ومستويات المعيشية المتناقضة وهي حقائق تتسبب في عرقلة بناء مشترك لعلاقات اقتصادية متطورة.

6- تحفظات الجزائر على جملة من المسائل السياسية المتعلقة بالأمن وإشكالية التدخل في الشؤون الداخلية للدول مما جعلها تخضع لجملة من الانتقادات بسبب تحفظها على بعض الأزمات الداخلية للدول، وخاصة بعد أحداث الثورات العربية أو كما يصطلح عليها إعلاميا "**الربيع العربي**"(**).[2]

7-التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر بإسم قواعد الديمقراطية وتم ذلك بفرض إصلاحات مقابل تقديم مساعدات، ولقد رد "عبد العزيز بلخادم" في القمة المنعقدة في برشلونة يومي 27-28 نوفمبر 2005 قائلا:" من المهين أن يطلب من الأوروبيون إصلاحات في المقابل حفنة من اليوروهات ليحتفظوا بأموالهم لأننا نريد إصلاحات في إطار السيادة" [1]. وأكد عليه رمطان لعمامرة في مارس 2017، وأعتبر هذا الأخير أن تقييم للشراكة منذ دخولها حيز النفاذ سنة 2005 إلى غاية 2015 أن مجموع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوروبي لم يصل إلى 14 مليار دولار خلال العشر سنوات بينما بلغت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي بـ 220 مليار دولار سنويا ، وهذا يبين الفرق الكبير بين أطراف الشراكة بحيث لا مجال للمقارنة بين الطرفين بحيث أدى هذا التفاوت إلى تأجيل الجزائر إنشاء منطقة التبادل الحر إلى غاية 2020.[2]

(**) **الربيع العربي:**" هو حركة إحتجاجية سلمية ضخمة إنطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 و مطلع عام 2011، وبدأت الشرارة الأولى من تونس وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام وتنحيته في أيام قليلة، وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيرا في كل الدول العربية وهو:" الشعب يريد إسقاط النظام".

[2] بن عمر عواج، مريم زكري، "أثر الشراكة الأوربية-المتوسطية على الإقتصاد الجزائري"، **مجلة أكاديميا**، عدد: 03، جامعة الشلف: 2015، ص 282.283.

[1] سفيان بوعياد، "إتفاق الشراكة كارثة على الإقتصاد الوطني"، **جريدة الخبر**، عدد 4477، الجزائر، 18 أوت 2005.

[2] " الجزائر والإتحاد الأوروبي يعتمدان وثيقة تقييم اتفاق الشراكة"، **جريدة الخبر**، تم الإطلاع عليه يوم: 2016/12/11، متاح في الانترنت على: **http://www.elkhabar.com/press/article/119468**

8- استثناء ملف الزراعي في مفاوضات الشراكة الأورو-متوسطية والذي يعتبر في غير صالح الجزائر وذلك لما تتمتع به من مميزات في القطاع الزراعي، هذا يعني أن الاتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة المنتجات التي للجزائر مصلحة في تحريرها، بينما يمارس سياسة تحريرية في العديد من المنتجات التي ليس للجزائر مصلحة كبيرة في تحريرها، في المقابل إن اشتداد حدت المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي و عصرنته.

والجدول رقم(13): يوضح المبادلات التجارية بين الطرفين(الجزائري والأوروبي مابين 2001-2010).

الوحدة مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات الجزائرية من أوروبا	5903	6732	7954	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704
الصادرات الجزائرية نحو أوروبا	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات لسنة 2011.

يتبين من خلال الجدول أن صادرات الجزائر نحو أوروبا كبيرة جداً إلا أنها تتمثل بنسبة 98% من المحروقات وذلك لقلة المنتوجات الصناعية والفلاحية التي تصدرها في المقابل وجود واردات قليلة من الإتحاد الأوروبي، هذا لا يعكس أن الجزائر من البلدان التي تتنوع في إقتصادها لكن إقتصادها مرهون بتذبذب الأسعار الطاقة في السوق الدولية على عكس المنتوجات الفلاحية، وهذه الفترة شهدت إرتفاع أسعار الطاقة في السوق.

ومن خلال هذه الآثار يمكن القول أن السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع وتبقى عرضة للصدمات الخارجية، وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق على المنتوجات الجزائرية وسياسة الإحلال محل الواردات التى إنتهجتها الجزائر خلال عشريات السابقة والتي أدت إلى الاتجاه نحو الأنشطة غير تنافسية، فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي. ومن هذا فإن السيناريو المتوقع لآثار الشراكة

بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يشير إلى أن آثار التبادل الحر الذي سيدخل حيز التنفيذ – من الصعب تطبيقه– بالنسبة للاتحاد الأوروبي ستكون ضعيفة كون أن التخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية ستؤدي إلى ارتفاع طفيف في الصادرات الأوروبية نحو الجزائر بسبب المكاسب المتعلقة بمؤشر الكفاءة السعر التي ستحصل عليها مقارنة مع الدول الأخرى التي لا تستفيد من هذه التخفيضات الجمركية كالصين مثلا وبالتالي سيكون الأثر الكمي للصادرات ضعيفا وبالمقابل على المدى القريب فلن تكون هناك آثاراً أيضا على الواردات الوافدة من الجزائر، بإعتبار أن ليس هناك تفكيك أو إلغاء جمركي ينبغي أن يقوم به الاتحاد الأوروبي على السلع الجزائرية، طالما أن الأسواق الأوروبية للسلع الصناعية الجزائرية مفتوحة منذ أمد بعيد، في حين أن العراقيل على السلع الزراعية تم الاحتفاظ بها، وبالتالي فإن الجزائر لن تكون في وضع متميز و أفضلي لدخول منتوجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية[1]

و أن انخفاض الرسوم الجمركية من أهم الانعكاسات على المدى القصير والبعيد باحتمالية انسحاب العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من السوق بسبب هذا التفكك الجمركي الذي يعمل في اتجاه انخفاض أسعار الواردات وخاصة إذا تم إنشاء المنطقة الحرة في الجزائر – بلارة – باعتبارها بوابة إفريقيا وجعل الجزائر سوق أوروبية محولة للمنتوجات الأوروبية وهذا يجعل من الاقتصاد الجزائر خارج المحروقات ضمن الاقتصاديات الميتة بسبب المنافسة والجودة الأوروبية و هذا إذ لم تتدخل الحكومة الجزائرية لوضع سياسات حمائية على منتوجاتها .[2]

ويمكن القول أن دخول الجزائر في العلاقات الدولية المتوسطية يقتضي ويستلزم تكييف الاقتصاد الوطنى مع متطلبات السوق، و ذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المحتمل التعاون معها في إطار الاستثمارات المباشرة أو الشركات المشتركة أو عقود التسيير، وعلى هذا الأساس عكفت الجزائر على إصدار جملة

---

[1] جليد نور الدين، بوعافية رشيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 490-491.

[2] مقابلة مع السيد **اسماعيل للماص**، خبير اقتصادي جزائري ومستشار وزارة التجارة بالجزائر، يوم 26 ماي 2016 على الساعة 14.00إلى غاية 15.00 بجامعة بومرداس.

من التشريعات مست الجوانب من بينها إصدار إطارات قانونية تتعلق بتشجيع الاستثمار، وذلك بمنح امتيازات وتسهيلات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والمحلى.

ثالثا: تقييم الشراكة الأورو– متوسطية إقليميا وأثرها على جنوب المتوسط:

يختلف تقييم الباحثين الأكاديميين والدبلوماسيين لمسلسل برشلونة، ولعل أكثرها تطرفاً هي الأحكام الصادرة عليها بالفشل أو تلك القائلة بكونها خطوة إيجابية وفعالة دون إظهار إختلالتها الكبرى، ولعل أهم الملاحظات التي يمكن الإشارة إليها هو عدم حدوث أي تقييم رسمي وفعلي لهذه الشراكة منذ أكثر من 20 سنة على إنطلاقها من قبل ضفتي المتوسط، ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها على سلبيات الشراكة في بلدان جنوب المتوسط بالخصوص داخل الأوساط الأكاديمية بسبب النزعة الأوروبية للمشروع.

و تركز أهم الانتقادات الموجهة لمسار الشراكة – بما فيها سياسة الجوار– على ضآلة المساعدات المالية وهيمنة المحدد الأمني للاتحاد الأوروبي إزاء المنطقة و تفضيله للأمن على الديمقراطية والتنمية الاقتصادية مما إستاءت منه بلدان جنوب المتوسط بإعتبارها بحاجة إلى عامل التنمية الاقتصادية، كما تبنت بعض دول جنوب المتوسط مثل ليبيا و سوريا مواقف مشككة من المسار بسبب عدم التكافؤ بين النظرة الأوروبية ونظرة الدول السارية في طريق النمو (جنوب المتوسط بالخصوص).[1]

بالإضافة إلى ما سبق هناك غموض المفهوم وخطورة التطلعات المتزايدة، فيلاحظ وجود تباين في مدركات الاتحاد الأوروبي وسياسته نحو التعاون أو الشراكة مع دول المتوسط وهو ما إنعكس على التعاون في المحيط الأطلسي مع تباين المنطلقات الاستراتيجية في تحديد أطراف الشراكة، فما يزال تعريف هذا المشروع محل جدل كبير وهل يقوم على أساس جغرافي أي على الدول المطلة على المتوسط، أم هو على أساس وظيفي أي الاعتماد على المؤهلات أم ماذا؟.

التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الكبير بين أطراف الشراكة، فهذا التفاوت يمثل عقبة إضافية أمام بلدان المتوسط النامية على الاندماج في آليات الشراكة بمعدلات ناجحة بسبب

---

[1] كريم مصلوح، **مرجع سابق ذكره**، ص 154.

الفجوة الكبيرة بين الأطراف والآخذة بالازدياد، غير أن هذا التفاوت ولّدَ التنافس بين المتوسطية و الشرق أوسطية، فإذا كانت الأولى هي لتأكيد المشروع الأوروبي الرامي للتعاون في الجانب الاقتصادي والسياسي و الأمني و الثقافي، فإن الثانية هي مشروع أمريكي يهتم بالجانب الاقتصادي أساسا مع إعطاء دورة الريادة لـ (إسرائيل).[2]

لقد أصبح المشروع المتوسطي الشغل الشاغل لصناع القرار في الاتحاد الأوروبي لما تمثله المنطقة مرتكزا لسياسة الاتحاد ومصالحه الإقليمية في مجالي السياسة والاقتصاد وما له من انعكاسات على استقراره، كما أن هذا المشروع وما يحمله من فرص وتحديات أمام الاتحاد الأوروبي فهو يحتاج إلى تفعيل لذلك المشروع لما لذلك من انعكاس على تأثيره السياسي و الدولي، ولكي يكون هذا المشروع ناجحاً فهو بحاجة إلى جملة من المتغيرات التي تجعل منه مشروعا حقيقيا ومنه ما يلي:

- توسيع صلاحيات ميثاق برشلونة ليشمل الاضطلاع بدوره في ميدان تسوية الصراعات الجارية بين دول الأعضاء.
- دفع مستوى الشركاء المتوسطين الجنوبيين لكي يكون لهم دوراً في مناقشة القضايا الأمنية و المتوسطية.
- توسيع نطاق استراتيجيات تحقيق التعاون الأمني بحيث تشمل تأكيد أهمية حل المشكلات المتعلقة بالأراضي والحدود و إزالة مصادر التهديد الأمني.
- تحديد متطلبات تطبيق إجراءات بناء الأمن في الصراعات المتوسطية.
- الإشارة إلى الخصوصيات الثقافية للبلدان الأوروبية المتوسطية فيما يتعلق بمفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية.[1]

سطر إعلان برشلونة عام 1995 عدة أهداف مركزية، كما سطر عدة نتائج منتظرة و إنصبت أهم الدراسات حول الجوانب التجارية بالخصوص إضافة للجوانب المالية ، وتتمحور الهدف الّأول في إقامة منطقة أمن واستقرار مشترك ، ولتحقيقه تم تسطير أهداف فرعية

---

[2] محمد دحام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي– دراسة في التأثير السياسي الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص 187.188.

[1] محمد دحام كردي، **نفس المرجع**، ص 189.

تتمثل في الرفع من معدلات النمو وتقليص فوارق التنمية في الإقليم وتطوير التعاون والاندماج الإقليمي من خلال التبادل الحر، كما أبرمت اتفاقيات الشراكة مع دول جنوب بالتدريج وكانت تونس والمغرب ثم مصر والأردن من أولى هذه الدول، ثم الجزائر وسوريا، بينما يرجح إبرام هذا الاتفاق مع ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي عام 2011[*].

والملاحظ أن مشكلات الشراكة ظلت مستمرة، وإذا كان التوجه الاقتصادي الذي ارتكز نظريا على أهمية الإقليم الجيو اقتصادي في بناء التجمعات الكبرى للدفاع عن التعاون المتوسطي يقوم على الدمج بين دول من الشمال وأخرى من الجنوب تتوفر لها حظوظ خلق فضاء للاندماج يبدأ من الاقتصاد، غير أنه من جهة أخرى يسجل كون منطقة التبادل الحر المتفاوض عليها بين الضفتين بشكل منفصل لأنها منطقة تبادل تميزت بأربع خصائص أولها:

- منطقة التبادل الحر تجمع دول من ضفتي المتوسط فقط.
- إقتصاد هذه الدول المتوسطية في مستوى غير متكافئ من التنمية.
- إقتصاد هذه البلدان في مستوى غير متكافئ من الاندماج.
- كون إقتصادها في مستوى غير متكافئ من الحماية المتبادلة.

كما قد بين رأي آخر إلى أهمية المكتسبات والتي يذكرها "**بنديكت دو سان لوران**" والتي أعطى أهم المبررات والمكتسبات لمؤتمر برشلونة ونذكر منها:

- معالجة ماليات البلدان المتوسطية بفرض توجه شبه ماستريختي للتوازنات الماكرو إقتصادية(الحد من التضخم، والحد من الدين العمومي).
- توفير مؤتمر برشلونة للشروط المؤسسة، القانونية و التجارية لتطوير الأعمال في حوض المتوسط، ومنها إحداث تدريجي لمنطقة تبادل حر رغم كونها جزئية.

---

[*] طرح مقتل العقيد معمر القذافي عدة سيناريوهات محتملة في غياب البنية السياسية والدستورية والحزبية طيلة فترة حكمه، لاسيما وأن رئيس المكتب التنفيذي محمود جبريل حذر من "فوضى سياسية" وهو ما يأخذه بعض النشطاء على محمل الجد، مما استلزم على الاتحاد الأوروبي التريث والنظر في الشأن الليبي بما سيسفر من مخرجات الثورة لتباشر التفاوض والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا إن كان هناك ما يتفاوضون عليه؟.

- مساهمة مؤتمر الشراكة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس عن طريق رأسمال أوروبي، ولكنه باكتساب المنطقة للجاذبية ومن ثم جذب الأموال من دول مجلس التعاون الخليجي، وتشير الإحصائيات إلى الخط التصاعدي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية في المنطقة حيث بلغت ما بين 2000- 2005 حوالي 76.5 مليار دولار، بينما بلغت 39.5 مليار دولار في الفترة مابين 1995-2000.[1]

[1] كريم مصلوح،**مرجع سابق ذكره**، ص 156-157-158.

خلاصة واستنتاجات:

لقد بذلت الجزائر مجهودات كبير في تطوير اقتصادها في مختلف جوانبه الصناعية والتجارية أو حتى تطوير الاستثمار المحلى و الأجنبي بشكل واسع مما جعلها تصيغ قوانين تسهل علاقة المستثمر الأجنبي بالدولة الجزائرية من جهة وتشجع تطوير الصناعات بمختلف أنواعها وذلك من خلال الدعم التي وفرته لقطاع الصناعة من جهة أخرى.

وبحكم العلاقة التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي اقتصاديا بالخصوص جعل هذا الأخير يمنح دعماً مالياً من أجل تسهيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقية التي كان أبرزها التوقيع على معاهدة برشلونة التي تعتبر بمثابة إعادة تقوية العلاقات بين دول ضفتي المتوسطى بحكم ما شملته من دول القارات الثلاث والتي شملت مختلف المجالات فكان على الجزائر أولا الخروج من الأزمة السياسية التي عاشتها خلال التسعينات وإعادة رسم سياساتها نحو التقدم و الإزدهار، وهذا ما أبرزته المبادلات التجارية خارج المحروقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى ارتفاع مستمر في السنوات الأخيرة وذلك حسب إحصائيات مصالح الجمارك ، في المقابل شدد مسؤولون جزائريون إلى إعادة تقييم فعلي وجاد للشراكة الأوروبية الجزائرية بالخصوص من أجل إعادة رسم طرق ووسائل التي تسمح للطرفين بالتقدم أكثر لتحقيق التعاون الذي نصبوا إليه جميعا.

ويهدف الإتحاد الأوروبي من خلال إتفاق الشراكة مع الجزائر إلى إقامة منطقة تبادل حر أورو–جزائرية يترتب عليها إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، مما يتبين أن نية الاتحاد الاوروبي في جعل الجزائر سوقه الموسعة نحو أفريقيا لتصدير منتوجاته والاستحواذ على السوق المتوسطية.

إنطلاقا من هذه المستجدات سعت الجزائر إلى التوافق مع هذه الديناميكيات الجديدة للنظام الإقتصادي العالمي، وذلك من خلال سعيها للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي هي في مفاوضات مستمرة مع الجانب الجزائري.

الفصل الرابع: نحو تفعيل الشراكة الأورو-جزائرية

تمهيد:

لدراسة وتحليل السياسة الخارجية لبلدان المتوسط شمال وجنوب ضفتي المتوسط وبلغة المنظور الواقعي في التحليل المنهجي للواقع المطروح في العلاقات الدولية و الذي يجمع في إطار الشراكة والتعاون بين دول المتوسط ،وإلى حجم التغيرات في المنطقة المتوسطية والتي شهدت جملة من التحديات سواء على المستوى الداخلي لكل ضفة على حدى أو التحديات الخارجية وما نتج عنها من قبل قوى كبرى محاولة السيطرة على المنطقة أو تأثير التحديات الداخلية لتنشأ أزمات كبرى خارج الفضاء المتوسطي، مما جعل على دول حوض المتوسط أن تواجه هذه التحديات سواء منها الداخلية و الخارجية، ومحاولة منها إعادة تفعيل الشراكة بأسس وأساليب مكافأة حتى يجعل من الشراكة الأورومتوسطية كنموذج في علاقات التعاون بين البلدان لدول العالم، وهذا ما نحاول التطرق إليه مع وجوب عدم الإغفال عن مستقبل العلاقة التي تربط دول الضفتي بتفعيل نمط شراكة حقيقية دون تبعية بالتركيز على تفعيل المغرب العربي من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية وهنا تكون شراكة حقيقة وفاعلة.

ومن خلال هذا كله قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول** : التحديات الخارجية التي تواجه منطقة المتوسط.
- **المبحث الثاني** : التحديات الداخلية التي تواجه منطقة المتوسط.
- **المبحث الثالث** : مستقبل الشراكة الأورو–جزائرية وآليات تفعيلها.

المبحث الأول: التحديات الخارجية التي تواجه منطقة المتوسط.

إن المنطقة المتوسطية شهدت تحديات داخلية وأخرى خارجية بإعتبارها منطقة حساسة وتتوسط العالم، وهذا ما سنبرزه في مايلي:

1-التنافس والنظرة الأمريكية لجنوب وشرق المتوسط:

يتميز الدور الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط بالحيوية الكبيرة، ويبدو بذلك المنافس الكبير للاتحاد الأوروبي حول إمتيازاته في جنوب المتوسط، ويبدو أن الإدارة الأمريكية و بإختلاف رؤسائها بقت ثابتة حول الأهمية الجيو إستراتيجة للمنطقة، بمعنى أن أي تغيير في السياسة الأمريكية إزاء المنطقة يعد تغييراً في الوضع الإقليمي عموماً، وتتمثل أهم هذه السياسات الأمريكية في المتوسط من خلال الحوار الأطلسي الذي هو صمام الأمان للأمن الأوروبي وهي حليفة تركيا ولها سياسة عبر أطلسية في البلقان والتي تطورت بعد الحرب الباردة، كما أنها حليفة إسرائيل وذات دور كبير في الشرق الأوسط ، وتنشط في المنطقة المغاربية إلى جانب المغرب والجزائر، و قد عزز اتفاق "كامب ديفيد" المكانة الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال السلام العربي – الإسرائيلي الذي قادته أمريكا الحليف الاستراتيجي لإسرائيل مما بسط نفوذ أمريكا في منطقة المتوسط.[1]

كما أن الاستراتيجية الأمريكية إزاء المتوسط هي خليط من السياسات الإقليمية بمعنى أنها سياسات تعتمد على أجزاء جيو سياسية فرعية ، مثل الاهتمام بشمال إفريقيا وحده والشرق الأوسط و لها سياسة وحدها متخصصة تجاه تركيا وأوروبا و كل هذه الفواعل في المتوسط تصنع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة عامة تضمن بها سيطرتها ونفوذها على المنطقة[2]، و يمكن تقسيم الرهانات الأمريكية في المنطقة إلى ثلاثة:

---

[1] كريم مصلوح، **مرجع سابق ذكره**، ص 356.

[2] Ian O.Lesser , Les Etats Unis et la Mèditerranèe, consultè le 10.11 2014 sur : **www.iemed .org/anuari/2004/frarticles/frarticles** .pdf.

- اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بالمتوسط باعتباره جزءاً مندمجاً في الأمن الأوروبي.
- كون المتوسط جسر نحو الخليج العربي واستعملت الولايات المتحدة البحر المتوسط للعبور مرات عديدة خاصة في حرب الخليج عام 1990 -1991 وعام 2003 حربها على العراق.
- انخراط الولايات المتحدة في عدة قضايا إقليمية واضحة كالنزاع في الصحراء الغربية وبحر إيجة ومسلسل السلام العربي الإسرائيلي و الأزمة الليبية. [1]

كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن البحر الأبيض المتوسط مجالا استراتيجيا للاستخدام العسكري والعبور التجاري عبر البحر وذلك لأهمية المضايق التي يتوفر عليها و التي تربط بسرعة بين عدة محاور مثل مضيق جبل طارق الذي يربط الأطلسي ببحر الأبيض، الدردنيل والبوسفور اللذان يربطان المتوسط بالبحر الأسود، وقناة السويس التي تربط بين عدة محاور منها المحيط الهندي .

كما برزت مبادرات أخرى من قبل أمريكا تجاه منطقة جنوب المتوسط الشرق الأوسط من جهة والمغرب العربي من جهة أخرى وكل واحد على حدى باعتبار هذا الأخير خاضع تاريخيا للنفوذ الأمريكي فقد وجهت سياسة أمريكة من خلال إطلاق مشروع سياسي اقتصادي كأضخم المشاريع من أجل بسط نفوذها في المتوسط وهو "**الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا" BMENA**" وهو عبارة عن مشروع أو برنامج متعدد الأطراف يهدف في بعده الاقتصادي إلى تعزيز التنمية والإصلاح الاقتصادي عن طريق الليبرالية في كافة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تم عرضه من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن على المجموعة الثمانية (G8) من أجل مناقشته وإثرائه في قمة ايسلندا جوان 2004.

وقد أقرت مجموعة الثمانية الوثيقة الأمريكية وأطلق عليها إسم " الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا"، بعد إخضاعها للتعديلات ، وقد جرى التركيز على المحور الاقتصادي من خلال ضرورة خلق وظائف جديدة ، تعزيز التنمية، تحفيز التجارة البينية، ودعم الاستثمار الأجنبي وغيرها ، مع تزويد المبادرة بهيكل

[1] كريم مصلوح، **مرجع سابق ذكره**، ص 359.

مرئي يتمثل في " منتدى من أجل المستقبل" والذي يشكل إطاراً للنقاش والحوار بين صناع القرار الاقتصادي وفعالية المجتمع المدني، كما تبلورت هذه الشراكة عبر خلق شبكة من الصناديق المالية وإقامة شراكة بين المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، إنشاء مجموعة عمل حول الاستثمار وكذا مركز إقليمي للتكوين في مجال التمويل.[1].

وفي هذا السياق نجد أن أوروبا تشعر بثقل كبير حيال المنافسة الأمريكية لها حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تكريس استراتيجية خاصة لتأمين حاجياتها سواء من الطاقة أو من الأمن في المنطقة أو من خلال الدعم المالي للشعوب المُنهكة وهذا من أجل بسط النفوذ الأمريكي على المنطقة ومنافسة أوروبا لها وهذا ما أثبتاه الطرفان– الأوروبي و الأمريكي– من خلال مشاريع كل من القطبين، وترى أمريكا نفسها الدولة العظمى في العالم بعد زوال الاتحاد السوفيتي سابقا، والتي ترى من الواجب عليها قيادة العالم وأن لديها مسؤولية أخلاقية عالمية تجاه المجتمع الدولي ولهذا فإن سياسته المنتهجة هي سياسة عالمية عابرة للقارات على عكس السياسة الأوربية الإقليمية.[2] مما جعل الاتحاد الأوروبي أمام تحدي حقيقي فوقي، وذلك بسبب الإمكانيات المالية والتكنولوجية التي تمتلكها أمريكا وسياسة الاحتواء والإغراء من جهة والردع وفرض العقوبات من المخالفين لسياستها من جهة أخرى، كل هذا جعل الاتحاد الأوروبي يفكر في سياسات أخرى أكثر فاعلية من أجل إحتواء المنطقة.

1-1 الهيمنة الأمريكية على مناطق النفوذ في أفريقيا اقتصاديا:

على المستوى الاقتصادي بوجهيه المساعدات والتجارة وبالنظر لبيانات التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف بلدان إفريقيا خاصة شمال إفريقيا في العام 2013 التي تبين التزايد المتسارع للتبادل السلعي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان إفريقيا وهو ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] محمد بلخيرة، "السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد والاستراتيجية الغائية" **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: 2015، ص220.

[2] اعمر بوزيد، **مرجع سابق ذكره**، ص 404.

الجدول رقم(14): التبادل السلعي بين الولايات المتحدة وإفريقيا لعام 2013 (مليون دولار)

الشهر	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
جانفي	2.46	5.09	2.63-
فيفري	3.24	3.18	0.55
مارس	3.83	4.44	0.54-
أفريل	2.51	4.37	1.86-
ماي	2.75	5.25	2.50-
جوان	3.17	5.16	1.98-
جويلية	3.07	4.44	1.37-
أوت	2.88	4.79	1.91 -
سبتمبر	2.41	4.24	1.82-
أكتوبر	3.09	655.3	0.56-
الإجمالي	29.45	44.64	15.19

المصدر: صبحي قنصوه، نادية عبد الفتاح، **التقرير الاستراتيجي الافريقي 2012-2013**، طبعة 09، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ص 415، 2014.

يتضح من خلال الجدول أن جملة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وإفريقيا في عام 2013 ظلت في تزايد مستمر عام بعد عام وذلك من خلال جملة من الاتفاقيات التي أبرمتها أمريكا مع دول شمال إفريقيا أو إفريقيا قاطبة مما زاد من ثقة هذه الأخيرة في المبادلات التجارية التي تجمع القارتين وأصبحت بذلك أمريكا المنافس رقم واحد على شمال إفريقا للاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا منها باعتبار هذه الأخيرة لها رؤية فوقية لأن معظم بلدان القارة الإفريقية مستعمرات سابقة لفرنسا وهذا ما استدعى على دول الاتحاد الأوروبي

بقيادة فرنسا السباق لإبرام جملة من الاتفاقيات والتعاون والمساعدات لتضمن بقائها ولو إقليميا.[1]

1-2- التنافس بين أوروبا وأمريكا في مجال الطاقة في جنوب المتوسط:

باعتبار التحدي الطاقوي أكبر تحدي تواجهه أوروبا منذ مطلع القرن العشرين إلى حاضرنا اليوم وهذا سبب عزم أمريكا الاستباق نحو السيطرة على المراكز الطاقوية في المتوسط والهيمنة عليها، باعتبار أنها تستأثر لوحدها على ربع الاستهلاك العالمي و إتباع نهج تنويع مصادر الاستيراد لتأمين الاحتياجات الضرورية لأمريكا هذا من جهة و تحكمها في الطرق والإمدادات العالمية التي يعتبر المتوسط أحد أهمها. [1] وكما أن التدخل الأمريكي في جنوب المتوسط في جميع المجالات ومحاولة منه إعطاء توجهاته تجاه القضايا المتعددة كالطاقة الارهاب والأمن والهجرة...، كل هذا جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ سياسة خارجية بين القوة الصلبة[*] من جهة خاصة في عهد بوش الإبن والقوة المرنة[**] في عهد الرئيس باراك أوباما، وهذا يجعلنا نطرح تسائلا:

هل علاقة الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية بين ميزان التوافق أم ميزان التعارض.

بحكم السياسات الخارجية لكلى الطرفين يتبين أن طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة بين المد والجزر بسبب الخلافات في وجهات النظر بينهما

---

[1] صبحي قنصوه، نادية عبد الفتاح، **التقرير الاستراتيجي الافريقي 2012-2013**، ط 09، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة: 2014 ، ص 415.

[1] أيمن خيري، "الأمن الطاقوي في الغرب والولايات المتحدة وانعكاساته على التوجهات الروسية في مجال الطاقة، في 18-04-2004"، تم الاطلاع عليه يوم: 12-11-2015، متاح في الانترنت على:
www.alriadh.com/contents/18-05-2004/economy/oil-2224.php

[*] **القوة الصلبة:** هي استخدام للقوة العسكرية والأمنية (السلاح) في الفعل المباشر من دولة ضد دولة أخرى ومن جيش ضد جيش، وفي ذلك يقال أن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل الإكراه والقتل والتدمير.

[**] **القوة المرنة:** وهي مجموعة الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والقانونية و الإعلامية، التي تستخدمها الدول ضد بعضها البعض لفرض إرادتها على بعضها البعض.

خاصة بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي ، فقد زاد الشعور لدى بعض دول الاتحاد بأنها لم تعد بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة في وجه الخطر السوفياتي، وأن أوروبا تستطيع أن تعتمد على نفسها عند أي خطر قد تتعرض له من دون الحاجة إلى الدعم الأمريكي، كما أدى توحيد ألمانيا إلى زيادة إيمان ألمانيا بدورها التاريخي في توحيد أوروبا، و رأت هذه الأخيرة أن التحالف الذي كان موجوداً بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية خلال الحرب الباردة في إطار حلف الناتو قد فقد الكثير من وظيفته، لأن الخطر السوفياتي قد زال ووجدت دول الاتحاد أنها لم تعد بحاجة إلى مظلة الدفاع الأمريكي التي كانت قائمة من قبل.

ولهذا فقد زاد الخطاب السياسي الأوروبي من لهجت المنتقدة للسياسة الأمريكية ودعوته إلى تقوية الاتحاد بعيدا عن الولايات المتحدة، وفي الواقع فإن العداء بينهما قديم منذ أن هاجر المهاجرون من أوروبا متجهين إلى القارة الأمريكية ،على أساس أن الولايات المتحدة كانت تمثل مستقبل العالم و أوروبا الماضي. وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وجد الأمريكيون أنفسهم مجبرين على حل الخلافات بين الدول الأوروبية وأنهم ينغمسون في تفكيك القارة الأوروبية وبدأ التدخل مباشرة من خلال وضع خطة الإنعاش الاقتصادي الأوروبي(خطة مارشال) بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت أمريكا تتوقع من أوروبا أن ترد لها الجميل الذي قدمته لها، ولكن أوروبا بدلا من ذلك بدأت تبحث عن إقامة تعاون مشترك في ما بينها بمعزل عن واشنطن، وخشيت الولايات المتحدة من أن يكون اندماج الدول الأوروبية على حساب مصالحها مما جعلها تدعوا إلى إنشاء حلف عسكري أمريكي – أوروبي مشترك يكون تحت قيادتها من أجل حماية أوروبا من الخطر السوفياتي الشيوعي، كما فعلت عندما دخلت الحرب العالمية الثانية للدفاع عن أوروبا أمام ألمانيا النازية.

وصاحب الصراع على المصالح بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فكرة إقامة السوق الأوروبية المشتركة ، وقد قاد هذا الصراع الرئيس الفرنسي الأسبق الجنرال "**شارل ديغول**" الذي أراد الخروج والتمرد على الهيمنة الأمريكية منذ بداية الحرب الباردة بين

واشنطن وموسكو والمعروف أن ديغول قد انسحب من الذراع العسكري الذي كان قائما بين الدول الأوروبية الناشئ من طبيعة حلف الأطلسي.[1]

2-1 : أهمية ومكانة الطاقة بالنسبة لأوروبا في المتوسط.

سبقت الاشارة إلى أن الصراع بين القوى الكبرى على الطاقة في المتوسط هو الذي حتم على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في مكانة الطاقة في العلاقات الأورو – متوسطية من حيث تزايد اعتماد الإتحاد الأوروبي على واردات النفط والغاز من جنوب المتوسط خاصة ليبيا و الجزائر ، وأهمية دول جنوب المتوسط كمعبر للطاقة إلى أوروبا ومحاولة التعاون في مجال الطاقة المتجددة، بحيث إنقسم الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط في مجال الطاقة إلى محاولة نقل القواعد التنظيمية لسوق الطاقة الأوروبي إلى دول جنوب المتوسط مع منح قروض بقيمة 2 مليار أورو لدعم المشروعات التي تربط بين الشمال و الجنوب في مجال الغاز والكهرباء، ومنها هذه المشاريع مشروع خط أنابيب "ميدا غاز" الرابط بين مدينتي بني صاف على الساحل الجزائري وألميريا الإسبانية والذي دخل حيز التشغيل سنة 2011.[1]

كما أن علاقة الاتحاد الأوروبي بالجزائر في مجال الأمن الطاقوي علاقة قوية باعتبار هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثالثة من الغاز بعد روسيا والنرويج في واردات الاتحاد الأوروبي عام 2010 ، والمرتبة الأولى في التصدير لبلدان المتوسطية فقد استطاعت الجزائر أن تطرح نفسها كمصدر موثوق فيه خاصة بعد أحداث الربيع العربي بعد 2011.[2]

وهذا ما أكد عليها الباحث "حكيم درابوش" إلى وصف الجزائر وعلاقتها بالاتحاد الأوروبي بكونها "**روسيا جنوب المتوسط**" باعتبارها أهم مصدر للطاقة للاتحاد من جهة، وموافقتها على أجندة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالترويج للديمقراطية من جهة أخرى،

---

[1] أحمد سعيد نوفل، "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: عدد 26، 2010، ص 142.143.

[1] هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق ذكره**، ص 272.

[2] **نفس المرجع**، ص 272.

ولتمتع الجزائر بعلاقة قوية بالدول الأعضاء الرئيسية المستوردين للطاقة منها أكثر من الاتحاد الأوروبي ككل من الناحية الثالثة.

في حين باشرت 24 شركة ألمانية عام 2009 الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية "دزرتيك" الأوروبي الذي يهدف إلى إقامة شبكة واسعة لإنتاج الكهرباء من شمس صحراء إفريقيا ضمن اتفاقية شراكة ضخمة ضمت 16 دولة ودخلت فيه في بداية المشروع كل من الجزائر والمغرب، وقدرت كلفة المشروع بنحو 550 مليار دولار والذي كان من المفترض تلبية ما بين15% إلى 20 % من إجمالي حاجة أوروبا من الطاقة مع بلوغ 2050، غير أن المشروع نال نصيبه من المعوقات من الجانب الأوروبي والاسباني مما استدعى هذا الأخير تأجيل التوقيع على بنود التفاهم الأوروبي المتوسطي عدة مرات في المقابل تم مضاعف إسبانيا معوناتها للجزائر حتى تتميز إسبانيا بمعاملة تفضيلية.[1] أما فرنسا فقد بلغت معوناتها للجزائر بـ 255 مليون دولار لضعف ما تمنحه إسبانيا للجزائر باعتبار الجزائر القوة الأولى في المغرب العربي لاعتبارات كثيرة وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

الجدول رقم (15): دول المغرب العربي والفوارق بينها في حجم الاحتياطات النفطية والديون الخارجية لسنة 2013.

الدول	السكان(م ن)	م. ت. ب	ن.م.إ	الاحتياطات	الديون الخارجية	المساحة
			مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليون م2
الجزائر	38	0.713	216	195	05	2.381
ليبيا	07	0.769	71	120	00	1.759
موريتانيا	04	0.467	04	0.5	03	1.025
المغرب	33	0.591	105	19	37	0.446
تونس	11	0.712	48	08	30	0.163

(1) يسرى نعمة، " بعد النفط هل يصبح الصراع مستقبلا حول الطاقة الشمسية؟"، تم الاطلاع عليه يوم: 22-10-2016، متاح في الانترنت على: **http://raseef22.com/economy/2014/01/03/**

Soures Anisse Terai ،Algérie : à l'aube du changement, diplomatie n°68, mai-juin 2014, Areion group, paris, p. 26.

حيث يبين الجدول مدى إمتلاك الجزائر من إمكانيات متعددة تجعل منها تتفوق على جيرانها سواء من حيث المساحة أو من حيث المداخيل أو إحتياط الصرف مما أهلها أن تكون بلد المقصد لسياسات الاتحاد الأوروبي،[2] خاصة الاستثمار في مجال المحروقات والطاقات المتجددة مما تسارعت دول أوروبية على حدى من أجل كسب أكبر عدد ممكن من المشاريع و إدراكا لأهمية التكامل بين أسواق الطاقة لتحقيق أهدافها الطموحة للطاقة المتجددة نظر الاتحاد الأوروبي للطاقة بنظرة الأولوية في سياساته الخارجية ، وهذا ما أعلن عنه رئيس المفوضية الاتحاد الأوروبي عام 2014.

وبدعم قوي من الاتحاد الأوروبي وافقت إسبانيا وفرنسا على إنشاء خط جديد لنقل الكهرباء عبر جبال "برانييس" ، وفي 2015 إكتمل المشروع الذي يمتد لمسافة 64.5 كيلو متر وبتكلفة 700 مليون يورو ، مما ضاعف قدرة الطاقة الكهربائية داخل الاتحاد الأوروبي ، في حين أعلنت إسبانيا وبمباركة الاتحاد الأوروبي في مارس 2015 عن مشروع بين فرنسا و إسبانيا لزيادة الطاقة الكهربائية لكن من المتوقع أن سريان المشروع ودخوله حيز العمل بحلول عام 2020.[1] هذا من أجل تقليل التبعية لخارج إقليم الاتحاد الأوروبي من جهة أو التعاون في إطار مشاريع اقتصادية هامة مع طرف ضعيف للسيطرة على مخرجات المشاريع في إطار سياسة أوروبية موحدة تعمل على الهيمنة والسيطرة.

2- التنافس الصيني والروسي على مناطق النفوذ في المتوسط.

أولا: التنافس الصيني في المتوسط:

---

[2] Anisse Terai , "Algérie : à l'aube du changement, diplomatie", n°68, **Areion group**, paris, mai-juin 2014, p 26 .

[1] سامح مبارك، "استيراد وتصدير الطاقة المتجددة: مكسب للاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا"، البنك الدولي، تم الاطلاع عليه يوم 17-10-2016، متاح في الأنترنت على:

http://blogs.worldbank.org/voices/ar/energy/renewable-energy-export-import-win-win-eu-and-north-africa

تعتبر الصين من الدول الأكثر استخدام للطاقة خاصة النفطية منها وهذا بسبب النمو المتسارع الذي شهدته الصين خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين مما زاد الحاجة إلى طاقة هائلة ،حيث تحولت الصين من مصدرة للنفط إلى دولة تحتل المرتبة الثانية بين كبار المستهلكين للنفط في العالم.[2] كما أن العودة إلى مسألة أمن الطاقة ،وحسب ما تدل عليه المعطيات أن نسبة إستيراد الصين لنفط الشرق الأوسط وحده سيبلغ 75 % في غضون عام 2030[1] مما سيجعلها منافسة لأمريكا من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى للطلب المتزايد على الطاقة ،في حين أن العلاقة التي التى تنسجها الصين إقتصاديا مع دول جنوب المتوسط ليست بإستراتيجية واضحة المعالم أو هندسة متكاملة ،كما يرتبط الصعود الاستراتيجي المحتمل للصين بتأثير وتزايد تأثيره هذه القوى في الوقت نفسه في القارات وذلك بإهتمامها المتزايد بإفريقيا خاصة بعد أحداث الثورات العربية 2011 نشطت كسياسة خارجية تجاه أزمتي سوريا وليبيا باعتبار الصين لا تطلب إصلاحات مدنية مقابل التعاون على عكس الاتحاد الأوروبي الذي يطلب الديمقراطية و المشروطية السياسية.[2]

رغم الامتيازات التي يحظى بها الاتحاد الأوروبي كشريك ذي أولوية لكل دول المتوسط فإن تصاعد أهمية الصين رغم بطئه يبقى حقيقة كامنة وتفرض على الجوار الأوروبي إعادة نظر مستمرة في سياساته المتوسطية، وبذلك أصبحت الصين ثاني شريك تجاري للمغرب وراء الاتحاد الأوروبي، وثالث شريك لمصر وليبيا ورابع شريك للجزائر وخامس شريك لتونس رغم الفارق في حجم المبادلات بين الاتحاد الأوروبي والصين. ولا يمنع ذلك من القول أن شمال إفريقيا تتوفر على احتياطات مهمة جداً من الغاز إذ تتوفر الجزائر ومصر وليبيا حسب تقديرات 2010 على أهم احتياطات الغاز وجاء اهتمام الصين بجنوب المتوسط باعتباره ساحة لنقل ومرور الناقلات التجارية.[3] ويتضح أن العامل الجيو اقتصادي ذو أهمية بالغة في الحضور الصيني بجنوب المتوسط ، حيث ينتج عن المنطقة

---

[2] سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد: العدد 43، 2011 ، ص 6.

[1] كريم المفتى، "مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، قطر: عدد 48، 2015، ص 31.

[2] كريم مصلوح، **مرجع سابق ذكره**، ص 263.

[3] **نفس المرجع**، ص 264.

ربط اقتصادي مع أوروبا ومع إفريقيا ومع أمريكا عبر الأطلسي ويمكن لهاتين القوتين – الصين وأمريكا – الاستفادة من الشراكة الأورو متوسطية ومن اتفاقية التبادل الحر التي تربط هذه الدول بالاتحاد الأوروبي رغم القيود المفروضة عليها.

و يتضح ذلك الاهتمام الصيني بجنوب المتوسط من خلال العلاقات الاقتصادية بين بكين والدول الإفريقية نذكر منها الاستثمارات الصينية لدول إفريقيا كمنافس للاتحاد الأوروبي والأمريكي في القارة السمراء ، فخارج مجال التبادلات التجارية أصبحت إفريقيا هدفا مفضلا للاستثمارات الصينية في سياق استراتيجية عولمة شركاتها الكبرى المشجعة من طرف حكومة بكين. فمنذ ثلاثين عاما أكد الفكر الاقتصادي على أن تنامي الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دورا استراتيجيا في تنمية اقتصاديات دول الجنوب ، وفي خضم كل هذا العزوف العالمي عن الاستثمار المباشر في إفريقيا بلغت قيمة الاستثمارات الصينية في إفريقيا سنة 2004 أكثر من 900 مليون دولار لتصل لأكثر من 56 مليار دولار سنة 2013 وهو إرتفاع كبير بحيث استفادت بكين من استثمارات كبيرة في إفريقيا بسبب الامتيازات التي تم منحها من قبل الصين وطرق إنجاز المشاريع و هذا جعلها تكسب المستهلك الإفريقي وتنافس المستثمر الفرنسي في القارة الإفريقية باعتبار هذا الأخير الأقرب إلى الاستثمار في القارة بحكم التاريخ والثقافة واليد الفرنسية في القارة بسبب الاستعمار.[1]

وبناءا على المنافسة الصينية الأوروبية على شمال إفريقيا والمناطق الجيو إقتصادية وهذا ما أكدته زيارة نائب وزير التجارة الصيني "**كيان كيمينغ**" إلى الجزائر كشريك إستراتيجي، وتوقيع شراكة اقتصادية بين الجزائر يوم 16-10-2016 مع وزير التجارة "**عبد السلام بوشوارب**" وقدرت قيمة المبلغ المضخ أكثر من مليار ونصف مليار دولار كمبلغ أولي ضمن إطار شراكة صناعية بين الجزائر والصين والمبلغ مرشح للارتفاع من خلال المشاريع الاستثمارية ، هذا من شأنه يعزز العلاقة الاقتصادية بين الجزائر والصين. [2]

---

[1] سمير قط،" الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة –قطاع النفط نموذجا–"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة: 2008، ص 73.

[2] التلفزيون الجزائري، أخبار الثامنة، الأحد 16-10-2016 على الساعة الثامنة، "الجزائر والصين توقعان اتفاقية اطار لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي".

ثانيا: التنافس الروسي في المتوسط:

تتميز روسيا في المتوسط بكونها قوة تاريخية تراجعت أهميتها بعد الحرب الباردة وأخذت تتطور هذه الأهمية لها في المنطقة في العقد الأول من هذا القرن ، وتنطلق روسيا من محددات جيو سياسية وتسعى للحضور في أسواق الطاقة وبيع السلاح وتقديم تحالفات سياسية لهذه الدول من منظور أن روسيا قوة دولية وحاضرة في المؤسسات الدولية كمجلس الأمن للأمم المتحدة ، لكن مشكلة روسيا في أنها لا تشكل نموذجا ولا تقاسم عناصر ثقافية أو مجالات جغرافية في الساحة المتوسطية. كما يسهل على الملاحظ وهو ينظر للخريطة الروسية في علاقتها بجوارها جنوب نحو المتوسط ملاحظة وضعيتها المزاحمة للجارة تركيا ، التي تري نفسها دولة متوسطية معنية بالمنطقة بل ولديها مشكلات جيو استراتيجية، ترى وجوب حلها ، في مقابل ذلك تقدم تركيا نفسها أو على الأقل تتميز في حوض المتوسط بكونها أصبحت دولة مؤثرة في بعض المواقف ، في حين أن السلوك الروسي تتحكم فيه نزعة برية –بحرية موروثة من القرن الثامن عشر وهو تاريخ وصول روسيا إلى حوض المتوسط بعد هزم العثمانيين في حرب استمرت من 1768–1774، وانتصار الروس على العثمانيين لو لا تدخل الأوربيين وإنهاء الحرب خوفا منهم من سيطرة الروس على المجال العثماني في المتوسط ، كما يشكل المتوسط في حد ذاته قيمة جيو استراتيجية خاصة كونه يعطي للبحر الأسود قيمة زائدة وبالغة الأهمية إلى حد لا يمكن فصله فيها عن البحر المتوسط لروسيا ، وتسعى هذه الأخيرة للحفاظ على عناصر التوازن التقليدية موروثة عن نتائج الحروب العثمانية الروسية والحرب العالمية الأولى ، وذلك بتأمين المرور عبر قناتي الدردنيل والبوسفور، وترتبط روسيا وتركيا بعلاقات تعاون ناتجة عن تداخل علاقات الجوار ولأجل الحد من عناصر الحذر المتبادل بين الدولتين ، كما تتنافس الدولتان على عدة جبهات. كما تستند روسيا منذ وصول " فلادمير بوتين" إلى الحكم بعد "بوريس يلتسين" إلى تنشيط سياستها الدولية وفي المجالات الاقليمية القريبة من روسيا ومنها الأوروبية.[1] قصد منها الوصول إلى المياه الدافئة وتنشيط إقتصادها، خاصة في الميدان العسكري من بيع سلاح لبلدان جنوب المتوسط وهذا ما استغلته روسيا في زيادة صادراتها نحو بلدان عربية

[1] كريم مصلوح، **مرجع سابق ذكره**، ص 274.275.

التي عاشت الثورات العربية كسوريا، مما جعل بلدان أوربية تدق ناقوس الخطر في التغلغل الروسي في المنطقة أمنيا وإقتصاديا.

ثالثا: التحديات البيئية التي تواجه المنطقة المتوسطية.

توضح الدراسات الاستشرافية بأن ظاهرة التدفؤ المناخي ستزداد شدة إذا لم يتم السيطرة عليها من طرف الجميع ، إذ من المقدر أنها ستبلغ في سنة 2100 من 1.1درجة مئوية إلى 6.4 درجة مئوية كما سيبلغ ارتفاع مستوى الوسط للبحر ما بين 18 و59 سم. كما يتوقع ذوبان الغطاء الثليجي والطافية الجليدية وارتفاع في حموضة المحيطات.

ومن مظاهر التغيرات المناخية أيضا:

- تضاعف بعض الطوارئ المناخية من زوابع، فيضانات، الجفاف...الخ.
- انقلابات العديد من الأنظمة الإيكولوجية مع انقراض 20 %الى 30% من أنواع الحيوانات والنباتات.
- أزمات متعلقة بالموارد الغذائية في معظم أنحاء العالم (أسيا، افريقيا، المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية). فينخفض الانتاج الزراعي مسببا أزمات غذائية خطيرة لتصبح محل للنزاعات والهجرة بين الشعوب والدول.
- تنقلات السكان سيؤدي بارتفاع مستوى البحر إلى فيضان بعض المناطق الساحلية(افريقيا وأسيا) مما يسبب اختفاء بلدان بكاملها (المالديف، توفالي) وهجرة هامة لسكانها.[1]

_ الشراكة العربية الأوربية في مجال حماية البيئة في حوض المتوسط:

لقد سعت دول ضفتي المتوسط إلى إيجاد حلول من أجل التخفيف من التهديدات البيئية التي تواجهها حاليا والتي ستتفاقم مستقبلا بمجموعة من السياسيات من بينها الشراكة "الأورو- متوسطية" التي رأت النور في "**مؤتمر برشلونة**" 1995 و هي أهم مبادرة في

[1] ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 102.

التاريخ الحديث تعمل على إقامة روابط قوية ودائمة بين شاطئي المتوسط.[2] حيث أصبح الأمن البيئي المتوسطي في المنطقة من أهم القضايا التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات صانعي القرار في المنطقة العربية والأوروبية على حد سواء، لذا فإن الشراكة والتعاون بين المنطقتين ضروري ليخفف من حدت المشكلات البيئية، مما يتطلب تكثيف التعاون المشترك (العربي – الأوروبي) في مجال المحافظة على التنوع الحيوي وتفعيل مختلف الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة البحرية ومنع التلوث اعتباراً بأن إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من ناحية، والدول المتوسطية كل على حدى من ناحية أخرى، والتي كانت تهدف لتحقيق الشراكة الاقتصادية – المالية المنصوص عليها في كل من إعلان وبرنامج عمل برشلونة بشكل خاص[1]. ومن أهم مشاريع التعاون الأورو– متوسطي في مجال البيئة منها: مشروع لايف ، برنامج المساعدة التقنية في ميدان حماية بيئة البحر الأبيض المتوسط و التعاون المتوسطي و خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، اللجنة المتوسطية للتنمية المستديمة بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون الأخرى.[2]

كما وقعت أغلب الدول العربية على اتفاقيات فردية بينها وبين الإتحاد الأوروبي في شتى المجالات منها مجال حماية البيئة والطاقات المتجددة.[3] بما في ذلك الجزائر التي وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 13 ديسمبر 2001 م ببروكسل واحتوى الاتفاق الجزائري_الأوروبي على ثمانية جوانب من بينها التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.[4]

أما حالياً، هناك وفرة من الأنشطة البيئية الجارية في البحر المتوسط ، لوعي بلدان المنطقة بالحاجة إلى ضمان الإدارة المناسبة والحماية لبيئتنا المشتركة ،غير أن الضغوطات

---

[2] – علي الكنز، **المشروع الاورو متوسطي بين الواقع والخيال**، ترجمة: سعد الطويل، القاهرة: مركز البحوث العربي، 2002، ص.18.

[1] – محمد عبد الله أبو القاسم، "اتفاقية الشراكة الأورو–مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول الاتحاد المغاربي"، **مجلة الجامعة المغاربية**، طرابلس: العدد 7، 2009، ص.49.

[2] – رشيد فيرادي،"الحالة البيئية بالمغرب"، **ورقة مقدمة إلى:** دورة المجلس الوطني للبيئة، المغرب: 27–28 فيفري 2002، ص. 46.

[3] – صالح صالحي، " التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" ، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف، العدد 02، 2003، ص. 28.

[4] – عزيزة سمينة، "الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة،" **مجلة الباحث**، جامعة بسكرة: العدد 09 ، 2011، ص.153.

على البيئة في منطقة البحر المتوسط مستمرة في التنامي ، لذلك فنحن نحتاج إلى مضاعفة الجهود لضمان العمل الفعّال على أرض الواقع ،والتطورات الأخيرة التي أحدثها توسيع الاتحاد الأوروبي تؤكد على ضرورة تطوير التعاون الأورو- متوسطي ، الذي يشمل البيئة والتنمية المستديمة ،وقد أوضحت المفوضية الأوروبية مقاربتها لمستقبل الشراكة الأور-متوسطية في بيانها في 12 أفريل 2005 م بمناسبة العيد "العاشر لمسار برشلونة" أن هذه الوثيقة تعيد التأكيد على المبادئ الرئيسة التي تحكم التعاون المتوسطي وتحدد عدداً من المبادرات المستقبلية لتقوية مسار برشلونة،[1] والمتمثلة في مبادرة أفق 2020 والتي **تبنتها الحكومات الأورو-متوسطية لمعالجة المصادر الرئيسية للتلوث في حوض البحر الأبيض المتوسط بحلول سنة 2020.**

بالإضافة إلى أنَّ المنطقة معرضة بشكل متزايد للفيضانات والزلازل والجفاف والحرائق وعدم التوازن البيئي ،التي تؤثر على مصدر رزق فئة كبيرة من السكان. والزيادة المحتملة في الضغوطات البيئية على المناطق الساحلية خلال العشرين سنة القادمة تبدو كبيرة خاصة في مجالات السياحة ، والمواصلات هذا ما جعل الشراكة الأورو-متوسطية تعمل بصيغتين مكملتين لبعضهما من التعاون: إحداهما إقليمية والأخرى ثنائية. وكل من هاتين الصيغتين تشتمل على عنصر بيئي.[2] و هذا سيحسن من احتمالات تطوير السياحة، ويساهم في الحد من التدهور في مخزون مصائد الأسماك المحلية وكذلك في توفير مياه الشرب الآمنة للملايين من المواطنين.[3]

وعليه، نجد بأن من مصلحة دول البحر المتوسط التعاون من أجل إصلاح البيئة والاستثمار في الموارد البيئية المشتركة، والعمل على تقليص حدة تلوث المتوسط وتخفيف الضغوطات على البيئة، من خلال التكثيف من الندوات والمؤتمرات الرامية إلى البحث عن بيئة نظيفة من أجل الجيل الحالي والأجيال القادمة، و دعوة راسمي السياسات البيئية في المنطقة إلى تفعيل القوانين والاتفاقيات الدولية وهذا من أجل إرساء أمن بيئي شامل ومتوازن.

---

[1] – الاتحاد الأوروبي، "البيئة والتنمية المستديمة في منطقة البحر المتوسط"، **الوكالة الأوروبية للبيئة**، عشر سنوات من التعاون 1995،" 2005"، ص .11.

[2] – الاتحاد الأوروبي، الوكالة الأوربية للبيئة، **البيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط "عشر سنوات من التعاون 1995 -2005"** الاتحاد الأوروبي، لكسمبورغ: 2005 ، ص.09.

[3] – الاتحاد الأوروبي، الوكالة الأوروبية للبيئة، **مرجع سابق ذكر**، ص.19.

رابعا: تحديات الثورات العربية وأثرها على منطقة المتوسط:

تبنى الاتحاد الأوروبي في مراجعته لسياسته تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية على "**مبدأ التميز**" نتيجة للتنوع أحيانا والتباين في الظروف السياسية أحيانا أخرى لبلدان المنطقة وللتعامل مع خصوصية كل دولة على حدى حسب ما تستدعيه الظروف الدولية. كما لا نخفي أن الثورات العربية قد اندلعت في توقيت تأججت فيه أزمة" اليورو" وهي الأزمة التي هددت تماسك الاتحاد الأوروبي كنموذج تكاملي إلى حد تهديد وجوده ككيان، فقد ركز الاتحاد على كيفية حل الأزمات الداخلية مما جعل السياسات الخارجية في ذيل أولوياته مما أثر بالسلب في سياسته الخارجية تجاه الثورات العربية، في ظل زحف ما يسمى بـ:" إعادة تأميم السياسة الخارجية الأوروبية" في إتجاه معاكس لفكرة " أوْربة السياسة الخارجية"، وقد تضافرت العديد من المحددات الداخلية السابقة فقد أثرت الشراكة الأطلسية بين الولايات المتحدة وأوروبا في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط وثوراته العربية، ففي ظل غلبة الانقسامات الداخلية والصراع المؤسسي، فشل الاتحاد في طرح رؤية للتعامل مع الثروات العربية، فأصبح دوره تابعا للولايات المتحدة يراقب الأوضاع ثم ينتظر الموقف الأمريكي ليأتي ثانيا على إثره.

تجلى ذلك الأمر في التعامل مع الاتحاد الأوروبي مع صعود التيار الاسلامي إلى سدة الحكم في العديد من الدول المتوسطية، عقب الثورات العربية مما زاد من تخوف أوروبا في فشل سياستها الخارجية تجاه حوض المتوسط بسبب الحركات الاسلامية في السلطة مما زاد قلقها وكان ما قامت به هي إحتواء هذه الحركات التي وصلت إلى سدة الحكم في بعض الدول وتدعيمها أو تدعيم الحركات المناهضة لها قصد تحقيق مكاسب من ورائها وتمرير مشاريعها الاقتصادية والأمنية وغيرها. وفي المقابل كان لهذه الثورات هجرة عدد كبير من البشر لأوطانه قاصدين أوروبا أملا منهم في حمايتهم مما زاد قلق أوروبا وتزايد مظاهر العنف في أواسط أوروبا والعمليات الإرهابية التي كان الاعلام الغربي يصورها على أنها عمليات إرهابية .[1]

---

[1] هايدي عصمت كارس، "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات"، **السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام، تم الاطلاع عليه يوم: 15-01-2017، متاح في الانترنت على:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/95/7608/

المبحث الثاني: التحديات الداخلية التي تواجه منطقة المتوسط.

لقد واجهت منطقة المتوسط تحديات داخلية كان لها الأثر على منطقة المتوسط بحكم التغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم ومن بين هذه التحديات الداخلية مايلي:

أولا: من الجانب الاتحاد الأوروبي: نذكر منها مايلي:

1-1 خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

منذ انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1973 ، أصبح أداؤها الاقتصادي أفضل مقارنة ببقية الدول الأوروبية فقد حقق الناتج المحلي للفرد في بريطانيا نمواً سريعاً مقارنة بالناتج المحلي للفرد في كل من إيطاليا وألمانيا و فرنسا، وهي ثلاث من كبرى الاقتصاديات في أوروبا والتي تخلفت عنها بريطانيا في الفترة التي سبقت الاتحاد ، وفي عام 2013 ولأول مرة منذ عام 1965، أصبح اقتصاد بريطانيا أكثر ازدهارا من متوسط اقتصادات الدول الثلاث مجتمعة، ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على ذلك هو طلب بريطانيا للمساعدة من صندوق النقد الدولي عام 1976 بالإضافة إلى قيام "مارغريت تاتشر" رئيسة الوزراء السابقة بخصخصة الشركات الحكومية وتحرير الاقتصاد في عام 1980 ومع ذلك يتفق معظم الباحثين الاقتصاديين أن إنضمام إلى الاتحاد الأوروبي كان له الأثر ولو بجزء بسيط بتحسين الأداء الاقتصادي لبريطانيا على مدى العقود الأربعة الماضية.[1]

وعلى صعيد التداعيات الخارجية لبريطانيا شكل الاستفتاء صدمة للعديد من الأوساط السياسية في بلدان الاتحاد وخصوصا في فرنسا وألمانيا وهما اللتان كانتا تشكلان مع بريطانيا ثلاثي أركان الهرم الأوروبي وعمود اقتصاديات الإتحاد لذلك بدأنا نسمع أصوات الأحزاب اليمينية في فرنسا وهولندا وبلدان أخرى تدعوا إلى إجراء استفتاءات مماثلة لما جرى في بريطانيا، وبالمقابل سمعنا دعوات فرنسية وألمانية إلى الاسراع في اتخاذ عقوبات ضد أي

---

[1] الباحثون السوريون، "تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، تم الاطلاع عليه يوم: 02-11-2016، متاح في الانترنت على: **www.syr-res.com?R10592 | June 18, 2016, 4:54 pm**

دولة يمكن أن تنوي الخروج من الاتحاد الأوروبي مع العلم أن بقية الدول باستثناء الدول الثلاث المذكورة وربما السويد والدانيمارك وإيطاليا، هي دول مستفيدة من العضوية ومن المستبعد أن تفكر أي منها في الخروج من الاتحاد.

لذلك فبريطانيا اليوم تقف أما مفترق طرق فأنصار الخروج من الاتحاد الذي يبتهجون بالنتيجة يبشرون المواطن البريطاني بمزيد من الرفاهية وفرص العمل وقليل من البطالة والعنف و الإرهاب، بينما يحذر الدول الباقية في عضوية الاتحاد من تداعيات اقتصادية قد تتمثل في ارتفاع البطالة وتقلص العائدات من تلك التجارة وربما حصول كساد إقتصادي، وتعرض بريطانيا لعزلة لم تعرفها منذ خمسينيات القرن الماضي.[1] وعلى الرغم من أن المادة 50 من اتفاقية لشبونة لتأسيس الاتحاد الأوروبي تحتوي على نص يتعامل مع احتمال خروج أحد الأعضاء الاتحاد، إلا أن خروج بريطانيا سيشكل سابقة في تاريخ الإتحاد ،وخروجها سيشكل ضربة قاسية للفكرة الأوروبية ومسيرتها نحو الاندماج والتوسع في المستقبل ، وسيعد انتكاسة وخطوة كبيرة إلى الوراء والخروج البريطاني سيزيد من الهيمنة الألمانية و تأثيرها، ويؤدي إلى توجيه محور الاتحاد نحو الشرق حيث الثقل الألماني التقليدي ، وفي ضوء التشديد الألماني على النواحي الاقتصادية في علاقاته مع باقي الدول الأعضاء يتوقع أن يطغى الاقتصاد على السياسة والواقع أن الانسحاب البريطاني ليس حدثا معزولا يفسر بخصوصية هذا البلد المكتفى بذاته، الذي دأب على تحديد هويته باستقلال على المحيط الأوروبي ،بل يعكس أزمة عميقة يعرفها المشروع الاندماجي الأوروبي في العصر الراهن ،والمعروف أن هذا المشروع عرف منذ التسعينيات تطورا نوعيا بالانتقال من منطق الشراكة الاقتصادية إلى منطق السيادة المتقاسمة، ما طرح إشكالاً محورياً يتعلق بأثر البناء الاقليمي الجديد على الهويات القومية في منطقة شهدت قيام نموذج الدولة القومية الحديثة.[2]

---

[1] نصر النقيب عيد روس، "بريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي"، تم الاطلاع عليه يوم: 05-11-2016، متاح في الانترنت على: **http://shabwaahpress.net/pdf/35679/**

[2] ماجد أحمد الزاملي، "مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا "، تم الاطلاع عليه يوم: 05-11-2016، متاح في الانترنت على: ***https://www.kitabat.com/ar/pdf/79883.php***

وكما أن هناك عوامل تقسيم أوروبا اليوم أكثر من العوامل التى توحدها، فالحركات الشعبوية تقودها العنصرية وكراهية الأجانب وكراهية الاسلام تنتشر في جميع أنحاء القارة وهذا يطرح سؤال جوهري: متى سينهار الاتحاد الأوروبي؟، باعتبار أن السلام الطويل الذي تمتعت به أوروبا لعدة عقود هو الآن على سرير الموت ، ويعتقد الخبراء أنه ستندلع حرب واسعة النطاق في القارة، وأمريكا قلقة من فقدان أحد أعمدة مفاهيمها الليبرالية الجديدة، حيث تواجه هي الأخرى مصيراً مماثلاً من التفكك في مجتمعها، وقد أصبح الوقت مواتيا لمن يرغب في عزل أمريكا عن الساحة الدولية وتحريض الملونيين (العنصر الأسود) فيه ضد العنصريين البيض، وهو ما يبدو أنه قادم في السنوات القريبة.[1]

هذا من جهة ومن جهة أخرى سيتراجع الاقتصاد البريطاني خاصة بعد فقدان المزايا التجارية مع الشركاء الأوروبيين وهذا ما أكدته دراسة خاصة كشفت أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكلفها خسائر تقدر بنحو 224 مليار جنيه إسترليني، فاقتصاديا سيخسر البريطانيون خاصة في الشركات الكبرى التابعة للاتحاد الأوروبي فرص عمل قدرت بالملايين وكما ذكرت صحيفة" **الاندبندت**" البريطانية فالقطاعات الاقتصادية ستكون أكثر تضرراً في بريطانيا من فقدان الصلة مع السوق الموحد للاتحاد الأوروبي، ومن جهة ثانية وكما تؤكده صحيفة " **الدايلي تلغراف**" البريطانية بأن الأضرار ستمتد لتطال الاتحاد الأوروبي كذلك، لأن المملكة المتحدة هي أكبر متعامل تجاري لمنطقة اليورو، ومعروفة أنها تشكل 4 % من النتاج المحلي الإجمالي للمنطقة بأسرها. وهنا يقول رئيس منظمة " **برتلسمان ستيفتونج: دي جيوس:** إن خروج بريطانيا سيكون لعبة خاسرة للجميع في أوروبا من منظور اقتصادي واحد وخاصة بالنسبة للمملكة المتحدة، ولكن بغض النظر عن العواقب الاقتصادية تكون بمثابة انتكاسة مريرة وخاصة بالنسبة للتكامل الأوروبي، وكذلك دور أوروبا

---

[1] عبد المجيد بهاتي، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوررروبي وما سيتبعه من فوضى"، تم الاطلاع عليه يوم 07-11-2016، متاح في الانترنت على:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/06/160624_brexit_europe_shock

في العالم، حيث إن تحديد المسار لخروج المملكة المتحدة في انتخابات عامة من شأنه أن يضعف الاتحاد الأوروبي.[2]

1-2: الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط لشماله ومدى تأثيرها على الاتحاد الأوروبي.

خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، نظرت الدول الأوروبية للهجرة باعتبارها تهديداً لأمنها، فتمثل الهجرة في اعتقاد الأوروبيين خطر على الاندماج والتجانس المجتمعي بما تفرضه من تحدي أمام الحفاظ على الهوية القومية ،كما تعد تهديد للأمن العام فتم ربطها بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود كالاتجار بالبشر وتهريب المخدرات و غيرها، هذا بالإضافة إلى ما تفرضه الهجرة من تحدي أما استقرار سوق العمل ،باعتبار المهاجرين منافسين للعمالة المحلية ،وتحدي لدولة الرفاهية لما تضعه من ضغط على الخدمات العامة لهذا تبنت الدول الأوروبية سياسة هجرة صارمة لتقييد هجرة الأفراد من الدول غير الأعضاء مما دفع البعض للحديث عن "**القلعة الأوروبية**".

وفي أعقاب أحداث 11 سبتمبر عام 2001 ، وتفجيرات عامي 2004 و 2005 في مدريد ولندن على التوالي وتوريط مهاجرين من جنوب المتوسط فيها، مما زاد الهاجس الأمني للهجرة خاصة القادمة من الدول الإسلامية ومنها جنوب المتوسط بزيادة الخوف من الإرهاب والتطرف[1]، و يعد جنوب المتوسط كذلك من المناطق الأكثر تصديراً للمهاجرين ، وتتجه معظم هذه الهجرات خاصة من دول المغرب العربي إلى أوروبا وجنوب المتوسط ليس فقط مصدراً للمهاجرين إلى أوروبا بل أيضا معبراً للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا و ذلك عبر طرق وسائل من جنوب المتوسط إلى أوروبا ومنها:

- عبور المتوسط من خلال قوارب صغيرة للوصول إلى ضفته الأوروبية.

---

[2] عوف ميرفت، "ماذا تخسر بريطانيا في حالة خروجها من الاتحاد"، ساسة بوست، تم الاطلاع عليها يوم: 8-11-2016، متاح في الانترنت على: **http://www.sasapost.com/britain-and-the-european-union/**

[1] هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق ذكره**، ص 132-133.

- تعدد الممرات البحرية للعبور من دول جنوب المتوسط إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، ويؤدي تشديد الرقابة على إحدى هذه الممرات إلى ممرات بديلة قد تكون أكثر خطورة، ومن أهمها:

- من المغرب إلى الساحل الجنوبي لإسبانيا (كان يعد مضيق جبل طارق من أهم ممرات العبور إلى أوروبا).
- من مصر وتونس وليبيا إلى إيطاليا (إلى جزر صقلية أو لمبدوزا أو بانتيليريا أو البر الرئيسي لإيطاليا) وأحيانا مالطا.

وبالرغم من أن الهجرة غير الشرعية تصل معظمها إلى الدول الأوروبية المتوسطية خاصة إيطاليا وإسبانيا إلا أنها ليست دائماً دول المقصد الاخير لعدد من المهاجرين فمنهم من يذهب إلى فرنسا أو دول البنيليكس وغيرها.[1]

1-2-أ السياسات والاستراتيجيات الأوروبية إزاء قضايا الهجرة واللجوء السياسي:

كانت بعض الدول الأوروبية قد أبرمت اتفاقية في عام 1985، خارج نطاق مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي تسمح نصوصها بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة، إلا أنها لم تدخل حيز النفاذ إلا في عام 1995، وبعدها بدأ التعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية من خلال عدة معاهدات منها اتفاقية ماستريخت لعام 1993 و دخول اتفاقية شينغن حيز النفاذ عام 1995، ومن خلال المعطيات تشير الى أن حقيقة قضايا الهجرة أصبحت لها مكانة مركزية في داخل الاتحاد الأوروبي في التسعينات القرن العشرين و أن الهدف الأوروبي تمثل في تقليل تدفقات الهجرة إلى أوروبا ،وتم بلورة هذه السياسة في خطة عمل والتي تم طرحها في اطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة تجاه دول جنوب أوروبا وشرقها وذلك في سياق تحول الهجرة إلى قضية أمنية في أوروبا ،وكما قررت الدول الأوروبية تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تعرف باسم فرونتكس (FRONTEX) الوكالة الأوروبية لمراقبة

[1] هايدي عصمت كارس، **نفس المرجع**، ص 139.

الحدود، وكان قد تم تأسيس هذه الوكالة في أكتوبر 2004 بهدف التقليل من الهجرة السرية.[2]

وكما يدخل المهاجرون غير القانونين من ستة بلدان لها حدود مع ليبيا و هي: الجزائر وتونس و التشاد و نيجيريا والسودان ومصر التي وصلت منها ليبيا بعد الربيع العربي أعداد كبيرة من المهاجرين من جنسيات عربية وأفريقية غير أن هذه الأعداد التي تدخل ليبيا عبر الحدود المصرية تراجعت اليوم بسبب التشديد الأمني الذي فرضته مصر على حدودها. وكما قامت دول شمال المتوسط بوضع قوانين للحد من الظاهرة كذلك وضعت دول الجنوب بنود للحد لمثل هذه الظواهر منها تشديد العقوبات على شبكات تهريب المهاجرين غير القانونين وهذا ما أصدرته مملكة المغرب قانون خاص في عام 2013، ودخل حيز التنفيذ في عام 2014 والذي يعاقب كل أجنبي يدخل المغرب بطريقة غير قانونية بالسجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر وسنة وغرامة مالية، وبهذا جعلت السياسات التي انتجتها دول ضفتي المتوسط كأحد الآليات للتقليل من ظاهرة غير القانونية وخاصة لما شهدته المنطقة العربية من ثورات شعبية أدى بشعوبها إلى الهجرة خوفا من الاضطهاد وهذا ما شكل نوع من القلق للدول التي تعرف استقرار سياسي والخوف من تفاقم ظاهرة الهجرة السرية مما يؤدي إلى تنظيم جماعات إرهابية أو إجرامية تؤدي بالدول المستقرة إلى حالة إستنفار.[1]

1-2- ب: التعاون كأحد المكانيزمات بين الاتحاد الأوروبي والدول جنوب المتوسط لمواجهة الهجرة:

---

[2] محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الاشكاليات الكبرى والاستراتيجية و المستجدات"، **المستقبل العربي**، ص 29.30. تم الاطلاع عليه يوم 20-11-2016، متاح في الانترنت على:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_mhmd_mtw3.pdf

[1] عبد الواحد أكمير، " الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر المتوسط"، **المستقبل العربي**، ص 31.32. تم الاطلاع عليه يوم: 10.11.2016 متاح في الانترنت على:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_433_3bd_alwahd_akmeer.pdf

في إطار غلبة الاقتراب الأمني في سياسة الاتحاد الأوروبي للهجرة، يركز الاتحاد على مراقبة الحدود الأوروبية بداية من الشواطئ جنوب المتوسط بدأ بليبيا فكان التعاون بين دول الضفتين قبل الثورات العربية في إطار برنامج يورميد للهجرة الأول والثاني، وكما وفرت كذلك من خلال ميدا2 في عام 2002 قيمة 40 مليون يورو للمغرب لإنشاء نظام لمراقبة الحدود يتكون من رادارات ومعدات متقدمة على طول الساحل الشمالي لمنع الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات إلى إسبانيا في الوقت الذي تم تخصيص 10 مليون يورو للجزائر في إطار مشروع "بوليس 2" وهدفه العام تحسين قدرة الشرطة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية إذ يمثل المشروع 16% من إجمالي الدعم الموجه للجزائر عام 2005 البالغ 60 مليون يورو، بالإضافة إلى التعاون في إطار الأداة الجغرافية قام برنامج (AENEAS) للدعم المالي والفني للدول في مجال الهجرة واللجوء للأعوام من 2004 إلى 2006 بتمويل العديد من المشروعات في دول جنوب المتوسط ترتكز في معظمها على إدارة الحدود وإعادة العودة.[1] وكما تم في قمة المجلس الأوروبي في بروكسل في نهاية أكتوبر 2013 ،إلى وضع هذه المسألة في الأجندات الأوروبية وذلك من خلال تقوية وكالة فرونتكس ،إلا أنهم أكدوا على الجانب الذي يجب أن يشتمل على أي حل لقضية الهجرة وعلى مواجهة جذور المشكلة وذلك في إشارة إلى الصراعات والفقر ومحاربة المهربين وتنظيم سوق العمل.

وكما شهدت القمة الأوروبية خلافات عميقة بين الدول التي على خط المواجهة المباشر مع الهجرة: قبرص ، اليونان، إيطاليا، مالطا، وإسبانيا، والتي طالبت بدورها باقي الدول الأوروبية بالمشاركة في تحمل عبء اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من خلال إعادة توزيع بعضهم بشكل مؤقت في باقي الدول الأوروبية، وبين الدول الأبعد جغرافيا عن نطاق الهجرة من دول شمال أفريقيا: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا التي رفضت بدورها ذلك وأعربت عن استعدادها لتقديم مساعدات لهذه الدول فقط ، من دون استعدادها لاستقبال مزيد من المهاجرين، وعلى جانب أخر حاول الاتحاد الأوروبي استحداث أدوات ومؤسسات أوروبية (فوق قومية) يمكن أن تساهم في التقليل من التأثير السلبي للهجرة غير الشرعية إلى دولة الأعضاء ، وفي هذا الإطار جاء إنشاء وكالة فرونتكس (الوكالة الأوروبية لإدارة

---

[1] هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق ذكره**، ص 245.246.

حدود الاتحاد الأوروبي) في العام 2004 ودخولها حيز التنفيذ في عام 2005، وتأسيس "اليوروسوم" (نظام مراقبة الحدود الأوروبية) في العام 2008 ودخولها حيز التنفيذ في أواخر عام 2013 ومع ذلك ظلت هذه المؤسسات غير قادرة على منع تدفق الهجرة غير الشرعية وطلبات اللجوء السياسي إلى أوروبا.[2]

الجدول رقم (16): تطور تدفق الهجرة المغربية نحو أوروبا ما بين 2000-2008.(بالآلاف)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	23547	28393	35761	39481	41459	38275	41069	38055	36588
المغرب	103181	104627	116204	90109	144650	135485	132430	154565	127464
تونس	16605	18177	20698	14273	20026	17329	17144	18912	12410

المصدر: محمد بلخيرة، مرجع سابق ذكره، ص 190.

الجدول رقم (17) : المهاجرون الموقوفون لدى وصولهم إلى إسبانيا على حدودها الجنوبية البحرية ما بين 2001 و 2009 (بالآلاف).[1]

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
جزر الكناري	4112	9875	9382	8426	4715	31678	12478	9181	2264
جزر البليار	14405	6795	9794	7249	7066	7502	5579	4243	5039
سبتة ومليلة	غير متوفرة	غ م	غ م	غ م	غ م	2000	1553	1210	1108
المجموع	18517	16670	19176	15675	11781	41180	19610	14634	8401

[2] محمد مطاوع، **مرجع سابق ذكره**، ص 34.

[1] محمد بخيرة، **مرجع سابق ذكره**، ص.188.

المصدر: محمد بخيرة ، مرجع سابق ذكره، ص 191.

وكما يوضحه الجدولان السابقين أن الهجرة المغاربية نحو الضفة الشمالية للمتوسط عرفت منذ بواكير العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين زيادة معتبرة لا سيما اتجاه إسبانيا و إيطاليا ،حيث بلغت خلال الفترة (2002-2007) نحو 47% وهذا ما يوضحه الجدول السابق ،فقد تحولت منطقة المغرب العربي منذ منتصف التسعينات إلى منطقة العبور المفضلة للمهاجرين الوافدين من دول الساحل الافريقي في اتجاه أوروبا باعتبار هذه الأخيرة ستظل الوجهة الرئيسية للمهاجرين الوافدين من المغرب العربي والساحل الإفريقي،[2] لاسيما إذا استمرت دول مجلس التعاون الخليجي في تقييد الهجرة الخارجية من أجل حماية أسواق العمل وضمان توفير وظائف لشعوبها ،الأمر الذي دفع بعض الأوروبيين المتطرفين إلى دق ناقوس الخطر، حيث ورد صدر الصفحة الأولى " لمجلة لوفيغارو" الفرنسية وبالبند العريض عنوان استفزازي " هل يمكن أن نكون فرنسيين عام 2025".[1]

وكما أظهرت سياسات دول الاتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة عام 1995 تأكيدها محاربة العنصرية والتطرف والتعصب العرقي وعدم التسامح واحترام التنوع والتعدد في مجتمعاتها، والتعاون في منع ومحاربة الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، وقد تعهدت الدول الأوروبية بتدعيم دول الضفة الجنوبية لتخفيف ضغوط الهجرة من خلال برامج التدريب والمساعدة في إيجاد فرص العمل، مع التعهد من جانب الدول الأوروبية بحماية جميع الحقوق المعترف بها، في ظل التشريعات الراهنة للمهاجرين المقيمين بصورة شرعية على أراضيها، واتفقت البلدان العربية المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي على ضرورة تحقيق تفاهم متبادل لإنهاء التطرف على كل المستويات، وتحقيق التسامح والتعاون بين أديان إقليم أوروبا وبلدان جنوب وشرق المتوسط.[2]

لقد إحتلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المنطقة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي، أولويات السياسات الأوروبية ما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى القيام بعدد من

---

[2] **نفس المرجع**، ص 189.

(1) Bichara Khader, „**le monde arabe explique l'Europe, l'harmattan**„, CERMAC, paris : 2009, p. 457.

[2] على الحاج، "سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، **مرجع سابق ذكره**، ص 247.

الاجراءات التشريعية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بغية الحد منها، ولكن وأمام تزايد تدفق المهاجرين باتجاه دول شمال حوض المتوسط وفي ظل تردي الحالة الاقتصادية وتراجع فرص العمل في جنوبه فإن مشكلة الهجرة ستبقى محافظة على أهميتها لدى الطرف الأوروبي في تعاونه الاقتصادي والسياسي مع بلدان المنطقة ،الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن مدى إمكانية إيجاد حلول للحد من الظاهرة بالرغم من تصور بعض الدول الأوروبية أنه بالإمكان الحد من الهجرة غير الشرعية من خلال إجراءات تشريعية أو حتى عسكرية، بما في ذلك الإعادة القصرية للمهاجرين غير الشرعيين ،إلا أنه لا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه دون تحقيق تنمية اقتصادية لبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.[1]

1-3: تأثير أزمة عملة اليورو على الاتحاد الأوروبي:

في أواخر عام 2009 كان الاتحاد الأوروبي في حالة أزمة عرفت بـ: " أزمة منطقة اليورو" هددت بقاء العملة الموحدة " اليورو" وفرضت تحدي أمام رخاء الاتحاد ، وتماسكه الاقتصادي و الاجتماعي ،وقوته الناعمة كنموذج تكاملي أمام رأي العام الأوروبي وفي الساحة الدولية ،بل هددت وجود الاتحاد الأوروبي ككيان ،و أثارت تساؤلات حول ما ستؤول إليه التجربة التكاملية الأوروبية ، ولكن في عام 2011 اندلعت الثورات في جنوب المتوسط التي أثرت على علاقات التعاون بين بلدان الضفتين خاصة الدول التي شهدت تغير أنظمتها السياسية مما أستدعى على الاتحاد الأوروبي إعادة صياغة سياسة خارجية تخرج هذه البلدان من الأزمة التي تعيشها، في المقابل عاشت أوروبا قبل الثورات العربية أزمة منطقة اليورو بحيث أثرت على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط خاصة تنفيذ مراجعة سياسة الجوار الأوروبي وذلك من خلال:

- أزمة الديون السيادية وعجز الموازنة : ففي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008 ،عانت العديد من دولة منطقة اليورو عجز في الموازنة أكبر مما تم الاتفاق عليه في ميثاق الاستقرار والنمو لعام 1997. [2]

---

[1] على الحاج، **نفس المرجع**، ص248.

[2] هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق ذكره**، ص 74.

- ضعف النظام البنكي: حيث كانت البنوك تستثمر في الديون السيادية وهددت أن تنكشف.
- أزمة ركود مع انخفاض معدلات النمو لتصبح سالبة وارتفاع معدلات البطالة، ففقدت عدد من الدول الأعضاء قدرتها التنافسية.
- العجز التجاري المستمر خاصة في دول هامش الاتحاد.

بالرغم من إعلان عدد من قادة الدول عام 2013 أن أزمة منطقة اليورو قد انتهت إلا أن البعض شكك في ذلك بما فيهم المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل".[1]

وقد أثارت الأزمة المالية والاقتصادية الأوروبية وأزمة منطقة اليورو خصوصا هزة في السياسات المالية الأوروبية المشتركة ، و إكراهات حلول دينامكية الاتحاد الأوروبي في مجال تدخله الاقتصادي، وظهر من جديد الاتحاد الأوروبي يسير بثلاث سرعات: دول خارج الأزمة وخارج منطقة اليورو، وأخرى في قلب الأزمة وداخل منطقة اليورو، وأخرى في أزمة ناتجة عن مخلفات الاقتصاد السياسي، بالنظر لتحملها عبء الحفاظ التماسك الاستراتيجي للاتحاد وإيجاد السياسات المناسبة لمعالجة الأزمة من جهة ،ومن جهة ثانية تحمل جزء من تكلفة هذه الأزمة، وكل هذه الدول معنية بالتعاون الأورومتوسطي سواء من حيث الاهتمام الجيو سياسي أو من حيث الأدوار الأوروبية عموما.

وأثرت الأزمة الاقتصادية التي مست الاتحاد الأوروبي في العلاقات الأورومتوسطية في ثلاث مستويات ،**أولها:** الحد من فرص إعداد وإنجاز برامج بتكاليف مالية جديدة و باهظة ،إذ تميل الدول الأقل تعرضا للأزمة إلى ضخ الأموال في الدول التي تعاني من العجز والمديونية كاليونان **وثانيا:** الحد من سياسات المساعدات سواء التي يقدمها الاتحاد الأوروبي أو بعض دوله بالرغم من أن هذه المساعدات لا تكلف الأطراف الأوروبية أحجاما مالية كبيرة ،فإنها تبقى أموالا مهمة في وقت الأزمات. **و ثالثها:** يتعلق بتخوفات الشركاء

---

[1] **نفس المرجع**، ص 77.

الجنوبيين من عدم الاستقرار الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي الذي يضمن لهذه الأخيرة صفة الشريك الاستراتيجي.[2]

إن أزمة منطقة اليورو ترجع إلى واقع الكساد الاقتصادي والناتج بدوره عن تراجع معدلات النمو والتي أقلقت بدورها المستفيدين من استقرار منطقة اليورو ومنها الدول المتعاملة مع الاتحاد الأوروبي والتي أثرت على المنطقة المتوسطة بكل ضفافها. ويمكن النظر إلى تأثير وتأثر منطقة اليورو من خلال علاقاتها الجيو اقتصادية مع حوض المتوسط من زاويتين أولهما إذا ما كانت منطقة اليورو تتأثر سلبيا من الاستمرار في توثيق العلاقات الأورومتوسطية أثناء الأزمة ونتيجة لتزايد انتظارات دول الجنوب من الاتحاد الأوروبي، وثانيهما إذا ما كانت منطقة اليورو من شأنها الاستفادة من انفتاح العلاقات مع المجال المتوسطي لتنشيط العمليات الاقتصادية للنمو مثل رفع الاستهلاك لرفع الانتاج.[1]

ونلاحظ أن بعض دول الاتحاد الأوروبي من دعت إلى دمج دول جنوب المتوسط في حل الأزمة الأوروبية وذلك بالنظر للشراكة التي تربط الاتحاد بهذه الدول ونسب النمو المرتفع فيها ما يؤدي إلى إمكانية تطوير التنافسية، ولم تتضح هذه الدعوات رغم أهميتها فهي لا توضح كيفية دمج هذه الدول في حل الأزمة بالخصوص في غياب مؤسسات مشتركة يمكن التداول فيها وبشكل متعدد الأطراف في هذه الضغوط ، لقد كانت الشراكة الأورومتوسطية –على الأقل– بحاجة إلى مثل هذه الخطوة أمام ضغط أزمة منطقة اليورو وضغط التحول الجيو سياسي في المنطقة الجنوبية والشرقية.

واجهت البلدان جنوب المتوسطية في سنتي 2010 و 2011 بدورها صعوبات يمكن تحديدها في ثلاث وفقا لتقرير أعده المنتدى الأورو متوسطي للمعاهدات الاقتصادية بطلب من البنك الأوروبي للاستثمار عام 2012 وتتمثل هذه الصعوبات في:

- نمو أقل عجز أكبر في الميزانية ومعدلات البطالة في ارتفاع.
- قلة ولوج رؤوس الأموال.

---

[2] كريم مصلوح، **مرجع سابق ذكره**، ص 430.

[1] **نفس المرجع**، ص 434.

- صادرات أكثر ضعفا، العجز في الحساب الجاري أكثر ارتفاعا وأشد صعوبات على أداء خدمة الدين بالعملة الصعبة.

اقترح التقرير للتعاطي مع هذه الصعوبات مجموعة من التوصيات العامة والهيكلية ،منها توسيع السوق الإقليمية (بتحرير المبادلات الزراعية مع البلدان الأوروبية ،وإزالة الحواجز الجمركية بين دول المتوسط و أوروبا والدول المتوسطية فيما بينها).[2]

1-4: الصراع داخل الاتحاد الأوروبي بين بلدان شرق وغرب أوروبا:

شرعت دول أوروبا الشرقية مؤخرا في ممارسة المزيد من الضغوط على دول أوروبا الغربية لإدخال إصلاحات على نظام عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي ،وذلك من أجل تقليص هيمنة وسيطرة الاتحاد على الدول الأعضاء مقابل تعزيز سلطات المؤسسات والحكومات الوطنية في الدول الأعضاء ،حيث تنظر دول أوروبا الشرقية بزعامة المجر التي تقودها حكومة "**فيكتور أوروبان**" اليمينية المحافظة أنه حان الوقت لتمرير التعديلات المطلوبة بناءًا على معطيات جديدة تتمثل في تولي حكومة يمينية محافظة مقاليد الحكم في بولندا وظهور رغبة لدى رئيس الوزراء البريطاني " ديفيد كاميرون" سابقا في التعاون مع دول أوروبا الشرقية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ،لتمرير الإصلاحات التي ينادي بها في إتجاه عودة السيطرة إلى الحكومات و البرلمانات الوطنية على مقاليد الأمور في بلدانهم مقابل تقليص صلاحيات الاتحاد والمفوضية الأوروبية ،كبديل لخروج المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الأوروبي.[1] في حين أن حكومتي المجر وبولندا عازمتان على عدم تفويت الفرصة المتاحة لإعادة انتزاع جزء من سلطات الاتحاد الأوروبي لصالح الحكومات والبرلمانات الوطنية لدول الأعضاء بالتعاون مع دول أوروبا الشرقية أخرى منها سلوفاكيا والتشيك ودول البلطيق (استوانيا لاتفيا و ليتوانيا) بالتنسيق

---

[2] كريم مصلوح، **نفس المرجع**، ص 436.

[1] سميحة عبد الحليم، " الاتحاد الأوروبي يواجه خطر التفكك"، **أخبار مصر**، تم الاطلاع عليه يوم: 24-11-2016، متاح في الانترنت على:
http://www.egynews.net/814414/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-

مع " ديفيد كاميرون"، حيث ترى هذه الدول أن الاتحاد الأوروبي تعرض مؤخراً لعدة أزمات أدت إلى إضعافه في إشارة إلى أزمة اليونان ومشكلة تدفق اللاجئين إلى أوروبا وارتباطها بخطر انتشار الإرهاب والتهديدات الإرهابية المحتملة في أوروبا، حيث تعتقد أن تلك الأزمات جعلت الظروف مواتية لإدخال إصلاحات على نظام عمل مؤسسات الاتحاد والتي تساهم في استرداد جزء من سلطات الحكومات الوطنية وإطلاق أياديها المغلولة في مواجهة سيطرة الاتحاد الأوروبي واستغلال الضعف النسبي الذي لحق بدول أوروبا الغربية لاسيما ألمانيا وفرنسا في تمرير الاصلاحات المطلوبة، فيما يرى محللون نمساويون أن المشاكل التي تواجه دول أوروبا الغربية فتحت الباب على مصراعيه أمام دول أوروبا الشرقية التي تحاول استغلال هذه الفرصة عن طريق تجميع الجهود ضد نظيرتها الغربية.

كما أن التسريبات التي نشرت عن دوائر قريبة من الحكومة المجرية اليمينية تكشف النقاب عن هدف حكومة "فيكتور أوربان" التي ترغب في تقليص النزعة الأوروبية وجعل الاتحاد الأوروبي بمثابة تجمع يهتم بتعزيز المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء مقابل تقليص دور الاتحاد في تقييم أداء وسلوكيات الدول الأعضاء وتعزم حكومة المجر لتحقيق هذا الهدف على تعزيز التعاون بين دول مجموعة " **فيشجراد**" المكونة من المجر وبولندا وسلوفاكيا والتشيك بالتعاون مع رومانيا ودول البلطيق ،كما يعتقد رئيس وزراء المجر في القوة التي يتمتع بها هذه الدول في مواجهة دول أوروبا الغربية التي بدأت تعتريها مظاهر الضعف بسبب الأزمات المعتمدة التي تعاني منها.

واهتمت صحف نمساوية بتصريح جاء على لسان الخبير الإعلامي البولندي اليميني "**إيجور يانك**" القريب من رئيس حكومة المجر "**فيكتور أوربان**" قال فيه:" إذا ما اتحدت دول أوروبا الوسطى وتعاونت مع "دافيد كاميرون" تستطيع تغيير الاتحاد الأوروبي".[1]

1- التهديدات الارهابية بالمنطقة الأوروبية:

[1] سميحة عبد الحليم، **نفس المرجع**.

تحديات كبيرة شهدتها أوروبا خلال 2015 من الهجرة غير الشرعية وصولا إلى الارهاب الذي ضرب العاصمة الفرنسية انطلاقا من بروكسل في بلجيكا مخلفا وراءه أكثر من 150 قتيلا وعشرات الجرحى، إذ لم تشهد أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مثل هذا العمل الاجرامي بدأ بهجمات " **شارلي ايبدو**" في قلب العاصمة الفرنسية والتي راح ضحيتها عدد من القتلى والجرحى وبعدها بوقت قصير جرت أحداث مدينة " **ليون**" في عام 2015 في اقتحام مصنع وقتل شخص وجرح عدد آخر وكل هذا وسط تخبط أمني وسياسي تعيشه البلاد في محاولتها لاستعادة السيطرة على الأمن المتفلت.

ومع دخول أعداد كبيرة من المهاجرين إلى أوروبا تخوفت بعض الدوائر الأوروبية من التحديات الأمنية التي يمكن أن تنشأ، وباتت تتعالى الأصوات عن دخول أشخاص كانوا قد خرجوا من أوروبا إلى سوريا والعراق للقتال إلى جانب الجماعات الإرهابية وعادوا ضمن أفواج المهاجرين إلى الأراضي الأوروبية[1]

كما يعتبر تهديد الإرهاب الدولي في المنطقة المتوسطية محل تجاذب وتناقض الكثير من الأطروحات الفكرية والنظرية والمواقف الرسمية وغير الرسمية ، من خلال تحليل المبررات المفسرة لهذه الظاهرة التى تتراوح بين جذورها التقليدية لما قبل الحرب الباردة و محدوديتها ، كما أن دول شمال المتوسط تسعى لترويج خطاب إعلامي يستجيب لأطروحات متجذرة للصراع التاريخي بين الغرب (المسيحي واليهودي) و المسلمين ،فدول القوس اللاتيني كثيرا ما تعتبر أن المسلمين هم إرهابيين، وما حدث في دولها من أعمال إرهابية هي بتنظيم من الجماعات الإسلامية، في حين دول جنوب المتوسط تعتقد أن الإرهاب لا يزال ذو طابع محلي بالرغم من حساسية الموضوع بالنسبة لرفض أي تحركات غربية على المجال الإقليمي لدول المغرب العربي باعتباره يؤثر على سيادتها وقدراتها على استتباب الأمن بمفردها دون تدخل طرف أجنبي.[2]

---

[1] حسين سمور، "الارهاب والهجرة..تحديات صبغت العام الأوروبي"، موقع قناة المنار، تم الاطلاع عليه يوم: 19-11-2016، متاح في الانترنت على: **http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=1385998**

[2] ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 111.

ثانيا: التحديات التي تواجه الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطية.

لقد واجهت الجزائر عدة تحديات جعلت تعرقل مسارها نحو التعاون مع الأطراف المتوسطين والتي سنبرزها فيما يلي:

1-**شلل السياسة النقدية في الجزائر:** لقد ميز فائض السيولة الظرف الاقتصادي الكلي منذ سنة 2000 ،وسيستمر هذا الوضع بالتأكيد في السنوات القادمة، إذ لم تتخذ السلطات الجزائرية إجراءات إحتياطية لمواجهة الأزمة و نظراً إلى الاختلالات الهيكلية المسببة لهذه الظاهرة لا يمكن معالجتها في الأمد القصير، وهنا تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج هذه الاختلالات، إذ أن السياسة النقدية في الجزائر تجد نفسها اليوم أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها منها:

- موارد مالية فائضة ومعطلة حتى نهاية 2014 وبعدها تراجع هذا المورد بسبب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر
- عدم تنوع الاقتصاد ، مما أدى إلى حدوث تدهور في النشاط الاقتصادي.
- حدوث انخفاض في الاستثمارات الإنتاجية والذي نجد أن أحد أسباب هو ضعف البيئة المصرفية والمالية وعدم وجود ائتمان لازم لذلك ،فضلا عن أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى.
- عودة الضغوط التضخمية للاقتصاد.

لذا على أصحاب القرار إجراء العديد من الإصلاحات و الإجراءات لرفع كفاءة السياسة النقدية للمساهمة في تغيير الوضع القائم، إذ يجب إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الأصلي الذي يركز على المراقبة والإشراف وتوجيه الاقتصاد الوطني ،وذلك بواسطة أدواتها المباشرة وغير المباشرة بشكل رئيسي والمتمثلة في (سعر البنك ونسبة الاحتياط القانوني وعمليات السوق المفتوحة)، ويمكن أن يتم رفع كفاءة هذه الأدوات وتعزيزها برفع فاعلية البنوك التجارية وذلك بوضع سياسة إئتمان محددة، والترويج لها للوصول إلى أهداف المنشودة.[1]

[1] فضيل رايس، "تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)"، **مجلة الباحث**، الجزائر: عدد 10، 2012، ص 77.

فعلى بنك الجزائر الإهتمام ببعض الأدوات المباشرة للسياسة النقدية وتفعليها، مثل "**سياسة الإقناع الأدبي**"[*] من أجل تخصيص الائتمان لقطاعات اقتصادية معينة، كالمشاريع الاستثمارية في مجال الزراعة والصناعة التحويلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يمكن البنك التمييز بين القطاعات، من حيث حصولها على القروض من خلال سعر الفائدة، أو فترة التسديد إذ يمس بهذا الإجراء المشاريع التي يمكن أن تساهم في توظيف اليد العاملة وتنويع الإنتاج.

إن مهمة بنك الجزائر في الإشراف على النظام المالي، تجعل منه المسؤول الأول عن تخلف هذا النظام، وعدم استقراره، وهو ما يحتم على مسؤولي النقد في الجزائر البحث عن شتى الطرق لإحداث ظاهرة التعمق النقدي، إذ تعتبر هذه الظاهرة في الجزائر غير معبرة، فإذا ما قيست بنسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي[1]

2-الاعتماد على الريع البترولي وتراجع النمو في الاقتصاد الوطني:

سجل الميزان التجاري للجزائر عجز قدره 1.875 مليار دولار خلال جانفي 2016 مقابل عجز بـ 1.857 مليار دولار لعام 2015 و هذا حسب ما صرحت به الجمارك الجزائرية وسبب هذا الاختلال وتزايد عجز ميزان التجاري راجع بالأساس للاعتماد المفرط على مداخيل البترول الذي هو مرتبط بتذبذبات السوق،[2] بينما نما الناتج الداخلي الخام للجزائر في 2015 بنسبة 3.9% بما يقارب نتيجة العام لسنة 2014 وهي نتيجة إيجابية في

---

[*] **سياسة الاقناع الأدبي:**" ويتمثل هذا الأسلوب في قيام البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية في الاقتصاد الوطني بإقناع البنوك التجارية بالإجراءات والتوجيهات المطلوب تنفيذها للتخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، أو التخفيف من حدتها، باعتبار أن له سلطة أدبية إشرافية على البنوك التجارية ، وعادة ما يتم هذا الأسلوب عند طريق اللقاءات المباشرة مع مديري البنوك المتنوعة ويتم خلاله إقناعهم بالأوامر والتوجيهات المطلوبة في تلك المرحلة ، ولاشك في أن نجاح هذا الأسلوب يتوقف على درجة تطور الجهاز المصرفي و تنوعه ، وكذا خبرة البنك المركزي وسلطته ومكانته.

[1] فضيل رايس، " تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، ب ب ن: عددان 61.62، 2013، ص 195.

[2] وزارة التجارة، " إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2015"، تم الاطلاع عليها يوم: 02-12-2016، متاحة في الانترنت على: http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=tidja_arkam14

سياق أزمة الموازنة للدولة لأنها تعكس وضعية أفضل لقطاعي الفلاحة والصيد البحري والصناعة الذين أظهرا مقاومة واضحة بينما تراجعت القطاعات المرتبطة بالمحروقات و الإنفاق الحكومي. وإذا استمر تراجع بند تمويل التجهيز في موازنة العام 2017 فلا يستبعد أن تلتحق القطاعات التي سجلت تقدما في النمو بالقطاعات المتأثرة بالظرف المالي الحالي مما قد ينعكس سلبا على رقم النمو المتوقع للعام القادم حيث تلتقي التوقعات عند 3.6% وبنفس التحليل ستتراجع النسبة إلى 2.9% العام 2017 ما يؤكد مشهد الإشارات القوية التابعة لوضعية الارتباط بالنفط.

ويؤكده المشهد الحالي الذي يتطلب مزيدا من الحذر من واضعي السياسات ليس فقط في الجزائر ولكن في جميع الدول شديدة الارتباط بالريع ، وهنا يجب الاشارة إلى أن الظرف الاقتصادي نهاية شهر مارس لعام 2016 حيث تراجعت الصادرات بنسبة 39 % من سقف 9.8 مليار دولار نهاية الربع الأول للعام 2015 إلى عتبة 5.9 مليار دولار ما يعني إحتمال إقفال العام على 24 مليار دولار في حالة استمرار ركود سوق النفط وفي نفس الاتجاه يستمر نزيف النقد الأجنبي للدولة تحت ضغط الاستيراد حيث لم تعد الصادرات تغطي أكثر من 51% من الواردات خلال الربع الأول لسنة 2016 متراجعا عن سقف 74 % نهاية مارس 2015 ولو تستمر تجارتنا الخارجية في نفس الاتجاه فربما تتراجع نسبة التغطية إلى حدودها الدنيا تاريخيا.[1] كما أن إلقاء نظرة على العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قبل وبعد الاتفاقية نجد أنه لم تطرأ تغيرات ملحوظة على هيكل التجارة الخارجية بين الطرفين.

فالتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية يبين تراجع طفيف لنسبة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي ، فرغم الارتفاع في قيمتها إلا أن حصتها من إجمالي الصادرات الجزائرية تراجعت نوعا ما، فبينما كانت تتراوح نسبتها بين 55% و 66 %قبل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ،أصبحت أقل من ذلك بعد دخول حيز التنفيذ ، ففي سنتي 2003 و 2004 بلغت النسبة 57.27% و 57.12% على التوالي ، أما في 2005 سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فقد بلغت النسبة 55.64% ، في حين لم تسجل سوى 48.77% سنة 2007

[1] بشير مصيطفى، "**إقتصادنا: الفرصة المتبقية**، سلسلة صناعة الغد"، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2016، ص35.

و 49.09% سنة 2010. ويعود هذا التراجع إلى اتجاه الدول الأوروبية نحو تشجيع التبادل التجاري الداخلي خاصة مع أوروبا الشرقية ومجموعة العشر التي انضمت للاتحاد الأوروبي في ماي 2005 ،وفي المقابل فهو مؤشر ايجابي لقدرة الصادرات الجزائرية على الدخول والمنافسة في الأسواق العالمية غير الأوروبية ،لكن هذه الحالة لم تعمر طويلا فسرعان ما استرجع الاتحاد الأوروبي هيمنته على الصادرات الجزائرية ،مسجلة نسبة 54.55 % سنة 2012 و 64.11% سنة 2013.

أما بالنسبة للتركيب السلعي فنجد أن قطاع المحروقات ما زال يشكل من 97% إلى 98 %من الصادرات الجزائرية العالمية و 96% إلى 98 %من الصادرات الأوروبية رغم الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر قبل عقد اتفاق الشراكة والتي حصلت عليها بموجب عقد الشراكة ، ويرجع سبب ذلك إلى صعوبة إحداث تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني وبالتالي التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية في الأجل القصير و المتوسط ،إلا أنه يلاحظ أن قيمة الصادرات خارج المحروقات سجلت نمو ملحوظ منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مما يبعث بمؤشرات تنبئ بنجاح الشراكة ،خصوصا في ما يتعلق بالسلع المتفق على تفكيك رسومها الجمركية.

وكذلك الشيء نفسه ينطبق على الواردات فقبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كانت الواردات الأوروبية تفوق نسبة 55% بينما سجلت نسب أقل من ذلك بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث بلغت 58.77 %و 55.22% سنتي 2003 و 2004 على التوالي ، في حين لم تسجل سوى 52.21 %سنة 2007 و 51.15 %سنة 2010 و 50.98 %سنة 2012، أما سنة 2013 فبلغت 52.11 %، وذلك رغم نمو قيمة الواردات إلا أن هذا النمو كان أقل من معدل نمو الواردات العالمية ، وربما يرجع ذلك إلى منع الجزائر لواردات السيارات القديمة، وكذلك منع استيراد الأدوية المنتجة محليا، فهذين العنصرين كانا يشكلان رقم معتبر من حصة الواردات الجزائرية من السوق الأوروبية.

وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة يلاحظ تزايد حصة الاتحاد الأوروبي من سنة إلى أخرى ،حيث بلغت سنة 2003. حوالي 104.07 مليون دولار لترتفع إلى 275 سنة 2005 أي بنسبة 25.46% من إجمالى الاستثمارات الأجنبية في الجزائر [1]

3- تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر وصعوبة تنظيم السوق الوطنية.

إن تحديد تعريف معين للاقتصاد غير الرسمي يتوقف أساسا على الزاوية التي ننظر منها لهذا الاقتصاد وعلى الإيديولوجية التى تتبناها الدولة.

ويعرف "**سميث فليب**" الاقتصاد غير الرسمي على أنه:" انتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروع والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الداخلى الخام.[1] إذ تعتبر هذه الظاهرة من الظواهر السلبية التي تنتشر في أرجاء دول العالم ولكن بتفاوت نسبي حسب التنظيم للأسواق والتجارة الداخلية للدولة وتكثر خاصة في دول النامية بحكم عدم التنظيم المحكم لاقتصادياتها والجزائر من بين هذه الدول وكان العامل الرئيسي الذي سبب خلق الاقتصاد الموازي في الجزائر هو النظام الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال وهو النظام الاشتراكي والاقتصاد الموجه والمخطط وكذا مركزية القرارات.[2]

وقد انعكس الاقتصاد غير الرسمي بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري فقد انحسرت حصة الشركات المحلية في السوق ،من جراء النشاطات الصناعية والتجارية غير الرسمية وكذا ارتفاع ظاهرة المنتجات المقلدة وما رافقها من عمليات تزوير للفواتير وخسارة الخزينة العامة لمداخيل من جراء التهرب الضريبي. وهذا تسبب في ارتفاع إجمالي الواردات في انحصار حصة الشركات المحلية في السوق ،وسجل القطاع الصناعي المحلي أكبر تراجع

---

[1] محمد لحسن علاوي، كريم بروشة،" تفعيل الشراكة الأورو-جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد الوطني"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، الجزائر: عدد 04، جوان 2016، ص 41.

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "**التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**"، الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2006، ص15.

[2] رشيدة حمودة، "استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستديمة دراسة مقارنة بين تجربتي : الجزائر ومصر"، **رسالة ماجستير**، جامعة سطيف: 2012، ص 255.

مسجلا نسبة نمو سلبية قدرت بـ 2.2 % نتيجة المنافسة غير قانونية ،وعدم تنافسية القطاع الصناعي وهو ما فتح الباب للقطاع الموازي ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق الموازية ،مستفيدة من رداءة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية ،وهي الممارسات التي امتدت خلال السنوات الماضية لتشمل القطاع التجاري، كما أن العمل غير الرسمي يمثل 32% من قوة العمل ،و أن نسبة 35% من العمالة غير الزراعية غير مصرح بها في الضمان الاجتماعي إضافة إلى نسبة مهمة (15%) من العمالة الرسمية غير مصرح بها.[1]

يعرف القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات غير الرسمية ،فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري ،يشتغل 548 ألف بصفة قانونية ،مقابل 592 ألف يعملون بطريقة غير قانونية أو دون وجود قانوني لنشاطهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بطريقة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي ،وبإضافة الرقم نفسه إلى الذين يعملون بصفة قانونية ،يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل 60% من العاملين في القطاع التجاري وبلغت مساهمة القطاع التجاري في الناتج الداخلي سنة 2007 ما قيمته 17% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات و 25 %من فائض الاستغلال خارج القطاع وهو مستوى متواضع بالنظر إلى العدد القليل للمؤسسات التجارية البالغة عددها 330 ألف موزعة على 228 ألف مؤسسة تنشط في قطاع التجزئة.

ومنه يمكن أن نستخلص أن الجزائر واجهت تحديات في مجال القضاء على الإقتصاد الموازي، بالرغم من السياسات الردعية تجاه المتعاملين غير القانونيين في المجال الاقتصادي وهذا يبين عدة وجود نية حقيقية في الحد من الظاهرة بالرغم من الإمكانات التي تتوفرها السلة الجزائرية وهنا ندرك أن النظام السياسي جزء من القضية ومستفيد في آن واحد.

4-طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي و تأثير الربيع العربي في المنطقة:

[1] **نفس المرجع**، ص 256.

يقول السوسيولوجي عدي الهواري:" أن الدولة الجزائرية ليس لها أهداف اقتصادية في حد ذاتها بقدر ما لها أهداف سياسية لا يمكن بلوغها إلا من خلال تنمية اقتصادية"، كما أن العلامة ابن خلدون وماركس يلتقيان في قضية العمل لأن هذا الأخير يريانه أنه العنصر الهام في تكاثر الثروات الطبيعية وتوفير المعاش،[2] وكل منهما يرى بأن هذا العنصر " العمل" مرتبط بقانون العرض والطلب ،وهذا يعني قوانين الاقتصاد السياسي، وكما أن السلطة في الجزائر بالاعتماد على الريع الطاقوي إختنق الاقتصاد الجزائر لعدة أسباب منها:

1 – عدم وضوح الاجراءات القانونية للاستثمار والإنتاج مما يعرقل العملية التنموية.

2 – غياب روح المسؤولية لدى المسئولين الجزائري وتفشي ظاهرة الفساد في القطاع الاقتصادي.

3 – طبيعة النظام السياسي وكيفية تسيره للبلد من خلال التصريح بالتعددية الحزبية، والبلد مازال بنمط الحزب الواحد والتخطيط المركزي الذي أدخل الجزائر في دوامة.

كل هذه الأسباب وأخرى جعلت الاقتصادي الجزائري في ذيل الترتيب مما استدعى على الحكومات المتعاقبة إصلاح المتتالي للمنظومة الاقتصادية من أجل الخروج بالاقتصاد الوطني والدخول في الاقتصاد العالمي والمنافسة العالمية من خلال المنظمة العالمية للتجارة. كما لا يفوتنا أنه غياب تام للإرادة السياسية للتغير نحو الأحسن ، لأن أزلام النظام والمنتهزون هم المستفيدون الأوائل من الوضع القائم.

هذا ما جعل من التحديات التي تواجه الجزائر ابتداء من داخل الوطن سواء الاقتصادي منها والسياسي و الأمني والثقافى إلى التحديات الإقليمية بدأً بالاحتجاجات أو ما يسمى بثورات الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة العربية والتي كان لها أثر سلبي على المنطقة ككل مما ظهر اللاستقرار السياسي والأمني فيها مما تطلب تدخل الأجنبي فيها وهذا ما زاد من تطور للأزمة في المنطقة وجعل المستفيد الأكبر منها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا من جهة أخرى.

---

[2] قدوسي محمد، **مرجع سابق ذكره**، ص 166.

المبحث الثالث: مستقبل الشراكة الأورو-جزائرية وآليات ترقيتها وتطويرها.

يعد الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري بحصة 60 %، بحيث انتقلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي من 8.2 مليار دولار قبل تطبيق اتفاقية الشراكة (2002-2004) إلى 24.21 مليار دولار في 2011 أي بزيادة تقدر بـ 200 %، أما بالنسبة للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي فقد انتقلت من 15 مليار دولار قبل توقيع اتفاقية الشراكة إلى 36.3 مليار دولار في 2011 أي بزيادة تصل إلى 140 %، إلا أن الجزائر وجدت أن وتيرة التفكيك الجمركي أدت إلى زيادة حصة الاتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية، دون التوصل إلى سياسة حقيقية للشراكة التي تعد أحد أهداف الاتفاق، بعد أن أصبحت وتيرة التفكيك عائقا أمام تطبيق سياسات المؤسسات الجزائرية، وبالتالي طلبت الجزائر تأجيل التفكيك الجمركي طبقا للمادتين 11 و16 من اتفاق الشراكة واللتان تنصان على إمكانية العودة إلى مراجعة رزنامة التعريف الجمركي وتعديل الامتيازات في حالة تغير السياسات الفلاحية، وبعد ثمان جولات من المفاوضات حصلت الجزائر على تأجيل إقامة منطقة التجارة الحرة من 2017 إلى 2020 ويعد هذا الأمر سابقة أولى في المنطقة ومعطى جديد ومهم للمؤسسات الجزائرية لتحضير نفسها لستة سنوات إضافية، من أجل مواجهة المنافسة التي تنتظرها في منطقة التبادل الحر.

أما من الناحية الجبائية فإن الجزائر خسرت 2.8 مليار دولار بين 2005-2009 بسبب إلغاء التعريفة الجمركية وكانت ستخسر 8.5 مليار دولار بين 2010-2017 لو أبقى على نفس وتيرة التفكيك التعريفي المرسم في الاتفاقية قبل تعديل رزنامته.

أظهرت الجزائر من خلال قدرتها على تأجيل منطقة التبادل الحر وزنها التفاوضي ورغبتها الحقيقية في بناء شراكة عادلة ومتوازنة وهو ما يفتح لها الأفاق واسعة لقيادة الشراكة مستقبلا مع الاتحاد الأوروبي وإرغامها على مشاركتها له في سياسات أهم تتعلق بصياغة الخارطة الجيوسياسية في المنطقة، خصوصا مع ما شهدته الجزائر من إنزال اقتصاد أوروبي

منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، حيث يعول الأوروبيون على الجزائر لتعويض أي خلل يتعلق بالإمدادات الطاقوية من روسيا[1].

ولإعادة تفعيل الشراكة بإعطاء لها صبغة الندية بين الضفتين يجب على دول الجنوب أن تعيد تفعيل اندماجها في ما بينها وخاصة ونحن بصدد الحديث عن الجزائر لابد من تفعيل المغرب العربي.

أولا: إعادة تفعيل المغرب العربي:

1- ماهو المغرب العربي؟

لقد عرف الكُتاب العرب مصطلح المغرب العربي بأنه الإتجاه الأصلي الذي يحدد غروب الشمس والتي تشمل إفريقيا من طرابلس في ليبيا إلى الرباط في المحيط الأطلسي.

والمغرب العربي جغرافيا متصل المفاصل متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية متعددة الموارد باختلاف و متقارب في الملامح البشرية، ويتركز على الضفاف الجنوبية الغربية للبحر المتوسط فهو يمتد من الشرق إلى الغرب بين خطي طول 25 درجة شرقا من الحدود المصرية لليابسة إلى 87 درجة غربا والتي تمثل الساحل الأطلسي لموريتانيا.

وبالتالي فالمغرب العربي يمثل 4 % من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية ،20 % من مساحة القارة الإفريقية و 40% من مساحة العالم العربي.

وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية التي يتكلم بها غالبية السكان بالإضافة إلى بعض اللغات العرقية مثل لغة الأمازيغ ،الفرنسية ،الايطالية ،نتيجة الخضوع للفترة الاستعمارية الممتدة فيها ، وما يميز تاريخ المغرب العربي هو التاريخ المشترك في العصور

---

[1] ابراهيم قلواز، " مستقبل الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة"، الحوار المتمدن، العدد 5251، تم الاطلاع عليه يوم: 10.1.-2016 متاح في الانترنت على:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500

القديمة والحديثة بعد أن مرت أقطاره بالتجارب والتحديات التاريخية وإن اختفت في بعض الأحيان وبالتالي عرفت تأثيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية مشتركة.[1]

إذ تعتبر فكرة تأسيس مغرب عربي موحد فكرة متجذرة لدى شعوب المنطقة ونخبتها السياسية والفكرية والثقافية عملت جميعها ومن مواقع مختلفة على نشرها وتكريسها في الواقع وذلك من خلال ممارستها السياسية والثقافية والفكرية طيلة الفترة الاستعمارية واتخذ هذا النشاط أبعاد سياسية نضالية أكثر وضوحا خاصة بعد تأسيس مكتب المغرب العربي في دمشق والقاهرة سنة 1947. وبعد الاستقلال كل من تونس والمغرب الأقصى انعقد مؤتمر طنجة بتاريخ 28 و 30 أفريل 1958 الذي بلورت فيه الأحزاب الوطنية المغاربية أرضية لتوحيد المنطقة، ورغم فشل تلك الصيغة في تحقيق الكثير من أهدافها غير أن هاجس إقامة مغرب عربي موحد استمر كأحد ثوابت الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية في المغرب العربي فاستمرت محاولات توحيد المنطقة متخذة أشكالا تتماشى مع الواقع الجديد لدول وحكومات المغرب العربي وكان الاعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17-02-1989 بمدينة مراكش تحقيقا لحلم ناضلت من أجل تحقيقه أجيال متعاقبة من شعوب المغرب العربي ورحبت به جميع الأطراف الاقليمية.

- 2- آليات تفعيل المغرب العربي في مواجهة الاتحاد الأوروبي:

كما أنه لا شك أن شعوب المغرب العربي بحاجة لتفعيل المؤسسات المختلفة التى تولدت عن اتفاقية مراكش بل أن الأمر أصبح ضروريا وحيويا حتى بالنسبة إلى الأنظمة السياسية المغاربية والمتوسطية ،غير أن ذلك يتطلب اعتماد سياسات ووسائل مختلفة من ذلك تعميق النظام الديمقراطي ومبادئ العدالة الاجتماعية وإعادة النظر في الكثير من النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وإعطاءها دفعا جديدا يجعلها تتماشى والمستجدات الوطنية والإقليمية والدولية مع ضرورة أن تسرع الدول المغاربية وتيرة الاندماج الاقليمي بينها وتنسيق سياستها المالية والاقتصادية والتشريعي ،وفتح الحدود أمام الشركات الدولية وتنقل رؤوس الاموال والسلع واعتماد الشفافية و الحكامة الرشيدة وتبسيط الإجراءات لإجتذاب

---

[1] سفيان أبحري، "الشراكة الأور-مغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي"، **أطروحة الدكتوراه**، جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، 2013، ص 97.

المزيد من الاستثمارات الدولية وتخفيض نفقات التسلح والاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغاربي ،كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تبادر كل من موقع اختصاصها بتوحيد جهودها بتحويل نشاطها على المستوى المغاربي شكلا ومضمونا وأن تهتم بتفعيل علاقات التعاون في ما بينها وإلى إقامة شراكات دعم التعاون والتشبيك في ما بينها وأن تضغط باتجاه أن يتحول هذا الاندماج أمرا واقعا على الحكومات المغاربية للوضع شراكة حقيقية ومتوازنة مع الطرف الأوروبي ندا للند دون جر بالبلدان المغاربية كل على حدا وهذا هو قوة الاتحاد الأوروبي في تشتيت المنطقة المغاربية بشكل خاص والعربية بشكل عام.[1]

كما يجب على دول إتحاد المغرب العربي أن يطرحوا مبادرات التفاوض من الضفة الجنوبية للضفة الشمالية حتى يتسنى لها المشاركة في القرارات المتوسطية دون فرض قوة إقليمية كالإتحاد الأوروبي يفرض مشاريعه التنموية والإصلاحية وبرامج تدعيم من أجل مكاسب ذيقة هذا ما يضعف الدول المغاربية والجزائر خصوصا ،وكما يمثل اتحاد المغرب العربي مجموعة اقتصادية وسياسية تضم خمسة دول وهو تكتل يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة بين دوله وإقامة التعاون والتنسيق من أجل تحقيق التكامل المغاربي.

فبرغم من التحديات التي يواجهها المغرب العربي منذ نشأته في جميع أقطاره جعله سبب في تأجيل تطبيقه وتفعيله ومنها الأزمة الجزائرية خلال عشرية السوداء وحادثة لوكاربي الليبية وفرض حضر جوي على ليبيا و التوتر الذي شهدته المنطقة بين الجارتي الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء المغربية وتواطئ أممي في القضية هذا التحديات جعلت من الطرف الأوروبي المتفوق والمستغل للوضع في المنطقة ،ومن هنا لا بد من إعادة النضر في تفعيل التكامل المغاربي خاصة في مجالات الاقتصادية والسياسة والأمنية حتى تصبح قوة يعد لها ألف حساب وذلك من خلال كل ما تزخر به المنطقة من امكانيات مادية وبشرية وطبيعية تجعل منها منطقة تسيطر على القارة الافريقية بشرط أن تكون إرادة سياسية حقيقة للتكامل المغاربي وفرض بنود الشراكة على الطرف الأخر(الاتحاد الأوروبي والأمريكي وغيرهم) ومن بين أهم الامكانيات نذكر منها:

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، "تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي: بين اكراهات الواقع وضرورات المستقبل"، **أوراق سياسية**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية ، مارس 2016، ص 6.

1- الثروات الطبيعية:

حيث تشمل المنطقة المغاربية على أراضي متعددة المناخات وموارد مائية وثروات بحرية ونهرية و غابية وموارد معدنية و طاقوية تتباين من قطر إلى قطر مما ساعد على إتجاه كل دولة في إطار تحقيق مصلحتها إلى التكامل مع الدول الأخرى فهذا التباين يعتبر العنصر الأساسي للتكامل الاقتصادي الجماعي ويعتبر بمثابة الدافع الأول نحو التكامل وإن الدول إنما تسعى إلى التكامل مع غيرها ابتغاء تلافي ما لديها من حالات عوز ونواقص لأن التكامل يتيح لها إمكانية حصولها على امدادات ومنافع تنالها من الأطراف التي تتكامل معها[1] وكما تمتد دول الاتحاد المغاربي على مساحة شاسعة تقدر بـ 468.8 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك الدول وتأتي في مقدمتها الجزائر بـ 283.2 مليون هكتار، ثم ليبيا بـ 176 مليون هكتار ثم موريتانيا بـ 102.5 مليون هكتار ثم المغرب بحوالي 44.6 مليون هكتار وتونس بـ 15.5 مليون هكتار.

الجدول رقم (18) إجمالي المساحات ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة ونسبة الرعوية منها في دول الاتحاد المغاربي.

الدول	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة بالمليون هكتار	نسبة الاراضي الصالحة للزراعة إلى المجموع	الأراضي المروية كنسبة من الاراضي الصالحة للزراعة	نسبة الأراضي الرعوية من المجموع
الجزائر	238.2	07.5	% 03	%07	%02
المغرب	44.6	08.7	%19.5	%13	%17.8
تونس	15.5	03.0	%19.4	%13	%17.8
ليبيا	176	01.7	%01.0	%11	%04
موريتانيا	102.5	0.2	%0.2	%10	%4.8

[1] محمد الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص 96.

المجموع	468.8	21.1	%4.5	%04	/

المصدر: رقية بلقاسمي، "التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية"، **رسالة ماجستير**، في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة: 2011، ص 141.

حيث يبين الجدول الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال كنسبة مئوية إلى إجمالي مساحة الدول المغاربية، فرغم أنها لا تزيد عن 4.5 % من المساحة الكلية إلا أنها مساحة معتبرة بالمقارنة مع مجموع السكان فهي تبلغ 21 مليون هكتار وتشكل 30 % من المساحة المزروعة في العالم العربي، هذا فضلا عن الأراضي القابلة للزراعة والممكن إصلاحها سواء في المناطق الجافة أو المناطق الصحراوية والتي تجعل النسبة الممكنة أكبر من النسبة الفعلية الحالية. هذا من حيث المساحة الأراضي أما من حيث الثروات المنطقة المغاربية فهي تزخر بنوعية الموارد الاقتصادية الهامة التي تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، ومصادر الطاقة للاقتصاديات الحديثة فهي تشتمل على حجم احتياطات غازية يزيد عن 6000 مليار م^3 واحتياطي البترول يتجاوز 5 مليار طن مع إحتمالية شبه مؤكدة لاكتشافات أخرى في المنطقة، إضافة إلى احتياطات من الفوسفات التي تزيد عن 6 مليار طن خاصة في المغرب وتونس، إضافة إلى إنتاج معدني وطاقوي هام يجعل المنطقة في حالة تكاملها مجالا لاستقطاب الاستثمارات الإنتاجية[1]

الجدول رقم (19) إنتاج الثروة المعدنية الطاقوية لسنة 2013 لبعض بلدان جنوب المتوسط.

البترول: بالنسبة المؤوية عالميا /الغاز: مليار م^3 / الحديد والفوسفات: مليون طن.

الدول / الانتاج	الجزائر	المغرب	ليبيا	تونس	موريتانيا	المجموع المغاربي
البترول	%2.52	%0.001	%0.85	%0.11	%0.02	%3.5
الغاز	85	0.06	14	02	/	101.06

[1] رقية بلقاسمي، "التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية"، **رسالة ماجستير**، في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة: 2011، ص 141.

الطبيعي						
الحديد	0.006	0.18	10.4	1.5	31	43.5
الفوسفات	5	21	/	8	3	37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مراجع مختلفة من الانترنت.

يتبين من خلال الجدول أن الجزائر تحتل المراتب الأولى بين البلدان المغاربية لإمتلاكها على إحتياطي غازي ونفطي بكميات معتبرة، من معدني الفوسفات والحديد فبكميات قليلة على عكس المغرب الذي يمتلك ثروة هائلة من الفوسفات وموريتانيا تمتلك نسبة كبيرة من الحديد، وهذا يوحي إلى وجود بوادر للتكامل وذلك بإختلاف الثروات المعدنية كعينة للتقارب المغاربي.

الشكل رقم (12): يمثل صادرات الدول العربية من التجارة البينية في العالم ما بين 2012-2014.

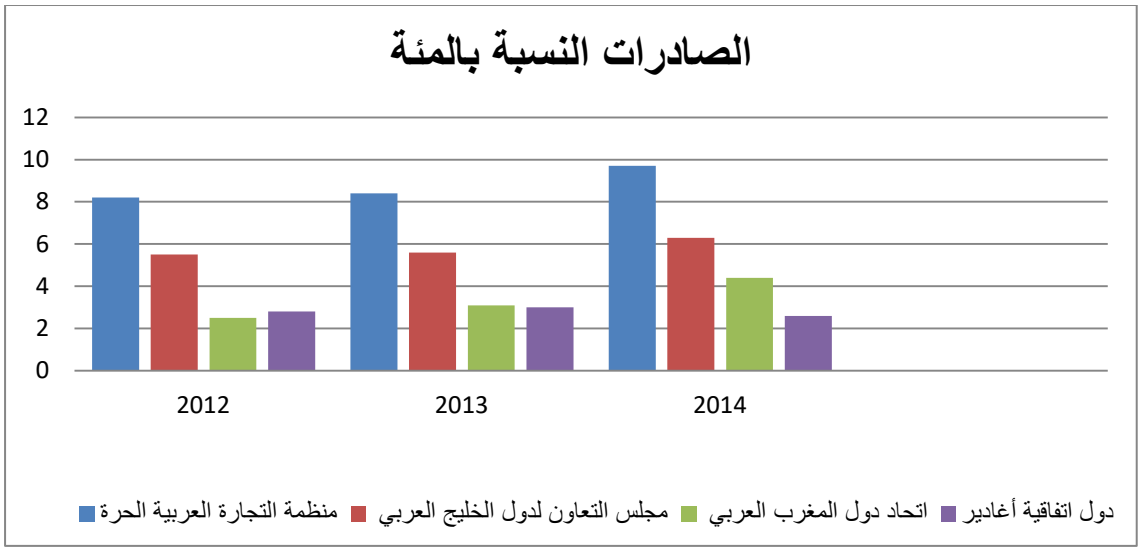

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء: جيبوتي، الصومال، القمر، موريتانيا.(*)

(*)أودعت الجزائر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة وثائق تصديقها على إنضمام إلى المنطقة العربية الحرة ابتداءاً من 1 جانفي 2009 ، وقد بدأ العمل بالمنطقة العربية في جانفي 2005 بمشاركة 17 دولة من أصل 22 دولة أعضاء في الجامعة العربية، وهي تمثل 94% من مجمل التجارة العربية حسب تقديرات أعلن عنها نهاية 2006، وتجدر الاشارة إلى أن حجم المبادلات التجارية العربية البينية تضاعفت منذ 2005 من 5% إلى 10% في 2007.

مجلس التعاون لدول الخليج العربي تضم: الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر و الكويت.

اتحاد المغرب العربي يشمل: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا.

دول اتفاقية أغادير تشمل كل من الأردن، مصر، تونس، المغرب.

الشكل رقم (13): يمثل واردات الدول العربية ما بين 2012-2014

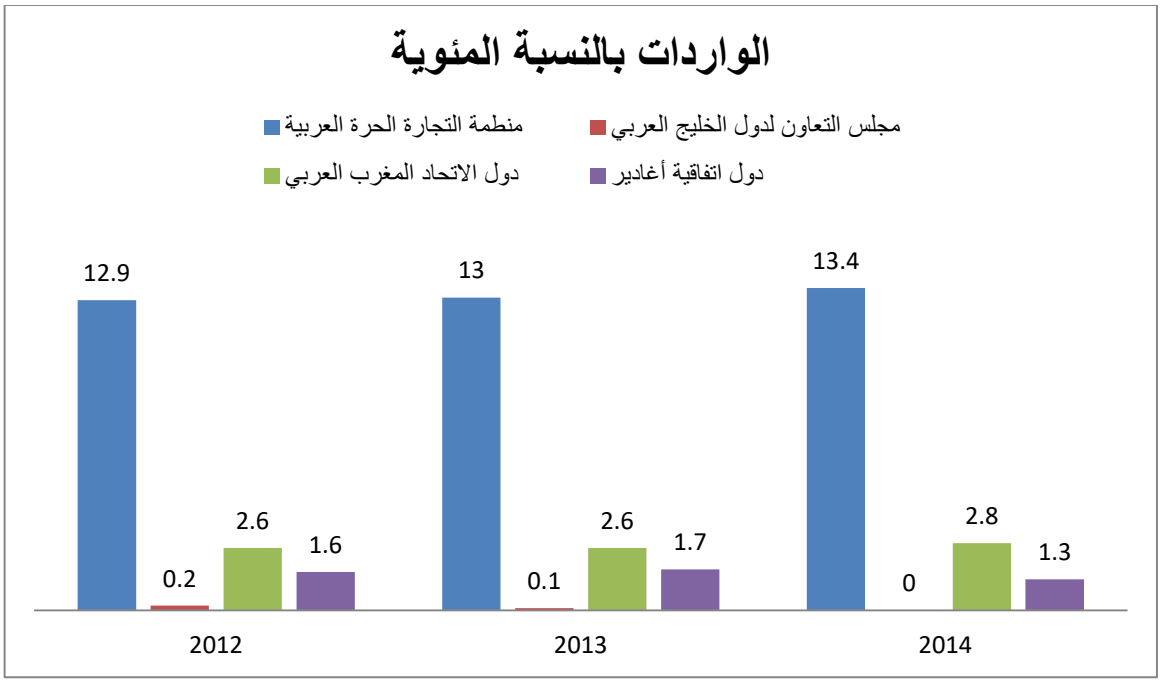

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، لسنة 2015، ص 210.

يمثل الشكلان السابقين صادرات وواردات بلدان عربية والتي تمثل نسبة الصادرات العربية نحو الخارج كبيرة خاصة في المجال الطاقوي من بترول وغاز طبيعي، في المقابل وارداتها كبيرة باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي التي اصبحت تعتمد بشكل كبير على منتوجاتها واستثماراتها في الخارج في مختلف القطاعات، والسبب الرئيس من ارتفاع واردات بلدان عربية على صادراتها هو ضعف سياستها الاقتصادية وبالرغم من توفر الامكانات المادية والبشرية والطبيعية وهذا سبب يجعنا نطرح تسائل كبير لماذا لا نتقدم؟.

وإن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية سيفتح لها المجال لدخول السوق العربية والتعريف بالمنتج الجزائر، كما سيمنحها الفرصة للارتقاء بالتبادل التجاري بين الدول العربية وتطوير نشاطها الاقتصادي للشركات الجزائرية.

3- العمالة الوطنية المغاربية ومساهمها في الدخل القومي المغاربي:

إن معرفة توزيع العمالة على قطاعات الاقتصاد الوطني، ونسبة مساهمة في الانتاج الوطني تساعدنا على تتبع بعض الظواهر السلبية في الدول النامية والمغاربية ومنها ظاهرة تحرك العمالة عبر قطاعات الاقتصاد بشكل فوضوي أدى إلى انخفاضها في القطاعات الإنتاج المادي وتركزها في قطاع الخدمات وظاهرة ضعف مساهمة العمالة في بعض القطاعات الهامة مثل قطاع الزراعة.

وهذا يعني أنه من بين الاجراءات الاستخدامية لهذه الامكانيات البشرية هو ضبط حراكها في إطار استراتيجية تعيد الاعتبار للقطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني كالزراعة والخدمات والفروع الصناعية المتطورة ،كما أن تلك الاجراءات تثمن وترفع من مردودية العمل بتلك الفروع والأنشطة بشكل يؤدي إلى رفع نسبة مساهمتها في الناتج الوطني.

وإن حجم العمالة المتاحة بمنطقة الاتحاد المغاربي وتركيبها العمري والنوعي والتكويني الحالى تشكل إحدى عوامل تنافسيتها بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي ،التي تعاني من ضعف نموها السكاني وتزايد نسب الشيخوخة وارتفاع أجور عمالتها وهي من أهم التحديات في القرن الواحد و العشرون، ولهذا فإن تعظيم جوانب الشراكة مع تلك الدول سيتم في إطار إعادة الإعتبار لعنصر الموارد البشرية في المفاوضات والاتفاقيات فتشير الأرقام المتعلقة بمستوى الأجور بأن متوسط الأجر الساعي في المدن الكبرى في أوروبا يتروح بين 15 إلى 16 أورو، بينما يصل في العواصم المغاربية إلى 2 أورو.

ولتفعيل الاندماج وجب على صناع القرار اتخاذ تدابير محددة وواقعية يسفر تنفيذها في المدى القصير عن نتائج ملموسة، والتركيز على القطاعات معينة تشكل قاطرة لمشروع الاندماج ويمكن إيجاز أهم التدابير في ما يلي:

- رفع القيود الجمركية التي تعرقل تدفق البضائع ،وتحد من التجارة والنشاط الاقتصادي بين البلدان المغاربية، و إن تخفيض الرسوم والضرائب المطبقة على الواردات من شأنه أن يؤدي في شكل آلي إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدان الخمسة الأعضاء.

- إعادة فتح الطرق والسلك الحديدة بين الجزائر والمغرب، والعمل على تخفيض الشحن في بلدان المغرب العربي، وتصل هذه التكاليف في المتوسط إلى ضعف ما هي عليه في البلدان الصناعية.
- رفع الحواجز الادارية والفنية التي تعيق زيادة تدفق حركة التجارة بين البلدان الشريكة، ولا سيما تلك الحواجز التي ليس لها أساس قانوني، والتي تفرض في شكل تعسفي تبعا للظروف.
- ينبغي إعادة المصداقية إلى مشروع الإدماج، من خلال تنفيذ آليات شفافة لرصد وتقييم وتسوية المنازعات التجارية بين الشركات في البلدان المغاربية.

وأخيراً لا تتوقف عملية الاندماج الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي فقط عند إصلاح السياسات التجارية، بل تنطوي على تأهيل البيئة الاستثمارية، وتحسين الحوكمة الاقتصادية التي تقتضي التخلص من الحواجز الإدارية والتنظيمية التي تشكل عبئا على النشاط التجاري، وترفع من تكاليف المعاملات وينبغي أن ينظر إلى الاندماج الإقليمي بإعتباره صرحا مكملا للعلاقات متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة، واتفاق التبادل الحر مع تركيا وأوروبا والولايات المتحدة وليس بديلا عنها.[1]

ومن خلال ما سبق فما هو مستقبل العلاقات الأوروبية المغاربية في ظل تحديات الولايات المتحدة الأمريكية؟.

ثانيا: مستقبل العلاقات الأوروبية المغاربية:

لقد أدى الصراع القائم بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حول منطقة المغرب العربي لما يحمله هذا الأخير من أهمية بالغة في الجغرافية العالمية سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو السياسي.

---

[1] الحسن عاشي، "الاندماج المغاربي في ضوء الربيع العربي"، مركز كارنجي للشرق الأوسط، تم الاطلاع عليه يوم: 17-12-2016، متاح في الانترنت على: **http://carnegie-mec.org/diwan?lang=ar**

فالتنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي بدأ بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001، وذلك بحرص الولايات المتحدة الأمريكية على التواجد السياسي والاقتصادي والعسكري في شتى مناطق العالم للحفاظ على مصالحها الحيوي.

ولأن المتوسط يعتبر أحد العناصر المهمة للاستراتيجة الأمريكية الشاملة وباعتبار الجزائر جزء منه، فقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية للتقرب من الدول المغاربية وشعوبها في إطار ما يسمى " الدوائر الأمريكية" نظراً لإعتبارات الآتية:

- البحر المتوسط يعتبر وسيلة ربط عالمية.
- أن المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط غنية بمصادر الطاقة والموارد الأولية.
- تمثل مصادر هامة للعمالة الرخيصة.
- تعتبر المنطقة الجنوبية في حوض المتوسط منطقة غير مستقرة لسوء الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

ولتعدد الأسباب السابقة وغيرها، جعل من منطقة البحر الأبيض المتوسط وضفته الجنوبية منطقة تباين وتنافس بين دول الاتحاد الأوروبي والأمريكي من خلال بعدين أساسين:

البعد الاقتصادي والسياسي والبعد الأمني والعسكري .

ويمكن أن نلتمس من هذا التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض دول أوروبا الجنوبية حول من تكون له اليد العليا في المجال الاقتصادي والسياسي في شمال إفريقيا ويعتبر المغرب العربي والجزائر خاصة المنطقة الاستراتيجية التي تضم مصادر الطاقة في الشمال الإفريقي، ومن ثمة فهي تلقى اهتماما متزايد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تعزيز وجودها في المنطقة على حساب العلاقات المتميزة مع أوروبا والتي تعتبر المغرب العربي منطقة نفوذ تاريخي لها. [1]

[1] سفيان بحري، **مرجع سابق ذكره**، ص 111.

وكما أن الاستشراف لمغرب عربي قوي الذي إحتضنته تونس في جويلية 2016 وهو الاستشراف للمغرب العربي لسنة 2030 وذلك على هامش الملتقى اللذي تنظمه سنويا جمعية "يوغرطة" للاندماج المغاربي حول ترقية قطاع السياحة في المنطقة المغاربية التي لا تتجزأ عن الفضاء العربي الأوسع ،وقد حضر أعمال الندوة مسؤولون وبرلمانيون وجمعيات مدنية وخبراء، حيث نتج عن هذا الملتقى والندوات الأخرى وثيقة تسمى " **نشرية اليقظة**" والتي تلخص ندوات الاستشراف المغرب العربي لعام 2030 في شكل معطيات ،تحليل معطيات ،وتوصيات عملية وترسل النشرية إلى جميع هيئات المغرب العربي والحكومات والجمعيات وتنشر النشرية عبر الاعلام ووسائط التواصل الاجتماعي.[2]

كما أن الاستشراف المغرب العربي 2030 يحمل نفسا طويلا ويتخطى الأشخاص إلى فكرة ، ولذا ينبغي الإلتفات صوب المستقبل عبر ثلاث مسارات في الزمن نسميها خطط الطريق: 2021-2030-2050.

- الخطة الأولى: هي خطية اليقظة الاستراتيجية للمغرب العربي.
- الخطة الثانية: هي خطة الصعود الشامل للمغرب العربي.
- الخطة الثالثة: هي خطة التطور للمغرب العربي.

وعند نهاية كل مرحلة يتم قياس منسوب الوعي الجماهيري ودرجة اليقظة لدى الحكومات بجدوى تطبيق رؤية التقدم وفق معايير قياس علمية محددة كما يتم تقييم أداء المبادرة في حفز الحكومات على تجسيد تلك الرؤية.

والمؤكد أن نجاح الاستشراف المغرب العربي 2030 سيسمح بإنتاج مقاربة عملية ومعرفية وعلمية لاستشراف العالم العربي كافة والمغرب العربي بالخصوص لمواجهة الشراكة الأوروبية ندا لند دون تبعية أو رضوخ أو تشرذم في العلاقات الأوربية المغاربية، وحتى لا يفتح الباب أما الأطماع الأوروبية في القارة السمراء بدأ باستغلال الفُرقة بين الأشقاء المغاربة.[2]

---

[2] بشير مصيطفى، **مرجع سابق ذكره**، ص 151.152.

[2] **نفس المرجع**، ص 153.154.

ثالثا: السيناريوهات المحتملة للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي –الجزائر بالخصوص–

في ضوء استعراض لعلاقة التعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي و المغرب العربي يمكن أن نتساءل ما هي السيناريوهات المحتملة مستقبلا لعلاقة الطرفين.

يمكن القول أن هناك سيناريوهين للعلاقات ،الأول يميل إلى إحداث اندماج حقيقي لمصلحة الطرفين والثاني هو اندماج لمصلحة طرف وتبعية الطرف الآخر.

أ- السيناريو الأول (الاندماج والمشاركة):

يتوقف نجاح هذا السيناريو على التعاون والتضامن بين الجزائر وجيرانها من المغرب العربي لتحقيق أهدافها وذلك من خلال تفعيل مشروع الإتحاد المغاربي، يمكن إعتبار أن مشروع "إتحاد المغرب العربي" قد يحقق لأطرافه العديد من المزايا مما يمكنهم من مواجهة الظروف الدولية بأسلوب مناسب وفعال زيادة على أن إتحاد المغرب مؤهل من الناحية الموضوعية مع دول الجوار الجغرافي –خاصة في إطار علاقته مع الاتحاد الأوروبي– ذلك كله في حالة السعي إلى التكامل الاقتصادي، والمؤسسي لهذه الدول والتضحية بمفهوم السيادة الوطنية والتقدم بخطوات عميقة نحو الاستقرار السياسي والاجتماعي وتقييم مفهوم الشراكة الجماهيرية وتطور الحريات والديمقراطيات لهذه البلدان ومع وضع تصور مستقبلي للشكل المغاربي المنشود نتيجة تماثل الروافد الثقافية المتماثلة وحل النزاعات القطرية المتنوعة وظهور مفهوم وحدوي و إقليمي، ومن خلال عقد مقارنة بسيطة بين الإتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي نجد أن التجربة الإندماجية الأوروبية نجحت إلى حد بعيد بالمقارنة بتجربة المغرب العربي، وقد أكدت التجارب أن العاملين الإقتصادي والسياسي يعدان جانبا أساسيا تحت تأثير الضرورة الإقتصادية والسياسية ولها صلة وطيدة بتطور رأس المال وحرية الحركة فيها بالإضافة إلى مفهوم الليبرالية الاقتصادية ،وهذا يفتقده مشروع الإتحاد المغاربي.[1]

[1] بحري سفيان، **مرجع سابق ذكره**، ص 115.

ومن منظور المستقبلي لتطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمتوسطي في مجال إقامة مناطق للتبادل الحر فإن هذا الإحتكاك سيولد تحديات إقتصادية وسياسية للدول المغاربية وقد يزيد من حدت الصعوبات والمشاكل التي تعترض البنية المغاربية، والوضع القائم يفرض على الدول المغاربية تعجيل إنشاء منطقة للتبادل الحر من أجل الإستعداد للمواجهة الأوروبية.

ويرى بعض المحللين أنه من الضروري تجاوز التباطؤ والإخفاق اللذان حالا حتى الآن دون تحقيق منطقة التبادل الحر وتبادل جمركي على المستوى المغاربي حتى تتمكن أقطار الإتحاد من تنظيم نفسها داخل منطقة التبادل الحر الأورو– مغاربي.

ويبرز هنا أربع عناصر موضوعية تبين الفرص الدافعة والمحفزة لهذا التبادل التجاري:

- ضعف المبادلات بين الدول المغاربية.
- أهمية المبادلات البينية.
- إمكانية فرص التكامل.
- التقارب بين الأدوات السياسية والاقتصادية.

وأيضا ينبغي للسياسات المغاربية أن تكون نابغة من صميم المجتمعات المغاربية ومكوناتها الثقافية مع القدرة على تطوير المفاهيم والمرونة في معالجة الجمود والمشكلات والبيروقراطية لإمكانية مواجهة التحديات المتلاحقة في التطور العالمي والمحيط الإقليمي، لابد من توافر نيات جامعة من حيث المعطيات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني إذا أرادت دول الإتحاد المغرب العربي تحقيق الإندماج والتكامل في علاقاته مع دول الإتحاد الأوروبي والنظام العالمي الجديد.

ب– السيناريو الثاني (الإدماج والتبعية):

إذا كانت الشراكة الأورو–متوسطية وبصفة خاصة المغاربية منها والجزائرية بالخصوص قد قامت بهدف تنمية حوض المتوسط على دعم التحول الإقتصادي المترافق مع إنشاء مناطق للتبادل الحر بين الدول الموقعة على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والمساعدة

على تحقيق التنمية الشاملة وتنمية المجتمعات المدنية، فإن معظم هذه الأهداف لم تتحقق وذلك لعدم وجود المؤسسات المنوطة بها القيام على تحقيق مثل هذه الأهداف، فنجد رئيس اللجنة الأوروبية" **رومانوبرودي**" يصرح بأن الدول المتوسطة وخاصة المغاربية يشاطرون الإتحاد الأوروبي في كل شيء ما عدا المؤسسات.

وهذا التصريح إنما يهدف إلى جذب الدول إلى علاقة أوثق مع الإتحاد الأوروبي وفقا لأهداف الاستراتيجية الأمنية الأوروبية.

أما أمين إتحاد المغرب العربي " **حبيب بولعراش**" فيشير إلى هذا الإخفاق في إيجاد المؤسسات القادرة على إحداث الإندماج بقوله أن عملية برشلونة لم تراوح مكانها فحسب بل لم تعد قادرة على الدفاع عن مبرر وجودها.

إن الشراكة التي يدعو إليها ويعمل على تجسيدها الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية، وإن بدت شاملة للمجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإجتماعية والانسانية، فإنها شكلت فصلا تاما بين المجال الاقتصادي الأوروبي من ناحية والمجال الاقتصادي المغاربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من ناحية أخرى وهذا ما أدى إلى تعثر تحقيق هدف الإندماج الكلي لاقتصاديات الدول الأور– مغاربية أو بمفهوم آخر إدماج إقتصاديات المغرب العربي في الإقتصاد الأوروبي على الحدود الفاصلة بين الأشخاص مع رفض اندماج المجتمعات فى الاتحاد الأوروبي يطرح مفهوم يقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات وإنتقال وسائل الإنتاج، لكنه يرفض حرية حركة الأشخاص في الفضاء الأورو–مغاربي وفي ظل غياب إستراتيجية مغاربية للمواجهة فإن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي رهينة الإرادات والتوجهات الأوروبية.

ومن منظور آخر فإن الهوة الإقتصادية، الاجتماعية السياسية بين دول الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي ليست من الأمر السهل تجاوزه على الأقل خلال المستقبل القريب.

كما نرى أنه على البلدان المغرب العربي عامة والجزائر خاصة أن تسرع في تحرير التدريجي والسريع في التشريعات وتطوير البنية التحتية والمالية والإدارية وتحديث أنظمة الاستثمارات بالتزامن مع سياسة دقيقة للتنمية المنهجية للرأس مال بشري خصوصا من خلال

سياسة التعليم مع الأخذ في الاعتبار التحديات الاجتماعية الضخمة التي تواجه بلدان حوض المتوسط من نواحي ديناميكية صنع القرار والمؤسسات القادرة على تطوير وتغيير السريع تبعا لمتطلبات العالم الجديد وتطوير أنظمتها الديمقراطية وتفعيل المجتمع بمشاركة شعبية أوسع وتطوير المفاهيم والمرونة في معالجة الجمود والمشكلات البيروقراطية لإمكانية مواجهة التحديات المتلاحقة في التطوير العالمي والمحيط الإقليمي إن أرادت تحقيق الاندماج والتكامل في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي والنظام العالمي الجديد.[1]

وعليه أعتقد أن الأولوية التي تعطيها أوروبا، وكذلك الجزائر وبعض حكومات جنوب وشرق المتوسط، هي أولويات الأمن على التعاون الاقتصادي وفي مجالات تنموية كذلك، وهذه الحقيقة فرضت نفسها منذ نهاية الحرب الباردة وانفجار نزاعات داخلية في عدد من دول جنوب المتوسط– وإن كان للتعاون كذلك أبعاد أمنية–.

ولكن السؤال الذي قد يطرح، هل أوروبا جادة في مسعاها هذا، أم أن الأمر لا يعدوا أن يكون تكتيكا بديلا ..للاحتواء؟.

إن الشراكة قد تكون وسيلة يمكن أن يتواصل من خلالها احتواء الجزائر ومنطقة المغرب العربي(وغيرهما)– أمنيا وسياسيا واقتصاديا وعسكريا، ويمكن حتى التشكيك في الهوية الأصلية لبعض الدول، وصنع هوية جديدة عمادها الطائفية والقطرية الضيقة محلها، فبعد عوامل النفط والغاز والهجرة باتجاه الشمال و مسار الصراع العربي الاسرائيلي ودورها في منطقة الشرق الأوسط ...، تأتي ظاهرة الشراكة كتكتيك جديد في استراتيجية الإحتواء.[2]

كما أن الشراكة بين دول الضفتين لا يعكس الجدية في الطرح لهذه الشراكة بإعتبار أن صاحب الفكرة الاتحاد الأوروبي و تهميش الاتحاد المغاربي من أجل السيطرة على المنطقة من جهة والبحث عن عوامل التفرقة بين دول الاتحاد المغاربي بإعتباره الأقرب إلى التكامل بحكم المقومات المشتركة والخوف من الزعامة الجزائرية للاتحاد المغاربي بحكم القوة

---

[1] بحري سفيان، **نفس المرجع**، ص 117.

[2] محمد بوعشة، **مرجع سابق ذكره**، ص 317.

الاقليمية في المنطقة وما تحوزه من إمكانيات مادية وبشرية وغيرها ومن هذا المنطلق وجب على الدول المغاربية **دعم التكامل الاقتصادي المغاربي وذلك من خلال مايلي:**

- لا بد أن تلغي كافة الصعوبات والعوائق أمام حركة تدفق السلع والخدمات والمواطنين ورؤوس الأموال (عناصر الانتاج)، وهذا لا يمكن إدراكه إلا عبر التنسيق الاقتصادي في مرحلة تليه وهي التخفيف من الحواجز الجمركية وصولا إلى قيام إتحاد جمركي مغاربي.
- خلق شبكة من المصالح الاقتصادية المشتركة بين رجال الأعمال المستثمرين المغاربيين للضغط على النخب السياسية لدعم التكامل ومشاريعه المشتركة.[1]
- إعادة تشكيل الهياكل والمؤسسة الاقتصادية للدول المغاربية على المنتوجات الزراعية الموسمية والتي تعتمد على التساقط الموسمي وتأسيس استراتيجية زراعية مغاربة موحدة.
- تنويع مصادر الدخل القومي المغاربي والإبتعاد على الريع البترولي، بالنسبة للجزائر وليبيا والفوسفات في المغرب وموريتانيا والسياحة التونسية التي تعتمد على الاستقرار الأمني.

وذلك بدعم القطاع الزراعي عن طريق تشجيع الزراعة المغاربية التي تشكل قطاعا إستراتيجيا يحقق الأمن الغذائي المغاربي ويخفض من فاتورة الاستيراد ويمكن أن تمتص أكثر من 50 %من اليد العاملة في دول المغرب العربي وذلك عن طريق استراتيجية كبرى تعنى باستغلال الأراضي الصالحة للزراعة واستصلاح الأراضي الصحراوية سواء للزراعة أو لاستغلال الطاقة الشمسية التي تتجه الجزائر نحو ترقية الاستثمار فيها.[2]

- إيجاد صيغة لقطاع حيوي مغاربي من شأنه أن يخلق حركية بين الشركات ورجال الأعمال في المنطقة المغاربية لخلق شبكة مصالح اقتصادية من شأنه زيادة نسب

---

[1] مصطفى الصالحين الهوني، كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي" الندوة السادسة للأمانة العامة للدول العربية، حول:" **المغرب العربي في مفترق الشراكات**، تونس، 31-05-2007، ص 07.

[2] لعجال اعجال محمد أمين، **مرجع سابق ذكره**، ص 102.

الانتاج الاقتصادي وزيادة تنافسية السلع المغاربية أمام السلع الأوروبية والأمريكية في مواجهة المشاريع الاقتصادية التي تهدف إلى إقامة منطقة تبادل اقتصادي حر.

ثم إن فكرة إلغاء القيود الجمركية على التجارة البينية لا يمكن أن يحقق زيادة التبادل التجارى بينهما إلى حد معين فقط هو الحد الذي يسمح به حجم الطاقات الإنتاجية المغاربية وبالتالي فتحرير التجارة لا يكفي وحده لفض التبعية الاقتصادية على الدول الأجنبية والتي تحرر الدول المغاربية سياسيا واقتصاديا.

- إقامة سوق مغاربية حرة مشتركة وإلغاء القيود الجمركية، وفتح الحرية لانتقال العمالة المغاربية ورؤوس الأموال لزيادة نسب المبادلات البينية المغاربية لإمتصاص نسب البطالة وتبادل الخبرات في شتى المجالات الاقتصادية وغيرها.[1]
- إنشاء آلية اقتصادية ممثلة في هيئة إقتصادية عليا تهتم بالمسائل الاقتصادية المغاربية ذات استقلالية عن إتحاد المغرب العربي لتفادي الضغوط السياسية أو التوترات في العلاقات الثنائية بين الدول المغاربة.
- زيادة مستوى التنسيق الاقتصادي الذي يجب أن يشمل تنسيق الخطط الاقتصادية للدول المغاربية و تنسيق السياسات الاقتصادية التي تطبقها الدول المغاربية في المجالات المالية والنقدية والضريبية و التجارية بإعتبار هذا التنسيق للسياسات شرطا أساسيا للتفاعل بين إقتصاديات المغاربية و لإيجاد الأسس الضرورية لتسيير التعاون والتكامل فيما بينها.
- تنسيق العلاقات الاقتصادية المغاربية مع العالم الخارجي إذ ينبغي الاستفادة من حجم الكبير لهته العلاقات في دعم مصالح الدول المغاربية مع العالم الخارجي إذ ينبغي الاستفادة من حجم الكبير لهته العلاقات في دعم مصالح الدول المغاربية المشتركة وتقوية مركز المساومة والتفاوض في الأسواق التجارة والمال العالمية ومما يتطلبه ذلك أن تتعامل البلدان المغاربية كوحدة مع بقية التكتلات الاقتصادية والإقليمية في

---

[1] محمد محمود الإمام، **التجارب التكاملية العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 499.

مناطق العالم المتقدم وأن يحتل التعاون العربي والقاري الأولوية أو المكانة الخاصة في كل ذلك.

- تنسيق السياسات المغاربية في المنظمات الاقتصادية العالمية.
- إيجاد عملة مغاربية موحدة قابل للتحويل مع العملات الوطنية الأخرى وتطوير إستخدامه عربيا وعالميا.
- إيجاد سياسة نفطية موحدة بين البلدان المغاربية وحتى العمق العربي الاسلامي حيث أن ليبيا والجزائر يعتمد اعتماداً أساسياً على المداخيل النفط و الغاز بسبب الأهمية الاستراتيجية للنفط في استراتيجية القوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) وتنافس شركاتهم على الاستثمارات النفطية والغازية في المنطقة.
- دعم التدفقات المالية للجالية المغاربية في الخارج نحو الدول المغاربية المرتبطة بتحويلات العاملين المغاربيين.
- العمل على تنويع اقتصاديات الدول المغاربية لامتصاص نسبة التبعية التكنولوجية والغذائية و الصناعية للخارج.
- تنسيق الهياكل الاقتصادية الأساسية للنمو الاقتصادي، لأنه بدون ذلك لا تأتي ما يستلزمه التكامل المغاربي الاقتصادي من تزايد في إنتقال السلع والخدمات وإستثمار مشترك للموارد المغاربية. [1]

وللإشارة أن التكامل المغاربي سيفرض نفسه إذا ما إتحد كقوة إقليمية جنوب المتوسط تجاه الاتحاد الأوروبي، وهذا ما جعل هذا الأخير الأسراع في عقد شراكة وتعاون مع بلدانه متفرقة حتى يفاوض من منطق القوة معها ويقدم لها مساعدات مالية في المقابل يجعل من البلدان المغاربية سوق له وحده، وأن الاتحاد المغاربي في جموده يخدم المصالح الأوروبية .

[1] محمد محمود الإمام، **نفس المرجع**، ص 500.

خلاصة واستنتاجات:

إن من خلال التحديات التي واجهتها المنطقة المتوسطية أو التي ستواجهها مستقبلا منها الداخلية والخارجية أو تلك التحديات الناتجة عن سوء رسم السياسة العامة للدول وعلاقتها مع محيطها الخارجي لذا وجب على دو الاتحاد الأوروبي من الضفة الشمالية للمتوسط ودولة الجزائر خاصة وإتحاد المغرب العربي بشكل عام في مواجهة التحديات من خلال وجوب وضع سياسات إقتصادية وأمنية وإجتماعية وكل ما تعلق لحماية فعالية الشراكة وإعادة تحيين بعض المواد التي لم تكن في ميزان التكافؤ وذلك ما ورد من قبل الاتحاد الأوروبي والتفاوض مع كل دول جنوب المتوسط على حدى هذا ما يعكس عدم وجود نية صريحة وصادقة في تفعيل مثل هذه المبادرات.

لذا وجب على دول ضفتي المتوسط لبناء إقتصاد متكافئ بين أوروبا وشمال إفريقيا لابد من التخلي عن "شراكة التبعية" التي هي مليئة بالأخطار أحيانا وفي شراكة وهمية سوف تعبر عن ذاتها بالتأكيد في الوقت المناسب أحيانا أخرى مثل ما حدث مع مؤتمر برشلونة الذي ينظر إليه المحللون أنه جاء قبل أوانه ودون سياسة مدروسة وجاء متسارع مع الزمن بدليل الخوف من تلاشي المنطقة من النفوذ الأوروبي بالنفوذ الأمريكي من جهة والأسيوى من جهة أخرى.

ومعنى هذا كله أن مفهوم الشراكة– كما تمت صياغة في وثيقة برشلونة– يبقى على العموم مفهوما أوروبياً ويعبر عن طموحات وأهداف أوروبية أساساً، و هذه الشراكة كإستراتيجية تريد أوروبا من خلاله بروزها كقطب في النظام الدولي، ورغبة منها قيادة المنطقة المتوسطية.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر منطقة المتوسط مهداً لحضارات متعددة وعريقة هذا ما جعل المنطقة محل صراع ونزاع بحكم التغيرات في بنية المجتمعات فكرياً وعقائدياً وتاريخياً وجغرافياً، فالمنطقة الشمالية للمتوسط يسودها مناخ معتدل وبارد أحيانا على عكس ما هو في الجنوب بين معتدل وشبه الجاف كما يتميز الجنوب بثروات باطنية هائلة على خلاف الشمال الذي يمتلك ويحتكر التكنولوجيا لاستغلال ما في باطن الجنوب وغيرها من المتغيرات التي جعلت من منطقة حوض المتوسط محل إهتمام دولي كبير، سواء إهتمام داخل المتوسط أو خارجه خاصة من قبل دول كبرى كروسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية ، فكان لدول الاتحاد الأوروبي المبادرة في عقد شراكة أورومتوسطية تشمل جميع المجلات وهذه الشراكة ضرورة حتمية زمنية خاصة ونحن في عصر التكتلات والتحالفات.

لذا كان هدفنا الرئيسي من الدراسة هو إبراز علاقة الجزائر بالإتحاد ،فكانت الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي تعاملها أوروبا و كأنها قطعة من التراب الفرنسي لانتهاك سيادتها وأما بعد الاستقلال التام فكانت العلاقة بين أوروبا والجزائر شبه منعدمة لاتخاذ الجزائر نظرة الحياد تجاه أوروبا والإنحياز نحو المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي من جهة ونزعة رؤساء الجزائر في عدم التعامل وخاصة في الجانب الإقتصادي مع الاتحاد الأوروبي بحكم ما يحمله من نظرة إحتكارية وهيمنة على دول جنوب المتوسط لكن بعد خروج الجزائر من النهج الاشتراكي وسعيها نحو النهج الرأسمالي وفتح التعددية السياسية والإنفتاح نحو السوق العالمية، بحيث كانت أوروبا من المبادرين الأوائل في الاستثمار في الجزائر في مختلف القطاعات.

قامت الجزائر بعقد شراكة مع الإتحاد الأوروبي في مختلف المجالات منها: الأمنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية، ولقد أبرزنا في دراستنا البعد الاقتصادي للشراكة بين الطرفين لما يحمله من مزايا بالنسبة للجانبين بحيث تم فتح المجال الواسع للاستثمار

الأوروبي في الجزائر من أجل زيادة المداخيل الاقتصادية الجزائرية، من جهة، والقيام بسن مجموعة من القوانين لحماية المستثمر الأجنبي، من جهة أخرى، ورغم هذا لم تستقبل الجزائر مبادرات كبيرة من الاتحاد الأوروبي بحكم ما عانته من ويلات العشرية السوداء وهروب المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية والمحلية واستثمارها خارج الجزائر مما زاد من انهاك الاقتصاد الوطني، وللخروج من الأزمة إتخذت الجزائر سياسات المصالحة الوطنية التي أعادت الأمل إليها في جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات واستغلالها داخل الجزائر وكان للاتحاد الأوروبي حصة الأسد في هذه الاستثمارات.

ولقد حمل إتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر عدة إيجابيات ، يمكن ذكر أهمها المتمثل في الاستفادة من الخبرات الأوروبية لتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدلات الاستثمار وتدعيم المنافسة المحلية وتخفيض معدلات أسعار السلع.

ومقابل هذه الإيجابيات نجد، انعكاسات سلبية جراء دخول هذه الإتفاقية حيز التطبيق خاصة على إقتصاديات الدول المغاربية و الجزائر بالخصوص، فالتحرير التجاري وإنفتاح السوق الجزائرية على الصناعات الأوروبية له أثره المباشر على المؤسسات الصناعية الجزائرية التي تعيش مرحلة إعادة هيكلة صناعتها ، والتي تعاني من منافسة المنتوجات الأوروبية التي تتميز بانخفاض تكلفة إنتاجها وذلك على المدى القصير، الأمر الذي سيدفع ببعض المؤسسات الجزائرية التي لا تستطيع المنافسة إلى غلق مؤسساتها وتسريح عمالها.

وعموما، مهما قيل عن انعكاسات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سواء تعلق الأمر بالانعكاسات الإيجابية أو السلبية، فإنه يجب الإدلاء بأمور أخرى أبعدت تماما من مناقشات الاتفاقيات وتم التغاضي عنها بالرغم من أهميتها ودورها الحاسم في التنمية الاقتصادية للجزائر ، الأمر يتعلق بإقصاء المنتجات الفلاحية الحيوية للجزائر من منطقة التبادل الحر، وكذلك إقصاء ملف الصيد البحري.

من خلال دراستنا تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولا: النتائج النظرية والميدانية للدراسة:

1-النتائج النظرية :

- إن الجزائر تسعى جاهدة لتعزيز الشراكة والتعاون مع دول الإتحاد الأوروبي،و ذلك لتفادي التخلف و مواكبة التطور الاقتصادي السريع .

- التكتلات الاقتصادية العربية شبه الإقليمية بقدر ما تؤدي إلى التقارب بين الأعضاء بها فإنها تؤدي إلى تعلية الأسوار بين الدول العربية ككل و ترفع تكلفة التكامل العربـي الشامل .

- سعي الجزائر لعقد شراكة قوية مع الاتحاد الأوروبي كان لابد عليها من إعادة ترتيب سياستها الاقتصادية وكل الاجراءات المرافقة لهذه السياسة حتى لا تجعل منها دولة تابعة لها.

- إن أسباب التباعد في وجهات النظر والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نفسها هي الأسباب والمقدمات التي تدفع إلى التقارب ومن بينها الديمقراطية والتنمية والإنعاش الاقتصادي بإعتبارها مقومات التعاون والشراكة.

2- النتائج الميدانية:

- عمليات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر يجب أن تقوم بها هذه الدولة بنفسها و بناءاً على رغبتها و بمساعدة الغير إذا رغبت هي بذلك ، و هذا ما إتبعته الدول الأوربية في إصلاح إقتصادياتها في السنوات الماضية .

- قبل توقيع إتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كانت الجزائر تأمل من أن هذه الشراكة تكون بديلاً للمحروقات بحكم أن أوروبا لها مقومات إقتصادية كبيرة لكن صادمة بعد التوقيع أن هذه الشراكة تخدم الاتحاد الأوروبي أكثر مما تخدم الجزائر والفترة التي أعلن فيها

أوروبا بعقد اتفاق شراكة أورو متوسطي الذي جاء بعد تحولات على المستوى الدولي والإقليمي منها زوال القطبيتين ونهاية الحرب الباردة و تراجع القوة التقليدية لأوروبا وبالتالي فإن هذه الشراكة كإستراتيجية تخدم الاتحاد الأوروبي وآلية للخروج من الأزمات المتتالية التي لحقت به.

– الدول العربية عرفت أن " الأورو" قد إحتل مكانة هامة في المعاملات الدولية خاصة في معاملات الأسهم و السندات ، و قد آن الأوان لإجراء تعديلات و إصلاحات اقتصادية تتكيف و الوضع الاقتصادي الجديد .

– ضعف المساعدات المالية والفنية المقدمة من الطرف الإتحاد الأوروبي للجزائر مقارنة بالدعم المقدم لأوروبا الشرقية.

– يحتاج العالم العربي إلى تفعيل مقوماته(الثروة المالية ، المساحات الزراعية والمورد البشري ...الخ) من أجل بناء ذاته و عقد إتفاقيات شراكة مع الطرف الأوروبي يكون في مستوى الكفاءة.

– عدم قدرة الجهاز الانتاجي للجزائر من التكيف السريع مع ما تقتضيه الشراكة من إلغاء للحواجز الجمركية وتحرير المبادلات التجارية وما يترتب عنها من آثار سلبية على هذه الاقتصاديات إما على المستوى الكلي أو الجزئي.

– عدم التوازن أو التكافؤ في القدرات التفاوضية لدى الطرفين، علاوة على ضعف التحضيرات الوطنية على مستوى دول الجنوب المتوسط، مقابل التحضير الجماعي والتقني المدروس الذي يتميز به أداء دول الاتحاد الأوروبي، هذا من أجل أن يضفر هذا الأخير بامتيازات تفاضلية في المنطقة بحكم المبادرات التي يباشر بها تجاه جنوب المتوسط.

ثالثا: نتائج إختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة والتحليل اللذين تمَّا في فصول هذا البحث، تمكنا من البرهنة على صحة الفرضيات الموضوعة والتي نوردها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: وهي مؤكدة ، بحيث أثبتت الدراسة أن أهمية منطقة المتوسط لها مكانة في علاقات شعوب المنطقة، وذلك أنها منطقة إستراتيجية سواءاً إقتصادياً باعتبارها لها عدة منافذ بحرية وتجارية تجمع القارات الثلاث، وأمنياً بحيث أن إستقرار المنطقة يؤدي باستقرار وأمن المناطق الأخرى والعكس صحيح.

الفرضية الثانية: وهي مؤكدة أيضاً، وتمت البرهنة عليها في المبحث الثاني من الفصل الأول من خلال إبراز أهم الدول التي أخذت نهج التكامل الإقتصادي بالقيام بالتنسيق بين سياسات الإقتصادي للدول وذلك لإزالة التميز والإختلافات وزيادة معدل الإستثمار بينها.

الفرضية الثالثة: تأكدت صحة هذه الفرضية في ثنايا هذا البحث، حيث لاحضنا أن دخول إلى شراكة بين الدول أصبح أمراً ضرورياً بحكم ما فرضته العولمة الإقتصادية، إذْ أصبح للجزائر حتمية الدخول في شراكة مع الأطراف دولية أخرى وخروج عن عزلتها الدولية وهذا ما تم تأكيده.

الفرضية الرابعة: لم نتمكن من إثبات أو نفي الفرضية الرابعة بسبب أن السياسات الإقتصادية في الجزائر تارة تكون محلية بحتة وتارة محتومة من بيئة خارجية مفروضة عليها ، والسبب الأساسي هو عدم جدية هذه السياسات بحكم أن الجزائر تعيش دائماً سياسات إصلاحية داخل سياسات إصلاحية وهذا ما جعلنا بين الإثبات و النفي، فتارة تكون فرضيتنا صحيحة وتارة أخرى ننفي صحتها وهذا راجع إلى عدم الاستقرار في السياسة العامة الإقتصادية المتخذة من قبل الجزائر.

الفرضية الخامسة: فهي مؤكدة وذلك أن الشراكة كانت بمبادرة أوروبية بحتة فكان لها آثار إيجابية بالنسبة لأوروبا بحكم أنها هي التي صاغت بنود الإتفاق ، وسلبية على الطرف الجزائري باعتبارها الحلقة الأضعف بدليل ما عاشتها الجزائر من أزمات جعلت منها تقبل

الشراكة باعتبارها أنها تخفف أعباء أزمتها الإقتصادية فكانت هي الخاسر الأكبر مقارنة بما يجنيه الإتحاد الأوروبي من إيجابيات جراء هذه الشراكة.

ثالثا: إقتراحات وتوصيات:

- ينبغي على الجزائر إعادة بناء منظومة قانونية اقتصادية تحمي المنتوج الجزائري من المنافسة الخارجية بحكم بساطة التكنولوجيا المستعمل في المنتوج الجزائري.
- إعادة النظر في اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خاصة في سؤال جوهري وجب على الاتحاد الأوروبي تفسيره : لماذا قام بعقد اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي من جهة وبين دول الضفة الجنوبية كل دولة على حدى؟.
- على الجزائر تبني نهج اقتصادي متكامل نابع من الخصوصية الفكرية التاريخية للمجتمع الجزائري دون اتباع نهج غربي يقاوم مقوماتنا الحضارية و التاريخية كإعادة النظر في الاقتصاد الاسلامي وتطبيقه على أرض الواقع وخاصة في المنظومة البنكية.
- إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية بالاعتماد على دراسات للمحيط الصناعي و التنافسي، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على إنشاء لما لهذه المؤسسات من دور في تنويع الصادرات خارج المحروقات، كما أنه لابد على المؤسسات الخاصة أن تبحث عن أنشطة اقتصادية تملك فيها ميزة تنافسية وتعمل على تطويرها و تسخير الموارد المالية اللازمة لها.
- الاهتمام بقطاعات الخدمات خاصة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية وذلك من خلال مواصلة الإصلاحات المصرفية، بالإضافة إلى الاهتمام بالخدمات الأخرى كقطاع الاتصالات و التكنولوجيا، وكذا الخدمات السياحية.
- إصلاح النظام الجمركي الوطني باعتباره أحد الأجهزة الرئيسية في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية، مع إصلاح المنظومة الجبائية لتخفيف الأثر السلبي للتفكيك الجمركي على المالية العامة للدولة.
- ضرورة تطوير القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات الزراعية.

- تشجيع الاحتكاك المباشر بين المؤسسات المحلية والمؤسسات الخارجية للاستفادة أكثر من تقنيات الإنتاج الجديد ومن التطور التكنولوجي الحاصل، وكذا ترقية العقار الصناعي من أجل فتح مناطق النشاط والتخزين وتزويدها بكافة الخدمات الأساسية.

رابعا: آفاق الدراسة: على ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج نقترح القيام بالدراسات التالية:

- دراسة تحليلية لبنود إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وضرورة إعادة النظر في بنود الإتفاق لما له من آثار سلبية على الإقتصاد الوطني.
- جعل من الدراسة مصدر للباحثين في حقل العلوم السياسية و الإقتصادية من أجل تحليل وتقييم واقع الشراكة بين دول ضفتي المتوسط.
- ضرورة تفعيل إتحاد المغرب العربي بإعادة إحيائه من جديد من أجل شراكة فعلية وحقيقية.

قائمة المراجع العلمية

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- ابراهيمي عبد الحميد، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1980.

2- أبو الخير أحمد عطية عمر، **النظام المؤسسي للاتحاد الأوروبي** ،القاهرة : دار النهضة العربية، 2007.

3- الاتحاد الأوروبي، الوكالة الأوربية للبيئة، **البيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط "عشر سنوات من التعاون1995-2005"** الاتحاد الأوروبي، لكسمبورغ: 2005.

4- أحمد عطية عمر، **النظام المؤسسي للاتحاد الأوربي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007.

5- آصيفا طايع، **العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا: التحديات والتوقعات**، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والافريقية والتوثيق، ب ب ن.

6- الأعرج طارق محمد خليل ، **مقرر: العولمة المالية**، الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الادارة والاقتصاد، 2012.

7- الإقداحي هشام محمود ، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعية، 2009.

8- الإمام محمد محمود ، **التجارب التكاملية العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

9- ـــــــــــــــ ، **قراءات في الاتفاقيات التكاملية للاتحاد الأوروبي**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

10- إيكس الابن ألفريد ، **الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام 1980**، ترجمة: محمود أحمد ، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

11- بخوش مصطفي ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.
12- ـــــــــــــــــــ ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة- دراسة في الرهانات و الأهداف**، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010.
13- بلاسا بيلا ، **نظرية التكامل الاقتصادي** ، ترجمة: رشيد البراوي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1964.
14- بوعشة محمد ، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة –دراسة المفاهيم و النظريات**–، بيروت: دار الجيل، 1999.
15- بولاك جاك ، **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متميزة**، ترجمة: منيب أحمد ، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.2001.
16- بيلوا والدن ، **من أجل عولمة بديلة أفكار حول اقتصاد عالمي جديد**، ترجمة: النقاش فريدة ، مصر: المركز القومي للترجمة، ب س ن.
17- بيندر جون ، أشروود سايمون ، **الاتحاد الأوربي- مقدمة قصيرة جدا**–، ترجمة: غريب علي خالد ، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة 2015.
18- تاحي طارق ، **الرهانات الاقتصادية لانظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
19- التازي عبد الهادي ، **محطات مضيئة من تاريخ البحر المتوسط**، الرباط: مطبوعات أكاديمية، سلسلة دوريات، 1995.
20- تيلور بيتر ، فلنت كولن ، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**، الجزء الأول، ترجمة: رضوان عبد السلام ، عبيد إسحق ، الكويت: عام المعرفة، 2002.
21- ثابت أحمد ، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003.

22- الجاسور ناضم عبد الواحد ، **تأثير الخلافات الأمريكية –الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

23- جليد نور الدين، بوعافية رشيد ، **الاقتصاد الجزائري خمسين ستة من الاستقلال**، الجزائر: منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، 2012.

24- الجمهورية اليمنية، **مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، اليمن: المركز الوطني للمعلومات، 2005.

25- حاتم سامي عفيف، **الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الإقتصادية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005.

26- الحصري طارق فاروق ، **الاقتصاد الدولي نظريات التجارة الدولية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، السياسات التجارية الدولية، المنظمات الاقتصادية الدولية، التجارة الالكترونية، الأزمة المالية العالمية**، مصر: المكتبة العصرية، 2010.

27- حكومة دبي، **العولمة الاقتصادية فرص أم تحديات؟**، إدارة الدراسات الاقتصادية و المالية، الامارات العربية: دائرة المالية، 2007.

28- حمدان جمال الدين ، **استراتيجية الاستعمار والتحرر**، القاهرة: دار الهلال، 1967.

29- الحمصي محمود ، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية و التنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

30- الحناوي عصام ، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستديمة**، المجلد الثاني البعد البيئي، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006.

31- حناية عبد الله، **آثار العولمة الاقتصادية في ضوء السياسة السعرية (حالة الجزائر)**، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2015.

32- حوات محمد علي ، **مفهوم الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر، 2002

33- خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، الجزائر: دار هومة ، 1996.

34- الدجاني أحمد صديق ، **أيّ مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟_رؤية لمستقبل العلاقات الثقافية والتعاون بين ارجاء المتوسط**، الرباط: مطبوعات أكاديمية، سلسلة دوريات، 1995.

35- دحام كردي محمد ، **مستقبل الاتحاد الأوروبي- دراسة في التأثير السياسي الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

36- دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

37- دورتي جيمس ، بالتسغراف روبرت ، **النظريات المتظاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي ، الكويت: دار كاضمة للنشر والترجمة و التوزيع، 1985.

38- رومانيول أليسوندرو ، **التنمية الاقتصادية والتبادل الحر الأورو-متوسطية**، ترجمة: حسن بن منصور، الجزائر: موسوعة البحر الأبيض المتوسط، منشورات زرياب، 2003.

39- الزهاوي صالح فاضل حمه ، **المشروعات المشتركة وفقا لقوانين الاستثمار**، بغداد: بيت الحكمة، 1990.

40- السحمراني خليل ، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية**، بيروت: دار النفائس، 2003.

41- السريتي السيد محمد أحمد ، **التجارة الخارجية**، مصر: الدار الجامعية، 2009.

42- السليمان أحمد ، **موجز الاقتصاد السياسي**، جزء2، سوريا: مطبعة جامعة دمشق، 1965.

43- السيد عاطف ، **العولمة في ميزان الفكر**، مصر: مطبعة الانتصار، 2001.

44- السيد ياسين ، **البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية**، الإسكندرية: مركز البحوث البحر الأبيض المتوسط، ديسمبر 2006.

45- السيد ياسين ، **العولمة والطريق الثالث**، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 1999.

46- السيسي صلاح الدين ، **الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم**، القاهرة: عالم الكتاب، 2003.

47- الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى ، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2006.

48- شيف ول موريس ، وينترز ألف ، **التكامل الاقليمي و التنمية**، مصر: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003.

49- صاغور هشام، **السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي تجاه دول جنوب المتوسط**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

50- صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الاقليمية والدولية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007.

51- الطويل رواء زكي ، **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ب س ن.

52- عابد محمد سيد ، **التجارة الدولية**، الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 2001.

53- عبد الحليم فضل الله، **الاتحاد من أجل المتوسط: حفنة من المشاريع أم تقاسم جديد للنفوذ؟**، ب ب ن، المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، 2008.

54- عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003.

55- عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003 .

56- عدون ناصر دادي ، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، الجزائر: المكتبة الوطنية الجزائرية للنشر و التوزيع، 2003.

57- العفوري عبد الواحد ، **العولمة و الجات- الفرص والتحديات**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000.

58- عفيفي حاتم سامي ، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005.

59- عكروم ليندة ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، الأردن: دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع، 2011.

60- عمر حسين، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، مصر: دار الفكر العربي، 1998.

61- عميروش شلغوم ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

62- عويسات جمال الدين ، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، الجزائر: دار هومة للنشر، ب ب ن.

63- غالي بطرس بطرس ، **الحكومة العالمية**، القاهرة: دار المعارف، 1992.

64- فلورنسا سينين ، "الاتحاد من أجل المتوسط: تحديات وطموح"، **الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط 2010**، ترجمة: (WWW.boletin.org) ، عمان: دار الفضاء للنشر والتوزيع، 2011.

65- فونتان فيف فيليب دي ، **الاتحاد من أجل المتوسط: دور البنك الأوربي للاستثمار** ، بروكسل: ب د ن، 2008 .

66- كابرون ميشال ، **أوروبا في مواجهة الجنوب: العلاقات مع العالمين العربي والافريقي**، ترجمة: أديب نعيمة ، لبنان: ب د ن، 1992.

67- كاتب أحمد ، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، الجزائر: إبن نديم للنشر و التوزيع، 2013.

68- كارس هايدي عصمت ، **السياسة الدولية و الاستراتيجية: المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية**، القاهر: المكتب العربي للمعارف، 2016.

69- كردي محمد دحام ، **مستقبل الاتحاد الأوروبي- دراسة في التأثير السياسي الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

70- الكنز علي ، **المشروع الاورو متوسطي بين الواقع والخيال**، ترجمة: سعد الطويل، القاهرة: مركز البحوث العربي، 2002.

71- لبيب شقير محمد، **الوحدة الإقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها** ، الجزء الأول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

72- ليونارد مارك ، **لماذا سيكون القرن 21 قرناً أوروباً**، ترجمة: أحمد محمود عجاج، الامارات العربية المتحدة: مكتبة العبيكان، 2009.

73- مارويك أرثر ، **الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين**، ترجمة: سمير عبد الرحمن الجلبي، بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، 1990.

74- المجدوب أسامة ، **العولمة والإقليمية- مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية-**، ط2 القاهرة: دار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2001.

75- مجلس الأمة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**، الجزائر: 2005.

76- مجموعة من المؤلفين، **العلاقات العربية الأوروبية ومستقبلها**، بروكسل: مركز الدراسات الأوروبية العربية، 1997.

77- محمد سلطح فضل الله ، **العولمة السياسية: انعكاساتها – وكيفيت التعامل معها**، جامعة الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر والتوزيع، 2000.

78- محمد مبروك نزية عبد المقصود ، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

79- محمد مصطفي كمال، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

80- محمد مصطفي نادية محمود ، **أوروبا والوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

81- محمد يونس محمد، النجا علي عبد الوهاب ، **اقتصاديات دولية**، مصر: الدار الجامعية، 2006.

82- المخادمي عبد القادر رزيق ، **الاتحاد من أجل المتوسط –الابعاد والآفاق-**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

83- المخادمي عبد القادر رزيق ، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

84- مصيطفى بشير ، **حريق الجسد- مقالات في الاقتصاد الجزائري-**، الجزائر: جسور للنشر و التوزيع، 2011.

85- مصيطفى بشير ،**اقتصادنا: الفرصة المتبقية** ، سلسلة صناعة الغد، الجزائر: جسور للنشر و التوزيع، 2016.

86- مطر محمد ، **الالتزام بالمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لانضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة**، ب ب ن، 1998.

87- المطوي محمد العروسي ، **الحروب الصليبية في المشرق و المغرب**، تونس: دار الغرب الإسلامي، 1980.

88- المفوضية الأوروبية، **دراسة الاتحاد الأوروبي حول تقيم التأثير على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الاوروبية المتوسطية**، جامعة مونشيستر، ألمانيا: مركز البحوث بشأن تقييم التأثير، 2006.

89- مهاب درويش، **البحر الأبيض والأحمر في تاريخ المصري القديم**، مصر: مكتبة الإسكندرية، ب س ن.

90- موني أنابيل ، إفان بيتيسي ، **العولمة: المفاهيم الأساسية**، ترجمة: آسيا دسوقي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2009.

91- مياسي إكرام ،**الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، الجزائر: المكتبة الوطنية الجزائرية، ب س ن .

92- نافعة حسن ، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية للنشر و التوزيع، 2004.

93- نافعة حسن ، **أوربا في مطلع القرن الجديد**، عمان: دار الشروق ومؤسسة عبد الحميد شومان، 2002.

94- نوري منير ، **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

95- نوفل أحمد سعيد ، **الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات**، الأردن: ب ب ن، ب س ن.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

- **الكتب باللغة الفرنسية:**

96- Accord d'association entre, **l'Algérie et l'union européenne (ce que vous devez savoir)**, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie : octobre 2005.

97- Ben Bitour Ahmed, **L Algérie au troisiéme millénaire défis et potentialités**, Alger : Edition marinoor,1998.

98- Bernard Cassen , **une Europe de moins Europeans, le Monde diplomatique,** Bruxelles :Bruylant , 2003.

99- Bichar Khadra **LEurope et la Mèditerranèè gèopolitique de la proximitè**, Paris : 1997.

100- Bichara Khader, **le monde arabe explique l'Europe, l'harmattan**, CERMAC, paris : 2009 .

101- Cartoon Louis, **LUnion Europèenne, Traitès de paris Rome Maastricht** , France : Edition Dalloz , 1994.

102- -Communication de la commission au conseil et au parlement europeen : **renforcement de la politique europeenne de voisinge,** commission **des** Communautés europeennes, Bruxelles : 2006.

103- Fathalah Oualallou , **Après Barcelonele Maghreb est nécessaire** , ED , Lharmattan, 1996.

104- Fernaand Braudel , **La Méditerranée, L espace et l Histoire**, paris: Flammarion, 1986 .

105- J.E. MITTAINE et F. PEQUERUL **, Les unions économiques régionales**, Paris : ARMAND COLIN, 1999 .

106- Oualaou Lamia, **L Europe parie sur la Mèditerrannèe in ; Le Figaro Economigue** , 2001.

107- Yadwiga Forowicz , **Economie Internationale**, Benchemin, Quebeq : 1995.

108- Abdeladim Leila , **les privatisations d entreprises publiques dans les pays du Maghreb** , étude juridique , les éditions internationales, Alger : 1998.

- **الكتب باللغة الانجليزية:**

109- European Commission, **EU Energy Policy Data**, Bruxelles: january, 2007.

110- F.Machl**up, A history of Thought on Economic Integration**, Macmillan, London : 1977.

111- Miroslavn Jovanovic and Richard g.n lipsey, **International Economic integration –limits and prospects**-, Second edition London: routledge,1998.

112- Sidney.j.Wells , with revisions by E.W Brassloff, **International Economics,** Manchester, General Editor Brian Chapman, N A.

ثالثا: الرسائل والأطروحات:

113-أبحري سفيان ، "الشراكة الأور-مغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي"، **أطروحة الدكتوراه**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، 2013.

114-أوشن ليلي، "الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، **رسالة ماجستير**، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 .

115-بخوش صبيحة، " إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.

116- بلخيرة محمد ، " السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي و العشرين: الأبعاد الاستراتيجية الغائية"، **أطروحة الدكتوراه**، جامعة الجزائر: كلية العلوم والسياسية والعلاقات الدولية، 2015.

117-بلقاسمي رقية ، " التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية"، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية** ، جامعة بسكرة: 2011.

118- بن عزوز محمد ، " الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقع وأفاقها"، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001.

119-بوجلخة ابراهيم، "دراسة تحليلية تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية –دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"، **رسالة ماجستير**، جامعة بسكرة: 2013.

120-حمودة رشيدة ، "استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستديمة دراسة مقارنة بين تجربتي : الجزائر ومصر"، **رسالة ماجستير**، جامعة سطيف: 2012.

121-خاطر إسمهان، " دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي"، **رسالة ماجستير**، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.

122- خزندار وردة ، "تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية "، **رسالة ماجستير**، جامعة قسنطينة: 2012.

123-ربيج علي " الثابت والمتغير في علاقات التعاون الجزائرية الأوربية- اتفاقيتي 1976-2001" ،**رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004.

124-رزق الله العيد ،" العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي"، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، 2002.

125-الرميدي عبد الوهاب ،" التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة"، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007.

126- سمارة محمد سليم ، " التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو- متوسطية" ، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسة والإعلام، 2002.

127- شريط عابد ، "دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية – حالة دول المغرب العربي-"، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.

128-عثمان سالم على عبد المجيد، " آثار الشركات المتعددة الجنسيات على الاداء الاقتصادي في الجزائر منذ عام 1993"، **أطروحة دكتوراه فلسفة في الدراسات الافريقية**، جامعة القاهرة: قسم السياسة و الاقتصاد، 2015.

129-عثمان سالم على عبد المجيد، آثار الشركات المتعددة الجنسيات على الاداء الاقتصادي في الجزائر منذ عام 1993، **أطروحة دكتوراه**، فلسفة في الدراسات الافريقية قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة: 2015.

130-عجيل إبراهيم محسن، "الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة دراسة قانونية-اقتصادية-سياسة مقارنة"، **رسالة ماجستير في القانون الدولي**، الدانمارك: كلية القانون والسياسة في الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009.

131-العقون نادية ، " العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج – دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية-"، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.

132-فوضيل فارس ، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية- حالة الجزائر" ، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، 1998.

133-قط سمير ،" الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا-"، **رسالة ماجستير**، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008.

134-لزهر عبد العزيز ،" الجزائر والمقاربة الأمنية الاستراتيجية حالة الحوار المتوسطي لحف الناتو"، **أطروحة الدكتوراه**، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2012.

135-مقروس كمال ، "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية"، **رسالة ماجستير**، جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013.
136-الوافي آسيا، " التكتلات الاقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، **رسالة ماجستير**، جامعة باتنة: قسم العلوم الاقتصادية، 2007.

رابعا: المقالات والمداخلات:

أ- المقالات باللغة العربية:

137- -دادي عدون ناصر ، متناوي محمد، " انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف والعراقيل" ، **مجلة الباحث**، الجزائر: العدد03 ، 2004.
138-أبو القاسم محمد عبد الله ، "اتفاقية الشراكة الأورو-مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول الاتحاد المغاربي"، **مجلة الجامعة المغاربية**، طرابلس: العدد 7 ،2009.
139- الاتحاد الأوروبي، "أمواج المتوسط"، **مجلة خطة عمل البحر المتوسط**، العدد 55، أصدره برنامج المشاركة للألفية لإنعاش إفريقيا، 2006.
140- أماني فهمي ، "منظمة التجارة العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: العدد 122، أكتوبر 1995.
141-أماني محمود فهمي ، "الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة" **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة : العدد 116، أفريل 1994.
142-بن خليف عبد الوهاب ، " تجاذب المصالح الأوروبية -الأمريكية في منطقة المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، الجزائر: عدد 11، 2014.
143-بهلولي فيصل ، " التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية،" **مجلة الباحث**، الجزائر : عدد11، 2012.
144-بوفليح نبيل، " دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 "، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، الجزائر: عدد 12، ديسمبر 2012.

145-تنيرة بكرة مصباح ، " الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي: التحديات والطموح " **مجلة شؤون عربية**، القاهرة: عدد 110 جوان 2002.

146-حقي توفيق سعد ، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد: العدد 43، 2011.

147-الجابري محمد عابد ، "العولمة والهوية والثقافة: عشرة أطروحات"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: 1998.

148-جفال عمار ، " قوي ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية**، الجزائر: العدد01، 2001.

149-جواد الحمد ، " السياسة الخارجية الأوروبية والمحدد الأمريكي"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، الأردن: عدد 31، 2005.

150-الجوزي جميلة، "ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، **مجلة الباحث**، الجزائر: عدد 11، 2012.

151- حداد حامد عبيد ، "التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية"، **مجلة كلية الآداب** ، عدد 99، ب س ن.

152-حسين رحيم ، "الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية: من كينز إلى ستيغليتز"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف: العدد 05، 2008.

153-خالفي علي ، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان)، " نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة "، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، الجزائر: العدد 6، 2008.

154-خدا فوزية كرم ، " التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، **مجلة العلوم السياسية** ، بغداد: العدد 43، ب س ن.

155-الخيري نوار محمد ربيع ، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، **مجلة دراسات دولية**، الجامعة المصرية: العدد 40، 2009.

156-الداوي الشيخ ، "الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكاليات البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، سوريا: المجلد 25، العدد 2، 2009.

157-رايس فضيل ، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، **مجلة الباحث**، الجزائر: عدد 10، 2012.
158-زرمان كريم ،" التنمية المستديمة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009"، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، الجزائر : عدد 07، 2010.
159-زغيب شهرزاد، ليلي عيساوي، "أفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة"، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة بسكرة: عدد 04، ماي 2003.
160- سليمان ناصر ، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة -دراسة حالة الجزائر- "، **مجلة الباحث**، الجزائر: العدد01 ، 2002.
161-سمينة عزيزة ، "الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة،" **مجلة الباحث**، جامعة بسكرة: العدد 09 ، 2011.
162-الشميطلي هاني ، "أوروبا و المتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، بيروت :عدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
163-صالحي صالح ، " التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،" **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف: العدد 02، 2003.
164-طاهر جميل، "التكامل الاقتصادي بين الشرق أوسط والشراكة المتوسطية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت: المجلد 26، العدد 04، ب ب ن: مجلس النشر العلمي، 1998.
165-عدالة جعفر ، " تطور سياسة دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 19، ديسمبر 2014.
166- عزي لخضر ، يعقوبي محمد ، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الإقتصادية، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة المسيلة: عدد 14 ، أكتوبر 2004.
167-علاوي محمد لحسن ، بروشة كريم ،" تفعيل الشراكة الأورو-جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد الوطني"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، الجزائر: عدد 04، جوان 2016.

168- علاوي محمد لحسن، اتفاقيات الشراكة الأوروعربية شراكة إقتصادية حقيقية ... أم شراكة واردات مع التركيز على المنتجات الزراعية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية: العدد 16، 2012.

169-عواج بن عمر ، زكري مريم ، "أثر الشراكة الأوربية-المتوسطية على الإقتصاد الجزائري"، **مجلة أكاديميا**، جامعة الشلف: عدد 03، 2015،

170-عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، " أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم" ، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، جامعة الشلف : عدد 02، 2006.

171- غربي محمد ، "تحديات العولمة وأثرها على العالم العربي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف: العدد 06، 2008.

172-فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، ب ب ن: عددان 61 و62، 2013.

173-فلاحي صلاح ، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف: عدد01، 2001.

174-كلود توري جون ، "سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطي: حصيلة وأفاق"، **منتدي السياسة العامة**، الجزائر: الفضاء المتوسطي: قضايا راهنة، عدد01، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012.

175-الكواز أحمد ، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة جسر التنمية**، العدد: 81، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مارس 2009.

176-محمد لحسن علاوي، " اتفاقية الشراكة الأوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية ...أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية" ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 16، 2012.

177-محمد مصطفى الخياط، " الطاقة المتجددة ... تجارب أوربية "، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: العدد 168، أبريل 2007.

178-مسعي محمد ، " سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، **مجلة الباحث**، الجزائر: عدد 10، 2012.

179-مشري محمد الناصر، بقة الشريف، "تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015"، **مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية**، عدد 57، البحرين: مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية، فيفري 2017.

180-مطر عبد الرحمن ،" أسئلة برشلونة: قراءة في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي"، **مجلة المستقبل العربي**، ب ب ن، العدد: 215، جانفي 1997.

181-مفتاح صالح، "العولمة المالية"، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة بسكرة : عدد 02، 2002.

182-المفتى كريم ، "مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، قطر: عدد 48، 2015

183- نازلي معوض أحمد، "السياسة المتوسطية للجماعات الاقتصادية الأوروبية"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر: 1983.

184-نص المشروع الشرق الأوسط الكبير المقدم من واشنطن في قمة الدول الثمانية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: العدد 156، 2004.

185-نصير العرباوي، "مستقبل الشراكة الأورو جزائرية"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، جامعة سطيف: العدد 17، 2013.

186-نوفل أحمد سعيد ، "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات و التحديات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: عدد: 26، 2010.

187-هاني الشميطلي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: العدد 9، 2008.

ب: المقالات باللغة الفرنسية:

188- Abdoune Rabah , "un bilan du P.S.E en Algerie (94-98) ", **Revue conjoncture,** N67,Algerie: 2000.

189- Anisse Terai , "Algérie : à l'aube du changement, diplomatie", n°68, **Areion group**, paris, mai-juin 2014.

190-jean Louis Guigou, "La Reconnexion des Nord et des Sud : L Emergence de la région méditerraneenne (ou la théorie des quartiers d orange)", **Géoéconomie,** no.42, 2007.

191-Yuliya Tamoshenko ,**Containing Russia, Foreign Affairs**, vol 86,n 3, May/june, 2007.

ج- المقالات باللغة الانجليزية:

192-Hakim Darbouche,"Third Time lucky? Euro-mediterranean Energy CO-operation under " The Union for the **Mediterranean politics**, N16. N A.

د- المداخلات:

193-بارة عصام، بن جميل عزيزة ، "انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على تحرير التجارة الخارجية"، مداخلة مقدمة إلى **المؤتمر الوطني حول حرية المنافس**، الجزائر: جامعة عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

194- بلعيد منيرة ، " الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي، دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة "، **الملتقى الدولي حولى:** " الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، 2008.

195-بوعشة مبارك، "الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستشارية-مقاربة نقدية-"، **مداخلة قدمت إلى المؤتمر الدولي** حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013.

196-رزيق كمال ، مسدور فارس ، " الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، **الملتقي الوطني الأول** حول :"

الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة" ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، ماي 2002.

197-صالحي نجية ، مخناش فتيحة، " الأثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلى و المستديم" ، **مداخلت قدمت للملتقى الدولي** تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.

198- عطايا غالب أحمد ، العولمة و انعكاساتها على الوطن العربي، **ورقة مقدمة إلى الملتقي التربوي الأول** لمواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس، الإمارات العربية المتحدة: يوم: 29-2002/04/30.

199-فيرادي رشيد ،"الحالة البيئية بالمغرب"، **ورقة مقدمة إلى:** دورة المجلس الوطني للبيئة، المغرب، 27-28 فيفري 2002.

200-مرسي سلوى محمد ، "الشراكة الأورو-عربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها"، **الندوة العلمية الدولية حول** التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف: 8-9 ماي 2004.

201-سوامس رضوان ، "العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الاصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر"، **الملتقى الوطني الأول حول** " المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، الجزائر: يومي 22-23 أفريل 2003.

خامسا: التقارير و المراسيم والمنشورات:

أ- التقارير باللغة العربية:

202-أبو فرحة السيد علي ، "التوجه الأمريكي نحو إفريقيا: المواقف والتحديات"، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2012-2013**، ط 09، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة: 2014.

203-الاتحاد الأوروبي، "البيئة والتنمية المستديمة في منطقة البحر المتوسط"، **الوكالة الأوربية للبيئة**، عشر سنوات من التعاون1995 ، 2005"، 2006.

204-الاتحاد الأوروبي، مفوضية المجتمعات الأوروبية، **وثيقة مقدمة من المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي** "لإعداد إستراتيجية البيئة من أجل حوض البحر الأبيض المتوسط"، بروكسل: سبتمبر 2006.

205-الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ،**تقرير عن الأنشطة لسنة 2014**، إسبانيا: مارس 2015.

206-الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، " **تقرير التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإدارة البيئية**"، قطاع البترول والغاز العربي، 2007.

207-الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تقرير التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإدارة البيئية: قطاع البترول والغاز العربي** ، جامعة الخليج العربية ، 2007.

208-**التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004**، القاهرة: مركز الدرسات السياسية و الاستراتيجية، 2004.

209-**تقرير بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر**، "ربع قرن من التعاون" الاتحاد الأوروربي: د ت ن.

210-جمهورية مصر، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، **التقرير السنوي 2012 – 2013**، القاهرة :2014.

211-الحناشي عبد اللطيف ، "تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي: بين اكراهات الواقع وضرورات المستقبل"، **أوراق سياسية،** مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ، مارس 2016.

212-قنصوه صبحي ، عبد الفتاح نادية ، **التقرير الاستراتيجي الافريقي 2012-2013،** ط 09، جامعة القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 2014.

213-مفوضية الاتحاد الأوروبي، **التقرير السنوي عن برنامج ميدا لعام 1999،** بروكسل: 2000.

214-مفوضية الاتحاد الأوروبي، **وثيقة مقدمة من المفوضية إلى المجلس الأمن والبرلمان الأوروبي،** " تنشيط أعمال الاتحاد الأوروبي لحقوق الانسان وتطبيق الديمقراطية مع شراكة البحر الأبيض المتوسط الخطوط الاستراتيجية"، بروكسل: 2003.

215-النجار أحمد السيد ، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية،** القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، 2011.

216-الهوني مصطفى الصالحين ، كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي" **الندوة السادسة للأمانة العامة للدول العربية،** حول:" المغرب العربي في مفترق الشراكات، تونس: 31-05-2007.

217-وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني،** (1985-1989). الجزائر: 1990.

ب- التقارير باللغة الأجنبية:

218- Lannon, Erwan and Martin, Lvan, **Raport on the Euro-Mediterranean partnership**: status and progress 2009,Documents IEMed ,no 03, Barcelona: iemed,2009.

219- **Wourld Economic Forum, The Globale Competitveness, Report: 2014-2015,** Geneva :2014**.**

220- Hamadouch Bachir Mohammed Chater, "Impacte des accords de libre-echange euro-mediterannees cas du MAROC" , **Rapport Final , IEMISE** , Rebat :, Janvier 2001.

ج- المراسيم والمنشورات:

221-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 74-68، " المتعلق بالمخطط الرباعي الثاني"، **الجريدة الرسمية،** المؤرخ في 1974/07/02.

222-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 86-14 المؤرخ في 1986/08/19، " المتعلق بمجال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب"، ، **الجريدة الرسمية،** العدد 35 الصادرة في 1986/08/21.

223- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 91-21 المتعلق بالمحروقات، **الجريدة الرسمية،** العدد 63، المؤرخ في 07-12-1991.

224- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 05-159 مؤرخ في 27 أفريل 2005، **الجريدة الرسمية،** عدد 31 الصادر في 30 أفريل 2005.

سادسا: الجـــرائد:

225- الاتحاد من أجل المتوسط: "هل هو مشروع قابل للتنفيذ"، **جريدة الأنباء،** 2008/06/22.

226- بوعياد سفيان ، "إتفاق الشراكة كارثة على الإقتصاد الوطني"، **جريدة الخبر،** عدد 4477، الجزائر، 18 أوت 2005.

227- البوجداني بلال ، "الاتحاد من أجل المتوسط ..حلم فرنسا الضائع"، **جريدة المساء المصرية**، العدد 2817، يوم 28 أكتوبر 2015.

228- بوكروح عبد الوهاب، " اتفاق الشراكة يسمح لـ 1102 منتوج جديد للاستفادة من تخفيض الرسوم الجمركية"، **جريدة الشروق**، العدد 2394، 1 سبتمبر 2008.

229- حمادي فاطمة الزهراء ،" الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يجب أن تقتصر على الطاقة"، **جريدة الفجر**، العدد: 22573، 29 أفريل 2015 .

سابعا: مواقع الأنترنت:

230- ملكاني عبد الحميد ، "دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة"، **الحوار المتمدن**، العدد 1076، 2005، تم الاطلاع عليه يوم: 2014/12/15، متاح في الانترنت على: WWW.REZGAR.COM/DEBAT/SHOW.ART.ASP.AID-29704.

231- بخصوص هذه مبادئ الشراكة وأهدافها فقد تم الاعتماد على الوثيقة الرسمية لإعلان برشلونة المنعقد يومي 28/27 نوفمبر 1995 متاح في الانترنت على: www.ec.europa/external

231 - موسوعة الجزيرة، "الاتحاد الأوروبي"، تم الاطلاع عليه يوم: 02-02-2016 متاح في الانترنت على: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructur

232- الشوبكي عمرو ، "**أوروبا من السوق إلى الاتحاد** : صناعة وحدة" ، تم التصفح الموقع يوم 2014/12/11، متاح في الانترنت على: www.ahram.org.eg/acpss/ahram/ 2001/1/1/SB2425.HTM.

233- أحمد مختار الجمّال، "التعاون المصري الأوروبي"، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، العدد 29 سنة 2007. تم الاطلاع عليه يوم 2015/09/15، متاح في الانترنت على: www.el-gammal.net.

234- فيريور فالدنر بينيتا ، "السياسة الأوروبية للجوار"، تم الاطلاع عليه يوم: 2015/01/11، متاح في الانترنت على:

http:// www.deldz.ec.europa.eu/ar/presse20.htm

235- حسين خليل ، "أبعاد الاتحاد المتوسطي في سياسة ساركوزي"، تم الاطلاع عليه يوم: 2015/02/14، متاح في الانترنت على: **Drkhplilhussein. Maktobblog.com**

236- فيصل قاسم، "الاتجاه المعاكس"، **قناة الجزيرة** يوم 2008، على الساعة 19:00 متاح في الانترنت على: www.aljazira.com

237- أميمة أحمد ، "علاقات الجزائر وفرنسا تتأرجح على حبال الماضي" تم الاطلاع عليه يوم: 2015/11/22، متاح في الانترنت على:**www.islamonline.net**

238 - المعهد الوطني التونسي للإحصاء، " العلاقة بين تونس والاتحاد الاوروبي"، تم الاطلاع عليه يوم 28-01- 2017، متاح في الانترنت على: **http://www.aleca.tn/ar/**

239- العويدي جمال الدين ، " هذه الاتفاقية يمكن أن تؤدي إلى اضمحلال ما لا يقل عن 48 % من المؤسسات الوطنية" **الخبير**، تم الاطلاع عليه يوم 30-01-2017، متاح في الانترنت على: **www.lexperjournal.net/blog**

240 - وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، "الاتحاد الاوروبي و المغرب"، تم الاطلاع عليه يوم 2017/02/15، متاح في الانترنت على :

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/maroc/l-union-europeenne-et-le-maroc/

241 - الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة، تم الاطلاع عليها يوم 22-09-2016 ، متاح في الانترنت على: www.cg.gov.dz/psre/bilane-psre.htm

242- بن بادة مصطفي، وزيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في منتدي الشروق، يوم 30 جوان 2009، تم الاطلاع عليه يوم 12-10-2016، متاح على الانترنت على: **www.echorouk onlliane.com.**

243 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **المجلة الصحفية** ، " 2003-2013: الجزائر تحتفظ بمؤشراتها الاقتصادية في مستويات مقبولة. تم الاطلاع عليه يوم 06-11-2016، متاح في الانترنت على: **http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1034**

244 – الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، 2001، ص 3 تم الاطلاع عليه يوم 15-03-2016. متاح في الانترنت على
http://www.un.org/arabic/documents/GADocs/56/A_56_153.pdf

245 – **القانون الشامل**، تم الاطلاع عليه يوم 2016/03/27، متاح في الانترنت على:
http://droit7.blogspot.com/2013/11/blog-post_15.html

246- وكالة الأنباء الجزائرية، "مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: الجزائر تهدف إلى رفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات نحو الاتحاد"، تم الاطلاع عليه يوم: 2016/04/13، متاح في الانترنت على:
http://www.aps.dz/ar/economie/28738

247 – وكالة الأنباء الجزائرية، "مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: الجزائر تهدف إلى رفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات نحو الاتحاد"، تم الاطلاع عليه يوم: 2016/04/13، متاح في الانترنت على:
http://www.aps.dz/ar/economie/2873

248- لعموري منى ، "اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حقق نتائج إيجابية"، **جريدة المواطن**، يوم 2014/10/21، متاح في الانترنت على
http// : elmouwatane.com/ p= 8655.

249- مصيطفى بشير، الشراكة الجزائرية الأوروبية: الرؤية الغائبة، **جريدة الشروق**، يوم 2009/06/17، متاح على الانترنت على:
WWW.Echoroukonline.com/ara/articles/38113.html.

250- منتديات سكاي ديزاد، "الشراكة الأوروبية في الجزائر"، تم الاطلاع عليه يوم 20-09-2016، متاح في الانترنت على:
http://www.alg17.com/vb/threads/thread-6823/

251- مصيطفى بشير ، "الشراكة الجزائرية الأوروبية: الرؤية الغائبة"، **بوابة الشروق**، جوان 2009، تم الاطلاع عليه يوم 12-03-2016، متاح في الانترنت على:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/38113.html

252- مقابلة مع السيد **للماص اسماعيل** ، خبير اقتصادي جزائري ومستشار وزارة التجارة بالجزائر، يوم 26 ماي 2016 على الساعة 14.00إلى غاية 15.00 بجامعة بومرداس.

254- خيري أيمن ، "الأمن الطاقوي في الغرب والولايات المتحدة وانعكاساته على التوجهات الروسية في مجال الطاقة، في 18-04-2004"، تم الاطلاع عليه يوم 12-11-2015، متاح في الانترنت على: www.alriadh.com/contents/18-05-2004/economy/oil-2224.php

255 - نعمة يسرى ، بعد النفط هل يصبح الصراع مستقبلا حول الطاقة الشمسية؟ تم الاطلاع عليه يوم 22-10-2016، متاح في الانترنت على: **http://raseef22.com/economy/2014/01/03/**

257- مبارك سامح ، "استيراد وتصدير الطاقة المتجددة: مكسب للاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا"، البنك الدولي، تم الاطلاع عليه يوم 17-10-2016، متاح في الأنترنت على: **http://blogs.worldbank.org/voices/ar/energy/renewable-energy-export-import-win-win-eu-and-north-africa**

258- التلفزيون الجزائري ،**أخبار الثامنة**، الأحد 16-10-2016 على الساعة الثامنة "الجزائر والصين توقعان اتفاقية اطار لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي". 2016.

260- جمهورية مصر العربية، وزارة الزراعة واستصلاح الزراعي، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، "التعاون الأورو-متوسطي في مجال المياه 2008" تم الاطلاع عليه يوم:2016/06/22، متاح في الانترنت على: **http://www.gafrd.org/posts/567863**

262 - كارس هايدي عصمت ، "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات"، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام ، تم الاطلاع عليه يوم: 15-01-2017، متاح في الانترنت على: **http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/95/7608/**

263- الباحثون السوريون، "تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، تم الاطلاع عليه يوم: 02-11-2016، متاح في الانترنت على: **www.syr-res.com?R10592 | June 18, 2016, 4:54 pm**

264- عيد روس نصر النقيب ، "بريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي"، تم الاطلاع عليه يوم: 05-11-2016، متاح في الانترنت على: **http://shabwaahpress.net/pdf/35679/**

265- الزاملي ماجد أحمد ، "مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا "، تم الاطلاع عليه يوم 05-11-2016، متاح في الانترنت على: ***https://www.kitabat.com/ar/pdf/79883.php***

266- بهاتي عبد المجيد ، خروج بريطانيا من الاتحاد الأورروبي وما سيتبعه من فوضى، تم الاطلاع عليه يوم 07-11-2016، متاح في الانترنت على: **http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/06/160624_brexit_europe_shock**

267- ميرفت عوف ، "ماذا تخسر بريطانيا في حالة خروجها من الاتحاد"، ساسة بوست، تم الاطلاع عليها يوم: 8-11-2016، متاح في الانترنت على: **http://www.sasapost.com/britain-and-the-european-union/**

268- مطاوع محمد ، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الاشكاليات الكبرى و الاستراتيجية و المستجدات"، **المستقبل العربي**، تم الاطلاع عليه يوم 20-11-2016، متاح في الانترنت على: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_mhmd_mtw3.pdf

269- أكمير عبد الواحد ، "الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر المتوسط"، **المستقبل العربي**. تم الاطلاع عليه يوم: 10.11.2016 ،متاح في الانترنت على: **http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_433_3bd_alwahd_akmeer.pdf**

270- عبد الحليم سميحة ، "الاتحاد الأوروبي يواجه خطر التفكك"، **أخبار مصر**، تم الاطلاع عليه يوم: 24-11-2016، متاح في الانترنت على: **http://www.egynews.net/814414/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF**

271 - سمور حسين ، "الارهاب والهجرة..تحديات صبغت العام الأوروبي"، موقع قناة المنار، تم الاطلاع عليه يوم: 19-11-2016، متاح في الانترنت على: **http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=1385998**

272- وزارة التجارة، إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2015، تم الاطلاع عليها يوم 02-12-2016، متاحة في الانترنت على: http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=tidja_arkam14

273 - قلواز ابراهيم ، "مستقبل الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة"، **الحوار المتمدن**، العدد 5251، تم الاطلاع عليه يوم: 10.1-2016 متاح في الانترنت على: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527500

274 - عاشي الحسن ، "الاندماج المغاربي في ضوء الربيع العربي"، **مركز كارنجي للشرق الأوسط**، تم الاطلاع عليه يوم: 17-12-2016، متاح في الانترنت على: **http://carnegie-mec.org/diwan?lang=ar**

275- " التكنولوجية و العولمة"، تم الاطلاع عليه يوم: 12-03-2017، متاح في الانترنت على: **http://www.globalization101.org**

276- الدبلوماسية الفرنسية، "الاتحاد الأوروبي والمغرب" تم الاطلاع عليه يوم 18-02-2017، متاح في الانترنت على: **http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/maroc/l-union-europeenne-et-le-maroc/**

277- جريدة الحياة المغربية، "الشراكة المغربية الأوربية على وشك الانفراج"، تم الاطلاع عليه يوم:22-02-2017، متاح في الانترنت على: http://www.alhayat.com/search.aspx?searchtex

278-الرطيمات ليلى ، "الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوروبي .. تحديات السياسة والاقتصاد"، تم الاطلاع عليه يوم: 22-02-2017، متاح في الانترنت على: **http://www.hespress.com/writers/338811.htl**

279-محمد الحبيب هويدي، "صراع خفي بين المغرب والاتحاد الأوروبي بسبب منتوجات الصحراء المغربية"، **جريدة الحرية**، تم الاطلاع عليه يوم: 21-02-2017، متاح في الانترنت على: **www.elhourriya.net/38898.html**

280- الديب عبد الوهاب ، "مصر التوقيع النهائي على اتفاقية الشراكة الأوروبية منتصف الشهر المقبل"، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 8215، 26-05- 2001، تم الاطلاع عليه يوم: 22-2-2017، متاح في الانترنت على، **http://archive.aawsat.com/details.asp?article=39866&issueno=821WLA3jH-Zh-z**

281- وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الاتفاقات التجارية، تم الاطلاع عليه يوم: 24-02-2017، متاح في الانترنت على: **http://www.tas.gov.eg/Arabic/EU+Partnership/Agreement/Agreement**

282- الرحماني ميمون ، " اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الأوروبي: الاختلالات المالية والتداين"، **أطاك المغرب**، تم الاطلاع عليه يوم: 19-02-2017، منتاح في الانترنت على: **http://attacmaroc.org/?p=4243**

283_ EUROP UNION، "NEIGHBOURHOOD INFO CENTER AN ENPI PROJECT, **CLEANER ENERGY SAVING MEDITERRANEAN**" CITIES، Sur le Site :17/04/2016

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=509&id_type=10

284-", Le Programme integrated management Sustainable water ، Sur le Site "**Gestion Intégrée Durable de l'Eau (SWIM)** **http://www.swim-sm.eu/images/wadis-** **mar.** 2016:17/04/

285 - Ian O.Lesser , Les Etats Unis et la Mèditerranèe, consultè le 10.11 2014 sur : www.iemed **.org/anuari/2004/frarticles/frarticles** .pdf.

286- حصة تلفزيونية، " عنوان الحصة :الواقع العربي" ، الشراكة الأوروبية المغاربية ..الميزان المختل، تم الاطلاع عليه يوم: 11-12-2016، متاحة في الانترنت على: **http://www.aljazeera.net/programs/arab-present - situation**

الملاحق

الملحق رقم 01: إعلان برشلونة

إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو- متوسطي في 27 و 28 نوفمبر من العام 1995.

الوزراء.. المشاركون في المؤتمر الأوروبي- المتوسطي في برشلونة :

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقتهم المستقبلية بعدا جدديا، يرتكز على تعاون شامل ومتضامن على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكها الجوار والتاريخ؛
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛
- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛ ;
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية وذي ذاتية سيتم التركيز عليها بإتمام اتفاقات تجمع أوروبية -متوسطية وعلى ضوء خلاصات المجلس الأوروبي، بإنجاز بدء التنفيذ الكامل للاتحاد الجمركي مع تركيا والتوسيع المتوقع للاتحاد الأوربي نحو الجنوب بما يخص قبرص ومالطا، الذي من شأنه توطيد البعد المتوسطي لهذا الاتحاد؛
- مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية- المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛
- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنهما تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يفرض توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا

ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للمشاركة .

يوافقون على إقامة مشاركة عامة أوروبية– متوسطية، بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وإضفاء أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.
مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. من أجل هذا يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي .

عملا بهذا يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئي التالي على :

- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك التي تنجم عن الأدوات الإقليمية والدولية المشاركين فيها؛
- تنمية دولة القانون والديمقراطية في جهازهم السياسي مع الاعتراف ضن هذا الإطار بحق كل مهم بحرية اختيار وتنمية جهازه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدلي(*)؛
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة(*) لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حريات الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر والجنسية واللغة والدين والجنس؛
- التقدير برضا عبر الحوار بين كل الفرقاء، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية وكره الأجانب(*)؛
- احترام وفرض احترم التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف

مجموعاتها والمكافحة ضد مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية وكره الأجانب. يشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

- احترام مساواتهم المستقلة وكذلك كل الحقوق المتعلقة باستقلاليتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقا للقانون الدولي بحسن نية؛
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول،) نص مأخوذ عن مرسوم هيلسينكي النهائي)؛
- متابعة إعادة التأكيد على حق الشعوب في تدبير شئونها بنفسها مع الأخذ بعين الاعتبار للحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو لأشكال أخرى من السيطرة والاحتلال الخارجيين، والاعتراف بحق الشعوب باتخاذ التدابير المشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة من أجل إنجاز حقوقهم المطلقة في تقرير المصير، (نص مأخوذ عن بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسها)؛
- الامتناع طباق لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في شئون شريك آخر الداخلية؛
- احترام حدود ووحدة كل من الشركاء؛
- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة، (بما فيه كسب الأراضي بالقوة) وحل خلافاتهم بأساليب سلمية؛
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها، وبالانضمام إلى تلك الأدوات، وكذلك بكل التدابير الملائمة؛
- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظم ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها؛
- العمل على عدم انتشار الأسلحة الكيمائية والبيولوجية والنووية بتعهد كل المشاركين

على الانضمام إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وعلى التنفيذ بحسن نية للتعهدات في إطار الاتفاقيات التي تربطهم بما يخص السيطرة على التسلح وتجريد السلام وعدم انتشار الأسلحة.

- عدم التجهز بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة على أدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح.
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.
- دراسة وسائل واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي– متوسطي).

مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة. يعترف الشركاء بأهمية مسألة الدين في النمو الاقتصادي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار حول هذه المسألة في (المنتديات الملائمة) [إطار المشاركة الأوروبية– المتوسطية. ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تظاهر هذه على درجات مختلفة، يحدد المشاركون الأهداف الأصلية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوربية– المتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمين .

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية ترتكز مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف درجات النمو على :

- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر.
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه .

أ) منطقة تبادل حر :

ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية– متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوروبي. حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ علمي للتأسيس التدرجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن) OMC التنظيم الدولي للتجارة.

]تتجول المنتجعات المصنعة في هذه المنطقة بحرية وبدون أي حاجز تعريفي انطلاقا من التدفقات التقليدية، وضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية، سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي والمتبادل. سيتم تحرير حق الإنشاء وتقدمه الخدمات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار لاتفاقية الكات] [سيتم إزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية تدريجيا في وجه تبادلات المنتوجات المصنعة والزراعية وفقا لمنهج يناقش ويوافق عليه بين كل الشركاء. ستحرر تبادلات الخدمات، بما فيها الحضور التجاري وحركة الأشخاص الضرورية لتأمين هذه الخدمات، تدريجيا مع الأخذ الوافي بعين الاعتبار لاتفاقية الكات.

يقرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر بـ :

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، والتصديق الإثباتي، وحماية الملكية الفكرية والصناعية، والمضاربة؛
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار؛
- الإقدام على استواء وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية

لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر .إضافة إلى ذلك، سيجدون لتخفيف العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا الاستواء على المستوى الاجتماعي وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا؛

- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا .

ب) تعاون وتداول اقتصاديين :

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد :

- يعترف المشاركون بواجب دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة كل استثمار، وبالاستثمارات الخارجية المباشرة معا. يشددون على أنه من المهم تأسيس جو منساب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير .
- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، المحقق على أساس اختياري وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تبادل حر؛
- يشجع المشاركون الشركات على عدة اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بمنح جو وإطار قانوني مواتيين .يعتبرون القيام ببرنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط أمرا ضروريا؛
- يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة بالتأكيد على تعلقهم باتفاقية برشلونة وبـ "بام". يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئوية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن النمو في مجال البيئة يتعدون بإنشاء برنامج أعمال ذات أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال؛
- يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة

النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل؛

- يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والتحسين للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة؛
- يعترف المشاركون بالدور البناء لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية– المتوسطية الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة. يقررون خلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات وأعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها؛
- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المناسبة وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات؛
- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة بنيان الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل. سيتوجه هذا التعاون بالتحديد نحو محاور المعونة الفنية والتأهيل، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع زراعة تحترم البيئة .يوافقون أيضا على التعاون في هدف استئصال الزراعات غير الشرعية .
- يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد :
- يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيات المعلوماتية وحديث الاتصالات. في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات؛
- يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص الأداء الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛
- يتعهدون بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية (ولايات، محافظات..) ومن أجل تنظيم الأراضي؛
- يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في

تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية؛

- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجمل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات .

ج) معونة مالية :

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح المشاركة الأوروبية –المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع قبل كل شئ تحريك كالفعاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق نمو داخلي مستديم .يلاحظون في هذا الصدد :

- إن الجلسة الأوربية في كان وافقت على احتياطي بمبلغ 4685 مليون إيكي لهذه المعونة خلال الفترة التي تتراوح ما بين 1995 و1999، وذلك بشكل اعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية. يضاف على هذا تدخل BEI ، بشكل ديون بمبلغ اضخم وكذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء؛
- إن تعاونا ماليا فعالا تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الاعتبار، أمرا ضروريا؛
- إن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم. يوافقون في سبيل هذا على تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية وحول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود .

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادلات بين المجتمعات المدنية :يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل .في هذا السياق يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية. في سبيل هذا :

- يؤكدون من جيد بان الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب. يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة

الإعلام القيام به بشأن المعرفة والتفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف؛

- يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد السنينة سواء بما يخص التعليم والتأهيل تحديدا للشبيبة أو في مجال الثقافة. يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية. في هذا المجال، يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادلات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين العمليات الإدارية؛
- يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان؛
- يعترفون بأهمية النمو الاجتماعي الذي حسب رأيهم، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو؛
- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب المشاركة الأوروبية– المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل وتقارب بين الشعوب؛
- نتيجة لذلك، يوافقون على توطيد و/ أو ترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين الوطنية: المسئولون عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، الجامعات، البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات والشركات الخاصة والعامة؛
- يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والمتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية؛
- يشجعون أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني؛
- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي؛
- يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. يوافقون على تكثيف التعاون

فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني ومساعدة على خلق فرص العمل وغيرها. يتعهدون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حل المهاجرين المستقرين شرعيا على أراضيهم. [يعترف الشركاء بواجباتهم من أجل إعادة قبول مواطنيهم الذين تركوا بلادهم. من أجل هذا سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية؛]

- يقررون إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية؛
- يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته بشكل فعال؛
- يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا وبشكل فعال ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي والرشوة؛
- يشددون على أهمية المكافحة بدون تردد ضد المظاهر العنصرية وكره الأجانب وضد التعصب، ويوافقون على التعاون في هذا السبيل .

متابعة المؤتمر

المشاركون :

- باعتبارهم أن مؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوح ومدعوة للتطور
- باعتبار تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف معرفة بالإعلان الحاضر؛
- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوروبية– المتوسطية صيغة واقعية؛
- بقناعتهم بأنه من الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح وتحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف؛

يتبنون برنامج العمل المرفق.

سيجتمع وزراء الشئون الخارجية دوريا من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر وتحديد الأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف المشاركة.

ستخضع الأعمال المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء والموظفين الكبار والخبراء وتبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو حسب أي وسائل أخرى مناسبة. ستشجع الاتصالات على مستوى النوادى والوحدات المحلية .

وسوف يتم العمل على تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية .وسوف تجتمع بانتظام لجنة مشكلة من مسئولين كبار، تدعى "اللجنة الأورو– متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية لمجلس الاتحاد الأوروبي وممثل كل شريك من الشركاء المتوسطيين، ومهمتها هي تقدير وتقيم عملية متابعة أنشطة الشراكة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا لمقتضى الحال .وسوف تتولى الإدارات التابعة للجنة الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو–متوسطية لعملية برشلونة.

وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطة الضالعة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل

الشروع في المزيد من المشاورات المتبادلة .

مؤتمر برشلونة: برنامج عمل

مقدمـة:

يهدف البرنامج الحاضر إلى ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية واحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية ومتعددة الأطراف. يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون الموجود حسب التجمعات المتعددة الأطراف الأخرى . سيتم التحضير والمتابعة لمختلف التدابير وفقا للمبادئ والكيفيات المشار إليها في بيان برشلونة. في ما يلي، يتبع تعديد للتدابير الأولوية التى يجب اتخاذها لتنمية التعاون. لا تمنع هذه توسيع التعاون الأوروبي– المتوسطي ليشمل تدابير أخرى إذا نتج القرار عن الشركاء.

تتوجه هذه التدابير إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني. تستطيع دول أخرى الانضمام إلى التدابير المتوقعة في برنامج العمل وذلك بعد موافقة المشاركين.

يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف .

في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأوروبي– المتوسطي بعين الاعتبار، وكما يليق، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات المناسبة على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد مؤتمر برشلونة. سيتم تحضير تقييم خلال المؤتمر الأوروبي– المتوسطي المقبل على شكل تقرير ناجم عن دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف الفرق المذكورة في مايلي، وبالتنسيق مع [المجموعة المناسبة] المعينة وفقا لبيان برشلونة .

.2مشاركة سياسية وأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار

من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بتشييد تدريجي لمنطقة سلام واستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط سيجتمع موظفون كبار دوريا وذلك اعتبارا من الفصل الأول لعام 1996 :

- سيجرون حوارا سياسيا من أجل تحديد الأساليب الأكثر تناسبا لرجمة مبادئ بيان برشلونة ترجمة فعلية على ساحة الواقع .
- سيقدمون اقتراحات واقعية في الوقت المناسب في سبيل المؤتمر الأوروبي– المتوسطي لوزراء الشئون الخارجية المقبل .سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأوروبية– المتوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا بإمكانها دخول حيز العمل ابتداء من 1996 .

.3مشاركة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة :
ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو الموظفين أو الخبراء حسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية. من الممكن أن تكمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تبادل حر أوربية– متوسطية:
وفقا للمبادئ المنصوص عليها في بيان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تبادل حر عنصرا رئيسا في المشاركة الأوروبية– المتوسطية .
سيتناول التعاون بالأخص، التدابير الفعلية التي تهدف إلى تشجيع التبادل الحر وكل ما ينتج عنه، يعني ما هو آت :

- التوفيق بين القواعد والطرق في مجال الجمارك وبالأخص احتمال الإدخال التدريجي للأصل التراكمي. سيتم عند الاقتضاء فحص الحلول الملائمة لحالات معينة وبروح إيجابية؛
- التوفيق بين النماذج وبالتحديد بواسطة اجتماعات يتم تنظيمها من قبل التنظيمات الأوروبية للنماذج؛
- الإزالة لكل العوائق التقنية التي لا مبرر لها من وجه تبادل المنتوجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة بما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية وغيرها من أساليب التقنين حول المواد الغذائية؛

- –التعاون بين دوائر الإحصائيات للحصول على معطيات عملية ناتجة عن استخدام طرق متوافقة –إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (بدون المس بالمبادرات المعمول بها ضمن أطر أخرى .(

استثمار :

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق الجو الإيجابي لإزالة الحواجز أمام الاستثمار، وبالتحديد بالتفكير المعمق حول تحديد الحواجز والأساليب لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيه في القطاع المصرفي .صناعة :

التحديث الصنعي وتحسين التنافسية يشكلان عنصرين رئيسيين في نجاح المشاركة الأوروبية– المتوسطية. في هذا الصدد، باستطاعة القطاع الخاص أن يلعب دورا أكبر في النمو الاقتصادي للمنطقة وخلق فرص العمل. سيتوجه التعاون بالتحديد نحو :

- توافق البنية الصناعية مع متغيرات البيئة الدولية وبالخصوص مع انبثاق مجتمع المعلوماتية؛
- الإطار والتحضير لتحديث وإعادة تركيب بنية الشركات الموجودة وبالتحديد في القطاع العام بما فيه التخصيص؛
- استخدام النماذج الأوروبية أو الدولية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق الإثباتي والاعتماد وكذلك نماذج الجودة .

ستعطي أساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المؤاتية لنموها، اهتماما خاصا بما في ذلك تنظيم المنتديات عندما تقتضي الحاجة مع الاعتماد على الخبرة المكتسبة في إطار البرنامج MED INVEST وضمن الاتحاد.

زراعة :

مع التذكير بأن هذه المسائل تدخل في مجمعلها ضمن العلاقات الثنائية، سيتناول التعاون في هذا المجال المحاور التالية :

- الدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛

- تخفيف التبعية الغذائية؛
- تشجيع زراعة تحترم البيئة؛
- التقارب بين الشركات والتجمعات والتنظيمات المهنية للشركاء على قاعدة اختيارية؛
- الدعم للخوصصة؛
- المعونة الفنية والتأهيل؛
- التقارب بين نماذج الصحة النباتية والحيوانية – النمو الريفي المتكامل بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأعمال الاقتصادية الملحقة؛
- التعاون بين المناطق العربية وتبادل الخبرة والمهارة في مجال التنمية الريفية؛
- تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية؛

مواصلات :

الوجود للروابط الفعالة والمتداخلة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم وكذلك المنفذ الحر إلى سوق الخدمات في قطاع المواصلات البحرية الدولية يشكلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير المشاركة الأوروبية– المتوسطية . لقد تم خلال العام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية المواصلات في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للمواصلات عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

سيتناول التعاون بالتحديد :

- وضع جهاز فعال ومتعدد الجهات عقد المواصلات الجوية والبحرية عبر – المتوسطية وذلك بتحسين وتحديث المرافئ والمطارات، وحذف القيود التي لا مبرر لها، وتسهيل الإجراءات وتحسين الأمان البري والجوي، وتوفيق القواعد البيئوية على مستوى رفيع بما فيه تدقيق أكثر فعالية في التلوث الناجم عن النقل البحري ووضع أجهزة متوافقة لإدارة حركة المرور؛
- خلق روابط برية شرق– غرب على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض

المتوسط .

- ربط شبكات المواصلات المتوسيطة بالشبكة الأوروبية بطريقة تؤمن عملها المتداخل .

طاقة :

على أثر المؤتمر ذي المستوى الرفيع الذي عقد عام 1995 في تونس واجتماع المتابعة في أثينا، لقد تم خلق "ندوة للطاقة" أوروبية– متوسطية تضم وزراء وموظفين كباراً. من أجل خلق الجو الملائم لاستثمار وعمل الشركات المنتجة للطاقة يتركز التعاون المستقبلي بالتحديد على :

- الأساليب لتشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى المعاهدة حول الميثاق الأوروبي للطاقة؛
- التخطيط في مجال الطاقة؛
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛
- الكشف والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية للنفط والغاز؛
- الإنتاج والتفريغ للفحم الحجري؛
- إنتاج ونقل الكهرباء ووصل الشبكات وتشييدها .
- فعالية الطاقة؛
- موارد الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- المسائل البيئوية المتعلقة بالطاقة؛
- تنمية برامج مشتركة للبحث؛
- عمليات التأهيل والإعلام في مجال الطاقة .

اتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية :

في هدف تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة، سيتناول التعاون بالأخص :

- البنيات التحتية في مجال المعلوماتية والاتصالات (إطار تقنين أدنى، نماذج تجارب المطابقة، تداخل الشبكات، الخ..)؛
- البنيات التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛ – المنفذ إلى

الخدمات. – الخدمات الجديدة في مجالات تطبيق أولوية .

وجود بنيات تحتية أكثر فعالية في مجالي المعلوماتية والاتصالات سيسهل تعزيز التبادلات الأوروبية– المتوسطية والمنفذ إلى مجتمع المعلوماتية الجديد الذي يتكون حاليا .من المتوقع أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لتحقيق المشاريع الرائدة والتي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية الناجمة عن مجتمع المعلوماتية.

تنظيم الأراضي :

سيتناول التعاون بشكل خاص :

- تعريف استراتيجية تنظيم للأراضي في المنطقة الأوروبية– المتوسطية من شأنها تلبية حاجات وذاتيات الدول؛
- تشجيع التعاون عبر الحدود في مجالات ذات إفادة متبادلة .

سياحة :

اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في الدار البيضاء عام 1995، الميثاق المتوسطي للسياحة. سيتناول التعاون بالأخص مجالات الإعلام وتشجيع التأهيل.

بيئـة :

يتناول التعاون بشكل خاص :

- تقييم المشاكل البئوية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد الإجراءات التي يجب أخذها إذا اضطر الأمر؛
- صياغة مقترحات من أجل تأسيس ومن ثم تحيين برنامج عمل أولوي على المديين القصير والمتوسط في مجال البيئة، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية ويكمل بأعمال على المدى البعيد. من بين مجالات العمل الرئيسية يجب أن يضم هذا البرنامج: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء والبحر الأبيض المتوسط ومكافحة هذا التلوث حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمشاهد والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية

وخصوصا بالوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي وحرائق الغابات والمكافحة ضد التصحر، نقل خبرة المجموعة بما يخص تقنيات التمويل والتقنين والتدقيق البئوي، أخذ المشاكل البيئوية بعين الاعتبار في كل السياسات؛

- أداء حوار مطرد لمتابعة تطبيق برنامج العمل؛
- دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتمتين التنسيق مع خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط؛
- التشجيع لتنسيق أفضل للاستثمارات المختلفة الأصل ولوضع العقود الدولية في هذا المجال؛
- رعاية وتبني وتنفيذ التدابير القانونية والقضائية عند الضرورة وبالتحديد التدابير الوقائية والنماذج المناسبة على مستوى رفيع .

علوم وتكنولوجيا :

سيتناول التعاون بالأخص :

- تشجيع البحث والتنمية بمواجهة مشكلة الاختلال المتصاعد للإنجازات العلمية مع أخذ مبدأ المنفعة المتبادلة بعين الاعتبار
- تعزيز تبادلات الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة بالنسبة لجيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا؛
- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة .

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في "صوفيا انتيبوليس" في مارس/ آذار 1995 ، لقد تم تأسيس لجنة للرقابة. ستعقد هذه اجتماعها الأول مباشرة بعد مؤتمر برشلونة. ستهتم بتقديم توصيات من أجل تطبيق أعمال أولوية تحدد على مستوى الوزراء.

مياه:

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992: لقد تم تبني الميثاق المتوسطي

للماء في روما عام 1992 :تعتبر المياه مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وستزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية. سيهدف التعاون في هذا القطاع إلى :

- تقييم الوضع مع أخذ الحاجات المستقبلية بعين الاعتبار؛
- تحديد التدابير لدعم التعاون الإقليمي؛
- تقديم اقتراحات من أجل تسويغ التخطيط والإدارة –معا إن اقتضى الحال– للموارد المائية؛
- المساهمة في خلق منابع جديدة للماء .

صيد الأسماك :

نظرا للأهمية التي يكسوها الحفاظ والإدارة الواقعية للمخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط، سيعزز التعاون في إطار الهيئة العامة لصيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط .

على أثر المؤتمر الوزاري حول صيد الأسمال الذي عقد في هيراكليون عام 1994، سيباشر بعمل متابعة ملائم في المجال العدلي بشكل اجتماعات ستعقد خلال عام .1996 سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية المائيات وفي مجالي التأهيل والبحث العلمي .

مشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية

تنمية الموارد الإنسانية :

يجب أن تساهم المشاركة الأوروبية– المتوسطية في تحسين مستوى التربية في كل المنطقة مع اهتمام خاص بالشركاء المتوسطيين. من أجل هذا ستخضع السياسات التعليمية لحوار مطرد سيتخصص، في المرحلة الأولى في التأهيل المهني والتكنولوجيا المطبقة على التربية، الجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي والبحث. في هذا الصدد، وكذلك في مجالات أخرى، سيعطي دور المرأة اهتماما خاصا. ستساهم أيضا المدرسة الأوروبية– العربية لإدارة الشركات في غرناطة بالاشتراك مع المؤسسة الأوروبية في "تورين" في هذا التعاون .سيعقد اجتماع للممثلين عن قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار "الجامعيون "المدربون، الخ...)

في هدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة .
سيعقد اجتماع لممثلين لقطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون.. الخ.) بهدف مقارنة مفاهيم الإدارة الحديثة. سيعقد اجتماع لممثلي العالم الجامعي والتعليم العالي. ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها MED CAMPUS سيدعى أيضا لاجتماع حول مجال التكنولوجيا في قطاع التربية.

بلديات :

يجب أن تشارك البلديات في سير المشاركة الأوروبية المتوسطية. سيشجع ممثلو المدن على اللقاء سنويا لاستعراض التحديات المشتركة التي يجب عليهم مجابهتها ومن أجل مقارنة تجاربهم. سيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية في إطار برنامج التحضر المتوسطي MED URBS اعتمادا على الخبرة الماضية .حوار بين الثقافات والحضارات :

نظرا للأهمية التي تكسو تحسين التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية وتعدد اللغات سيجتمع موظفون وخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية تتعلق بالمجالات التالية دون الحصر: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، النتاج المشترك (مسرح وسينما) الترجمات وإمكانيات نشر الثقاة الأخرى، التأهيل .سيشجع التفاهم الأفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأوروبية –المتوسطية على التسامح المتبادل والتعاون. ستدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان وكذلك علم الدين والجامعيين والأشخاص الآخرين الذين يهمهم الأمر بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون على القاعدة. يمكن استخدام المؤتمرات التي عقدت في استوكهولم (من 15 إلى 18 يونيو/ حزيران 1995) وتوليد (من 4 نوفمبر/ تسرين الثاني 1995 وبون (15 و16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995) كأمثلة في هذا الصدد.

أجهزة الإعلام :

سيشجع التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام على تفاهم ثقافي أفضل. سيدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط عبر برنامج MED MEDIA ، سيعقد اجتماع سنوي لممثلي عالم الإعلام

في هذا الإطار.

شبيبة :

ستساهم عملية تبادل الشباب في تحضير الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأوروبيين والمتوسطيين. ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أوروبي –متوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع أخذ حاجات الشركات بعين الاعتبار. يجب أن تأخذ هذه البرامج بعين الاعتبار أهمية التأهيل المهني وبالأخص للذين لا يملكون لكفاءات وتأهيل المرشدين والمساعدين الاجتماعيين الموجهين للعمل مع الشباب. ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة قبل الاجتماع الأوروبي– المتوسطي المقبل لوزراء الشئون الخارجية.

تبادلات بين المجتمعات المدنية :

تنمية اجتماعية:

يجب أن تساهم المشاركة الأوربية– المتوسطية في تحسين ظروف الحياة والعمل لشعوب الشركاء المتوسطيين. في هذا الصدد، يعلق الشركاء اهتماما خاصا على احترام وتشجيع الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا ستجتمع فعاليات السياسة الاجتماعية دوريا على المستوى الملائم.

هجرة:

نظرا لأهمية مسألة في العلاقات الأوروبية– المتوسطية، سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة. ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار، ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED MIGRATIONوبالخصوص في ما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المستقرين شرعيا في الاتحاد.

تهريب المخدرات، إجرام دولي، هجرة غير شرعية

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية. سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة.
يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا سيجتمع موظفون دوريا في بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية وغيرها.
سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي. سيجتمع موظفون دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية.
سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار وكما ينبغي بضرورة تمهيد مختلف متفارقة يراعي الحالة الخاصة لكل دولة .

.5اتصالات دستورية:

حوار برلماني أوروبي– متوسطي :

يدعى البرلمان الأوربي لأخذ المبادرة قرب مجالس برلمان أخرى، في طرح الحوار الأوروبي– المتوسطي المستقبلي الذي بإمكانه أن يسمح للمنتخبين في مختلف الدول الشركاء بالإقدام على تبادلات أوجه النظر حول سلسلة واسعة من الموضوعات .